

اسْمَاهَا: اِسْمَاءُ

فِي
العلاقة بين النص والنحو والدلالة

نقله إلى العربية وعلمه عليه

أ.د. سعيد حسن بحيري

كلية الألسن - جامعة عين شمس

كارو شعبان

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

منتدی سور الأزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

إِسْمَاهَا: إِسْلَامِيَّةٌ

عَنِ العلاقة بين النص والنحو والدلالة

نقله إلى العربية وعلّم عليه

أ.د/ سعيد حسن بحيري

كلية الألسن - جامعة عين شمس

المختار
مؤسسة
للنشر والتوزيع

اسم الكتاب : أسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة
ترجمة: د. سعيد حسن بحيرى

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

رقم الإيداع : ٢٥٥٠٩ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى : 4-137-382-977

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة: ٦ ش عبد الحكيم الرفاعى - مدينة نصر

تليفون: ٢٢٧١٣٢٠٢ - ٢٢٧١٣٩٤٥

E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

فهرس المحتوى

	تمهيد
٨-٥	
١٥٥-٩	١- بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية النص هورست ايزنبرج
٢٠٧-١٥٧	٢- النص فى مقابل الجملة هورست ايزنبرج
٢١٦-٢٠٩	٣- أفكار حول بعض معايير محددة لمفهوم النص جردا كلينوف
٢٥٩-٢١٧	٤- النص والمعنى زيغفريد شميت
٢٨١-٢٦١	٥- فى البنية الدلالية للنص ديتر فيهجر
٢٩٨-٢٨٣	٦- السمات الدلالية وبنية النص ديتر فيهجر
٣٠١-٢٩٩	ترجمات أخرى للمتريج

تمهيد

لا شك أنى أزداد يقيناً كل يوم بأنى ما زالت أتحسس البدايات الأولى من هذا العلم الذى لا تنتهى عجائبه ، أعنى علم النص بوجه عام . فكلما تيمسر لى الاطلاع على بعض إسهاماته فى المراحل المختلفة من تاريخه ، ولا سيما مرحلة النشأة والتطور أجد نفسى فى حيرة ودهشة ، فأتساءل كيف صبت هذه الفروع المتشعبة والتيارات المتلاحقة فى مصب واحد فجمعت منه بحراً عميقاً ، لا يقوى المرء كلما أراد أن يدخل مسافة أبعد فيه ، على تحمل أمواجه المندفعة بقوة . ولكن يختلف الأمر قليلاً أو كثيراً مع من أوتى صبراً وعزماً وقدرة على مواجهة الصعاب وإصراراً على مواصلة الإنجاز وتذليل الصعاب .

كنت أتصور أن النهج الأوضح للتعريف بالأفكار والتصورات والمقولات والمصطلحات التى تشيع فى هذا العلم يمكن أن يتمثل فى مقدمات نظرية تتناول فروعه تناولاً مفصلاً ، وضرب الأمثلة التوضيحية حين أستشعر صعوبة أو انغلاق أو حتى غرابة بعض المفاهيم المطروحة . ولكنى أدركت بعد ذلك أن تقديم أعمال كاملة للقارئ الكريم أقرب إلى تحديد الهدف ، وذلك باختيار بعض هذه الأعمال ونقلها إلى اللغة العربية مع تعليقات وحواش وإضافات ضرورية للفهم الدقيق، وقد حرصت على القيام بذلك مهما تكلف الأمر من وقت وجهد .

بيد أننى حين كنت أراجع بعض الدراسات الجماعية - وهى كثيرة جداً بصورة دالة ولافتة للنظر - وجدت أن ضمن أعمال معينة دراسات ثرية ، تتسم بخصائص منفردة ؛ أهمها أنها كتبت فى مرحلة التأصيل ، وأن أغلبها لم يكن معروفاً حتى فترة قريبة ، وأنها تمثل رؤية خاصة تستحق الاهتمام ، وأن كتابها من أعلام الاتجاه النصى فى أوربا عامة وألمانيا خاصة ، وأنها جميعاً تسهم فى تشكيل السمات المشتركة التى تحرص التيارات المختلفة على الالتزام بها ، وإن لم يحل ذلك بأية حال دون خصوصية المعالجة وتنوع التحليل .

وقد قلبت الأمر على وجوه عدة لاختيار الوجه المناسب لتقديم هذه الدراسات إلى القارئ الكريم ، وانتهيت إلى إمكان جمع أكثر من مقال لمؤلف

واحد حتى يمكن تحديد طريقة تفكيره ونهجه في الدرس ، وذلك من خلال خطة تطمح إلى تقديم عدد كبير من أهم هذه المقالات المختارة في سلسلة ترجمات متتابعة بإذن الله . ولذلك نجد في هذه المجموعة من المقالات المختارة ترتيباً مقصوداً . وقد بدأت هنا بمقالتيْن لهورست ايزنبرج ، وختمت بمقالتيْن لديتر فيهفجر . وهما من أعلام الدرس النصي في ألمانيا الشرقية سابقاً ، وما يزالان على قيد الحياة ، ومستمرين في الكتابة في هذا التخصص .

ويلاحظ ابتداءً أن هذه المقالات الست قد اختيرت من ثلاث كتب - في بداية كل مقالة يحدد اسم الكتاب المأخوذة منه وعنوانها وعدد صفحاتها كما سيُبين فيما يأتي . الكتاب الأول هو مشكلات نحو النص ، الجزء الأول ، المنشور في برلين ١٩٧٦ م بإشراف كل من فرانتشك دانس وديتر فيهفجر . ومنه المقالة الأولى والسادسة . أما الكتاب الثاني فهو الجزء الثاني من مشكلات نحو النص ، وقد نُشر في برلين ١٩٧٧ م بإشراف العالمين السابقين أيضاً ومنه المقالة الثانية والثالثة والخامسة . واختيرت المقالة الرابعة من الكتاب الثالث ، وهو كتاب علم لغة النص الشهير الذي حرره فولفجاتج درسلر ونُشر في دارمشتات ١٩٧٨ م .

وتعد المقالة الأولى (بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص) لهورست ايزنبرج (برلين) أطول المقالات ، وهي تتناول مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يجب أن تشمل عليها أية نظرية نصية من وجهة نظر المؤلف ، وتُعنى بوجه خاص بالوظائف التواصلية وعلاقتها بالقواعد النحوية ، وصيغ الربط وشروط جودة السبك ، وقواعد الربط الدلالية وغير ذلك من المفاهيم التي مهدت من وجهة نظري للمعايير النصية السبعة التي قدمها درسلر ودي بواجرندي فيما بعد .

وتعالج المقالة الثانية (النص في مقابل الجملة) لهورست ايزنبرج أيضاً بعض جوانب عدم كفاية الجملة للوصف النصي ، ويرى المؤلف فيها محاولة لإيضاح العلاقة بين الدلالة والبرجماتية ، وكذلك دور النحو في إطار نظرية لغوية للنص ، وبخاصة القواعد التي تعد أساس بناء النص ، مع ضرورة إبراز تلك الفروق بين الوجدتين اللغويتين " النص " و " الجملة " . وتقدم المقالة الثالثة

بعض أفكار حول معايير محددة لمفهوم النص . ويقتصر المؤلف جرّداً كليمنوف على الترابط الموضوعي (الشمي)، والتجزئة إلى عناصر النص ، والترابط النحوي النصي والكفاءة التواصلية ، ورصد جهة التحديد وسمات خاصة . أما المقالة الرابعة (النص والمعنى) لزيجفريد شميت ، وهي مدخل لغوي فلسفي إلى علاقة علم الأدب بدلالة النص . ويقدم فيها أفكار أولية حول علم عام للأدب ، ويتطرق إلى أبعاد المعنى في النص الأدبي ، وعلاقة اللغة بالواقع في النص الأدبي ، والنص الأدبي بوصفه عملية دلالية . أما المقالة الخامسة فهي (في البنية الدلالية للنص) لديتر فيهفجر . وتتناول أفكار أساسية لا غنى عنها لمن أراد معرفة هذا التخصص معرفة عميقة ووثيقة ، وبدأ بمحور النص الذي صار موضوعاً للبحث في اتجاهات مختلفة يجمعها توجه جديد مستقل سواء أطلق عليها علم لغة النص أو نظرية أو نحو النص أو حتى علم النص على وجه العموم . وانتقل بعد ذلك إلى مناقشة بعض جوانب خاصة بنظرية الفعل بوصفها أساساً لتوجيه بحوث لغوية نصية ، ويقدم أيضاً بعض معايير محدودة لمفهوم النص ، ويركز على وسائل دمج مضمون النص كالوسائل الربط النحوية والاستئناف ، مبرزاً ذلك في تحليله للبنية الدلالية لحكاية الشبح . ونختتم هذه المقالات المختارة بمقالة لديتر فيهفجر أيضاً ، وهي (سمات دلالية وبنية النص) ويتناول فيها أسباب المطالبة المتكررة بتحليل لغوي للنص . ويتطرق هنا أيضاً إلى بعض معايير محددة لمفهوم النص ، ثم ينتقل إلى التكافؤ الدلالي بين جمل النص ، وبنية سلاسل اسمية معينة ، ثم الربط من خلال تكافؤ دلالي وظيفي . وقد ألحقت ببعضها قوائم بالمراجع التي يمكن لمن يتبحر في موضوع معين أن يعود إليها ويوظفها لأهداف بحثية عدة .

وهكذا تقدم هذه المقالات مجموعة لا بأس بها من الأفكار والقضايا الأساسية في تحليل النصوص من معالجة دقيقة متأنية ومناقشة مفصلة إلى حد ما أثرت البحث النصي ثراءً كبيراً في محاولة لتشكيل الملامح الجوهرية لاتجاه البحث اللغوي النصي . وارتكز بعضها على أمثلة توضيحية لإبراز وجهة نظر المؤلفين وبيان أهدافهم .

أما من جهة الترجمة فقد حاولت قد المستطاع أن أقدم نصاً عربياً واضحاً
في محاولة للتغلب على صعوبات اللغة والصياغة والاصطلاح حتى تظهر
النصوص في صورة مقبولة ، وآمل أنى أكون قد وفقت إلى ذلك ، فإن كل مشقة
وتعب وجهد تهون أمام إثراء لغتنا العربية الجميلة والبحث اللغوى المعاصر .
وأخيراً يسعدنى أيما سعادة أن أستمع إلى ردود فعل القراء الكرام وأن أتلقى منهم
ملحوظاتهم وتعقيباتهم لاستدراك ما فاتنى بإذن الله فى المستقبل القريب ...

” ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا .. ”

إنك وحدك ولى التوفيق والهدى إلى سواء السبيل ...

سعيد حسن بحيرى

القاهرة فى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م

بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص (*)

فقط حين ننظر إلى اللغة داخل عملية النشاط اللغوي، نكون قادرين على الكشف عن الآلية الحقيقية للتوظيف الاجتماعي للغة،
أ.أ. ليونتكيف

اللغة، الحديث، النشاط اللغوي

موسكو ١٩٦٩

مدخل

في عدد من الأعمال التي سرعان ما تزايدت في السنوات الأخيرة، التي تتجه إلى مشكلات لغوية نصية لا يتبين اهتمام متنام باستمرار داخل علم اللغة ببحث أوجه انتظام (اطراد) نصوص لغوية فحسب، بل تتبين حاجة اجتماعية إلى ذلك بوجه خاص. ويطلب الواقع الاجتماعي في ألمانيا الديمقراطية كثيراً من فعالية التواصل الاجتماعي. وبالنظر إلى حقيقة أن التواصل اللغوي يتم دائماً في صورة نصوص تتطلب بقدر متزايد من طرف تعليم اللغات الأم واللغات الأجنبية، والتوسط اللغوي (نظرية الترجمة)، ومجالات أخرى تأسيساً خاصاً بنظرية نصية. وبذلك

(*) أصل هذه المقالة هو: Horst Isenberg (Berlin): Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie ss. 47 - 145.

من كتاب: Probleme der Textgrammatik 1. (Hrsg.) von Frantisek Danes und Dieter Viehweger, Akademie - Verlag, Berlin 1976.

يصير توسيع (تعميق) نظرية نصية لغوية انطلاقاً من تحفيزها اللغوي الداخلي مطلباً اجتماعياً حيوياً^(١).

وفيما يلي ينبغي أن يُقدّم اختيار لمفاهيم أساسية ممكنة لنظرية نصية لغوية. ومع الوضع الحالي لمعارفنا حول موضوع «النص»، من البديهي أن كل ما يمكن أن يقال حول ذلك يجب أن تكون له طبيعة مؤقتة للغاية.

وقبل أن يُصاغ طرح لوظيفة نظرية نصية لغوية، من المفيد أن تُقدّم سلسلة من المفاهيم الأساسية التي ترمز من جهة إلى تساؤلات محددة حول خواص عامة ما أمكن للموضوع، وتُجمل من جهة أخرى معارف موروثية محددة وخبرات متاحة بوجه عام فيما يتعلق بالموضوع. ولهذه المفاهيم الأساسية طبيعة موجهة، إذ إنها تستخدم في تحديد الإطار العام الذي تستقر فيه أوجه طرح نظرية للمهام.

وإذا انطلق المرء من أهمية نصوص لغوية للواقع الاجتماعي فإن السمات الحاسمة للنصوص تقوم على تعلقها بالفعل. وفي إطار وجهة النظر هذه يمكن أن يُفرد بين نوعين من التساؤلات التي يمكن أن تُصاغ بالنظر إلى نص منطوق أو مكتوب.

(١) حول تعليم اللغات الأم انظر لبيش (١٩٧٤). وبالنظر إلى العلاقات المتداخلة الاختصاصات في علم اللغة أيضاً يتطلب ذلك قدرة تعاون عالية حين تخصص لبحث مشكلة «النص». ويسرى ذلك بوجه خاص على فروع مثل التربية اللغوية، وعلم الترجمة، ونظرية الأدب، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الشرعي وعلم لغة النص النفسي وغيرها. لذا فقد بحث مثلاً في الرياضيات مؤخراً بناءً على محفزات علم لغة النص في إطار نظرية الإثبات مفهوم رياضى للنص، يمكن من جهته - كما حاول أن يبين فان دايك (١٩٧٣) - أن يصير مثمراً لعلم لغة النص. وبالنسبة لعروض موجزة أولى لمشكلات علم لغة النص في إطار مراعاة مسائل متداخلة الاختصاصات انظر درسلر (١٩٧٢) وفان دايك (١٩٧٢). وحول علم لغة النص السوفيتي خاصة انظر فيهتجر (١٩٧٦).

(١) فى آفة سباقات للفعل اجاماعفة ورفن فرفة ءءضمف الأفعال المعقءة المنجرة بالءءقق اللغوى للنص وما الشروف الاجاماعفة الممفة الءى ءءبء مشروفة هءه الأفعال؟

(٢) ما الأفعال ءواصلفة الءى ءنجر بءءقق النص؁ وففما ءكمف الءصوففة ءواصلفة الموحءة للفعل الءاصفة بالنص الكلف؟

إن النوع الأول من ءساؤل هو سؤال عما نرفء أن نطلق علفه مشروفة اجاماعفة؁ والنوع الءانى هو سؤال عن «الوظففة ءواصلفة؁ للنصوص». وفى إطار جانب ءعلق بالفعل قء فوصف النص بأنه ما ءعزى إلفه مشروفة اجاماعفة ووظففة ءواصلفة أفضاً:

(١) المشروفة الاجاماعفة: النص بوصفه ءجلباً لفعل اجاماعف مسؤل فءبء مشروفة من ءلال شروف اجاماعفة ممفة؁

(٢) الوظففة ءواصلفة: النص بوصفه وءة فنظم ففها ءواصل لغوى. وفمكن أن ءطرح إلف جانب الأسئلة عن ءعلق بالفعل فى إطار جوانب مءءلفة أسئلة عن مضمون نص ما:

(٣) ما الوقائع (المعقءة) الءى ءعكس فى النص؁ وما البنة المنطقفة الءى فمءلكها القوف الكلف للنص؟

(٤) ما ءواص؁ وما جوانب... إء موقف ءواصل الءى فءقق ففها النص؁ وءكون وثفقة الصلة بالنص؟

(٥) ما مقاصء الإبلاغ والءأفر الءى ءءوآ فى موقف ءواصل المقءم مع ءقق النص؟

هنا فسال عن «ءلالفة؁ النص؁ وعن ارءباطه بالموقف؁ وعن مقصءفءه؁ هءا فعلى بالنظر إلف المضمون ءعالج جوانب ءلاءة على الأقل:

(٣) «الدلالية»: النص بوصفه شكلاً لانعكاس الوقائع والعلاقات بين الوقائع.

(٤) «الارتباط بالموقف»: النص بوصفه صورة ناقلة لسمات مميزة لموقف تواصلى.

(٥) «المقصدية»: النص بوصفه شكلاً لتحقيق مقاصد الإبلاغ والتأثير.

ويجب أخيراً أن تُربط الأسئلة المذكورة عن الارتباط بالفعل وعن المضمون بأسئلة عن المبادئ، التي تعد أساس بناء النصوص وفهمها. ويجب هنا أن تستند الأسئلة عن مبادئ بناء النص على نحو يمكن التحقق منه تجريبياً في كلِّ إلى خواص عامة محددة للنصوص، يمكن أن تستنبط منها معايير تقويم متعلقة بالشكل. وفي هذا السياق ثمة ثلاثة أنواع من التساؤلات ذات أهمية بوجه خاص هي:

(٦) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص مترابطة ترابطاً متوالياً على نحو مناسب؟

(٧) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص مختارة ومنظمة على نحو مناسب؟

(٨) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص بُنيت بشكل مناسب؟

هذه هي الأسئلة عن جودة السبك (المتوالى)، للنصوص، وعن جودة تأليفها، وعن نحويتها. وبذلك يجب أن نفرق بين:

(٦) «جودة السبك»: النص بوصفه تتابعاً أفقياً متماسكاً من وحدات لغوية مترابطة بشكل متوالٍ حسب مبادئ محددة.

(٧) «جودة التأليف»: النص بوصفه تتابعاً من وحدات لغوية مختارة ومنظمة تبعاً لخطة تأليف وفق مبادئ محددة.

(٨) «النحوية»: النص بوصفه تتابعاً من وحدات لغوية بُنيت وفق قواعد نحوية.

ويجب أن يُنظر إلى هذه السمات الثمانية المذكورة للنصوص في إطار جانب كلية (شمولية) النصوص، أي يجب أن يُنظر إليها في إطار جانب تظهر فيه النصوص بوصفها شيئاً ما تعزى إليه كل السمات الثمانية المذكورة في الوقت نفسه. ولهذا نتائج بعيدة المدى ذات طبيعة نظرية ومنهجية.

وتكمن إحدى هذه النتائج في أنه يجب لبناء نظريات جزئية مناسبة حول جوانب قابلة للانفصال نسبياً للموضوع الكلي أن ينطلق من مفهوم اللغة، يدرك بدرجة كافية إلى حد بعيد، ويناسب الواقع إلى أقصى حد. ويمكن أن يتوصل إلى ذلك حين يعد أساس مفهوم اللغة، رأى أكدته في تاريخ بحث اللغة الإنسانية باستمرار الفلسفة اللغوية وعلم اللغة وفروع أخرى، وأهم في الغالب أيضاً، وهو الرأى الذى تعد اللغة وفقاً له شكلاً للنشاط الإنسانى.

إن أشمل طريقة حتى الآن لتمييز أدق وإيضاح اللغة بوصفها شكلاً لنشاط إنسانى قد طورها علم اللغة النفسى وعلم اللغة السوفيتيين. ويؤدى دوراً محورياً فى ذلك مفهوم النشاط اللغوى الذى طُوّر فى أعمال ل. س. فيجوتسكى وأ. ن. ليونتثيف وأ. أ. ليونتثيف وغيرهم، ومما يميزه أن أفعال التواصل اللغوية لا يُنظر إليها وحدها على أنها أفعال إنتاج (توليد) علامات لغوية فى عملية تبادل أخبار بين مرسل ومستقبل. ويقوم الجانب الحاسم الذى أبرزه البحث اللغوى السوفيتى، بالأحرى على معرفة أن كل أفعال التواصل اللغوية هى أجزاء من أفعال نشاط أكثر تعقيداً (انظر فيجوتسكى (١٩٦٤)، وليونتثيف (١٩٦٩) وغيرهما).

أما ما يفهم تحت «فعل كلامي»، فيُوصف في رأى أ. أ. ليونتيف على سبيل التقريب كما يأتي: الفعل الكلامي هو دائماً فعل إنشاء تطابق بين نشاطين، وعلى نحو أدق هو فعل تضمين نشاط لغوي في نظام أوسع للأنشطة بوصفه أحد المكونات الضرورية والشروطية بصورة متبادلة لهذه الأخيرة^(٢).

وحين نجعل هذا الفهم للنشاط اللغوي أساس تحليلنا لظاهرة من نمط «نص»، فإن ذلك يعنى أننا لا نستطيع أن نوضح ظاهرة «نص» دون تضمين السمات السابق ذكرها للتعليق بالفعل. وينتج عن ذلك أننا يجب أن ننظر إلى سمات النصوص التي عيّنت بمفاهيم التوجيه. الوظيفية التواصلية والمشروعية الاجتماعية على أنها أساسية مثل باقى السمات

(١) انظر أ. أ. ليونتيف (١٩٦٩، ص ١٩). يفترق مفهوم «الفعل الكلامي» (بالروسية re-čevoj akt) بوضوح عن سلسلة مفاهيم مشابهة، يميزها غالباً فهم مدرك على نحو ضيق لأفعال لغوية. ويسرى هذا مثلاً على مفهوم «فعل كلامية speechact» كما أنشئ في أعمال سيرل (انظر سيرل (١٩٦٩)). فما وصفه سيرل (١٩٦٩) بأنه «فعل كلامي» هو في الواقع ليس إلا جوانب جزئية محددة للأفعال الكلامية. ويتعلق الأمر في ذلك أساساً بشروط استعمال وثيقة الصلة بالفعل الكلامي لتعبيرات لغوية (جمل)، وقواعد استعمال متعلقة بهذه الشروط. ووصف سيرل بوجه خاص شروطاً محددة لتوفيق أفعال لغوية (شروط أداء أفعال إنجازية خاصة) عند استخدام جمل مفردة (سؤال ما الشروط الضرورية والكافية لفعل الوعد ليؤدي بنجاح وبلاخلل في منطوق جملة معطاة) (سيرل ١٩٦٩، ص ٥٤). ويرغم تحليلات مفردة مثمرة لا يبدو التصور الكلي لسيرل أساساً مناسباً بشكل كافٍ لتقديم إيضاح لأفعال لغوية، وذلك لأسباب عدة، أحدها لأنه بإهمال سياقات (ترابطات) النص والاقتصار على النظر إلى جمل مفردة معزولة لم يستوعب حقائق كثيرة وثيقة الصلة، ولا يمكن أيضاً أن تستوعب أساساً من خلال هذا النوع من الاقتصار، وثانيها بوجه خاص أيضاً لأن مفهوم الفعل الكلامي يوهم بتصوير كأن الفعل الكلامي شيء منفصل وممكن عزله عن سياقات الفعل في المجتمع. وتظل الظواهر المرتبطة بالمشروعية الاجتماعية بالمفهوم الذي وصفناه لدى سيرل من البداية خارج أى نظر (اعتبار).

لظواهر من نمط «نص»؛ نريد أن نطلق على هذا الفهم الدينامي للنص، أى الفهم الذى لا تكون وفقاً له وحدة «النص» فى ذاتها أساساً من خلال علاقات وترابطات تابعة للفعل، بل من خلال أفعال وعمليات ذات طبيعة محددة.

وتتعلق الإجابة عن السؤال: هل النص ما يزال نصاً حين يجرد المرء من الخواص المتعلقة بالفعل، تتعلق فقط بأى مفهوم للنص يجعل أساساً فى ذلك. فإذا فهم تحت «نص» على سبيل المثال فقط تتابع للعلامات محدد فيزيائياً فإن ذلك التابع للعلامات - من جهة التعريف - هو دائماً «نص»، غير متعلق بذلك كيف أنشئ، ولأى أغراض تواصلية، وفى أى سياقات للفعل بنى.

مثل هذا الفهم ممكن بلا شك - ويمثله فى الحقيقة فى الواقع البحثى أيضاً كثيرون، ضيقوا مفهوم «النص» فى خواص الدلالية والنحوية وجودة السبك المتوالى - ومع ذلك فهو لا يفتقر إلى جانب محدد من خداع النفس، لأن أولاً من المشكوك فيه شكاً كبيراً ما إذا كان المرء بهذه الطريقة يستطيع أن يوفق فى أى وقت إلى إيضاح مرضٍ للمبادئ التى تعد أساس التكوين والبناء التركيبى للنصوص - وهى مهمة لا تفصل بأية حال عن علم اللغة - وثانياً تجعل الحقيقة المجردة، وهى أن الحقائق الممكنة ملاحظتها تثبت أنه من المجدى أن تعزى إلى نصوص سمات المشروعية الاجتماعية، والوظيفية التواصلية، والارتباط بالموقف، والمقصدية... إلخ بالمفهوم السابق ذكره، تجعل من الضرورى تحفيز كل اقتصار على مفهوم للنص دون هذه السمات على نحو أساسى^(٣).

(٣) وبالإضافة إلى ذلك توجد أفكار تشير إلى أن نصوصاً فى ذاتها لا توجد مطلقاً بمعنى صارم دون ارتباطها بالفعل. ولهذا أشار أ. أ. ليونتنيف إلى أن النص ليس معطى مباشراً متوفراً للباحث... فالنص لا يوجد خارج عمله أو خارج تلقيه (القراءة مثلاً) (أ. أ. ليونتنيف (١٩٦٩، ص ١٥)).

وتكمن مهمة من المهام الواجبة التقديم لكل نظرية نصية لغوية فى إنشاء علاقة نظرية بالوحدات اللغوية المحددة (الجملة، المفردات، المورفيمات، الفونيمات... إلخ)، التى يتحقق من خلالها النص. ومن الضرورى بهذا المعنى أن تعد النظرية التى توضح المبادئ التى تعد أساس البنية الداخلية لهذه الوحدات اللغوية، أى النظرية النحوية، نظريةً جزئيةً حول موضوع «نص لغة طبيعية».

ولضمان العلاقة النظرى المذكورة يجب أن يُنطلق من أن مجالات الحقائق الوثيقة الصلة بالنحو هى النص، أى حتى يمكن أن تكون نظرية جزئية حول الموضوع «النص» يجب أن تصف النظرية النحوية مفهوم «نحو لغة طبيعية، وصفاً متعلقاً بالنص». ويعنى هذا أن خواص الجملة المتجاوزة الجملة يجب أن يثبت صراحة أنها تابعة لموضوع النحو^(١).

فإذا ما قُدم السؤال، كيف تُحدّد النظريات الجزئية المفردة حول الموضوع «النص»، تحديداً مضمونياً، وكيف يمكن أن توضح العلاقة بينها، فإنه من المفيد أن يُنطلق من الأفكار الآتية: يجب أن تكون الوحدات اللغوية المدمجة للنص بحيث تكون قابلة للربط بصورة متوالية، وقابلة للاختيار والتنظيم بشكل مناسب أيضاً. هذا يعنى: أن التكوين الداخلى لوحدات لغوية من نمط «جملة» الذى يصفه النحو يجب أن يكون ذا طبيعة

(١) حول تحفيز الفرض القائل إن مجالات الحقائق الوثيقة الصلة بالنحو يجب أن تكون النص انظر ايزنبرج (١٩٦٨) وساندرس (١٩٧٠). ومع ذلك لا ينتج عن هذا التحديد الأساسى أن النحو - كما افترض فى عمل ايزنبرج (١٩٦٨) - يجب أن يولد بشكل مباشر تتابع الجملة على نحو حتمى (انظر حول ذلك ايزنبرج (١٩٧٢)، حيث يبين أن خواص الجملة المتجاوزة حد الجملة يمكن أن توصف فى نحو يصف وحدة «الجملة» وصفاً متعلقاً بالنص - دون تخصيص مباشر لتتابعات الجملة، إذا ما خطت علاقات نظرية مميزة بين النحو ونظريات جزئية أخرى حول «النص»).

تجيز أن تربط تلك الوحدات اللغوية ربطاً متوالياً بشكل مناسب (جودة السبك المتوالى للنصوص)، وأن تختار وأن تنظم على نحو أكثر مناسبة (جودة تأليف النصوص).

وتفضى هذه الفكرة إلى افتراض أن النحوية - ومن ثم موضوع النظرية النحوية - توصف مضمونياً على نحو تخطط ضمنه العلاقة بجودة السبك المتوالى وجودة تأليف النصوص منذ البداية، وتعرض على نحو يمكن أن يدرك. وتكمن إمكانية الوصول إلى ذلك فى أن يفترض أن النحو يجب أن يصف أبنية الجملة التى يوضحها بحيث تتضمن هذه الأبنية خصائص النص المتعلقة بالبنية الصغرى - أى المتعلقة بجودة السبك المتوالى للنصوص - والمتعلقة بالبنية الكبرى - أى المتعلقة بجودة تأليف النصوص - فى الوقت نفسه أيضاً. ونريد أن نطلق على مجموع خواص النص المتعلقة بالبنية الصغرى والمتعلقة بالبنية الكبرى أيضاً لجملة ما «وظيفة تواصلية». ويوجد تضمين الوظائف التواصلية فى التكوين الداخلى للجملة الذى يصفه النحو بأنه الأساس لعلاقة طبيعية بين تلك النظريات الجزئية عن الموضوع «النص» التى يجب أن توضح النحوية وجودة السبك المتوالى وجودة تأليف النصوص^(٥).

(* يلاحظ هنا الربط بين مصطلحي Wohlgeformtheit و Mikrostruktur (= البنية الصغرى وجودة السبك) و Wohlkomponiertheit و Makrostruktur (= البنية الكبرى وجودة التأليف).

(٥) بالنسبة لتحفيز تجريبى للتفريق بين جودة السبك المتوالى وجودة التأليف انظر ايزنبرج (١٩٧٢). وحول مفهوم الوظيفة التواصلية انظر ايزنبرج (١٩٧٠). وبالنسبة لبعض تعديلات حول ذلك، وبخاصة بالنسبة لتحفيز متعلق بنظرية للتواصل ونظرية للنص والنحو الداخلى أيضاً افترض أن النحو يجب أن يصف وظائف تواصلية، انظر ايزنبرج (١٩٧٢). وفى الحقيقة يعد مفهوم الوظيفة التواصلية استمراراً لتطوير أو محاولة لإيضاح تصور «أنماط التتبع»، الذى استخدم فى عمل ايزنبرج (١٩٦٨)، حيث إنه خلافاً لأنماط التتبع للوظائف التواصلية على نحو إضافى خاصة أنه يؤلف منها بمعنى محدد التكوين الشامل للنصوص - سواء للنصوص المكونة من أكثر من جملة أو النص المكونة من جملة واحدة.

ويُفهم وفق هذه الأفكار تحت نظرية نصية لغوية كم من نظريات جزئية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، تميز في كل أنواعاً مختلفة من المبادئ التي تعد أساس بناء النص. ومن هذه النظريات الجزئية - إلى نظريات جزئية أخرى محتملة ضرورية أيضاً - على الأقل:

(١٦) نظرية التكوين النصي المتوالي: وصف المبادئ التي تُربط وفقاً لها وحدات لغوية (جمل) ربطاً متوالياً. توضيح جودة السبك المتوالي.

(١٧) نظرية تأليف النص: وصف المبادئ التي تختار وتنظم وفقاً لها وحدات لغوية (جمل) حسب خطة تأليف. توضيح جودة التأليف.

(١٨) نظرية النحو: وصف الخواص العامة للأجزاء، حيث يصف كل نحو المبادئ (القواعد) التي تعد أساس التكوين الداخلي للوحدات اللغوية (الجمل) الممكنة في لغة موجودة مما في ذلك شروط استعمالها المتعلقة بالنص. توضيح النحوية.

وتطابق هذه النظريات الجزئية التحديدات (٦)، و(٧)، و(٨) السابق ذكرها. ومن البديهي - وهذا التحديد شائع في الوقت الحاضر - أن هذه النظريات الجزئية يجب أن توضع في علاقات متداخلة الاختصاصات، وأن تستند إلى كل النظريات المتعلقة بالموضوع التي تستوعب على نحو ما معطيات مرتبطة بعمليات بناء النص.

وتنظر كل نظرية من النظرية الجزئية الثلاثة المذكورة حول الموضوع «النص»، لر النص على أنه كل، ومع ذلك فهي تصفه في كل إطار جانب مميز. ويعنى هذا أن هذه النظريات الجزئية يجب أن تعمق بحيث إن مبادئ بناء النص الموضحة على نحو متباين في كل تربط بالجوانب المختلفة لمضمون النصوص (الدلالية، والارتباط

بالموقف، والمقصدية)، وبالتعلق بالفعل أيضاً. وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أن كل نظرية جزئية حول الموضوع تشترك على نحو مميز في كل في إيضاح التعلق بالفعل ومضمون النصوص.

ومن الضروري لهذا الطرح لهذه المهام أن يُذكر بدقّة على أي نحو يجب أن توصل النظريات الجزئية المختلفة حول الموضوع «النص»، بالوحدات اللغوية المحددة السابق ذكرها، أي بالتحقيق السطحي للنص. وتكمن إشكالية حل هذه المشكلة في أن تُحدد نظرية جزئية مراحل التوسط التي يمكن أن تركز عليها كل النظريات الجزئية الباقية. وتكون النظرية الجزئية التي تبدو أكثر مناسبة لذلك هي نظرية النحو، إذ إن عليها أن توضح مبادئ التكوين الداخلي للعلامات اللغوية، التي أُلّف منها الشكل السطحي للنصوص.

ونفترض أن مراحل التوسط المذكورة يمكن أن تميز بمساعدة مفهوم «الوظيفة التواصلية»، والآن - على نحو أخص - نريد أن نتوجه فيما يأتي إلى مفهوم أساسي.

٢ - حول مفهوم «الوظيفة التواصلية»

قبل أن نصف مفهوم الوظيفة التواصلية وصفاً أدق، ينبغي أن تُقدّم أيضاً بعض ملحوظات عامة.

النص هو الشكل الأساسي للتنظيم الذي تتجلى فيه لغة إنسانية. فحين يتواصل الناس لغوياً بوجه عام فإنهم يتواصلون (يتكلمون/ يكتبون) في صورة نصوص. ولما كان التواصل الإنساني فعلاً اجتماعياً دائماً فإن النص في الوقت نفسه هو تلك الوحدة التي ينجز بواسطتها النشاط اللغوي بوصفه نشاطاً اجتماعياً - تواصلياً.

النص إذن وحدة تواصلية، أى وحدة ينظم فيها تواصل لغوى . وعند تحقيق نص ما تحدث فى إطار شروط تواصلية مميزة فى كل أوجه إلحاق بين تتابعات صوتية ومعانٍ، حيث تقدم التتابعات الصوتية سمعياً أو كتابياً. وتنجز أوجه الإلحاق بين الصوت والمعنى، ومن ثم التعبير اللفظى للأحوال (الوقائع) أيضاً فى جمل. وفى إطار وجهة نظر الإلحاق بين الصوت والمعنى يكون النص تتابعاً من جمل (وفى الحالة القصوى ليس إلا جملة واحدة).

ومع ذلك لا يتحقق الإلحاق بين الصوت والمعنى بأية حال على نحو مختلف تواصلياً، بل توجد لكل جملة فى نص شروط تواصلية مميزة تُربط من خلالها فيه أبدية الصوت بأبدية المعنى بعضها ببعض. ونطلق على مجموع هذه الشروط التواصلية الوظيفة التواصلية.

لننظر بادىء ذى بدء فى المثال الآتى:

(٩) حتى أكون مهيباً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت
لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع
كوب لبن ولمبة زينة صغيرة. (١٨ وات)

خلفاً لجمال مثل:

(١٠) أمس صنعت لنفسى مصباحاً يدوياً.

إذ يمكن ألا تستخدم جملة مثل (٩) على أنها فعل كلامى مستقل دون سياق لغوى. ونرجع تلك الخواص للجمال إلى فروق فى الوظيفة التواصلية للجمال. ونريد أن نطلق على الوظائف التواصلية للجمال التى يشترط استعمالها أن يرد سياق لغوى مميز فى النص المعامل، وظائف =
نصبة موجهة. والملحوظة الجوهرية التى تجعل تحليل حالات مثل (٩)

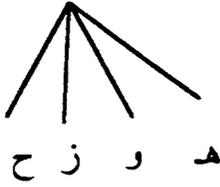
ضرورية بشكل ملح، وتحفز في الوقت نفسه الحاجة إلى نحو متعلق بالنص هي الآن ما يأتي: فالغالبية العظمى من الجمل، التي ترد في السياق اللغوي العادي، لها وظائف تواصلية موجهة. الجمل ذات الوظائف التواصلية الموجهة هي إذن الحال العادية، بينما تمثل جمل ذات وظائف تواصلية غير موجهة حالة خاصة، على نحو ما تكون نصوص مكونة من أكثر جملة أيضاً في مقابل نصوص من جملة واحدة تمثل الحال العادية. وفي سياقنا علينا أن نوضح بالنسبة للجمل طبقاً لذلك الصحة بشكل ملح. وإذا عدنا إلى مثالنا (٩) فإن هذه الجملة يمكن - مثل أغلب الجمل - أن يكون لها وظائف تواصلية عدة^(١). ومع ذلك يمكن أن تعزى في نص مثل (١١) بدقة وظيفة تواصلية:

(١١) (أ) في رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول في جهاز إشعال سعة ١٠٠٠ سم^٢ (ب) تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير ووقفت بأصدق معنى للكلمة في ظلام دامس (في الحلقة). (ج) ساعدنى سائق بكشاف يدوى. (د) حتى أكون مهيناً علي نحو أفضل في مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لية لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع كوب لين ولية زينة صغيرة (١٨ اوات)، (هـ) الواصلة طولها ٤,٥ م سلك توصيل جهاز يدوى (قطر ١,٥ مم ٢). (و) يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها. (ز) وضعت بريزة التوصيل (فيوزا، وفيوز شامل) يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها. (ح) إذا زود الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت، فإنه يمكن أن يثبت أيضاً بصفيح الهيكل. (من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٢).

(٦) لا ينبغي ألا يظل من المدهش أن يكون لجمل عادة أكثر من وظيفة تواصلية. وأن تمثل تلك التي لها وظيفة تواصلية ممكنة فقط حالة خاصة. وثمة ملحوظة قابلة للمقارنة معروفة منذ مدة طويلة بالنظر إلى تعدد معانى الجمل، وهي: الجمل أحادية المعنى في مقابل الجمل متعددة المعنى حالة خاصة.

هذا نص كامل (غير مختصر) من عمود «رأى القارىء» فى مجلة.
ويمكن أن يخطط هذا النص على النحو الآتى:

١٢ قص ————— جملة ربط ————— وصف



ويعنى التصوير المقتضب فى (١٢) ضمن ما يعنى أن إنجاز الجملة (د) فى النص (١١) يكمن بوجه خاص فى أنها تربط القص بوصف الموضوع بعضهما ببعض (يتعلق الأمر بموضوع «كشاف يدوى»؛ وصفت أدوات، وإمكانات تجميع، وطرق استخدام الموضوع). وقع الربط بطريق أن جودة السبك المتوالى للنص قد كُفِلَ، أى دون أن يرد أى خلل فى الفهم المتوالى للنص.

وكون الجملة (د) قامت بالإنجاز المذكور حقاً يمكن ببسر أن يتجلى من خلال اختبار: ننظر فيما يبقى من النص (١١) حين نحذف الجملة (د) (٧). فالنص المنشأ ليس جيد السبك من جهة التوالى، إذ يتضمن - على الأقل بشروط حالة التواصل الكتابى الملاحظة هنا - خللاً كبيراً فى

(٧) مع ترك الجملة (د) - ومع حذف المعلومات الفنية المنفكة الصلة فى سياقنا، والموضوعة فى الأصل بين قوسين - يكون النص (١١) على النحو الآتى: فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠ سم ٣. تعطل كشاف يدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة «فى الحلقة». ساعدنى سائق بكشاف يدوى. الرصلة طولها ٤,٥ م سلك توصيل جهاز يدوى (قطره ١,٥ مم ٢). يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها. وضعت بريزة التوصيل يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها. وإذا زود الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت، فإنه يمكن أن يثبت أيضاً بصفائح الهيكل.

الفهم المتوالى للنص . هذا الخلل يركز في الحقيقة على أنه لا تقوم الجمل المفردة للقص ولوصف الموضوع المترتب عليه ولا مجموع جمل القص أو جمل الوصف مجتمعةً بإنجازات تواصلية كافية، لجعل ربط القص ووصف الموضوع معاً ممكناً.

ونتج عن هذه الاعتبارات ما يأتي: جملة ذات بنية دلالية - نحوية مميزة فقط تكون قادرة على القيام بالإنجاز التواصلى الضرورى ولكن هذا يعنى أن علاقات محددة للغاية يجب أن تنشأ بين البنية الدلالية - النحوية لجملة ما والإنجازات التواصلية، التى يمكن أن تقوم بها. فالجملة لا يمكن أن تقدم كل إنجاز تواصلى مراد، بل الإنجاز فقط الذى يطابق بنيتها المعجمية - الدلالية - النحوية. ومع ذلك فإذا نشأت علاقات من النمط المذكور، فإنه يجب أن يكون من الممكن وصفها وصفاً دقيقاً. وتؤدى هذه الاعتبارات إلى الفرض الآتى: يحدث الإلحاق المحدد قاعدياً بين أبنية الصوت وأبنية المعنى فى الجمل متعلقاً بالإنجازات التواصلية الممكنة لبنية الجملة. ويمكن بمساعدة مفهوم «الوظيفة التواصلية، أن نصوغ هذه الفكرة على النحو الآتى: يجب أن تميز الآلية القاعدية للنحو وظائف تواصلية، وأن تحدد الإلحاق بين التتابعات الصوتية والمعانى متعلقاً بالوظائف التواصلية.

وحتى هذه النقطة من حجاجنا الحالى يقوم فرض أن الإلحاق بين أبنية الصوت وأبنية المعنى يحدث متعلقاً بالوظائف التواصلية - وأنه لذلك يجب أن تميز الوظائف التواصلية من قِبَل النحو - يقوم فى الحقيقة على التحديد القائل إن الإنجاز التواصلى الذى تجيء به جملة معطاة فى نص معطى - كما فى حالة الجملة (د) فى النص (١١) - لا ينقل من الخارج إلى الجملة، بل يرجع إلى خواص الجملة ذاتها. فقط حين يشترط هذا

فمن الجائز أن يُفترض أن للجمل وظائف تواصلية. ونريد أن نؤكد هنا التحديد، إضافة إلى الحجاج السابق إيراده من خلال اعتبارات أخرى.

عدد النظر في نصوص مثل (١١) تتضح ملحوظات من النمط الآتي^(٨):

(١٣) أ) ليس من الممكن حذف الجملة (د) دون خلل كبير في الفهم المتوالى للنص، بينما يمكن أن تحذف الجملة (و) دون أن يسفر عن ذلك خلل في الفهم المتوالى للنص.

ب) عند ترك الجملة (هـ) ينتج في الحقيقة خلل في الفهم المتوالى للنص عن أنه فيما يتعلق بالجملة (و) لا يمكن أن يحدد السابق بالنسبة لمكون سطحي متحاول (محيل إلى متقدم) - وذلك بالنسبة للمكون هذا الطول للتوصيلة، في (و) - (لأن الجملة (هـ) قد حذفت) ، في حين يظل من جهة أخرى برغم إمكانية مطابقة تامة للمتقدم مع مكون إحالة إلى مذكور متقدم هناك خلل في الفهم المتوالى للنص، إذا حذفت الجملة (د)، ووسّع المكون «التوصيلة» في الجملة (هـ) إلى «توصيلة الكشف».

ويمكن أن تستكمل ملحوظات من هذا النوع أو نوع مشابه من خلال أمثلة كثيرة غير محددة. وما تبينه تلك الأمثلة هو شيء واحد خاصة: توجد أساساً في كل حقائق لا يمكن توضيح بالارتكاز إلى البنية الدلالية - النحوية للجمل المعنية فقط، بل يتعلق الأمر بفروق في الإنجازات التواصلية الممكنة للجمل في النص.

(٨) لأسباب الاقتصاد في المساحة نورد النصوص التي تركز عليها الملحوظات الآتية غير منفردة. ومع ذلك فمن السهل أن تقام هذه النصوص، حيث تجرى أوجه الحذف أو التغيير المذكورة في النص (١١)، ويعاد النظر في النصوص الناتجة عن ذلك. وبهذه الطريقة يمكن اختبار الملحوظات المصاغة في (١٣) في كل وقت.

وكون الجملة (و) ممكناً حذفها (انظر الملحوظة (أ١٣)) لا يمكن أن توضح فقط من خلال حقيقة أنه لا تتضمن أية جملة من الجمل التي تعقب (هـ) مكون إحالة إلى متقدم، قد يكون المتقدم عليها ممكن المطابقة في (هـ) فقط. ومن ثم فإن هذا الإيضاح ليس كافياً، لأنه - كما يبين المثال الثاني في (١٣ب) - برغم إمكانية التطابق التام للمتقدم مع مكون إحالة إلى مذكور متقدم يمكن أن يكون ثمة خلل في الفهم المتوالى للنص. ويضاف إلى ذلك أن الجملة (د) لا تتضمن مكوناً ربما كان وجوده متقدماً لمكونات إحالة إلى متقدم في جمل لاحقة ضرورةً (حتماً): بمعنى يكون «كشاف يدوي» في (د) متقدماً لـ (لمبة) في (هـ)، فيمكن كذلك عند حذف (د) أن يكون المكون «كشاف يدوي» في (ح) متقدماً لـ (لمبة) في (هـ). وهكذا ليس من الممكن إيضاح حقيقة أنه يمكن من جهة أن تحذف الجملة (هـ) دون أوجه خلل في الفهم المتوالى للنص، ولا يمكن من جهة أخرى أن تحذف الجملة (د) دون خلل، على أساس علاقات التحاول (الإحالة المشتركة).

نفترض فقط أن المؤلف يمتلك قبل إتمام النص خطة للنص الكلي يبرز منها أنه يريد أن يخبر أنه قد صنع كشافاً يدوياً من نوع محدد، وأن هذا الكشاف يمكن أن يستخدم على نحو معين (حول السيارة بأكملها). فإذا قسنا النص المنجز (١١) بتلك الخطة فإنه لا يجوز. وبذلك يمكن أن يكون النص (١١) أداءً لهذه الخطة - أن تحذف الجملة (د) ولا الجملة (هـ). ونرى: أن خطط (البلية الكبرى) من هذا النوع أيضاً لا تقدم للنص الكلي معايير، يمكن بمساعدتها أن يتضح لماذا في نص مثل (١١) يمكن أن تحذف الجملة (هـ)، بينما لا يمكن أن تحذف الجملة (د) دون خلل كبير في الفهم المتوالى للنص.

وحين لا يمكن الآن أن توضح الحقائق المتضمنة في (١٣) - كما قررنا - على أساس علاقات التحاول المتجاوزة حد الجملة (المتعلقة بالذبية الصغرى)، ولا في إطار الإشارة إلى خطط الإبلاغ (المتعلقة بالذبية الكبرى) فإنه يجب أن تُرد هذه الحقائق إلى خواص داخلية للجمل المعنية. ولما ليس من الممكن أن تطابق هذه الخواص الداخلية - فيما يبدو - البنية الدلالية - النحوية للجمل فإن الفرض يكون مفيداً، وهو أن الأمر يتعلق بخواص تواصلية وثيقة الصلة ببناء النص.

ويمكننا الآن على أساس ما قيل إلى الآن أن نصف مفهوم الوظيفة التواصلية في تقريب أولى كما يلي: تشتمل الوظيفة التواصلية لجملة ما على مجموع كل الخواص التواصلية الوثيقة الصلة ببناء النص للجملة، التي لا يمكن أن تختزل في البنية الدلالية، المعجمية، النحوية، والمورفولوجية - الفونولوجية.

وينبغي فيما يلي أن يوضح الآن من أي نوع من العناصر تتألف الوظائف التواصلية للجملة.

٣ - بناء الوظائف التواصلية

٣ - ١ الوظائف التواصلية الموجهة يساراً

ننطلق من تلك الجمل التي تمثل بالنظر إلى ورود الجمل في التواصل اللغوي الحال العادية. وكما قررنا في الفصل السابق، فالأمر في ذلك يتعلق بجملة يشترط استعمالها أنه يرد سياق لغوي مميز في المماثل الذي تتعلق به. وقلنا عن تلك الجمل أن لها وظائف تواصلية موجهة. وتكمن مشكلتنا إذن في أن نوضح على أي نحو تنتج جهة توجه الوظائف التواصلية^(١).

(٩) حول مفهوم جهة التوجه، انظر ايزنبرج (١٩٧٢). جانب من جهة التوجه يتعلق بالتقدم النسبي للجملة أو الجمل في السياق اللغوي التي تتعلق بها الجملة المنظورة. -

ونريد أن نفترض أن المتكلم يخطط مع استخدام جملة ما صلة الجملة بجمل أخرى في المحيط اللغوي للنص في الوقت نفسه. وبعبارة أخرى نفترض أن المتكلمة عند استخدام جملة ما يحقق مقاصد تواصلية محددة، تتعلق بما تخبر به الجملة مباشرة وارتباط ما تخبر به مباشر بجمل أخرى في السياق اللغوي. وهكذا تنتج جهة توجه الوظائف التواصلية من تعلق مميز مقصود من المتكلم بالمحيط اللغوي للجملة.

هذا التعلق المقصود من المتكلم بالسياق اللغوي يجب أن يكون في الإمكان أن يعيد المتلقى بناءه على النحو ذاته الذي قصد من المتكلم. ويعنى هذا أن: المتلقى (السامع/ القارئ) يجب أن يكون قادراً أساساً على فهم التعلق المقصود من المتكلم/ الكاتب. هذا التعلق إذن لا يمكن أن يكون مقصوداً على نحو عشوائي، إذ إنه خلاف ذلك قد يغيب أساس ضمان الفهم عن المخاطب في عملية التواصل. ولذلك يجب أن يفترض أن التعلق الممكن أن يقصده المتكلم بالسياق اللغوي محدد قاعدياً، وأن المتكلم والمخاطب يتمكنان من القواعد الأساسية بقدر مناسب تقريباً، وتكمن مهمة علم اللغة إذن في أن يبين ما أشكال التعلق المقصود بالسياق

- بالنظر إلى هذا الجانب يُفرق في عمل ايزنبرج (١٩٧٢) بين وظائف تواصلية موجهة يميناً وموجهة يساراً وموجهة إلى الجانبين، حيث يفهم تحت «يساراً» علاقة بالجملة المتقدمة، وتحت «يميناً» علاقة بالجملة اللاحقة. انظر حول ذلك أيضاً نوفيكايا (١٩٧٣)، حيث تُصنّف روابط الجملة في النص بحيث يستخدم إلى جانب عاملي المسافة (أي سواء اختلف الربط بجملة متجاورة بشكل مباشر، ومتجاورة بشكل غير مباشر أو جملة تقع متباعدة بعضها عن بعض تباعداً كبيراً) والشيوخ (بالروسية Kratnost، عدد الروابط في جملة ما مع السياق)، عامل الاتجاه (بالروسية napravlennost)، حيث يفرق نوفيكايا بين "pravostoronnjaja svjaz" (رابط جهة اليمين) و "levostoronnjaja svjaz" (رابط جهة اليسار)، واستخدم في ذلك المصطلحات «يساراً» links و«يميناً» rechts بالمعنى السابق ذكره.

اللغوى الممكنة، ووفق أى قواعد تبلى هذه الأشكال وتعلق بالأبنية السطحية أو التتابعات الصوتية.

لنأخذ بادىء ذى بدء مثلاً وضع بشكل مبسط نسبياً.

(١٤) فى رحلة خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية، فقد كان جهاز التبريد (الرادياتير) قد شَرِخَ، وكان طول الشرخ حوالى ٣٠مم، ووجدت نفسى فى حالة عزلة تقريباً...

إن للجملة الثانية فى هذا النص المتواصل وظيفة تواصلية متجهة إلى اليسار^(*)، أى أنها تتضمن تعلقاً مقصوداً بالسياق اللغوى على اليسار منها أو التي ظهرت قبلها. وتتضمن الوظيفة التواصلية للجملة «جهاز التبريد قد شَرِخَ» فى (١٤) ضمن ما تتضمن وظيفة أن المتكلم يقصد أن يبلغ المخاطب واقعة (و) فى الماضى، وقعت قبل ظهور حالة (ح) فى الماضى، والسبب فى إتمام الحالة. وتوصف الحالة (ح) فى الجملة المتقدمة: أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية.

وهكذا يميز التعلق المقصود المتضمن فى الجملة الثانية من (١٤) بالسياق اللغوى فى الحقيقة من خلال العلاقة «وتحدث قبل ح، و» وهى سبب ظهور ح. وتبلغ الواقعة «و» فى الجملة «جهاز التبريد قد شَرِخَ» مباشرة، فى حين تكون الحالة ح متغيرة، حيث يطلب المتكلم بالنظر إلى ح من المخاطب أن يعين ح بوصفها حالة سبق أن ذكرها المتكلم. فإذا

(*) ينبغى هنا أن يلاحظ أن جهة اليسار فى الألمانية تعنى جهة اليمين فى العربية والعكس جهة اليمين فى الألمانية تعنى جهة اليسار فى العربية لأن اللغات الأوربية تكتب من اليسار إلى اليمين، والعربية تكتب من اليمين إلى اليسار.

أجرى المخاطب هذا التعيين، وهذا يعنى أنه قد عيّن ح بوصفها «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية»، فإنه يوفق عند إعادة بناء العلاقة المقصودة المتكلم بين ووح إلى نتيجة - فى صياغة شاملة - «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية، لأن جهاز التبريد قد شُرِّخَ»، أو أن النتيجة «جهاز التبريد قد شُرِّخَ، سبب عن إنجاز الحالة «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة. وبعد أوجه نظرنا الحالة تتكون الآن الوظيفة التواصلية للجملة الثانية من (١٤) من نوعين من العناصر على الأقل:

(أ) من المقاصد التواصلية، التى تقرر ضمن ما تقرر: ما العلاقة الدلالية التى تُقصد من المتكلم بين الجملة وجملة أخرى فى المحيط اللغوى (١٠)،

(ب) مطالب المتكلم بالنظر إلى عمليات إدراكية يجريها المخاطب (مثل مطلب إجراء أوجه تعيين (تمائل) محددة).

(١٠) عُنيت بمشكلة وصف العلاقات الدلالية بين جمل متتابعة منذ أمد بعيد أعمال لغوية نصية. انظر وصف علاقات التكافؤ المعجمية وعلاقات إعادة الصياغة المعجمية، ودورها بالنسبة للتمائل النصى لدى اجريكولا (١٩٦٩)، وأنماط التنصيص لدى ايزنبرج (١٩٦٨)، ووصف دور الاستنتاجات المنطقية فى تكوين علاقات دلالية بين جمل النص لدى دوروفيف - مرتيمايانوف (١٩٦٨)، ومناقشة «الفروض المسبقة، بوصفها قسماً جزئياً من «نتائج، جمل مفردة وأهميتها للتماسك النصى لدى برليت (١٩٧٣)، وعرض علاقات دلالية بين جمل متتابعة مثل التطابق والاشتمال، والمشابهة (القياس)، والاستلزام، والاستنتاج الممكن فى إطار منطق النص الذى طور قياساً على نظرية الإثبات لدى فان دايك (١٩٧٣)، وغيرها كثير. ويقدم وصف العلاقات الدلالية لأنواع شديدة الاختلاف إسهاماً ضرورياً فى شرح التماسك النصى، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يفسر التمام النسبى للنصوص وخواص نصية تواصلية أخرى (انظر حول ذلك الفصل الخامس).

وبخلاف هذين النوعين من العناصر يفترض مع ذلك بالنسبة للجملة المنظورة نوع ثالث من العناصر التي تتبع وظيفتها التواصلية. ومنها ضمن غيرها تحديدات مثل أن المتكلم الذي يستخدم الجملة المعنية يشترط أن الواقعة والتي يحال إليها بالجملة، غير معروفة للمخاطب.

ونريد أن نطلق على عناصر هذا النوع شروطاً موقفية.

ويمكننا الآن للتمثل أن نعرض الوظيفة التواصلية للجملة الثانية من

(١٤) على النحو الآتي:

(١٥) مقاصد تواصلية:

يقصد المتكلم

(أ) أن يبلغ المخاطب حالاً لـ^٤ في الماضي،

(ب) أن يصور واقعة^٥،

(ج) أن يبلغ المخاطب أن: وتحدث قبل ظهور حالة ح في الماضي وسبب ظهور ح.

(د) أن ينطق بالواقعة و^٦ (١١).

مطالب من المخاطب:

(هـ) أن يعين (يتعرف) هذه الـ ح بوصفها الحالة التي ذكرها المتكلم من قبل.

(و) أن هذه الحالة ح والواقعة و^٦ تبعاً للمقصد (ج) يتعلق بعضها ببعض.

(١١) يستخدم التعبير «المتكلم يقصد أن ينطق بالواقعة و^٥، هنا وصفاً مؤقتاً لذلك القصد التواصلى الذى يقرر أن البنية الحملية للجملة المعنية هى تخصيص مضمونى للواقعة و^٥.

شروط موقفية:

يشترط المتكلم:

(ز) أن الواقعة و^ء ووجود العلاقة الدلالية المعبر عنها في المقصد (جـ) بين و^ء و^z غير معروفين للمخاطب.

يقوم المؤشر العلوى مع الرمزين v z (حال^ء) و (واقعة^ء) مقام عدد أو رقم التعيين

ويكمن مغزى تلك الأعداد للتعيين في أن يُعبر عن عدد معين من أوجه التعيين (التماثل) بين متغيرات مختلفة: في (١٥) يعنى عدد التعيين أن الحال ل التي يرغب المتكلم في أن يبلغ المخاطب عنها تتطابق مع الواقعة والتي يقصد المتكلم أن يصورها.

إن الوصف المقتضب المصاغ في (١٥) للوظيفة التواصلية للجملة الثانية من (١٤) وصف ناقص من جوانب عدة.

وبالنسبة لنا يتعلق الأمر في هذا السياق في المقام الأول بأن نبين ما نوع العناصر التي يجب أن تفترض لوظيفة تواصلية، حين ينبغي أن تُوصف جهة التوجه لوظائف تواصلية، وهي توصف هنا بأنه في مقاصد تواصلية لا ترد مضمونياً متغيرات مخصصة (مثال: المتغير ح في (جـ))، تربط بمتغيرات خصّصت مضمونياً من خلال الجملة (مثال: المتغير و^ء في (جـ))، يجب بالنسبة له أن يشار إلى أنه يخصص بوصفه حدث الشرخ في جهاز التبريد، أى الحدث المصور في الجملة، الذي يظهر في صورة بلية حمل مميزة مشكلة معجمياً). ويحدث الربط من خلال تخصيص علاقات دلالية بين كلا النمطين من المتغيرات (مثال:

العلاقات بين ل و ء في (ج)). وبالنظر إلى المتغيرات غير المخصصة مضمونياً توجد مطالب للمتكلم من المخاطب بأن يجرى عمليات إدراكية معينة (انظر (هـ) و(و)، التي - ينجرها المخاطب - تجعل هذا الأخير قادراً على إعادة بناء التعلق بالسياق اللغوي الذي قصده المتكلم.

ومن الأهمية بمكان بوجه خاص التحديد الآتي: لا تتضمن جهة التوجه للوظائف التواصلية علاقة تعيين مكاني بشكل محدد بالجملة المقدمة في المحيط اللغوي. فلا توجد في الوظيفة التواصلية أية أقوال، لها الصيغة، أصل هذه الجملة بالجملة (ب)،، حيث قد تكون (ب) جملة محددة في السياق اللغوي. ولا يتضمن التعلق السياقي في الوظيفة التواصلية على الأرجح إلا بصورة غير مباشرة أو وسيطة. ولا يتحقق التعيين المكاني المحدد للجملة (أو للجمل) الذي للجملة المعنية علاقة به (أو بها) إلا من خلال إنجاز العمليات الإدراكية المطلوبة من المخاطب. ويعنى ذلك بالنظر إلى مثالنا (١٥) أن المخاطب لم يوفق إلى تعيين مكاني لتلك الجملة في المحيط اللغوي إلا في أثنائ عملية الفهم، من خلال أداء المطلبين (هـ) و(ز)، التي للجملة المناقشة علاقة بها.

ويجب أن توصل المعلومات المتضمنة في (١٥) - المقدمة بشكل مناسب - من خلال قواعد عامة ما أمكن ذلك بالبنية الدلالية والنحوية والفونولوجية للجملة. ويوضح في ذلك بوجه خاص ما الأبنية السطحية الممكنة للجمل مع وظيفة تواصلية مثل (١٥).

٢-٣ وظائف تواصلية موجهة يمينا

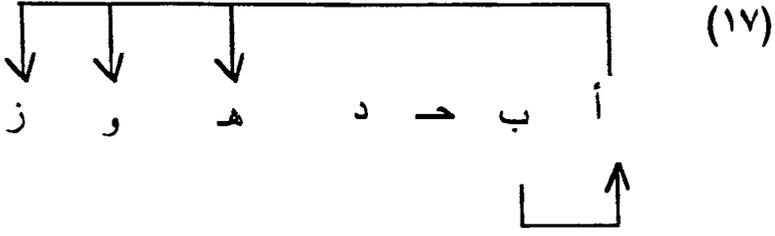
نريد الآن أن نناقش مثلاً لوظيفة تواصلية موجهة يمينا، أى أن ننظر فى جملة يشترط استعمالها أن السياق اللغوى الذى ربطت به من خلال علاقة مقصودة يعقب الجملة:

(١٦) (أ) فى الرحلة من خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية. (ب) شرح جهاز التبريد (الرادياتير). (ج) كان طول الشرخ حوالى ٣٠ سم. (د) وجدت نفسى فى حالة عزلة تقريباً، ومن ثم يجب أن أساعد نفسى. (هـ) فتتت قطعة خبز، وبللتها حتى تكونت عجينة لينة (مهروسة). (و) ثم ليئت بمهارة الشرخ الموجود فى جهاز التبريد الذى ما يزال ساخناً، وانتظرت عشر دقائق حتى تصلب العجين. (ز) ثم أكملت (رفعت) منسوب السائل مرة أخرى...

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٣).

لننظر هذا النص - الذى لم يتم بعد - إلى الوظيفة التواصلية للجملة (أ). هذه الوظيفة التواصلية تتضمن ضمن ما تتضمن معلومة أن المتكلم يقصد أن يبلغ عن موقف (ح) فى الماضى قُدم قبل وقوع تتابع من الوقائع وأ.... ون. هذه الوقائع التى تظل غير متعينة فى الجملة (أ) تصور فى الجمل (هـ) و(و) و(ز).

لنوضح العلاقات المخططة هنا بين الجمل بالرسم:



فالجمل (هـ) و(و) و(ز) لها علاقة بالجملة (أ) من خلال التعلق المقصود السابق توضيحه. ونريد الآن أن ندخل بالنسبة لتلك الحالات بعض التسميات لتيسير المناقشة. فالجمل التي لها علاقة بهذه الجملة من خلال تعلق مقصود متضمن في الوظيفة التواصلية الموجهة لجملة أخرى، نريد أن نطلق عليها جمل الشريك (لهذه الجملة)، ونطلق على وظائفها التواصلية ووظائف الشريك. ويوضح الرسم (١٧) نوعين من علاقات الشراكة بين جمل النص (١٦). بالنسبة للأول يتعلق الأمر بالعلاقة بين أ، وب، التي تُقدّم من خلال جهة توجه يساراً (في العربية يمينا) للوظيفة التواصلية للجملة (ب)، التي عالجتاها في الفصل السابق (انظر مناقشة الجملة الثانية في المثال (١٤) الذي يتطابق مع الجمل الأولى في (١٦)): فالجملة (أ) جملة شريك لـ (ب). وبالنسبة للثاني يوضح الرسم (١٧) العلاقات الناتجة عن جهة التوجه يمينا (في العربية يساراً) للوظيفة التواصلية لـ (أ): فالجمل (هـ) و(و) و(ز) جمل شريكة لـ (أ).

وكما هو جلى من المناقشة في الفصل السابق تُرجع علاقة الشراكة بين (أ) و(ب) إلى أن الوظيفة التواصلية لـ (ب) تتضمن مطلباً من المخاطب، وهو أن يتعرف الحالة (ح) بوصفها حالة سبق أن ذكرها المتكلم. وخلافاً لذلك تتضمن الوظائف التواصلية الموجهة يمينا، مثل وظيفة الجملة (أ) في (١٦) أوجه إعلان للمتكلم بالنظر إلى ما يقال. وفي

حالة (أ) يعنى ذلك أن المتكلم يعلن أنه سوف يذكر سلسلة الوقائع و... و
ن. وتذكر الوقائع المعلن عنها بالجمل (هـ) و(و) و(ز).

وما يُعلن مع وظائف تواصلية موجهة يميناً مثل وظيفة الجملة (أ)
ليس مع ذلك جملاً ذات بنية سطحية مقدّمة بل أفعالاً. وبعبارة أدق: يعلن
المتكلم عن إنجاز نوع معين من أفعال تواصلية. ومع إنجاز أى من تلك
الأفعال التواصلية تُبنى الجملة. ونريد أن نطلق على تلك الأفعال أفعالاً
أدائية. ونفهم تحت فعل أدائي - فى تقريب أولى - فعلاً جزئياً من فعل
كلامى تبني مع إنجاز جملة ما (انظر أيضاً الفصل ٥ - ٢). وتبدو
الجملة، فى ذلك وحدةً من بنية الصوت وبنية المعنى (بالمفهوم
الضيق) ووظيفة تواصلية.

والجمل الشريكة لـ (أ) (أى الجمل (هـ) و(و) و(ز) فى النص (١٦)
هى الجمل التى تبني عند إنجاز الأفعال الأدائية المعلن عنها فى الوظيفة
التواصلية لـ (أ). والآن يجب أن يتعرف المخاطب وقائع الماضى و...
ون المعلن عنها التى تذكر أيضاً فى الجمل الشريكة. ويعنى هذا بالارتكاز
على مفهوم الفعل الأدائي: يتوقع المتكلم من المخاطب أن هذا الأخير
سوف يتعرف وصف الوقائع و... ون فى سلسلة من أفعال أدائية أعلن
المتكلم عنها.

ويمكن الآن أن نصف الوظيفة التواصلية الموجهة يميناً للجملة (أ)
فى النص (١٦) - يقدم لها مصطلح «توجيه» (انظر ايزنبرج (١٩٧٢)).
على نحو تقريب كما يأتى:

(١٨) مقاصد تواصلية:

يقصد المتكلم:

- (أ) أن يبلغ المخاطب عن حال ل في الماضي،
 (ب) أن يوجه إلى موقف ح فيما يتعلق بتتابع للواقعة و*،
 (ج) أن يبلغ المخاطب أن الموقف ح قَدَّم قبل ورود تتابع الواقعة*،
 (د) أن يتلفظ بالموقف ح*.

صور إعلان وتوقع

- (هـ) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز (في النص ذاته) تتابعاً د* من
 أفعال أدائية، يصف فيها التتابع ه* من وقائع.
 (و) يتوقع المتكلم من المخاطب أن يتلقى الأفعال الأدائية الآتية من
 المتكلم حتى يكون هذا (الأخير) قد أنجز الأفعال د*.
 (ز) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه سوف يتعرف في الأفعال
 الأدائية د* وصف الوقائع ه*.
 (ح) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه يحتفظ في الذاكرة بالموقف
 ف حتى ينجز المتكلم الأفعال الأدائية د.
 (ط) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه سوف يربط الوقائع ه*
 المصورة في د* والموقف ف* حسب المقصد (ج) بشكل متتابع.

شروط موقفية:

يشترط المتكلم:

- (ى) أن الموقف ف* ووجود علاقة دلالية بين ف* والوقائع ه*
 معبر عنها في الموقف (ج) غير معروفين للمخاطب.
 (ك) أن المتكلم قادر على أداء التوقعات (و) و(ز) و(ح) و(ط).

في هذا الوصف العام - الذي ما يزال غير مكتمل إلى أبعد حد -
للوظيفة التواصلية للجملة (أ) في (١٦) يكون المؤشر العلوي (٤١) للرمزين
فء و لء مرة أخرى هو عدد التعيين (التماثل) الذي يعنى استخدامه أن
الحال (ل) متطابق مع الموقف (ف) (انظر الملحوظات إثر (١٥) في
الفصل ٣ - ١).

وتقوم صياغة التوقع (ز) في (١٨) على فرض جوهرى: نفترض
أن المتكلم فى عملية بناء النص لا يطلب أو لا يتوقع من المخاطب بمعنى
حقيقى أن يتعرف الأحوال (الوقائع، والحالات) فى أبنية سطحية للجمل،
بل الأفعال فى أفعال. ويعنى هذا بالنظر إلى مثالنا (١٨ز) أن المتكلم
يتوقع من المخاطب أن يتعرف أفعال وصف الواقعة بوصفها أفعالاً جزئية
فى أفعال أدائية معقدة. ولا يمكننا فى هذا الموضوع أن نتناول المشكلات
المرتبطة بهذا الفرض تناوياً أكثر دقة (انظر إيضاحات فى الفصل
الخامس).

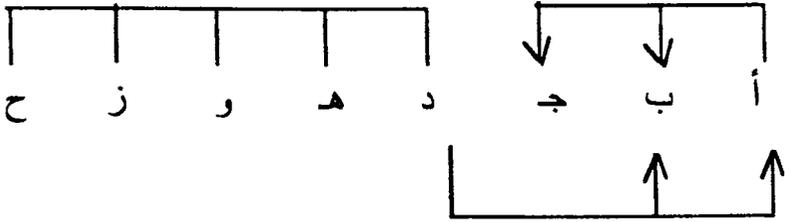
وعلى أساس الفرض المذكور يجب أن نحدد مطلب الوظيفة
التواصلية المتوجهة يساراً التى بحثت فى الفصل السابق (١٥) بأنه يطلب
من المخاطب تعرف فعل جزئى فى فعل أدائى مركب:

(١٥ هـ) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف هذا (الأخير)
وصف الحالة ح فى فعل أدائى أنجزه المتكلم د.

وتعد الخصائص التواصلية «الوصف» فى (١٥ هـ)، والتصوير فى
(١٨ز) ضرورية لإجراء مبادئ محددة لتكوين متوالٍ للنص، ينبغى أن
تعالج فى الفصل الخامس.

٣.- وظائف تواصلية متوجهة إلى الجانبين

نريد الآن أن نعود إلى مناقشة نص مثالنا (١١) (انظر الفصل ٢ والملحق). ويمكننا أن نوضح بعض علاقات الشراكة الواردة بين جمل هذا النص كما يأتي:



إن الوظيفة التواصلية للجملة (أ) متطابقة بشكل تقريبي مع الوظيفة التواصلية للجملة (أ) في النص (١٦) التي وصفناها في الفصل السابق تحت (١٨). وهذا أيضاً يتعلق الأمر بوظيفة تواصلية متوجهة يميناً (في العربية يساراً)، تتضمن ضمن ما تتضمن معلومة أن المتكلم يقصد أن يوجه إلى الموقف ف فيما يتعلق بتتابع للحدث و*، وأن يبلغ المخاطب أن ف قُدِّمَ قبل ورود و*، وتُصور الوقائع و* بالجمليتين (ب) و(ج) اللتين تعدان بذلك جمليتين شريكتين لـ (أ).

ويعد الأمر أكثر تعقيداً إلى حد ما مع علاقات الشراكة التي تنطلق من الوظيفة التواصلية للجملة (د)، فهذه الجملة لها وظيفة تواصلية متوجهة إلى جانبين من حيث إن لها جملاً شريكة قبلها وبعدها. ونريد الآن أن نحاول أن نوضح تدريجياً ما السمات المقصودة التي ربطت على أساسها هذه الجملة بجمل المحيط اللغوي.

وقد أشرنا في الفصل الثاني إلى أن الإنجاز التواصلية للجملة (د) في النص، يكمن أساساً في أنها تربط قصاً واقعاً على يسارها ووصف

الموضوع الذى يظهر على يمينها. أما إحدى المشكلات التى يتغلب عليها عند تحديد ها الإنجاز التوصلى فتكمن فى أن يبين بشكل تقريبي على الأقل فى أى شكل وفى أية علاقات يُقدّم الموضوع المقصود عند وصف الموضوع فى الوظيفة التوصلية للجملة (د).

وحتى تُبسط القراءة تعاد الجملة (د) هنا مرة أخرى:

(١١ د) حتى أكون مهيباً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة.

فالموضوع الذى وصف فى الجمل اللاحقة يظهر فى (١١ د)، وهو فى المركب الاسمى كشاف يدوي. وعند استخدام الجملة يحال بهذا المركب الاسمى إلى الموضوع المقصود. وبناءً على ذلك تلحق بالموضوع المقصود أوجه حمل، تظهر - إذ ما غُضَّ النظر عن أوجه الحمل الراجعة إلى مكونات أخرى - مجملّة فى معنى الوحدة المعجمية «كشاف يدوي». ويجب أن تظهر أوجه الحمل هذه فى البنية تقدم المحتوى القضى، ومن ثم البنية الفعلية للمعنى. نريد أن نوضح ها فى وصف مجمل:

(٢٠) من أجل أنه مع س ١ (الحمل: المواقف (س١)) الذى يعد مماثلاً لـ س٢، س٣، هيبء بشكل أفضل مما عليه الحال فى س٤، بنى س ٥ (المقصود: المتكلم) لـ س ٦ (المقصود: المتكلم) س٧ (الحمل: كشاف يدوي (س٧)) من س٨ صغير مستدير (الحمل: لمبة لكشاف الرجوع للخلف (س٨)) مع س٩ (الحمل: كوب لبن (س٩))، وس١٠ (الحمل: لمبة زينة صغيرة (س١٠)).

هذا الوصف المجمل يرمز إلى بنية الحمل - الواجبة التحديد أيضاً -
 التي تصف المعنى بمفهوم أضيق. وينبغي هنا أن يوضح بوجه خاص أنه
 لوصف الممضون القضيوى أو بنية الحمل فى الجمل (ومن ثم فى الجملة
 (١١ د) أيضاً) يكون ورود متعدد لمتغيرات الأفراد ضرورياً. وفى سياقنا
 ثمة شىء مهم بوجه خاص وهو: أن عدد الموضوعات التى يحال إليها
 عند استخدام الجملة (١١ د) فى السياق أصغر من عدد ورود متغيرات
 الأفراد فى بنية الحمل للجملة. ومن جهة أخرى هو أكبر من عد مكونات
 السطح المحيلة مع إحالة فارقة. ولعل الجدول الآتى يوضح ذلك:

(٢١) مكونات محيلة متغيرات الأفراد موضوعات
 (بنية السطح) (بنية الحمل) (إحالة مقصودة)

١م	-----	س١	<u>مواقف</u>
٢م	-----	س٢	---
٢م	-----	س٤	---
٣م	-----	س٣	---
٣م	-----	س٥	<u>ت</u>
٣م	-----	س٦	<u>نفسى</u>
٤م	-----	س٧	كشاف يدوى
٥م	-----	س٨	لمبة كشاف
٦م	-----	س٩	<u>الرجوع للخلف</u>
٦م	-----	س٩	<u>كوب لبن</u>
٧م	-----	س١٠	<u>لمبة زينة صغيرة</u>

(س = x (متغير)، و(م) = G (موضوع))

كما يتضح من الجدول (٢١) توجد في حالة الجملة (د١١) بدقة ٧ مكونات سطح محيلة، وبالتحديد ٧ موضوعات يحيل المتكلم إليها عند استخدام الجملة، وحوالي ١٠ مرات ورود لمتغيرات الأفراد في بنية الحمل.

وتشير الخطوط المتقطعة في (٢١) إلى أى أوجه إلحاق تُحدّد بين الإحالة المقصودة إلى الموضوعات و متغيرات الأفراد التي تظهر في بنية الحمل. ونريد أن نفترض الآن أنه توجد في الوظيفة التواصلية للجملة مقاصد الإحالة. وبعبارة أدق: نفترض أنه يجب أن يوصف تمييز الإحالة في جملة ما من خلال مقاصد فارقة للإحالة في الوظيفة التواصلية.

وبالنسبة لمثالنا جملة (د١١) نفترض إذن سبعة مقاصد إحالة فارقة، يمكن أن تدرج في البنية المقصدية للوظيفة التواصلية، ثم تحدد أوجه الإلحاق بحيث تربط متغيرات الموضوعات المقصودة بمتغيرات الأفراد في بنية الحمل، إذ يربط م^٢ بمتغيري الأفراد س^٢ وس^٤ والمتغير م^٢ ب س^٢ وس^٥ وللمتغير م^١ ب س^١، وم^٤ ب س^٧، وم^٥ ب س^٨... إلخ.

ويجب كذلك أن تُحدد آلية توضح أنه مع م^٢ يقصد المتكلم وبالنظر إلى م^٢ يجب أن يدرج ضمن المطالب التي تظهر في الوظيفة التواصلية فيما يتعلق بعمليات إدراكية يعينها المخاطب، مطلب أن يعرف م^٢ بأنه موقف موصوف على نحو ما في أفعال مملاة متقدمة للمتكلم.

ومن الأهمية بمكان لسياقنا أننا نستطيع أن نذكر بشكل تقريبي، في أى شكل يقدم ذلك الموضوع في الجملة (د١١) الذي يوصف في الجمل اللاحقة. فمن ناحية يوجد مكون السطح المحيل كشاف يدوي، ومن ناحية

أخرى يوجد فى بنية الحمل متغير الأفراد س٧ الذى تَلْحَقَ به أوجه الحمل المشكلة لمعنى الوحدة المعجمية، والمتضمن بناءً على ذلك على نحو مميز فى بنية الحمل الكلية للجملة (انظر الوصف ٢٠). ويربط التتابع الصوتى (كشاف يدوى) من خلال قواعد نحوية ب س٧ وأوجه الحمل المعنية التى تصف معنى التتابع الصوتى. ويوجد أيضاً فى الوظيفة التواصلية للجملة مقصد يعنى أن المتكلم يقصد إلى أن يحيل إلى الموضوع م٤، حيث يلحق م٤ بالمتغير س٧، ويعنى هذا بشكل إجمالى أن المتكلم يقصد إلى أن يحيل إلى الموضوع ٤ الذى يعزرو إليه أوجه الحمل الملحقة بالمتغير س٧ (أى خواص محددة)، حيث يجعل ذلك مقبولاً تواصلياً من خلال نطق التتابع الصوتى (كشاف يدوى).

ولنعد الآن إلى مشكلة الوظيفة التواصلية للجملة (١١د). فإذا ما أنعمنا النظر فى النص (١١)، فإنه يتضح أن المتكلم يريد أن يقول فيما يبدو أنه صنع كشافاً يدوياً (فعل ف) لكى يحل مشكلة الإضاءة المعول عليها فى إصلاحات ليلية، وأن هذا الكشاف اليدوى (الموضوع م٤) لا يستخدم فى حل المشكلة إلا حين تكون فيه خصائص معينة، توصف فى الجمل اللاحقة. وتوصف هذه المشكلة بشكل غير مباشر فى الأفعال المملة المتقدمة (وهى مع الجملتين (أ)، و(ب)). ونريد الآن أن نصف الوظيفة التواصلية للجملة (١١د) المتوجهة إلى جانبيين على النحو الآتى:

(٢٢) مقاصد تواصلية:

يقصد المتكلم

(أ) أن يبلغ المخاطب حالة ح ء فى الماضى،

(ب) أن يصور فعلاً ف °،

(ج) أن يحفز الفعل ف ° ،

(د) أن يقرر للمخاطب تحفيز ز فعل ف ° ،

(هـ) أن يحيل إلى الموضوعات م^١ وم^٢ وم^٣، وم^٤، وم^٥ وم^٦، وم^٧،

(و) أن يحمل التحفيز والفعل ف ° (١٢)،

(ز) أن يبلغ المخاطب أن الفعل ف والموضوع م٤ يستخدمان لحل مشكلة،

(ح) أن يقرر للمخاطب أن التحفيز ز ينتج عن المشكلة ش،

(ط) أن يبلغ المخاطب أن الموضوع ٤ لا يستخدم لحل المشكلة ش إلا حين يكون فيه كم معين ك + من الخواص .

أوجه إعلان ومطالب وتوقعات:

(ى) يعلن المتكلم أنه (فى النص ذاته) سوف ينجز النتيجة ج* من أفعال مملاة، يصف فيها خواص ك + .

ويطلب المتكلم من المخاطب

(ك) أن يتعرف الوصف غير المباشر للمشكلة ش فى نتيجة ج* ٧ قد أنجزها المتكلم (فى النص ذاته) لآفعال مملاة،

(ل) أن يعلق الفعل فء والموضوع م٤ والمشكلة ش وفق القصد

(ز)، وكذلك التحفيز م والمشكلة م وفق المقصد (ح) بعضها

ببعض،

(١٢) تعبيرات مثل: يقصد المتكلم أن يحمل R (محمول)، حيث يعد R متغيراً لواقعة أو

فعل أو حال... إلخ، تقرر أن بنية المحمول يجب أن تتضمن تخصيصاً مضمونياً

لـ (R).

(م) أن يتعرف وصف الموضوع م٢ باعتباره موقفاً موصوفاً في نتيجة ج*٣ قد أنجزها المتكلم (في النص ذاته) لأفعال مملأة.

ويتوقع المتكلم من المخاطب

(ن) أنه سوف يتلقى الأفعال المملأة الآتية للمتكلم، إلى أن أنجز هذا الأخير الأفعال (د*١)،

(س) أنه سوف يتعرف في الأفعال الصادرة د*١ وصف الخواص ك⁺،

(ع) أن يحفظ الموضوع م٤ في الذاكرة حتى أنجز المتكلم الأفعال د*١،

(ف) أنه سوف يعلق الخواص ك⁺ الوصفة في الأفعال الصادرة د*١ والموضوع م٤ والمشكلة ش وفق المقصد (ط) بعضها ببعض.

شروط موقفية:

يشترط المتكلم

(ص) أن الفعل ف⁺ والعلاقة الدلالية بين ف⁺ وم٤ وش المعبر عنها في المقصد (ز)، وكذلك العلاقة الدلالية بين م٤ وش وك⁺ المعبر عنها في المقصد (ط) غير معروفة للمخاطب.

(ق) أن المخاطب قادر على أداء المطالب من (ك) - (م) والتوقعات من (ن) إلى (ف).

سوف نعود ثانية في الفصول التالية إلى الفروق بين المحمولات التي تظهر في المقاصد التواصلية «يبلغ، ويصور، ويحفرز، ويقرر...»

إلخ. وتهمنا فى هذا الموضوع مرة أخرى فى المقام الأول العلاقة بالسياق اللغوى للجملة.

توصف العلاقة المقصودة بالسياق اللغوى فى الوظيفة التواصلية، ومع ذلك فإن هذا لا يحدث على نحو أن العلاقات بين الجملة والجملة الشريكة - أى علاقات الشراكة - قد تكون تخمينية، ومباشرة ومحددة مكان الجملة الشريكة وجزءاً من الوظيفة التواصلية. وفى حالة مثالنا جملة (د١١) فى النص (١١) لا تتضمن الوظيفة التواصلية الموصوفة فيما سبق أية معلومات من نوع أن الجملة (د) تتعلق بالجملة (أ) و(ب)، وكذلك بالجملة (هـ) و(و) و(ز) و(ح). ولا تعبر الوظيفة التواصلية عن العلاقة بالسياق اللغوى على الأرجح إلا على نحو وسيط، ولا يُحدد موضع الجملة الشريكة، ولا تنشأ علاقات الشراكة بشكل تخمينى إلا من خلال إنجاز العمليات الإدراكية التى تطلب من المخاطب أو تتوقع منه.

وتتاح هذه العملية من خلال وجود مبادئ، للتكوين المتوالى للنص، معينة قُدمت من الناحية الاجتماعية وصيرت داخلية من الناحية الفردية، يجب أن يراعيها المتكلم عند بناء النص، ويستخدمها المخاطب عند إنشاء الفهم المتوالى للنص (انظر حول ذلك الفصل ٥).

٤ - وظائف تواصلية وقواعد نحوية

كنا قد صُغنا فى الفصول السابقة الفرض القائل إن إلحاق المعنى بالصوت يحدث متعلقاً بالوظائف التواصلية وأن الوظائف التواصلية - لذلك - يجب أن يعينها النحو. فالنحو إذن يصف الجانب من النصوص الذى أطلقنا عليه فى الفصل الأول «النحو»، على نحو مميز متعلق بالنص. وفى ذلك تتعلق أبنية مفهومية عدة بشكل جزئى بنظريات

جزئية أخرى حول اللغة، بحيث ينتج أن النظام اللغوى الذى يصفه النحو ليس من الممكن أن يعرض على أنه نظام مستقل كلية، إذ إنه يتضمن ضمن ما يتضمن - كما سنبين أيضاً - كيانات يجب أن توضحها نظريات جزئية أخرى حول اللغة.

ونريد الآن فيما يأتى أن نحاول أن نبين ما المطالب الصغرى التى يجب أن تطرح على نظرية تعين وظائف تواصلية.

٤-١ عدة استقلال النحو

كما يتضح من الأمثلة التى نوقشت فى الفصول المتقدمة تقوم جهة التوجه للوظائف التواصلية على أساس نوع معين من العلاقات بين جملة وجمل أخرى فى المحيط اللغوى للنص ذاته. ونحتاج لإيضاح هذه العلاقات بوجه خاص إلى تحديد التعبير الذى يظهر فى المثالين (١٨) و(٢٢): «فى النص ذاته، الذى يعد ضرورياً لوصف أوجه الإعلان والمطالب والتوقعات بالنظر إلى السياق اللغوى.

وكنا قد افترضنا أن من المطالب والتوقعات الموجهة إلى المخاطب أنه يتعرف وصف الأحوال أو المواقف أو تصوير الوقائع أو الأفعال فى أفعال صادرة أخرى «فى النص ذاته». وهكذا فإن التفريق الأول الذى علينا أن نصادفه، هو التفريق بين فعل صادر ينجز مع استخدام الجملة من جهة، والأفعال الصادرة التى تنجز مع نطق الجمل الشريكة من جهة أخرى. ويسرى على كل هذه الأفعال الصادرة أنها تنجز «فى النص ذاته». ويعنى هذا أننا نحتاج لعرض هذه العلاقات إلى مفهوم للنص، يرتكز على أفعال صادرة.

ونريد لهذا الغرض أن نفترض أنه - في إطار وجهة نظر تجريدية
ضرورية هنا - يعد النص تتابعاً من أفعال صادرة داخل واقعة تواصل
معقدة .

ونفترض لعرض هذه المعطيات ذات الصلة في هذا السياق داخل
النحو الرموز الآتية:

(٢٣) ن ه = حيز زمنى تنجز فيه واقعة تواصل معقدة .

ص ١ ، ص ٢ ... = أفعال صادرة

ص ه = فعل صادر مميز

ن ه = حيز زمنى يُنجز فيه ص ه .

ويمكن للإيضاح أن يقال إننا نقصد ب ن ه الحيز الزمنى الذى تنجز
فيه واقعة تواصل معقدة، تبدأ بنطق الجملة الأولى فى النص وتختتم
بنطق الجملة الأخيرة «فى النص ذاته» .

نفترض أن ص ه يشير إلى فعل صادر يُنجز مع استخدام الجملة
المحللة المختصة، ثم نستطيع أن نحل صياغة أكثر دقة محل التعبير «فى
النص ذاته، الذى يحتاج إليه لوصف أوجه الإعلان والمطالب والتوقعات
بالنظر إلى السياق اللغوى . لناخذ للتعبير عن ذلك مثال الإعلان (ى) فى
الوظيفة التواصلية (٢٢) (انظر الفصل ٣-٣):

(٢٢ى ١) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز نتيجة د* ، لأفعال صادرة،

يصف فيها الخواص ك +، حيث يسرى على كل فعل صادر ص ١

للنتيجة د* : ص ه يقع قبل ص ١ ، وص ١ وص ه يقعان داخل الحيز

الزمنى ن ه .

وتعنى هذه الصياغة ضمن ما تعنى أن كل فعل مفرد من الأفعال الصادرة التي أعلن عنها المتكلم تقع بعد ص ٥ ، وداخل الحيز الزمني لإنجاز واقعة التواصل المعقدة ذاتها، الذي فيه سوف ينجز ص ٥ أيضاً وكمثال لجهة التوجه إلى اليسار نحل محل المطلب (ك) للوظيفة التواصلية (٢٢) الصياغة المحددة الآتية:

(٢٢ ك١) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف الوصفَ غير المباشر للمشكلة ش في نتيجة د* ٧ لأفعال صادرة أنجزها المتكلم، حيث يسرى على كل فعل ص١ للنتيجة د* ٧: ص١ يقع قبل ص ٥ وص١ وص ٥ يقعان داخل الحيز الزمني ن ٥ .

وتفسر الصياغة المحددة (٢٢ ك١) - مع إجراء تغييرات ضرورية - على النحو ذاته الذي تُفسر من خلاله الصياغة في (٢٢ ي١) . وفي ذلك ثمة شيء مهم بوجه خاص: في كلتا الحالتين تتضمن الصياغة عناصر غير قابلة للتفسير في نظرية، لا تجعل موضوعها إلا جملاً مفردة، وليس تتابعات جمالية . ويختص ذلك بعناصر مثل ص١ ص١... إلخ وكذلك ن ٥ بوجه خاص الذي يشير إلى الحيز الزمني الذي تنجز فيه واقعة تواصل معقدة . ومن الواضح أن وقائع تواصل معقدة لا تتبع موضوع النحو، ويعنى هذا لا توضيحها النظرية التي تصف إلحاق المعنى بالصوت .

وإذا كان على النحو أن يُعيَّن وظائف تواصلية، فإنه يجب أن يتضمن أوجه تخصيص (تعيين) مثل (٢٢ ي١) و(٢٢ ك١) ، إذ إنه بدون ذلك لا يمكن أن تفسر جهة التوجه . ومع ذلك فإن الأحوال التي عكست في أوجه التخصيص هذه لا يمكن أن تعرض افتراض عناصر مثل ن ٥ (أو عناصر مماثلة متكافئة معها) . ولما كان من غير الممكن أن يوضح

النحو تلك العناصر فإن ثمة بديلاً ينتج عن ذلك وهو: إما وجوب أن يتخلى عن تفسير وظائف توأصلية في النحو أو وجوب افتراض أن النحو ليس مستقلاً، لأن عليه أن يعمل بعناصر وتصورات لا يمكن أن يفسرها هو، بل يجب أن توضحها نظريات جزئية أخرى حول اللغة.

فإذا كان الفرض صحيحاً، وهو أن النحو عليه أن يُخصَّص (يُعَيَّن) وظائف توأصلية - وأن الأمر كذلك - كان علينا أن نحاول أن نبين (١٣) - ومن ثم يجب أن نفترض - أن النحو ليس مستقلاً. ومع ذلك فإن المشكلة الآن لا يمكن بحال أن يتغلب عليها بأن يلقي المرء أمر وصف خواص الجمل المدركة من خلال وظائف توأصلية على نظرية غير نحوية لأن عناصر مثل ن. ضرورية أيضاً للوصف الصحيح لدلالة - الزمن، الذي يجب أن يعد في كل حال وظيفة النحو.

لنأخذ المثال (د) في النص (١١) لتصوير ذلك. فهذه الجملة توجد في وسط النص. ويمكن أن يعنى الماضى فى التعبير، صنعت لنفسى كشافاً يدوياً، هنا فقط قبل ن.، ويعنى هذا أنه يقع خارج الحيز الزمنى لإنجاز الأفعال الصادرة فى النص. ومن جانب آخر يجب فى جملة، مثل: ما قلته لك الآن، يظل بيننا، أن يفهم زمن الماضى أنه قبل ن.، وداخل ن.، أى أنه قبل الحيز الزمنى لإنجاز الفعل الصادر المتحقق باستخدام الجملة، بل إنه واقع داخل واقعة التواصل المعقدة ذاتها. ولا يمكن أن يعرض الفرق بين هذه الجملة والجملة (د) فى النص (١١) فيما يتعلق بدلالة الزمن دون أن يفرق بين ن. ون. وهكذا يحتاج على كل حال إلى عناصر مثل ن. فى النحو.

(١٣) انظر الحجاج الموجز فى الفصل الثانى. وبالنسبة لحجاج مفصل انظر ايزنبرج (١٩٧٢).

ويطابق عدم استقلال النحو الناتج عن الحاجة إلى إدراج عناصر مثل ن. في النحو، وكذلك عن سلسلة جوانب أخرى المعرفة المتحصلة في علم اللغة الماركسي على أساس فلسفة ماركس وانجلز وليلين وهو أن النظام اللغوي، أى الموضوع الذى يجب على النحو أن يفسره، ليس نظاماً مستقلاً. فإذا قبل عدم استقلال النحو فإن لذلك نتائج منهجية واسعة.

وتكمن إحدى هذه النتائج المنهجية فى أن المرء يمكن أن يتخلى عن كل تراكيب نظرية لهذه الغاية فقط، بل يجب أن يتخلى عنها، لأن النحو ليس مستقلاً فإنه يمكنه أن يعمل بعناصر لا يحقق إيضاحها بنظريات جزئية غير نحوية حول اللغة. وحين يكون ذلك ممكناً فيجب أساساً من محاولتى الإيضاح للمشكلات النحوية ذاتها، التى تتضمن إحداها تراكيب لهذه الغاية، وتتضمن الأخرى بدلاً من ذلك عناصر، أن تفضل الأخيرة.

ويبدو أن تركيباً لهذه الغاية متعلقاً بمسائل أساسية هو مثل مفهوم تشومسكى عن النحوية، التى تفهم على أنها مختلفة عن التواصل، التى ينبغى أن تعرف من مواد الاستعمال اللغوي، ولكن تفسر تفسيراً نظرياً بحيث يجب أن تجرد من جميع شروط الاستعمال لأبنية نحوية، وكما يبدو يستخدم هذا التركيب أساساً لغرض تشكيل استقلال النحو.

وبالنسبة للنحو المتعلق بالنص الذى يصف وظائف تواصلية يفهم تحت النحوية، جودة سبك أبنية الجملة، المتعلقة بالاستعمال اللغوي. ويفهم تعبير «جيد السبك» إذن بأنه «جيد السبك» فى إطار شروط الاستعمال المعبر عنها فى وظائف تواصلية،^(١٤).

(١٤) من البدهى أن لا يفهم عدم استقلال النحو بأنه بذلك على نحو غير مبرر تُحصى الحدود بين نظريات جزئية مختلفة، بل إنه ينتج عن طبيعة مميزة لطرح المشكلة عند حد موضوع النحو.

٤-٢ حول عرض الوظائف التواصلية

كما تبين من الأمثل (١٥)، و(١٨)، و(٢٢) التي عولجت في الفصل الثالث تتكون وظائف تواصلية موجهة من ثلاثة أنواع من العناصر:

(أ) مقاصد تواصلية،

(ب) أوجه إعلان، ومطالب، و/أو توقعات فيما يتعلق بالسياق اللغوي،

(ج) شروط موقفية.

ونريد أن نطلق على الأبنية الناتجة عن ذلك: بنية المقصد وبنية

الإحالة وبنية الشرط المراعى:

بنية المقصد	مقاصد تواصلية (للمتكلم)
بنية الإحالة	أوجه إعلان عن أفعال صادرة للمتكلم لم تنجز، ومطالب و/ أو توقعات للمتكلم بالنظر إلى عمليات إدراكية يجريها المخاطب فيما يتعلق بأفعال صادرة أنجزت أم لم تنجز بعد.

بنية الشرط	شروط موقفية (للمتكلم)
ولعرض هذه الأبنية ثمة أقسام معينة من المتغيرات ضرورية. ولذا يحتاج لوظائف تواصلية موجهة ضمن غيرها إلى الأنماط الآتية للمتغيرات ^(١٥) :	

(٢٤/أ) متغيرات المضمون، أى متغيرات للأحوال (الوقائع، والأفعال، والحالات وغيرها) والموضوعات، التى تخصص فى الجملة مضمونياً،

(١٥) لم تقدم متغيرات معينة مثل ن. ونه وغيرهما، لا يمكن بلا شك أن تنظم فى الأقسام المذكورة تحت (٢٤).

(ب) متغيرات الإحالة، أى متغيرات للأحوال (الوقائع، والأفعال، والحالات وغيرها) والموضوعات، التى لا تخصص مضمونياً فى الجملة.
(ج) متغيرات لأفعال صادرة.

لنرجع للإيضاح إلى الأمثلة المعالجة فى الفصول المتقدمة. ففى المثال (١٥) (انظر الفصل ٣-١) يعد و٦ متغيراً مضمونياً لأن و٦ يُخصَّص مضمونياً فى النص، فى حين أن ح يعد متغير إحالة، إذ لا يُخصَّص ح مضمونياً فى الجملة. وفى المثال (١٨) يعد ح٦ متغيراً مضمونياً و٦ متغير إحالة (انظر الفصل ٣-٢). ويتضمن المثال (٢٢) (انظر الفصل ٣-٣) متغيرات المضمون فاء وز، وكذلك م١، وم٣، وم٤، وم٥، وم٦، وم٧ ومتغيرات الإحالة ش، وك، +، وم٢.

وبالنسبة لمتغيرات المضمون تُحدَّد آلية الإلحاق لبنية الحمل ويعنى هذا لكل متغير مضمون لوظيفة تواصلية يجب أن يذكر من خلال أى وجه حمل فى بنية الحمل يُخصَّص مضمونياً. ولذا مثلاً بالنسبة لـ م٤ فى الوظيفة التواصلية (٢٢) يذكر أن م٤ يُخصَّص مضمونياً من خلال مركب أوجه الحمل المتضمن فى بنية الحمل، الذى يعبر عنه كينونة - الكشاف اليدوى، وبالنسبة لـ ز يجب أن يذكر أنه يُخصَّص من خلال بنية الحمل للجملة الفرعية حتى أكون مهيباً بشكل أفضل لمواقف مشابهة.. إلخ.

ويمكن أن تعرض بنية المقصد وبنية الإحالة وبنية الشرط بوصفها بنية قضايا. ولعرض هذه الأبنية ثمة عناصر أخرى ضرورية بخلاف المتغيرات المذكورة، يجب أن تُعيَّن فى النظرية النحوية. ويجب بوجه خاص على الأقل أن توصف الأنماط الآتية من العناصر:

(أ/٢٥) أقسام مختلفة من محمولات تواصلية ممكنة، يمكن أن تظهر في أبنية المقصد:

ل... ل ن

(ب) قسم من علاقات ربط تواصلية ممكنة، أى من علاقات دلالية ممكنة بين متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة فى بنية المقصد:

س١، سبب ص، س، إذن إذا ص، ...

(ج) قسم من يوط تواصلية ممكنة، أى قسم الدوال أو المحمولات التى - ما دام ذلك ضرورياً - تعبر عن علاقات الربط بين القضايا وبنية المقصد:

فور، و، إذ

(د) قسم من محمولات عملية ممكنة تعبر عن عمليات إدراكية معينة يطلب أو يتوقع المتكلم من المخاطب إنجازها (فى بنية الإحالة):

س وص يتطابقان، وس يتعلق بـ ص...

ومن المحمولات التواصلية عناصر مثل: يبلغ، ويصور، ويقرر، ويصف، ويشير... إلخ (انظر أمثلتنا (١٥) و(١٨) و(٢٢)).

وتوجد أقسام مختلفة من تلك المحمولات التواصلية، حسب أدوارها، التى تؤديها بالنسبة لبناء الجملة بالمعنى الأوسع. سنرجع إلى هذه المسائل مرة أخرى فى الفصل ٤-٤ بتفصيل أكثر.

مثال علاقة ربط تواصلية هى العلاقة الدلالية المتضمنة فى المقصد

(ج) للوظيفة التواصلية (١٥) (انظر الفصل ٣-١)، و سبب ورود ح،

حيث إن وء متغير مضمون وح متغير إحالة. وفي المثال (١٨) المبحث ٢-٣ يتضمن المقصد علاقة الربط التوافقية، فقدم ح قبل ورود و، حيث إن ح متغير مضمون و و متغير إحالة. وفي الوظيفة التوافقية (٢٢) يتضمن ثلاث علاقات ربط توافقية (انظر المبحث ٣-٣): ف، وم؛ يستخدمان لحل مشكلة ش؛ (انظر المقصد (ز))، وز ينتج عن المشكلة ش؛ (انظر المقصد (ح))، وكذلك في المقصد (ط) العلاقة، ولا يستخدم م؛ لحل المشكلة ش إلا حين يكون فيه كم معين ك+ من الخواص. وفي هذه العلاقات للربط يعد ف* وم؛ وز متغيرات مضمون، في حين يعد ش وك+ متغيري إحالة. وثمة وظيفة مهمة للنظرية النحوية، وهي أن تحدد فئة علاقات الربط التوافقية الممكنة.

وحين نطرح على أنفسنا السؤال كيف تُربط المقاصد المفردة في بنية المقصد بعضها ببعض فإننا يجب أن نقرر ابتداءً أن الفورية تسرى على تماسكها، ويعنى هذا أن المتكلم لديه كل المقاصد التوافقية الواردة في بنية المقصد بشكل فوري أو في الوقت ذاته، وبناءً على ذلك يبدو الأمر أن الرابط المنطقي (الواو) يقوم بوظيفة رابط توافقى، بحيث قد يكون لبنية المقصد - على سبيل التنويه - الشكل الآتى:

(٢٦) يقصد المتكلم فوراً قص ١ وقص ٢ و... قص ن، حيث يكون كل قص ١ قضية، تتكون من محمول توافقى، وموضوعين على الأقل.

لننظر في المثال الآتى لقضية قص:

(٢٧) يبلغ (متكلم)١، (المخاطب)٢، (حالا ح)٣.

تتضمن هذه القضية محمولاً توافقياً ثلاثى المواقع، يبلغ، حيث وضعنا الموضوعات بين أقواس مستديرة. وبذلك يتعلق الأمر بقضية

للكل يبلغ (أ، وب، وج) أو أ يبلغ ب (عن/ ب) ج، إذ يعد أ الموضوع الأول، وب الموضوع الثاني، وج الموضوع الثالث. ومن الأهمية بمكان في سياقنا أن الموضوع الأول لكل قضية قص في بنية المقصد يحيل غالباً إلى المتكلم، وأن المحمول يجب غالباً أن يكون عنصراً من قسم المحمولات التواصلية، وأن الموضوعات الباقية - أي الموضوع الثاني و/أو، ما دام موجوداً، الثالث - تتضمن عادة متغيرات المضمون أو انتقلاً من متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة.

والآن ينتج السؤال عن الروابط التواصلية الممكنة بوجه خاص عن حقيقة أنه في بعض الحالات قد تكون روابط أخرى أيضاً بخلاف الرابط (الوار). فمن الممكن على سبيل المثال بلا شك أن يرد بدلاً من الربط «(يبلغ (متكلم، مخاطب، حال))» و «(يصور (متكلم، ف))»، الربط «(يبلغ (متكلم، مخاطب، حال)) حيث (يصور (متكلم، ف))»، أو بدلاً من «(متكلم يبلغ المخاطب حالاً ح)» و «(متكلم يصور الفعل ف) الربط (متكلم يبلغ المخاطب حالاً ح) حيث (إنه، المتكلم، يصور الفعل ف)».

وبين هذا المثال أن السؤال عن الروابط التواصلية الممكنة ليس تافهاً، فثمة مشكلة تجريبية ومهمة للنظرية النحوية في الوقت ذاته يجب أن تحدد، وهي ما الدوال أو المحمولات التي يمكن أن تقوم بوظيفة روابط تواصلية.

٣-٤ وظيفة النحو

تكمن وظيفة النحو في وصف كم غير محدد بشكل محتمل لكل التعبيرات الممكن تصويرها في لغة من نمط «جملة، مع خواصها التركيبية الداخلية». وفي ذلك يوصف كل تعبير على مستويات مختلفة،

يلحق بعضها ببعض من خلال قواعد. وتُعين بوجه خاص بالنسبة لكل تعبير بنية دلالية وبنية صوتية، يلحق بعضها ببعض بشكل متبادل من خلال الآلية القاعدية.

وعلى النقيض من «نظرية الفعل الكلامي»، (الفعل الكلامي بمفهوم ليوننتيف، انظر الفصل الأول) التي يجب أن تعرض معطيات تواصلية وعلاقات للأفعال أشمل، متجاوزة الربط في الأبنية السطحية للجمل، بشرح النحو؛ ذلك الجانب الجزئي من أفعال الكلام، الذي يتعلق ببنية التعبيرات اللغوية المستخدمة في «أفعال كلامية، لأغراض تواصلية: بناء الأبنية السطحية للجمل وبنيتها الدلالية، وكذلك الشروط والقواعد المتعلقة بالنص لاستخدام البنية السطحية.

ويمكننا بتضمين الخواص المتعلقة بالنص والتواصل الموصوفة في الوظائف التواصلية لتعبيرات لغوية، أن نصف وظيفة النحو كما يأتي:

(٢٨) يصف نحو شكلاً خماسياً (ل، قص، ط، ح، ج)، إذ تعدل بنية حمل (أو المضمون القضوي)، وقص بنية قصد، متضمنة في ل، وط بنية شرط، وح بنية إحالة، وح بنية سطحية (أي بنية سطحية نحوية، تنقل من خلال قواعد إلى بنية صوتية).

وتتضمن بنية الشرط ط كما نهائياً غير - فارغ من شروط موقفية، وتتضمن بنية الإحالة كما (فارغاً أو غير فارغ) من أوجه الإعلان والمطالب و/أو التوقعات للمتكلم بالنظر إلى السياق اللغوي.

ونطلق على بنية (ل، قص، ط، ح) بنية قصد مشروطة سياقياً وبنية (قص، ط، ح) التي لا تتضمن ل في قص ووظيفة تواصلية. وبعبارة أخرى: الوظيفة التواصلية جزء من بنية قصد مشروطة سياقياً، تتكون من جهتها من وظيفة تواصلية وبنية حمل.

ونحو يؤدي الوظيفة الموصوفة في (٢٨)، إذن - إذا ما فهم تحت معنى، وكذلك «معنى، بمفهوم أضيق أو بنية الحمل - لا يزيد عن كونه فقط إلية تحدد أوجه إلحاق المعنى بالصوت. هو على الأرجح إلية لإلحاق متبادل بين أبنية صوتية وأبنية قصد مشروطة سياقياً، وهو في ذلك يتعلق بالنص من حيث إن أبنية القصد المشروطة سياقياً التي يجب أن تحدد تتضمن وظائف تواصلية، تصف من جهتها مجموع الخواص المميزة ذات الصلة ببناء النص للجمل.

وتشتمل أبنية القصد المشروطة سياقياً مقاصد تواصلية، وشروط موقفية، وأوجه إعلان، ومطالب، و/أو توقعات بالنظر إلى السياق اللغوي في كل في إطار ربطها بتعبيرات لغوية. وبعبارة أخرى: فهي لا تشتمل على التعدد الطبقي الكلي لأساس المقصد، وأساس الشرط، وأساس التوقع في عمليات التواصل، بل فقط مجموع المعلومات الصغرى المسافة لجملة مفردة بموجب النظام اللغوي الذي يعد أساساً بالنظر إلى مقاصد تواصلية، وشروط موقفية وعلاقات بالسياق اللغوي في ربطها ببنية حمل وبنية سطحى مميزتين.

وفي صياغة أخرى تشتمل بنية القصد المشروطة سياقياً مجموع ما يشار إليه مباشرة من خلال نطق جملة ما في نص ما بموجب النظام اللغوي الذي يعد أساساً. وتوجد على العكس من ذلك سلسلة كاملة من ظواهر في عمليات التواصل، لا يشار إليها مباشرة ولذلك لا يمكن أن تعد أيضاً من مجال موضوع النحو. أما أكثر ظاهرة جلاءً من هذا النوع فهي أوجه التضليل والتواصل المخادع إلخ، التي لا يمكن أن تعمل إن لم يشر إليها مباشرة. وربما كان من المستحيل نتيجة لذلك بالنسبة لتلك الحالات

أن تلاحظ الطبقات الأعمق لأساس المقصد وأساس الشرط وأساس التوقع الموجودة هنا بأنها مشار إليها مباشرة، ومن ثم يرد أن يصفها النحو. وظواهر من هذا النوع، أي الجوانب المتعلقة بالموضوع لعمليات التواصل اللغوية يجب أن تُوصف وتُفسر في نظريات جزئية أخرى حول اللغة.

ويحتاج نحو، يؤدي الوظيفة الموصوفة في (٢٨)، الآن بالنظر إلى وظائف تواصلية إلى نوعين على الأقل من القواعد:

(١) شروط جودة السبك للوظائف التواصلية،

(٢) وقواعد الربط.

وتحدد شروط جودة السبك للوظائف التواصلية كما من الوظائف التواصلية الممكنة. ويفهم تحت «قواعد الربط»، قواعد تربط الوظائف التواصلية - على نحو وسيط بدرجة أكثر أو أقل - بأبنية السطح.

ويمكن أن يكون لقواعد الربط وضع مختلف: فمن جهة يمكنها أن تربط عناصر محددة للوظائف التواصلية بعناصر بنية الحمل، حيث تصف شروط جودة السبك لأوجه الإلحاق بين وظائف تواصلية وأبنية الحمل. وتربط أبنية الحمل من جهتها من خلال قواعد نحوية مع أبنية السطح. ومن جهة أخرى يمكن أن تكون قواعد الربط ذاتها قواعد نحوية، ويعنى هذا أنه توجد «نحوية» يستند فيها إلى عناصر الوظائف التواصلية، وتسهم على هذا النحو في أن تربط وظائف تواصلية بأبنية السطح.

ونريد أن نطلق على المجموعة الأولى من قواعد الربط قواعد ربط

دلالية، وعلى المجموعة الثانية قواعد ربط نحوية. وبينما تصف قواعد الربط الدلالية شروط جودة السبك لأوجه الإلحاق بين وظائف تواصلية وأبنية الحمل، تُحدد قواعد الربط النحوية أوجه إلحاق عناصر وظائف

تواصلية وأبنية السطح النحوية. ومن الممكن أن توجد أيضاً عناصر ربط فونولوجية، أي قواعد فونولوجية - وبخاصة في مجال فونولوجيا ما فوق قطعية (تطريزية)، لوصف التنغيم الخ - تستند إلى عناصر وظائف تواصلية. ومع ذلك قد يوضح في ذلك أيضاً إلى أي مدى لم يكشف مجال أوجه الإلحاق الضرورية من خلال قواعد ربط نحوية.

وقد افترضنا أن بنية الحمل لجملة ما هي جزء من بنية القصد المشروطة سياقياً. وبالنسبة للتفصيلات الآتية من الأفضل الآن لأسباب عملية أن نورد وجه الكلام الآتي: نصف بمصطلح «بنية القصد» تلك البنية (الجزئية) للمقاصد التواصلية، التي لا تتضمن بنية حمل. وبعبارة أخرى نريد أن نفهم تحت بنية التنغيم الجزء المكون من مقاصد تواصلية لوظيفة تواصلية.

والآن نريد في المباحث الآتية أن نحاول أن نبين كيف يمكن أن تصاغ شروط جودة السبك لوظائف تواصلية وقواعد الربط على أساس تحليلات أكثر تفصيلاً لأبنية قصد ممكنة.

٤-٤ أقسام المحمولات التواصلية

٤-٤-١ نظرة عامة

تتعلق إحدى المشكلات الرئيسية لتحديد أبنية قصد ممكنة بأداء الوظيفة المصوغة في المبحث ٤-٢، وهي إيجاد معايير تفريق مفيدة لتكوين أقسام مختلفة للمحمولات التواصلية. تلك المعايير للتفريق يجب قبل أي شيء أن تكون من طبيعتها أن تتيح في الوقت ذاته إلحاقاً مفيداً بين أبنية القصد وأبنية السطح. وبعبارة أخرى: يجب أن تقدم المحمولات

المفترضة والقضايا المبنية بهذه المحمولات وأبنية القصد المركبة من هذه القضايا أساس ارتكاز جوهري بشكل كافٍ لعمل شروط جودة السبك وقواعد الربط المذكورة في المبحث السابق.

ولهذا أهمية عظيمة، إذ يتعلق الأمر مباشرة بعرض التعبير اللغوي لأبنية القصد أو أوجه تشكيل المقاصد التواصلية في أشكال السطح عرضاً واضحاً.

وإذا اختيرت معياراً للتفريق الكيفية التي تسهم من خلالها المحمولات - أو القضايا المشكلة معها - في تحديد أشكال التعبير اللغوي، فإنه توجد، كما يبدو، على الأقل ستة أقسام مختلفة من المحمولات التواصلية:

(٢٩) أ) محمولات صيغة التواصل:

(يؤكد، يثبت، يوكل، يصحح، يصرح، يعلن، يؤثر، يستجيب، يقوم برد فعل، ...)

ب) محمولات صيغة الإبلاغ:

(يبلغ، يقرر..)

ج) محمولات صيغة العرض:

(يخبر، يحيى، يحل، يوجه، يعطى، يعين، يحفز، يثبت، يعد، يموضع، يصور، يسهم، يشكر، يحكى...)

د) محمولات صيغة الربط

(يؤدى، يحول، يقدم، يخلص، يعقب، يواصل، ينشئ (يقيم

سلفاً...)

هـ) محمولات صيغة الزمن

(يتوقع (يتنبأ)، يسترجع (يستعيد) ...)

و) محمولات صيغة الأداء

(يشير، يعلن، ينطق).

وتفهم المحمولات التي قُدِّمت في الأقسام المفردة بأنها اختيار أمثلة مصورة، يجب أن تُستكمل في كلِّ، وأن تُعدَّل إذا لزم الأمر بمحمولات أخرى.

ويسرى على كل محمول تواصلى وارد في بنية القصد على نحو مماثل أن الموضوع الأول يحيل دائماً إلى المتكلم أو أن يقصد بالموضوع الأول المتكلم دائماً. وبعبارة أخرى: تظهر كل المحمولات المذكورة في (٢٩) في بنية القصد في الشكل: دل (م، س)،، حيث يعد دل، محمولاً تواصلياً، ودم، متغير أفراد للمتكلم، ووس، بنية محمولات أخرى غير خالية. وفي ذلك يُحدد لكل محمول بدقة، في أى شكل ظهرت بنية المحمولات س. ولذا يسرى مثلاً على المحمول 'يحكى' - الذى يجوز كعنصر (غير لغوى) للنظرية ألا يتطابق مع الكلمة السائرة - أنه يرد دائماً في قضية ذات الشكل 'يحكى (م، و) (اقرأ: 'متكلم يحكى واقعة و، أو م يحكى و)، حيث إن (م، متغير الأفراد للمتكلم و، و، متغير قضوى للواقعة.

وثمة أمران مميزان للأقسام الستة للمحمولات المذكورة تحت (٢٩): فمن جهة تستبعد المحمولات قسماً بل القسم ذاته بشكل متبادل من حيث إنه لا يمكن أن يرد في بنية المقصد المقدمة محمولان من القسم ذاته مع بنية موضوعات مطابقة. ويعنى هذا أن المرء مثلاً لا يستطيع

فى الوقت ذاته أن يبلغ ويقرر بالنظر إلى الشئ ذاته، لأن المحمولين ينتميان إلى القسم ذاته. ومن جهة أخرى مما يميز الأقسام الستة أنه بالنسبة لجمل ذات فعل متصرف فى الحال العادية لا يكون موجوداً من كل قسم على الأقل إلا محمول فى بنية المقصد للتوظيفة التواصلية.

ويمكن معيار التفريق للأقسام المختلفة للمحمولات التواصلية - كما قررنا - فى الكيفية المتباينة التى تسهم من خلالها فى تحديد أشكال التعبير اللغوى، وينتج عن ذلك ضمن ما ينتج أنه لا يتوقع أن تلك الأنماط من الأفعال التواصلية التى لا توجد لها أية أشكال مميزة للتعبير اللغوى فى أبنية جمالية مفردة، تقدم بأى مفهوم فى شكل محمولات تواصلية فى بنية القصد للجمل. ويسرى هذا مثلاً على أنماط لأفعال تواصلية، مثل: يتحدى (يستفز)، ويعزى، ويوصى بـ، ويدهش بـ، ويكذب، ويهين، ويتظاهر بـ، ويبالغ، ويسب... إلخ التى تتميز بأن إنجاز فعل كهذا غير مرتبط بأشكال تعبير لغوى مميزة لأبنية جمالية مفردة. فلا توجد جملة من نمط: جملة الدهشة إلخ، كان لها بنية دلالية - نحوية مميزة. ويجب أن يوصف أساس القصد وأساس الشرط وأساس التوقع لتلك الأنماط من أفعال التواصل فى نظريات جزئية أخرى حول اللغة. وهى لا تؤدى بالنسبة للنظرية النحوية أى دور من حيث إن مميزات تلك الأفعال غير مرتبطة بخواص مائزة للبناء الداخلى لجمل مفردة. ويمكن أن تنجز تلك الأفعال التواصلية أساساً بمساعدة جمل ذات بنية لا اتفاقية أو تتابعات من تلك الجمل.

وعلى النقيض من الأفعال التواصلية السابق ذكرها مثل: يدهش بـ، ويتحدى (يستفز) إلخ التى لا يحدد أساسها القصدى على الإطلاق أية وسائل تعبير لغوى مميزة أو أشكال للتعبير اللغوى، تفهم تحت محمولات

صيغة التواصل (انظر (٢٩) أ)) مقاصد تواصلية، تحدد أقساماً معينة من إمكانات التعبير اللغوي، وتكمن الخاصية الرئيسية لمحمولات صيغة التواصل في أنها تقدم أقساماً من إمكانات التعبير اللغوي، مقاصد أساسية محددة للتواصل بالنظر إلى أحوال معينة.

وفي واقعة تواصل مقدمة يمكن أن يكون أساس القصد لأفعال تواصلية، مثل: يتحدى، يدهش ب الخ مقدماً بشكل قصدي على المقاصد الأساسية للتواصل الممثلة في محمولات صيغة التواصل. وبعبارة أخرى: تتحقق أفعال التواصل التي لا يرتبط أساسها القصدي بأشكال تعبير مميزة من خلال اختيار لأبنية الجملة، التي ترتبط بدورها بمقاصد أساسية مميزة للتواصل، تحدد البناء الداخلي لأبنية الجملة.

وتعتبر محمولات صيغة الإبلاغ عن مقاصد المتكلم بالنظر إلى الوضع المعرفي الذي يشترطه لدى المخاطب. وفي ذلك يتعلق «ببلغ، بوساطة أحوال غير معروفة للمخاطب، في حين يفهم تحت «يقرر» وساطة أحوال يعرفها المخاطب أو يمكن أن يستنتجها.

وعلى النقيض من محمولات صيغة التواصل، التي تحدد أقساماً لإمكانات التعبير اللغوي، تحدد محمولات صيغة العرض أشكالاً خاصة للمحمولات وتشكيلها اللغوي. فهي تؤدي دوراً محورياً بالنسبة للإلحاق المتبادل بين أنواع مختلفة من عناصر الوظيفة التواصلية.

وتحدد محمولات صيغة الربط أشكالاً معينة عامة يقصدها المتكلم من الربط بين وظائف تواصلية من جهة وأبنية الحمل من جهة أخرى. ويقوم افتراض صيغ الربط على أساس افتراض أنه توجد مقاصد «لطريقة التعبير». وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أن «طرائق التعبير، التي تحدد

أشكال الربط بين وظائف تواصلية وأبديّة الحمل، هي ذاتها محددة قسدياً، وأن هذه «الطرائق للتعبير، يمكن أن توصف في شكل قضايا مع محمولات صيغة الربط، تعد عناصر بنية القصد للجمل (حول التفصيلات انظر المبحث ٤-٤-٣) .

وتعبر محمولات صيغة الزمن عن كيفية التعلق الزمني التي يقصدها المتكلم. وتختص أخيراً محمولات صيغة الأداء بتلك المقاصد للمتكلم التي تكون بشكل مباشر البنية الدلالية للجملة حيث تقصد هنا بنية دلالية بمفهوم أضيق، لها جانبان: الإحالة المقصودة إلى الموضوعات وأوجه الحمل المقصودة. ونريد في ذلك أن نفترض أن المحمول «ينطق، هو ذلك المحمول الذي يقع من خلال تضمين أبديّة الحمل في أبديّة القصد المشروطة سياقياً»^(١٦).

وبعد هذا الوصف المقتضب اضطراراً والمجرد للأقسام المتباينة لمحمولات وظيفية نريد ابتداءً بمساعدة الأمثلة أن نوضح معنى محمولات صيغة التواصل الواردة تحت (٢٩ أ) .

(١٦) ويعنى هنا الفرض أنه توجد في بنية المقصد قضية، تتضمن المحمول «ينطق»، وتظهر بنية الحمل أحد موضوعاته. ويمكن أن يتضح ذلك في الشكل «ينطق (م،ل)، حيث تعدل «ل» بنية الحمل للجملة. وبذلك يكون للمحمول «ينطق، ابتداءً وظيفة تقنية فقط، وذلك بالنظر إلى تضمين أبديّة حمل في أبديّة المقصد المشروطة سياقياً. ومن جهة أخرى يفترض من المقبول بلا شك أنه يجب يوجد مقصد تواصلى يتعلق ببناء بنية حمل - معقدة بدرجة أكثر أو أقل - تتضمن كل العناصر المحددة معجباً، ويمكن أن يتطور عن ذلك أيضاً معنى تطبيقي للمحمول «ينطق». ومع ذلك يمكن أن يتضح أن كل هذه الأفكار لمرض أبديّة الحمل وتضمنها في أبديّة المقصد مجرد تأملات إلى أن يوجد حل مقبول نسبياً لمشكلة عرض الأبديّة الدلالية، وحين يلوح مثل ذلك الحل فقط يكون من الممكن قول ما هو أكثر دقة حول مشكلة تضمن أبديّة الحمل.

٢-٤-٤ محمولات صيغة التواصل

كنا قد حددنا في الفصل السابق أن محمولات صيغة التواصل تُقدّم أقساماً من إمكانات التعبير، مقاصد أساسية محددة للتواصل بالنظر إلى أحوال معينة. ويجب أن تكون الأحوال المعنية التي تركز عليها المقاصد الأساسية، ممثلة على أي شكل في القضايا، التي تبني بمحمولات صيغة التواصل. ونريد إذن أن نفترض ما يأتي: لكل قضية بنيت بمحمول لصيغة التواصل الشكل: (م، س، ح)،، حيث يعد (ل، محمول صيغة التواصل، و(م، متغير الأفراد للمتكلم، و(ح، المتغير القسوى للحال، و(س، بنية موضوعات فارغة أو غير فارغة(*)). وبعبارة أخرى: يمكن أن تكون محمولات صيغة التواصل ثنائية الموقع أو متعددة الموقع، ومع ذلك تتضمن على الأقل الموضوعين م و(ح).

ونريد الآن أن نذكر لكل محمول من المحمولات الواردة تحت (٢٩أ) مختارات صغيرة من الأمثلة (الجمال) التوضيحية، التي يتضمن المحمول المعنى وظيقتها التواصلية. وسنحاول في الوقت ذاته أن تصف بنية الموضوعات الضرورية لكل محمول. وحين نشير في ذلك في بعض الحالات إلى شروط موقفية فإنه لا ينبغي حينئذ بأي وجه أن يتطلع إلى الكمال، بل أن يشار فقط ببعض أمثلة مختارة إلى أن الربط بين قضايا مفردة بنيت بمحمولات تواصلية محددة ومجموعات محددة من شروط موقفية مميزة - مختصة بالمحمول التواصلي المعين.

(*) ربما كان مناسباً أن يترجم اللفظ leer إلى غير شاغل و nicht-leer إلى شاغل، لأن مصطلح «يشغل موقفاً» أقرب إلى اصطلاح النحو العربي، ولكن ثمة فروقاً بين الاستعماليين. ولذلك لُحِث المصطلح الأكثر شيوعاً بين عدد من اللغويين المحدثين.

وتظهر صيغة التواصل «يؤكد» في بنية المقصد لجمل، يرمى المتكلم عند استعمالها إلى هدف، هو عرض حالاً حقيقية، حيث يلتزم المتكلم بأن شيئاً ما هو الحال. أما الأمثلة النمطية على ذلك فهي ضمن أخرى حالات، مثل (١٧):

(٣٠) أ) في مايو تعقد انتخابات بلدية. (خبر إثباتي)

ب) في يوم من الأيام جاء بيتر للزيارة. (سرد)

ج) غداً تمطر. (تنبؤ)

ويمكن أن تُؤلف صيغة التواصل «يؤكد» مثلاً مع صيغ العرض «يخبر»، (مثال: خبر إثباتي مثل (٣٠)) أو «يحكى»، (مثال: السرد مثل (٣٠ب)). نريد أن نفترض أن «يؤكد» في أبنية المقصد ترد في الشكل الآتي: يؤكد (م، ح)، اقرأ: م يؤكد الحال ح، حيث (ع) عدد التعيين، ويعد ورود تلك القضية مرتبطاً دائماً بالشرط الموقفي - المقدم في بنية الشرط إذ يرى المتكلم أن الحال ح هي الشأن. وفي حالة السرد تظهر مثلاً صيغة العرض في الشكل «يحكى (م، و)» - اقرأ: م يحكى واقعة و، حيث يعبر عن عدد التعيين (ع)، بأن الواقعة «المحكية» مساوية للحال «المؤكد».

وتقع صيغة التواصل «يظهر» في جمل، يقصد المتكلم باستعمالها أن

(١٧) تفهم التعبيرات الموضوعية بين أقواس، مثل: خبر إثباتي، وسرد، وتنبؤ... إلخ بأنها تسميات لخواص جوهرية محددة للوظيفة التواصلية المعنية في كل تلك التسميات هي وسائل فنية معينة للذاكرة، ليس لها محل في النظرية. بالنسبة لتفصيلات أدق حول استخدام أدق لتلك التسميات انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤-٢-٢.

يعبر عن سلوك اجتماعي معين، يتحقق على أساس معيار اجتماعي محدد، يتطلب اتباعه أشكالاً لغوية مميزة:

(٣١ أ) شكراً جزيلاً للزيارة. (تقديم الشكر)

(ب) الطريق ها هو. (اشترك في الملاحظة)

(ج) اليوم نشعر بأننا أفضل بكثير. (اشترك في الشعور)

ويقصد بالمثال (٣١ب) تلك الطريقة للاستعمال التي للجملة حين يقول شخص ما مثلاً، يلاحظ مع آخر، كيف يلعب صغيران الكرة، لهذا الشخص الآخر: «الطريق ها هو»، في اللحظة التي تختفي فيها الكرة خلف شجيرات حديقة ما. هنا يقصد المتكلم أن يظهر أنه يشارك المخاطب ملاحظته، ويقصد بالمثال (٣١ج) تلك الطريقة للاستعمال التي تُعزى للجملة حين يقول بها مثلاً طبيب لمريضه، حيث لا يُقصد بمن «يشعر بأنه أفضل، الطبيب، بل المريض المخاطب. ويعنى ذلك: أن المتكلم هنا يقصد أن يظهر أنه يشارك المخاطب شعوره.

وترتبط صيغة التواصل «يظهر» دائماً بصيغ العرض تلك التي تتضمن سلوكاً اجتماعياً من نوع معين. والأمثلة النمطية لذلك هي صيغ العرض مثل «يشكر»، أو «يشارك»، أو «يحيى»... الخ. ونريد أن نفترض أن صيغة التواصل المعنية يمكن أن تقدم في الشكل «يظهر (م، س، ح)» - اقرأ م يظهر سلوكاً س بالنظر إلى حال ح. وفي ذلك تكون صيغة التواصل هذه مرتبطة دائماً بشرط موقفي، يعنى أنه يوجد معيار اجتماعي يكون السلوك س وفقاً له إجبارياً في حالة إذا ما قدمت الشروط المحددة متعلقة بصيغة العرض (شروط موقفية) في الموقف التواصلى. وفي حالة

تقديم الشكر سوف تتضمن بنية المقصد صيغة للعرض في الشكل «يشكر (م، ف)» - اقرأ: م يشكر من أجل فعل ف -، حيث يعنى عدد التعيين ء أن الحال التي يظهر فيها م بالنظر إليه (تجاهه) سلوكاً، يعد مساوياً للفعل ف، الذي قدم م من أجله الشكر. صيغة العرض «يشكر، إذن مرتبطة بتلك الشروط الموقفية التي تعد مميزة لسلوك الشكر، مثل شرط أن المخاطب قد أنجز في حيز زمني قبل نه الفعل ف، وأن إنجاز ف يناسب المتكلم... الخ. وبالنظر إلى هذه الشروط الموقفية المميزة لصيغة العرض «يشكر» تتضمن الوظيفة التواصلية المعنية الشرط الموقفي المرتبط بـ «يظهر»، الذي - كما حددنا من قبل - يعنى أن السلوك المعنى - سلوك تقديم الشكر مثلاً - إجباري وفق معيار اجتماعي في حالة إذا ما قدمت الشروط المرتبطة بصيغة العرض ولا يمكن أن تؤتلف مع صيغة التواصل «يتحقق» أساساً إلا تلك الصيغ للعرض، التي تصح لهذه السياقات. ويسرى ذلك على صيغ العرض لوظائف تواصلية مثل: الاعتذار، والتهنئة... الخ، وكذلك على الحالات السابق ذكرها «التحية، والشكر، ومشاركة الشعور (بالنسبة لتفصيلات أخرى حول أوجه المشاركة، انظر ايزنبرج (١٩٧٢)).

ويفهم تحت صيغة التواصل «يوكل» ذلك القصد الذي يوجد حين يقصد المتكلم بنطق جملة أن يتعهد بشيء في المستقبل، وأمثلة ذلك (١٨):

(٣٢) أ) أعدك أن أزورك غداً . (وعد)

ب) يلزم المؤجر المستأجر دفع إيجار شهري مقداره ٨٠ ماركاً.
(تحديد في عقد)

(١٨) انظر تحليل الفعل الكلامي «وعد» promise لدى سيرل (١٩٦٩، ص ٥٧ وما بعدها). لدى سيرل يغيب تحليل مفصل للمقاصد، ويغيب بوجه خاص تفريق بين أقسام مختلفة للمقاصد.

(ج) أوَمَنكَ على حريتك. (ضمان)

وتعد صيغ العرض النمطية التي تأتلف مع «يوكل، محمولات، مثل «يعد، ويحدد، الخ، حيث يفهم تحت «يحدد، إلى حد بعيد ما يفهم تحت «يحدد تعاقدياً. وكأمثلة مثل: أعدك أن هانز سيكون هنا حوالى الساعة الخامسة، لا تكون الحال التي وعد المتكلم بإحداثها (بأدائها) فعلاً ضرورة: فالحال: سيكون هانز هنا فى حوالى الساعة الخامسة ليست فعلاً، بل حالاً. ونريد أن نفترض أن صيغة التواصل المعنية فى بنية المقصد تقدم فى الشكل «يوكل (م، ح) - اقرأ: م يوكل حالاً ح أو م يتعهد بإجراء ح. إذن «يوكل، مرتبط بشرط موقفى، يعنى أن م قادر على فعل ما هو ضرورى، وبذلك يجرى ح. وترتبط صيغة العرض «يعد، - ومن المحتمل صيغ عرض أخرى أيضاً مؤتلفة مع «يوكل، - ضمن غيرها بشرط موقفى، يعنى أن م يقصد أن يفعل ما هو ضرورى، وبذلك يجرى ح. وثمة شرط موقفى آخر مميز لصيغة العرض «يعد، - خلافاً على سبيل المثال لصيغة العرض «يهدد، - يعنى أن المخاطب يريد أن يجرى ح.

وتشير صيغة العرض «يصحح، إلى قصد المتكلم أن يقلب حكم المخاطب إلى العكس بالنظر إلى حال ما:

(أ) لم يرحل الوفد أمس. (خبر مُصَحَّح لمعلومة)

(ب) الوفد ما يزال موجوداً. (خبر مصحح لمعلومة)

(ج) هذا مختلف عما تفكر. (تعليل تصحيح معن لمعلومة)

نريد أن نفترض أن صيغة التواصل هذه تقدم فى الشكل «يصحح (م، ك، ح) - اقرأ: س يصحح حكماً ك بالنظر إلى حال ح - توجد إذن

شروط موقفية مرتبطة بـ 'يصحح'، تعنى أن المخاطب مقتنع فى حيز زمنى قبل نه أن حكمه ك يصدق على ح'، وكذلك أن المتكلم يظن أن العكس من ك يصدق على ح'.

والآن تعد صيغة العرض 'يخبر' مميزة لخبر مصحح لمعلومة خلافاً لأنواع أخرى من تصويبات الحكم، فهى ترد فى أخبار إثباتية أيضاً (انظر مثال (١٣٠))، حيث تعد الشروط الموقفية المميزة المرتبطة بـ 'يخبر'، هى ذاتها فى كلتا الحالتين: فحين تقدم صيغة العرض هذه فى الشكل 'يخبر (م، ح^٢) - اقرأ: م يخبر عن حال ح^٢، فإنه توجد الشروط الموقفية، وهى أن المخاطب لا يعرف أن ح^٢ هو الشأن، وأن المخاطب مهتم بتلقى معلومة عن ح^٢، وأن المعلومة فيما يتعلق بـ ح^٢ واقعية... الخ.

وبالنسبة للخبر المصحح للمعلومة يضاف إذن خلافاً للخبر الإثباتى أن ح^٢ هو نفى ح': يقلب الحكم المشروط (ح^٢ هو الحال، إلى العكس.

ومما يميز الأخبار المصححة للمعلومة أيضاً أن تمتلك شرطاً موقفياً، يعنى أن المخاطب مقتنع ف حيز زمنى بعد نه مباشرة بأن عكس ك يصدق على ح'. ويصف هذا الشرط الموقفى ما نريد أن نسمه بشرط لاحق. ويقوم فرض أنه توجد تلك الشروط على أساس فرضية أنه توجد لأفعال صادرة معينة شروط الصدق. فحين يشترط المتكلم أن المخاطب سوف يصدقه فيما يقول (شرط الصدق)، فإنه يجب فى حال خبر مصحح لمعلومة أن يشترط أيضاً أن المخاطب سوف يكون مقتنعاً بعد إنجاز الخبر الصادر المعنى بأن عكس حكمه السابق يصدق بالنظر إلى ح' (شرط لاحق). وفى حالة الأخبار المصححة لمعلومة ليس ثمة حاجة إلى أى حجاج آخر. وخلافاً لذلك توجد أنواع معينة من أفعال الحجاج التى

تتميز بأن المتكلم يشترط أن المخاطب غير مقتنع بصلاحيته أحكام معينة للمتكلم حول أحوال معينة بعد إنجاز الفعل الصادر المعنى. وهكذا تتميز الوظيفة التواصلية المتوجهة يميناً، تعليل تصويب معلن للمعلومة، (المثال (ج٣٣)) بالشرط الموقفي أن المخاطب غير مقتنع بعد نه مباشرة بأن عكس ك يصدق على ح°. فيستخدم التعليل الذي يعلنه المتكلم لهدف إقناع المخاطب بعكس اقتناعه بالنظر إلى حالات معينة.

وتعبر صيغة التواصل «يُصرِّح» عن قصد المتكلم أن ينجز فعلاً صادراً، يتوصل بتحقيقه إلى أن المعنى الحملى (المضمون القضوى) يطابق الواقع:

(٣٤) أ) أهديك كتاباً. (إهداء)

ب) بذلك أخطر بإخلاء الشقة. (إخلاء)

ج) أفتتح بذلك الاجتماع. (افتتاح)

أما صيغ العرض النمطية المؤتلفة مع «يصرح» فهي مثلاً: يهدى، ويتذكر... الخ. ونفترض لـ «يصرح» شكل التمثيل «يصرح (م، ح°)» - اقرأ: م يصرح بفعل ح°. إذن هذه الصيغة التواصلية هي دائماً مرتبطة بالشرط الموقفي، إذ إن م صرح له من خلال وظيفة اجتماعية ظ (أو من خلال دور اجتماعي) داخل مؤسسة اجتماعية س بأن يعلن عن حال ح°. وفي ذلك يمكن أن يكون س مؤسسة اجتماعية، مثل الدولة والقانون والملكية الخاصة والكنيسة وغير ذلك كثير. وأية مؤسسة تقدم بالتفصيل هي تابع لصيغة العرض المختصة: وهكذا يسرى مثلاً على وظائف تواصلية من نمط «إهداء» لها صيغة العرض «يهدى» أن س = ملكية خاصة. ويوجد أيضاً لـ «يصرح» دائماً شرط موقفي، يعنى أن الحال ح تصير نافذة بإنجاز ص. (حول الرمز ص. انظر المبحث ٤-١).

ويفهم تحت صيغة التواصل 'يعلن، قصد المتكلم أن يعبر لفظياً عن موقف نفسى (عواطف، أحاسيس، أحكام... الخ) فى مقابل أفعال موجودة فى الموقف التواصلى أو صارت موضوعاً من خلال أفعال صادرة:

(٣٥) أ) عندى صداع. (شكوى)

ب) يعجبني الكتاب. (مدح)

ج) الجو بارد اليوم. (حكم موقفى)

نريد أن نفترض أن صيغة التواصل هذه تُعرض فى الشكل: 'يعلن (م، ن، ح) - اقرأ: م يعلن عن موقف نفسى ن تجاه حال ح. ويعد تخصص ذلك النمط المقدم للموقف النفسى تابعاً لصيغة العرض المختلفة مع 'يعلن'.

وفى حالة صيغة العرض 'يشكو' (م، ح)، - اقرأ: م يشكو من حال ح - يربط ذلك بالشرط الموقفى، إذ يقيم م الحال ح تقيماً سلبياً. وتعنى صيغة التواصل 'يؤثر، أن المتكلم يقصد أن يحرك المخاطب من خلال منطوقه لأن يفعل شيئاً:

(٣٦) أ) يميناً لف! (أمر)

ب) أيمكنك أن تساعدنى؟ (رجاء)

ج) أطلب بذلك إجازة خاصة. (طلب)

ويمكن أن تعرض صيغة التواصل هذه فى الشكل 'يؤثر (م، ح)، - اقرأ: م يؤثر فى حال ح. إذن صيغة التواصل مرتبطة دائماً بشروط موقفية تعنى أن المخاطب قادر على فعل ما هو ضرورى لأداء ح، وأن المتكلم يريد من المخاطب أن يقوم بأداء ح... الخ. وخلافاً لأوجه الرجاء،

والطلب... الخ تكون في حالة صيغة العرض «يأمر (م، ف)»، - اقرأ: م يأمر بفعل ف - (حيث يكون عدد التعيين، الذي يعنى وروده هنا أن الفعل المأمور به مسارٍ للحال المُجرى ح) هذه الصيغة مرتبطة بالشرط الموقفي وهو أن المتكلم صاحب سلطة على المخاطب. ويبدو أيضاً أن صيغة التواصل «يؤثر، مؤتلفة عادةً في نوعها مع صيغة الإخبار «يبلغ، في أنه توجد في بنية المقصد قضية تعنى أن المتكلم يبلغ المخاطب أنه يريد منه أن ينجزَ ف الذي يرتبط دائماً مع شرط موقفي، يعنى أن المخاطب لا يعرف حالياً قبل نـ أن المتكلم يريد منه أن ينجزَ ف. ويبدو أن هذا - بغض النظر عن أوجه طلب متكررة - شرط ضروري لأوجه الطلب.

ويعنى مع صيغة الطلب «يستجيب، قصد المتكلم أن يستدعى لدى المخاطب مضامين وعى محددة، وبذلك ينجز المخاطب على مضامين الوعى هذه عمليات إدراكية معينة^(١٩):

(٣٧) أ) أتعرف السيدة ثولته حقاً؟ لقد أصيبت أمس (استدعاء - معرفة مشكلة للموضوع)

ب) لقد سخر منك (استهزأ بك) هانز أمس. تعرفه حقاً.

(استدعاء (نداء) من أجل توضيح من خلال السامع)

(١٩) التعبيران: استدعاء - معرفة مشكلة للموضوع واستدعاء من أجل توضيح من خلال السامع تسميتان للوظيفة التواصلية في كل للجمل المطبوعة بخط مائل (تحتها خط) وبالنسبة لتفصيلات أخرى حول هذه الوظائف التواصلية، انظر ايزنبرج (١٩٧٢). ويتعلق الأمر بشكل أكثر أهمية مع أوجه الاستدعاء على نحو واجب التقديم بوظائف تواصلية موجهة.

(ج) أرجو أن يحكم عقله . (نداء من أجل الظفر برؤية من خلال السامع).

ويمكننا أن نقدم صيغة التواصل هذه في الشكل (م، ع، ح) - أقرأ: م يرجو معرفة ع بالنظر إلى حال ح. وتربط صيغة التواصل هذه دائماً بشرط موقفي يعنى أن المخاطب لديه وقت الكلام المعرفة ع بالنظر إلى ح. وفي حالة استدعاء المعرفة المشكلة للموضوع المستشهد بها فيما سبق تأتلف صيغة التواصل مع صيغة العرض 'يضع موضوعاً، التي تعنى أن المتكلم يريد أن يقدم الموضوع الذى يقصد أن يقول شيئاً حوله فيما يأتى. وبذلك تحدد صيغة العرض هذه العدالة القانونية للوظيفة التواصلية المعنية، التي تتضمن تبعاً لذلك فى بنيتها الإحالية إعلاناً مطابقاً للمتكلم بالنظر إلى أفعال صادرة لم ينجزها بعد، وكما تبين أمثلة، مثل: 'فيما يأتى ينبغى أن يعالج النظام المتعاقب للعناصر، يقدم فيها كذلك الموضوع المعالج فى أفعال صادرة تالية، يمكن أن تأتلف صيغة العرض 'يضع موضوعاً، أيضاً مع صيغ تواصل أخرى.

وتظهر صيغة العرض 'يقوم برد فعل، فى الوظيفة التواصلية لتلك الجمل التي يقصد المتكلم باستعمالها أن يعبر عن رد فعل على أفعال صادرة للمخاطب متقدمة فى النص ذاته:

(٣٨) أ - لا . (إجابة)

(ب) - هذا ما لم أرد بذلك قوله . (اعتراض)

(ج) - وماذا تفعل أنت؟ (سؤال مضاد)

نفترض أن صيغة التواصل هذه يمكن أن تقدم فى الشكل 'يقوم (م ص، ح) - أقرأ: م يقوم برد فعل على فعل صادر ص فيما يتعلق بحال

ح، حيث إن ذلك مرتبط دائماً بشرط موقفي يعنى أن المخاطب قد أنجز الفعل الصادر ص فى النص ذاته.

ونريد بذلك أن نختم إيضاحات حول مختاراتنا الموضحة لمحمولات صيغة التواصل. وثمة تحديد مهم بوجه خاص وهو: يبدو أنه لا يوجد محمول لصيغة التواصل، يجب ضرورةً بشكل دائم أن يرد مع محمول آخر لصيغة التواصل. وبعبارة أخرى يمكن أن تكون كل صيغة تواصل ممثلاً وحيداً لقسمها فى أبنية المقصد. ومن جهة أخرى يظل سؤالاً مطروحاً، هل توجد حالات تظهر فيها عدة صيغ تواصل مميزة بعضها مع بعض فى الوظيفة التواصلية ذاتها. ومع ذلك فقد لوحظ عند تحليل الأمثلة التى يمكن أن يكون لها مرشحات محتملة لذلك، أن تلك الحالات يجب أن تحلل فى إطار جانب الربط بتعبيرات لغوية أو فى إطار جانب تحديد وسائل التعبير اللغوى بحيث يستبعد أى خلط بتلك الحالات التى يتعلق الأمر فيها بمعطيات تواصلية تابعة لوسائل تعبير لغوى مميزة. وقبل أن نعرض فى سياق معالجة شروط جودة السبك طريقة تأثيرات محمولات صيغة العرض نريد ابتداءً بمساعدة الأمثلة أن نوضح معنى محمولات صيغة الربط.

٤-٤-٣ صيغ الربط

بأدى ذى بدء ننظر فى الأمثلة الجمل الآتية:

(٣٩) أ) أقول لك إن هانز قد حضر.

ب) هانز قد حضر.

(٤٠) أ) أعدك بأنى سأزورك غداً.

ب) سأزورك غداً.

يرتكز الفرق بين (٣٩أ) و(٣٩ب) وبين (٤٠أ) و(٤٠ب) أساساً على أنه مع كل جملة - (أ) لا يفعل المتكلم، بل إنه في الوقت نفسه أيضاً يقول ما يفعل، في حين مع كل جملة - (ب) يفعل المتكلم شيئاً أيضاً، ولكن لا يقول ما يفعل. وفي صياغة أكثر دقة: خلافاً للجمل - (ب) يتضمن في كل جملة - (أ) فعل - يقول في (٣٩أ) أو يعد في (٤٠أ). تعبر بنيته الحملية صراحة عما يفعل المتكلم حين يقول شيئاً. وتعرف أفعال لها هذه الخاصية - أي أفعال مثل يقول ويعد في الأمثلة المستشهد بها آنفاً - تحت مصطلح أفعال أدائية performative Verben.

المهم الآن الواقع الآتي: لكل من (٤٠أ، ٤٠ب) و(٤٠ب) عادة الوظيفة التواصلية، يعد. ومع ذلك فهما يفترقان في الشكل الذي يعبر به عن الوعد. أما حقيقة أن (٤٠ب) يمكن أن يكون لها وظيفة تواصلية أخرى فليست بذات صلة في هذا السياق. وما يجب أن يوضح في كل حالة هو حقيقة أن (٤٠ب) أيضاً يمكن أن يفهم كوعد، أو أنه توجد للوعد طريقة للتعبير مثل (٤٠أ)، وطريقة للتعبير مثل (٤٠ب) أيضاً.

لنقارن الآن المثال (٤٠) بالمثال (٤١):

(٤١) أ) أشكرك لأنك (dafür) أعرتنى الكتاب.

ب) أعرتنى الكتاب.

من الناحية الشكلية شأن جملة (٤١ب) بالنسبة لجملة (٤١أ) هو بدقة شأن جملة (٤٠ب) إلى (جملة أ): فمضمون الجملة - (ب) يطابق في كل مضمون الجملة الفرعية المتضمنة في الجملة - (أ). بيد أنه بينما يمكن أن تفسر (٤٠ب) بأنها وعد، يمكن ألا تفهم (٤١ب) على أنها شكر.

وبعبارة أخرى: بالنسبة لوظائف تواصلية، مثل نمط «يعد، توجد» طريقة تعبير، بدون فعل أدائي، يعبر به من خلال أوجه الحمل عن الحال فقط، التي يلتزم المتكلم بأدائها وفق صيغة التواصل - أي الحال ح' التي تتعلق بها صيغة التواصل «يوكل»، (انظر الشرح على (٣٢) في المبحث ٤-٤-٢). ومن جهة أخرى تبين أمثلة مثل (٤١ب) مقارنة بـ (٤١أ) أن وظائف تواصلية من نمط «الشكر، لا تجيز» طريقة للتعبير، قد تكون مطابقة لطريقة تعبير «الوعد، مثل (٤٠ب): يمكن أن تبنى «أوجه الشكر، دون فعل أدائي - أو تعبير أدائي مطابق لهذا الفعل - أي أن أوجه الشكر ليس لها طريقة تعبير، يكمن فيها أن يعبر من خلال أوجه الحمل عن الحال فقط، الذي تتعلق بها صيغة التواصل المعنية - أي صيغة التواصل «يظهر».

وحتى نوضح الفروق المذكورة بالنظر إلى طرائق تعبير ممكنة لأنماط معينة من الوظائف التواصلية نريد ابتداءً أن نفترض أن طرائق التعبير من النمط السابق ذكره محددة قصدياً. وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أنه حين يختار المتكلم «طريقة تعبير، معينة لوظيفة تواصلية فإن هذا الاختيار لا يتحقق لهذا الغاية، بل لما قصده. ونريد أن نفترض أيضاً أن تلك المقاصد يمكن أن توصف بمساعدة محمولات معينة، نريد أن نطلق عليها محمولات صيغة الربط. تتضمن كل وظيفة تواصلية إذن في بنيتها المقصدية قضايا معينة تعد محمولاتها عناصر قسم محمولات صيغة الربط، وتحدد في الوقت نفسه «طريقة التعبير التي تتحقق معها الوظيفة التواصلية المعنية».

ونريد أن نفترض أن الأفعال الأدائية تتميز ضمن ما تتميز بأنها تتضمن في بنيتها العملية محمولا صيغة الربط. فقد تضمن فعل أدائي

مثل **يَعِد** في بنيته الحملية محمول صيغة التواصل **يُوكَل**، في حين أن فعلاً مثل **يشكر** يتضمن محمول **يظهره الخ**. فإذا ظهر الآن ذلك الفعل الأدائي في البنية السطحية لجملة ما فإن هذا يعنى أن البنية الحملية للجملة المعنية يجب أن تتضمن المحمولات المميزة لهذا الفعل، وتبعاً لذلك أيضاً محمول صيغة التواصل. ويمكننا أن نقيّد من هذا السياق بأن نفترض أنه توجد صيغة ربط، تعنى أن محمول صيغة التواصل يجب أن يكون موجوداً في بنية الحمل. نريد أن نطلق على صيغة الربط هذه **«أداء»**.

يجب أن يبلى النحو إذن بحيث يجب أن تؤمن كل النتائج المرتبطة بصيغة الربط **«يؤدى»**، فعلى سبيل المثال يؤمن من خلال قواعد نحوية أن لمحمول صيغة التواصل الوارد في بنية الحمل البنية الضرورية للموضوعات - أى ضمن ذلك أن الموضوع الأول يجب أن يُحيل إلى المتكلم -، وأن يظهر فعلاً أيضاً في البنية السطحية فعل أدائي مناسب أو تعبير أدائي... الخ.

وثمة صيغة ربط أخرى نريد أن نطلق عليها **«يقدم»**، تعنى أن في البنية الحملية للجملة يجب أن تُخصص من خلال أوجه الحمل مضمونياً، تتعلق بها صيغة التواصل. وبعبارة أخرى: يعنى **«يقدم»**، أن تلك الحال يجب في الجملة أن تُخصص مضمونياً، وهى التى ترد في بنية الموضوعات لمحمول صيغة الربط في شكل متغير - وفى الحقيقة هو المتغير ح. وفى حالة خبر إثباتى مثل:

(٤٢) هانز قد حضر. (خبر إثباتى)

تتضمن بنية المقصد القضية 'يؤكد (م، ح) - أقرأ: م يؤكد حالا ح' -، حيث تعنى صيغة الربط 'يقدم، أن الحال ح' تخصص مضمونياً من خلال أوجه الحمل فى بنية الحمل. وفى حالة (٤٢) تعد البنية الكلية للحمل فى الجملة: 'قد حضر هانز، تخصيصاً مضمونياً للحال ح'. وثمة شأن آخر فى حالات مثل (٤٣)،

(٤٣) أشكرك، لأنك (dafür) ساعدت أمى. (تقديم الشكر)

حيث تعنى قضية صيغة الربط 'يظهر (م، س، ح) - أقرأ: م يظهر سلوكاً س فيما يتعلق بالحال ح' - إذ للجملة صيغة الربط 'يقدم، لأن الحال ح' يخصص مضمونياً فى بنية الحمل - وهو مع أوجه الحمل: 'ساعدت أمى، - خلافاً لـ (٤٢) تظهر فى (٤٣) بشكل إضافى صيغة الربط 'يؤدى، أيضاً، لأن الجملة تتضمن الفعل الأدائى 'يشكر،

ومن جهة أخرى يجب ألا يكون لوظيفة تواصلية من نمط 'تقديم الشكر، ضرورة فى بنيتها المقصدية صيغة الربط 'يقدم،. ففى جملة مثل:

(٤٤) أشكرك. (تقديم الشكر)

تظهر حقاً صيغة الربط 'يؤدى،، خلافاً لـ (٤٣)، إذ لا تتضمن بنية المقصد المعنية لـ (٤٤) صيغة الربط 'يقدم،، لأن الحال ح' التى تتعلق بها صيغة التواصل للجملة لا تخصص مضمونياً فى بنية الحمل لـ (٤٤). وبعبارة أخرى: ما يشكر المتكلم من أجله لا يقال صراحة فى (٤٤) خلافاً لـ (٤٣).

ونريد الآن أن نستشهد باختيار بسيط من عناصر، متضمنة فى بنية المقصد، وفى بنية الشرط لعناصر تواصلية من نمط 'تقديم الشكر،. وبذلك نفترض أن الشروط الموقفية المفردة لبنية الشرط يمكن أن تصنف وفق

خواص معينة، بحيث يعد كل شرط موقفي عنصراً من قسم معين للشرط^(٢٠):

(٤٥) أ) بنية المقصد:

صيغة الربط: يظهر (م، س، ح)

صيغة العرض: يشكر (م، ف)

(ب) بنية الشرط:

١ - شرط الإخلاص

س يريد أن يظهر السلوك س فيما يتعلق بـ ح.

٢ - شرط تمهيدى

ف يفيد م

(٢٠) من المفاهيم المستخدمة هنا يطابق مفهوم «يشترط الإخلاص»، المصطلح sincerity condition، ومفهوم «شرط تمهيدى»، المصطلح preparatory condition لدى سيرل (١٩٦٩). وخلافاً لتحليل سيرل للفعل الكلامى تظهر المفاهيم المعنية هنا مع ذلك بوصفها أقساماً من شروط موقفية، ومن ثم عناصر لوظائف تواصلية. ويعنى هذا أن العناصر المعنية تفهم على أنها جزء من شروط استعمال الجمل الموصوفة فى وظائف تواصلية، وليست بعد عناصر لوصف أفعال الكلام. ومن جهة أخرى تعد هذه المفاهيم متعلقة بالفعل الكلامى باعتبار أن كل أقوال النحو تصف جانباً جزئياً معيناً لأفعال الكلام (انظر الفصل ٤-٣). وهكذا فإن مفهوم سيرل للفعل الكلامى فى رأينا ضيق للغاية من جهتين: الأولى لأنه لم يشتمل على دمج أفعال كلامية فى أنظمة أكثر تعقيداً للأنشطة، والثانية لأنه أيضاً تجاهل علاقة أفعال الكلام بأبنية سطحية للجمل فى كل. فالعلاقات المباشرة بأبنية سطحية أحد الأسباب لإدراج وظائف تواصلية فى النحو. وقد ذلّ وصف أفعال الكلام بالمعنى المذكور فى المبحث الأول المهام التى تتجاوز إلى حد بعيد ما أدركه سيرل مع مفهوم "speech act" الفعل الكلامى. انظر أيضاً هامش ٢.

فالجملـة المـثال :

(٤٦) أشكرك لأنك (dafür) أعرنتلى الكتاب .

لها إذن بنية حملية ذات خواص، يمكن أن توضح فى الشكل الآتى :

(٤٧) بنية الحمل :

(يظهر [س١] (يشكر [س١] يعير [] [ق٤] ق، (يعير [] [ق٤] ق)
حيث القضية ق٤ يمكن أن توضح بدلاً من الاختصار السابق فى شكل أتم
إلى حد ما كما يأتى :

(يعير [س٢]، س٣ (الحمل : الكتاب [س٣])، [س١] ق٤

حيث : س١ = متكلم .

س٢ = مخاطب

تظهر القضايا الواردة فى (٤٧) محصورة بين أقواس هلالية، وتعلم بالرمز القسوى ق، فى حين وضعت بنية الموضوعات التابعة للمحمول فى كل بين أقواس معقوفة . وتفهم (٤٧) على أنها مؤقتة : فالبنية لا تستخدم هنا إلا من أجل الإيضاح .

ويشير الرمز إلى عدد التعيين . فأعداد التعيين تكفل إمكانية إنشاء علاقات بين قضايا بنية الحمل من جهة، ومتغيرات المضمون لبنية المقصد من جهة أخرى : فالقضية ق٤ هى التخصيص المضمونى للمتغير المضمونى الوارد فى صيغة التواصل ح٤، وكذلك للمتغير المضمونى الذى يظهر فى صيغة العرض ف٤ .

ومن الأهمية بمكان فى سياقنا العلاقة بين بنية الحمل وصيغ الربط، فبينما ترد الخواص المذكورة (٤٥) للوظيفة التواصلية فى كل

الوظائف التواصلية للنمط «تقديم الشكر»، تتضمن (٤٧) سلسلة من خواص لا تصدق إلا على الجملة (٤٦)، ولكن ليس على جمل شكر أخرى. ومما يميز الجملة (٤٦) البنية الداخلية الكلية للقضية ق^٤، التي تخصص الفعل مضمونياً، الذي قدم المتكلم من أجله والذي يتطابق مع الحال الذي فيه يظهر المتكلم السلوك س فيما يتعلق به. وسوف تظهر إذن في بنية المقصد للجملة (٤٦) صيغة الربط «يقدم»، التي تعنى أن بنية الحمل يجب أن تتضمن تخصيصاً مضمونياً ح^٤. وبعبارة أخرى: كون قضية ق^٤ بوجه عام تظهر مع بنية داخلية كما في (٤٧) في بنية الحمل - يحدده ورود صيغة الربط «يقدم» في بنية المقصد.

ونريد أيضاً أن نفترض فيما يتعلق بـ (٤٧) أن بنية المقصد للجملة تتضمن صيغة الربط «يؤدى»، التي تحدد ورود المحمول «يظهر» - أى محمول صيغة التواصل الوارد في بنية المقصد للجملة ذاتها إذن - في بنية الحمل. ومن جهة أخرى مما يميز (٤٧) أن محمول صيغة العرض أيضاً يظهر في بنية الحمل. وبعبارة أخرى: المحمول «يشكر» في (٤٧) مطابق لمحمول صيغة العرض الوارد في بنية المقصد للجملة ذاتها. نريد أن نفترض لتلك الحالات أنه توجد صيغة ربط نريد أن نطلق عليها «يحول» التي تعنى أن بنية الحمل يجب أن تتضمن محمول صيغة العرض - وهو محمول صيغة العرض لبنية المقصد في الجملة ذاتها - مع بنية موضوعات مطابقة. إذن ورود المحمول «يشكر» في (٤٧) نتيجة لصيغة الربط «يحول» المتضمنة في بنية المقصد.

ومع ذلك توجد الآن «أوجه شكر» أيضاً لها طريقة التعبير الآتى:

(٤٨) أ) أريد أن أشكرك (dafür) لأنك أعرتنى الكتاب.

ب) أريد أن أشكرك (dafür) لأنك ساعدت أُمى.

يبين المثالان (٤٨) أنه بشكل مستقل عن: لأى فعل يلفظ الشكل فى كلاً، يمكن أن يضاف لتقديم الشكر فى الشكل (٤٦) فعل مثل: أريد، الذى

وُضِعَ قَبْلَ أَوْ قَدَّمَ عَلَى فِعْلِ أَدَائِي فَعَلِي . وَيَبْدُو أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَعِدُ أَسَاسَ «طَرِيقَةَ تَعْبِيرٍ، مِثْلَ (أ٤٨)» يَرْتَكِزُ عَلَى أَنَّهُ حِينَ يَعْبرُ الْمُتَكَلِّمُ صِرَاحَةً عَنِ رَغْبَتِهِ أَوْ إِرَادَتِهِ أَنْ يَشْكُرَ فَإِنَّ مَنْطِقاً بِهَذَا التَّعْبِيرِ يَعِدُ إِنْجَازاً لِفِعْلِ الشُّكْرِ ذَاتِهِ .

الآن توجد فيما يبدو علاقة بين شرط الإخلاص المذكور في (ب٤٥) و«طريقة التعبير، الممثل لها في (٤٨)»: فبالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «تقديم الشكر» توجد «طريقة تعبير» يكمن فيها أن المتكلم يعبر صراحة عن شرط الإخلاص «لتقديم الشكر» .

ويمكننا أن نوضح هذه الحال حين نفترض أنه توجد صيغة ربط تعنى أنه في بنية الحمل يجب أن يظهر المحمول الأعلى لشرط الإخلاص مع بنية مطابقة للموضوعات - أي في الموضوع الضروري في الوقت ذاته . نريد أن نطلق على صيغة الربط «يخلص» (في اليونانية: alétheia (الإخلاص)). إذن تعد الوظائف التواصلية للجمليتين (٤٦) و(أ٤٨) متطابقة تقريباً حتى في صيغة الربط: ومع ذلك تضم (أ٤٨) خلافاً لـ (٤٦) صيغة الربط «يخلص» .

ويمكن الآن بمساعدة صيغ الربط المعالجة إلى الآن أن توصف طرائق التعبير الآتية بالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «تقديم الشكر»:

صيغ الربط	البنية السطحية
يؤدي، يحول	أشكرك (٤٩)
يؤدي، يحول، يقدم	أشكرك، لأنك أعرتني الكتاب
يؤدي، يحول، يخلص	لذلك أريد أن أشكرك
يؤدي، يحول، يخلص، يقدم	أريد أن أشكرك، لأنك أعرتني الكتاب

وتُصَف صيغة الربط «يُثَبَّت مقدماً» طريقة التعبير، التي تكمن في أن الشرط التمهيدي (بالإنجليزية preparatory condition) لوظيفة تواصلية يعبر عنه صراحة. هذا يحدث مثلاً مع أنماط محددة لأوجه الطلب، يعنى هذا مع وظائف تواصلية لها صيغة التواصل «يؤثر»:

(٥٠) تستطيع أن تحضر إلى أعلى الفحم. (طلب)

نريد أن نفترض أن بنية الشرط الجمل الطلب تتضمن ضمن ما تتضمن الخواص الآتية:

(٥١) بنية الشرط:

١ - شرط تمهيدي:

المخاطب قادر على أداء ح^٤

٢ - شرط الإخلاص:

م يريد أن يؤدي المخاطب ح^٤.

(حيث: تعدّ الحال ح^٤ مساوية للفعل ف^٤، الذي يصير مطابقاً لصيغة العرض «يوصى بـ أو يطلب/يرجو... الخ».)

يمكن إذن توصف «طريقة التعبير، للجملة (٥٠) بمساعدة صيغتي ربط: إذ تتضمن (٥٠) إلى جانب صيغة الربط «يقدم»، صيغة الربط «يُثَبَّت مقدماً» لأن الخصائص الدلالية للشرط التمهيدي (٥١ - ١) يعبر عنها صراحة.

وبينما تبين الأمثلة (٤١) أنه لا توجد لأوجه الشكر طريقة تعبير، يكمن فيها أن «يقدم» هي صيغة الربط الوحيدة، توجد بالنسبة لأوجه الطلب بلا شك تلك الطريقة للتعبير:

(٥٢) أنت تحضر الفحم إلى أعلى. (طلب)

ولا تتضمن بنية الحمل للجملة (٥٢) إلا التخصيص المضمونى لـ

ح ء أو للفعل الذى ينجزه المخاطب. وهكذا فإن (٥٢) لها صيغة الربط
«يقدم» بوصفها طريقة الربط الوحيدة للطلب المعنى. ولما لم يكن من
الممكن أن يفهم (٤١ ب) - خلافاً لذلك - على أنه «تقديم الشكر»، فإن
هذا يعنى أنه بالنسبة لأوجه تقديم الشكر لا يمكن أن يرد «تقديم» بوصفه
صيغة ربط وحيدة، بل يجب أن تألف دائماً مع «يؤدى»، و«يحول».

وكما يبين المثال (٥٣) يمكن أن ترد مع أوجه الطلب صيغة الربط
«يخلص» أيضاً (انظر (٥١ - ٢)).

(٥٣) أريد أن تحضر الفحم إلى أعلى (طلب)

لننظر الآن فى الجمل الآتية:

(٥٤) أ) أهديك الكتاب. (إهداء)

ب) الكتاب يخصنى (إهداء)

يجب هنا أن توضح بوجه خاص حقيقة أن منطوق جملة مثل
(٥٤ ب) يمكن أن يفهم على أنه «إهداء» أيضاً. وحتى توضح كيف
يتوصل إلى هذه الطريقة للتعبير نفترض ابتداءً أن الوظيفة التواصلية
المعنية لها ضمن غيرها الخواص الآتية:

(٥٥) بنية المقصد:

صيغة العرض: يهدى (م، ض، خ)

بنية الشرط التمهيدي:

أ- شرط الإخلاص:

م يريد أن يهدى ض إلى المخاطب.

ب- شرط تمهيدي:

ض ملك م فى الوقت الحالى نـ

(حيث: نه، مباشرة قبل نه.)

جـ - شرط لاحق:

ض ملك خ فى الوقت الحالى نه

(حيث: نه مباشرة قبل نه.)

وتقرأ قضية صيغة العرض: «م يهدى شيئاً (موضوعاً) ض للمخاطب خ، حيث «يهدى» تعنى إلى حد بعيد «يملك» أو «ينجز نقلاً لملكية فيما يتعلق بموضوع». ويعنى الشرط اللاحق المذكور فى (٥٥) أنه بعد إنجاز الفعل الصادر ص، الذى يحدث فى الحيز الزمنى نه - أى بعد نطق الجملة المعنية التى يعلن بها عن الإهداء - يعد الموضوع (الشيء) المعنى ض ملكاً للمخاطب (أما أن المخاطب لديه إمكانية أن يرد الإهداء فلا وزن له فى هذا السياق).

وتقوم فيما يبدو «طريقة التعبير» الممثل لها فى (٥٤) على أن الجملة تعبير صريح للشرط اللاحق للوظيفة التواصلية «الإهداء». ونريد أن نطلق على صيغة الربط المعنية «يتابع». إذن مما يميز (٥٤ب) خلافاً لـ (٥٤أ) أن للجملة صيغة الربط «يتابع».

وكما يبين المثال (٥٦)، «يمكن لوظيفة تواصلية من نمط «إهداء» أن يكون لها صيغة الربط «يخلص» أيضاً.

ومن جهة لا يمكن أن ترد «أوجه الشكر» خلافاً لوظائف تواصلية من نمط «طلب» مع صيغة الربط «يُثبِت مقدماً»، لأن جملة مثل (٥٧) التى تقرّر الشرط التمهيدي المذكور فى (٥٥) لأوجه الإهداء، لا يمكن أن تستخدم لإنجاز فعل إهداء:

(٥٧) الكتاب يخصنى .

وبهذه الإشارات نريد أن ننهى مناقشة مختاراتنا التوضيحية لمحمولات صيغة الربط . وسوف نرجع فيما بعد عند معالجة قواعد الربط مرة أخرى إلى صيغ الربط .

٤-٥ شروط جودة السبك

باعتباره أساساً للحقائق بالنسبة لصياغة شروط جودة السبك وبالنسبة لعرض طريقة تأثير محمولات صيغة العرض نختار مثلاً وظيفة تواصلية، تتبع قسماً من الوظائف التواصلية أطلقنا عليه فى موضع آخر «السرد» (انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤-٣-١) .

لننظر على سبيل المثال فى الجملة (١١ب) فى النص (١١) (انظر النص الكامل فى الملحق)، حيث نريد أن نتخلى عن قبول تعبير منك الصلة عن أهدافنا، وهو «بأصدق معنى للكلمة، الذى قد يتطلب شرحه مناقشة شروط خاصة كثيرة. وتحافظ الجملة بعد حذف هذا التعبير على خصائص «السرد، التى تهمننا:

(١١ ب) تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير، ووقفت فى الحلقة (الظلام الدامس) .

ونقدم ابتداءً وصفاً عاماً لبنية الحمل أو للمضمون القضى للجملة:

(٥٨) س١ (الحمل: كشاف يدوى (س١)) يخص س٢ (المقصود:

المتكلم)، تعطل بعد س٣ بوقت قصير، وس٤ (المقصود: المتكلم) وقف فى الحلقة . ولا يُستخدم هذا الوصف العام فى هذا السياق - كما فى (٢٠) فى المبحث ٣-٣-٣ - إلا لعرض ورود متغيرات الأفراد.

لنوضح الآن ورود إحالة مقصودة:

موضوعات	متغيرات الأفراد	مكونات محيلة	(٥٩)
(إحالة مقصودة)	(بنية الحمل)	(البنية السطحية)	

١ م	١ س	كشاف بدوى
٢ م	٢ س	ى
٢ م	٤ س	ت
٣ م	٣ س	==

وكما يبين (٥٨) نحتاج لبنية الحمل إلى ورود ٤ متغيرات للأفراد على الأقل. يتضمن الجدول (٥٩) ٣ رموز نحتاجها لوصف الوظيفة التواصلية: متغيرات الأفراد م ١ وم ٢، ومتغير الإحالة م ٣ (حول مفهومي متغير الأفراد، ومتغير الإحالة، انظر المبحث ٤-٢). ونستطيع الآن أن نصف الوظيفة التواصلية للجملة (١١ ب) فى النص (١١) كما يأتى، حيث يبرز معنى الرموز الضرورية الباقية من الصياغات ذاتها - ويرمز المؤشران العلويان ء، وءح، مرة أخرى إلى عدد التعيين :-

(٦٠) بنية المقصد:

يقصد المتكلم

(أ) أن يؤكد حالاً حء وحالاً حء،

(ب) أن يبلغ المخاطب عن الحالتين حء وحء،

(ج) أن يحكى واقعة وء وواقعة وء،

(د) أن يبلغ المخاطب عن أن وء تقع وء وسبب وء،

- هـ) أن يبلغ المخاطب أن وء و و^٢ تحدثان قبل واقعة و^٣،
 و) أن يعرض تأكيد ح^٤ و ح^٢،
 ز) أن يعيد الحالتين ح^٤ و ح^٢ بالنظر إلى ن^٥،
 ح) أن يحيل إلى الموضوعات م^١ وم^٢ وم^٣،
 ط) أن يعلن الواقعتين وء و و^٢

بنية الإحالة:

- ي) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز في النص ذاته فعلاً صادراً ص^١،
 يصور فيه الواقعة و^٢؛
 ك) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف وصف الموضوع م^٣ في
 فعل صادر ص^١ أنجزه المتكلم في النص ذاته.
 ويتوقع المتكلم من المخاطب،
 ل) أن يتلقى الأفعال الصادرة اللاحقة للمتكلم حتى ينجز هذا
 (الأخير) الفعل ص^١،
 م) أنه سوف يتعرف في الفعل الصادر ص^١ تصوير الواقعة و^٢،
 ن) أن يحتفظ بالواقعتين و^٢ و و^٢ في الذاكرة حتى ينجز المتكلم
 الفعل ص^١،
 س) أن يربط الواقعة و^٢ المصورة ص^١ والواقعتين و^٢ و و^٢ بعضهما
 ببعض وفق المقصد (هـ).

بنية الشرط:

يشترط المتكلم

- ع) أن تكون الحالتان ح^٤ و ح^٢، العلاقة الدلالية المعبر عنها في
 المقصد (د) بين وء و و^٢. كذلك العلاقة الدلالية المعبر عنها في المقصد
 (هـ) بين وء و و و^٢ و و^٢ غير معروفتين للمخاطب.

ف) أن يكون المخاطب قادراً على أداء الطلب (ك) والتوقعات من (ل) - (س) .

ص) ألا يكون واقفاً على العلاقات المباشرة للحالات التي تنتظم فيها و^ع و^ح باستثناء تلك ذكرها المتكلم في أفعال صادرة متقدمة في النص ذاته .

إن هذا الوصف للوظيفة التواصلية للجملة (١١ب) ما يزال يعد غير مكتمل من جهات عدة . ومع ذلك فلعله يكفي لأهدافنا لعرض صياغة شروط جودة السبك وطريقة تأثير محمولات صيغة العرض .

وتكمن مشكلة إيضاح بناء وظائف تواصلية في بيان وفق أية قواعد تضم المكونات الجزئية المختلفة «بنية المقصد»، و«بنية الإحالة»، و«بنية الشرط»، بعضها إلى بعض . ونفترض حول ذلك أنه يوجد قسم جزئي معين من شروط جودة السبك لوظائف اتصالية، يعبر عن هذه القواعد . ونريد أن نطلق على هذا القسم الجزئي لشروط جودة السبك «شروط العلاقة الأساسية...»

وتعني إحدى القواعد التي يمكن أن توصف من خلال شروط العلاقة الأساسية أنه دائماً حين يرد المحمول «يبلغ» في بنية المقصد للوظيفة التواصلية، يجب أن يكون القول متضمناً في بنية الشرط للوظيفة التواصلية ذاتها أن المتكلم يشترط أن ما يقصد أن يبلغ المخاطب به غير معروف لهذا (الأخير) . ويمكننا أن نصوغ شرط العلاقة الأساسي هذا على النحو الآتي:

(٦١) يقصد (م) (يبلغ) (م، خ، أ) (((م) (لا يعرف) (خ، أ) .

حيث إن: م = متكلم، وخ = مخاطب

وتعد «أ» هنا متغيراً عبر موضوع . ويعنى وروده في (٦١) أن

الموضوع الثالث للمحمول ، يبلغ، على الجانب الأيسر لشرط العلاقة الأساسية متطابق مع الموضوع الثاني لمحمول ، لا يعرف) على الجانب الأيمن (فى الكتابة العربية العكس) . ولما كانت كل الشروط العلاقة الأساسية بين بنية المقصد وبنية الشرط تتضمن العناصر

(٦٢) يقصد (م —)

يشترط (م —)

فمن الضروري إجراء طريقة كتابة مختصرة، تحذف فيها العناصر (٦٢):

(٦٣) يقصد (م، خ، أ) < (خ، أ) .

هذا الشرط للعلاقة الأساسية الآن قول عن علاقات تواصلية غير محددة، وفى لفظ أدق عن كل الوظائف التواصلية التى تتضمن فى بنيتها المقصدية مرة واحدة على الأقل محمول صيغة الإبلاغ ، يبلغ، . هذا القول العام يسرى إذن أيضاً على كل ورود لمحمول ، يبلغ، فى السرد (٦٠) . وبذلك يوضح شرط العلاقة الأساسية (٦٣) - الذى يفهم بمعنى (٦١) - فيما يتعلق بالسرد (٦٠) القاعدة التى تضم المقاصد (ب) ، و(د) ، و(هـ) من جهة، والكلمة المجرى فى (ع) للشروط من جهة أخرى .

لنأخذ مثلاً المقاصد (د٦٠) و(ه٦٠) . يمكننا أن نعرض (د٦٠) فى الشكل (أ٦٤) ، والشرط الموقفى المطابق فى الشكل (ب٦٤) . ويمكن كذلك أن يُعرض (ه٦٠) فى الشكل (ج٦٤) والشرط الموقفى المطابق فى الشكل (د٦٤):

(٦٤) أ) يبلغ (م، خ، ح١)

ب) لا يعرف (خ، ح١)

حيث: ح١ = ((و١ تقع قبل و٢) و(و٢ سبب و٣))

ج) يبلغ (م، خ، ح١)

(د) لا يعرف (خ، ح، ز)

حيث إن: ح٢ = (و٤ تقع قبل و٣) و(و٣ تقع قبل و٢))

وتوجد طرائق كتابة مثلما فى (٦٤) شرط إمكان استخدام شروط العلاقة الأساسية مثل (٦٣). ولما كان ح١ فى بنية المقصد متطابق مع ح٢ فى بنية الشرط فإن شرط العلاقة الأساسية (٦٣) قد أدى أيضاً بالنظر إلى تطابق الموضوعات المعنية. ويسرى الأمر نفسه بشكل قياسى على موضوعات ح٣ (فيما يتعلق بـ (٦٠هـ))، كذلك ح٤ (و٣) (فيما يتعلق بـ (٦٠ب)).

ويمكن على نحو مشابه أن تعالج شروط العلاقة الأساسية بين بنية الإحالة وبنية الشرط. وفى السرد (٦٠) يصير شرط العلاقة الأساسية هذا مثلاً مؤثراً، وهو الذى يمكن أن يوصف بصورة غير شكلية كما يأتى:

(٦٥) دائماً حين يرد فى بنية الإحالة طلب ط أو توقع ت فإنه يجب أن يكون متضمناً فى بنية الشرط شرط موقفى، يعنى أن المتكلم يشترط أن المخاطب قادر على أن يؤدي ط أو ت.

ويعد شرط العلاقة الأساسية (٦٥) بدوره القاعدة العامة التى تسرى على وظائف تواصلية غير محددة. ويكمن تأثيرها فيما يتعلق بالسرد (٦٠) فى أنها تربط المطلب (ك) والتوقعات من (ل) - (س) بكم من الشروط الموقفية الموجزة فى (٦٠ع).

ويعزى دور محورى لكل الوظائف التواصلية من نمط السرد، للمحمول التواصلى «يحكى/يقص» الذى يعد من قسم محاولات صيغة الربط. ويمكن بمساعدة هذا المحمول أن تقرر قاعدة، تعنى أنه فى كل الوظائف التواصلية التى تتضمن بنيتها المقصدية المحمول «يحكى» يجب أن يرد فى بنية الشرط شرط موقفى مثل (٦٠ص). ويمكننا أن نعبر عن هذه القاعدة - بشكل شبه شكلى - من خلال شرط علاقة أساسية من النمط الآتى:

(٦٦) يحكى (م، و) \supset غير متوقف على (خ، ط)

حيث إن:

١ - ط = (الترايبطات المباشرة للحالة التي تنتظم فيها و، باستثناء تلك التي ذكرها المتكلم في أفعال صادرة سابقة في النص ذاته).

٢ - س متغير لعدد التعيين.

ويفسر هذا الشرط للعلاقة الأساسية كما في (٦٣)، يعنى هذا أنها طريقة كتابة مختصرة تحذف فيها عناصر (٦٢). والآن لما كانت وظيفتنا التواصلية (٦٠) تتضمن في بنيتها المقصدية ورودين للمحمول (يحكى) - لأن (٦٠ ج) تبدو مصاغة في الشكل 'يحكى (م، و) و'يحكى (م، و) - فإن شرط العلاقة الأساسية (٦٦) يمكن أن يطبق على (٦٠) مرتين. وقياساً على ذلك يفهم الشرط الموقفي (٦٠ ص) أيضاً على أنه اختصار لشرطين موقفيين، حيث يتعلق أحدهما بالواقعة و^٤ ويتعلق ثانيهما بالواقعة و^٢. ونرى أنه: في إطار هذه الشروط يقدم شرط العلاقة الأساسية (٦٦) القاعدة التي تربط المقصد (ج) والشرط الموقفي (ص) في (٦٠). وهي تعد عامة باعتبار أنها تسرى على كل الوظائف التواصلية، التي تتضمن على الأقل ورود المحمول (يحكى)، أى على كل الوظائف التواصلية لنمط 'السرد'.

ويوجد باستثناء شروط العلاقة الأساسية قسم آخر أيضاً من شروط جودة السبك بالنسبة لوظائف تواصلية تقرر تلك الشروط التي تتعلق بإمكانية الانتلاف لعناصر أقسام مختلفة من محمولات تواصلية فى أبنية المقصد. نريد أن يطلق على هذا القسم الجزئى من شروط جودة السبك شروط المقصد.

ونفترض أن شروط المقصد بوجه عام لها الشكل الآتى:

(٦٧) يقصد (م (ل (م، س)) \supset يقصد (م (ل، م، ص))

حيث إن:

١ - ل ول، محمولان تواصليان لأقسام مختلفة

٢ - س وص أبنية الموضوعات

وتُفسر شروط الشكل (٦٧) إذن على النحو الآتي: إذا ورد في بنية المقصد لوظيفة تواصلية المحمول ل لقسم محمولات تواصلية ق، فيجب أن يرد في بنية المقصد ذاتها المحمول ل لقسم محمولات تواصلية ق'. ويكمن المعنى التجريبي لشرط المقصد في أنه دائماً حين يقصد المتكلم ل (م، س) يجب أن يقصد أيضاً ل' (م، ص).

ويمكننا الآن أن ندخل مرة أخرى طريقة كتابة موجزة:

(٦٨) ل (م، س) ح ل' (م، ص).

وتفسر طريقة الكتابة (٦٨) دائماً على نحو (٦٧)، ويعنى هذا تستكمل في كل العناصر المحذوفة.

يقصد (م) ((—))

ويمن أن يصاغ شرط للمقصد يسرى على كل أوجه السرد على النحو الآتي:

(٦٩) يحكى (م، و) ح يقرر (م، ح و)

حيث إن: س متغير لعدد التعيين.

هذا شرط للمقصد بين محمول لصيغة العرض ومحمول لصيغة التواصل. ويعنى أنه دائماً حين يقصد المتكلم أن 'يحكى، واقعة، فإنه يجب أن 'يقرر، حالاً أيضاً، يتطابق مع الواقعة المحكية (انظر وصف 'يقرر، في المبحث ٤-٤-٢). - وفي صياغة أخرى يعنى شرط المقصد أن لكل الوظائف التواصلية من نمط 'السرد، صيغة التواصل 'يقرر).

وتربط شروط مقصدية أخرى ذات تأثير في 'أوجه السرد، بين محمول صيغة العرض ومحمول صيغة الإبلاغ: لوصف متغيرات الإحالة

للحالات والوقائع والأفعال الخ نريد أن نستخدم في ذلك أعداد الإحالة،
التي تكتب كمؤشرات تحتية.

(٧٠) يحكى (م، و) ح يبلغ (م، خ، ح)

حيث إن: ١ - س و ح متغيرات المضمون

٢ - س متغير لعدد التعيين

(٧١) يحكى (م، و) ح يبلغ (م، خ، ح)

حيث إن: ١ - ح = (و تحدث قبل و)

٢ - و متغير مضمون، و

و متغير إحالة

٣ - س^١ متغير لعدد التعيين، و^١ متغير لعدد الإحالة.

ويعنى شرط المقصد (٧٠) أنه حين يقصد المتكلم أن 'يحكى'،
واقعة، فإنه يجب أن يقصد أيضاً أن المخاطب يبلغ عن حال، يتطابق مع
واقعة 'يحكى'. وفيما يتعلق بالصياغة يعنى (٧٠) و (٧١) أنه دائماً حين
يظهر فى بنية المقصد لوظيفة تواصلية العنصر الواقع على يسار ح، فإنه
يجب أن يرد فى بنية المقصد ذاتها العنصر الواقع على يمين ح. (فى
اللغة العربية عكس ذلك).

ويعنى شرط المقصد (٧١) أنه حين يقصد المتكلم أن 'يحكى'،
واقعة، فإنه يجب أن يقصد أيضاً أن المخاطب يبلغ عن أن هذه الواقعة
تحدث قبل واقعة أخرى، لا تخصص مضمونياً فى الجملة. ويعبر عن هذا
من خلال شرط أن و متغير إحالة (انظر حول هذا المفهوم المبحث ٤-٢)
ويحدد التعبير 'و' تحدث قبل و، علاقة ربط تواصلية، أى علاقة دلالية
بين متغير مضمونى ومتغير إحالة. وعلى هذا النحو يقرر شرط المقصد
(٧١) اطراد أن وظائف تواصلية من نمط 'السرد'، هى وظائف تواصلية
موجهة.

وبالإضافة إلى ذلك ثمة شرط علاقة أساسية ضرورى لشروط
المقصد هذه، يبرز منه أن المتكلم يجب أن يعلن أنه سوف يصور الواقعة

المعنية بمتغير الإحالة في فعل من الأفعال الصادرة اللاحقة في النص ذاته . ويمكن أن يوصف هذا في شكل شرط علاقة أساسية بين بنية المقصد وبنية الإحالة .

ونريد أخيراً أن نشير مرة أخرى إلى شرط المقصد الذي يربط فيما يتعلق بأوجه السرد محمول صيغة العرض بمحمول صيغة الزمن:

(٧٢) يحكى (م، و) < يسترجع (م، ح، ن، هـ)

حيث إن: ١ - و^ح و^ح متغيراً مضمون

٢ - س متغير لعدد التعيين

ويقصد بمرود محمول «يسترجع» في بنية المقصد أن المتكلم يهدف إلى أن يعبر عن أن الحال المقصودة بالموضوع الثاني للمحمول تتعلق بالماضي .

ويقراً التعبير:

يسترجع (م، ح، ن، هـ)

المتكلم يسترجع ح^ح بالنظر إلى ن.هـ . ويعنى هذا أن يفهم الحيز الزمنى هنا في إطار الماضي - يقع قبل ن.هـ ، أى قبل الحيز الزمنى الذى تنجز فيه الواقعة المعقدة للتواصل (انظر حول ن.هـ المبحث ٤-١) .

وفيما يتعلق بالوظيفة التواصلية (٦٠) يعبر شرط المقصد (٧٢) عن القاعدية التى تربط المقصد (ج) بالمقصد (ز) ، فهى تقرر الاطراد العام ، أى أنه مع كل الوظائف التواصلية من نمط «السرد» تحكى وقائع الماضي^(٢١) .

(٢١) يصدق هذا أيضاً في إطار شروط خاصة على الخيالية في روايات المستقبل حيث يعرض ما هو مستقبلي على أنه ماض . وفي روايات المستقبل أيضاً ترد أزمنة الماضي : لا توجد أشكال تعبير لغوى خاصة لـ «جمل القص في روايات المستقبل» . ومن جهة أخرى لا يعد تتابع جملي ، مثل : غداً أذهب أولاً للتسوق . ثم أنظف الغبار ، وأعد طعام الغداء وثمة خاصية لأوجه السرد تكمن في أن جملاً لها هذه الوظيفة التواصلية تتضمن الماضي دائماً ، ويمكن في موقعه في إطار شروط معينة أن يرد المضارع أيضاً بدلاً من الماضي pro praeterito .

ونريد بذلك أن ننهي العرض لمختاراتنا من شروط جودة السبك بالنسبة للوظائف التواصلية. فقد بينا أنه يوجد على الأقل قسمان لتلك الشروط الخاصة بجودة السبك: شروط العلاقة الأساسية، وشروط المقصد. وتؤدي محمولات صيغة العرض في ذلك دوراً محورياً من حيث إنها تشكل أنماط الوظائف التواصلية، وتحدد الخواص المميزة لكل نمط مشكل.

٤-٦ قواعد ربط نحوي

أشرنا في موضع آخر إلى أن ظواهر سطحية نحوية كثيرة تحددها وظائف تواصلية^(٢٢). وهكذا فقد أوضحنا ضمن ما أوضحنا أن الجمل ذات الوظيفة التواصلية «السرد» في الأسبانية في العادة دائماً ما ترد في زمن الماضي التام البسيط *perfecto simple*. ونريد الآن لأجل العرض على نحو أكثر تبسيطاً أن نفترض أن هذا يسرى «بشكل عادي، فقط، بل قد تكون الحال بلا استثناء دائماً. ويمكننا في إطار هذه الشروط أن نصوغ قاعدة، تقرر العلاقة المذكورة:

(٧٣) I : يحكى (م، و) O C [ص + ماض تام [ى] جـ

حيث إن: ١ - س متغير لعدد التعيين

٢ - ص وى سلسلة (فارغة أو غير فارغة) من الرموز نريد أن

نفترض أن (٧٣) قاعدة ربط نحوية من النمط الآتى:

(٢٢) انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤-٤. (٢٣) في حالات معينة يمكن أن يرد أيضاً بدلاً من الماضي التام البسيط المضارع البديل عن الماضي، غير أن هذا بالنسبة لمرضنا من الإيضاح لنمط القاعدة المعنى المنفك الصلة. ويفترض أن شروطاً يمكن أن تصاغ، تحدد بوضوح في حين يختلف في حالة أوجه السرد استعمال الماضي التام البسيط عن استعمال المضارع البديل عن الماضي. وقد تعدل القاعدة طبقاً لذلك. بيد أنه في الطبيعة الأساسية للقاعدة قد لا يتغير في ذلك شيء جوهري. ومن المهم من الناحية التجريبية بوجه خاص حقيقة أنه في أوجه السرد لا يمكن أن يرد في الأسبانية إلا الماضي التام البسيط أو المضارع البديل عن الماضي أساساً: كل الأزمنة الأخرى، بما في ذلك الأزمنة الكثيرة للماضى في الأسبانية لا تستخدم في أوجه السرد.

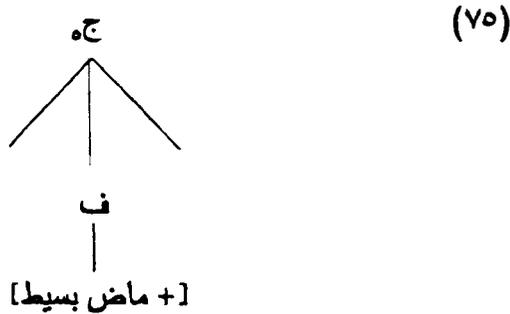
(٧٤) أ: ١ : ٥ < : ب

حيث إن: ١ - أكم من قضايا بنية المقصد

٢ - ب وصف نحوي للبنية السطحية

وتعنى قاعدة الربط من نمط (٧٤) أنه حين تتضمن بنية المقصد لجملة ما الـرصف أفان البنية السطحية للجملة ذاتها يجب أن تكون لها الصفات ب. ونريد أن نفترض أن النحوية تحدث على نحو إمكان أن تعمل قواعد النمط (٧٤) بشكل مجد^(٢٤).

وتعنى قاعدة الربط النحوية (٧٣) الآن أنه دائماً حين ترد في بنية المقصد القضية يحكى (م، و^٣)،، يجب أن تتضمن البنية السطحية للجملة ذاتها في الفعل الرئيسي للجملة العليا العلامة المورفولوجية + ماضٍ بسيط، وحتى يتاح العمل الصحيح لهذه القاعدة نفترض أن ج الأعلى لجملة ما يمكن أن يشار إليه بـ (ج،)، حيث يحصل كل ورود آخر لـ ج في بنية سطحية على رسم مختلف عن ذلك. وبذلك تشتط صياغة (٧٣) أبنية سطحية ذات خواص تالية:



وتكفل هذه الفروض أن قاعدة الربط (٧٣) لا يمكن أن تُعلق إلا بالفعل المحورى للجملة الحاضنة العليا، أى تستبعد إمكانية علاقة القاعدة بجملة الصلة وجملة المفعول الضمنية الخ. وهذا ضرورى لأن الاطراد المقرر فى (٧٣) لا يسرى على جملة ضمنية.

(٢٤) تكمن إحدى إمكانات التوصل إلى ذلك فى استعمال وسائل مساعدة تقنية، على نحو ما طورت لدى لاکوف Lakoff مثلاً (١٩٧٠).

لنعد الآن إلى جملتنا المثال (ب) في النص (١١). فهذه الجملة تتضمن عطفًا بين جملتين. وتتضمن الوظيفة التواصلية لهذه الجملة الموصوفة تحت (٦٠) في المبحث ٤-٥ معلومات مطابقة، تتعلق بكلتا الجملتين الجزئيتين للجملة المركبة. وتعنى إحدى القواعد التي تصير مؤثرة في هذه الوظيفة التواصلية وعلاقتها بالبنية السطحية - في صياغة عامة - أنه دائماً حين ترد في بنية المقصد لجملة ما قضتيا لهما المحمول 'يحكى'، فإنه يجب أن تتضمن البنية السطحية للجملة ذاتها عطفًا بين جملتين، تعبر الجملة الأولى منهما عن تلك الواقعة التي يقال عنها في بنية المقصد (انظر المقصد (د) في (٦٠)) أنها تحدث قبل واقعة أخرى. ويجب أن يعبر عن الواقعة الثانية في الجملة الجزئية الثانية للعطف. وبعبارة أخرى: تحدد خواص مميزة للوظيفة التواصلية من جهة ورود أوجه العطف في البنية السطحية، ويقرر من جهة أخرى ما العلاقات الدلالية التي يجب أن ترد بين الجمل السطحية المتعاطفة.

ويمكننا أن يصوغ قاعدة الربط النحوية الضرورية لذلك - لغرض الإيضاح مرة أخرى - كما يأتي:

$$(٧٦) I: E \supset O [J^1 \text{ وج } J^2 \text{ ج}^2]$$

ربط - ١

$$١ - E = (\text{يحكى } (م، و) / \text{يحكى } (م، و)) \text{ يبلغ } (م، خ، ح)$$

$$٢ - C = (و) \text{ يحدث } \text{ قبل } (و)$$

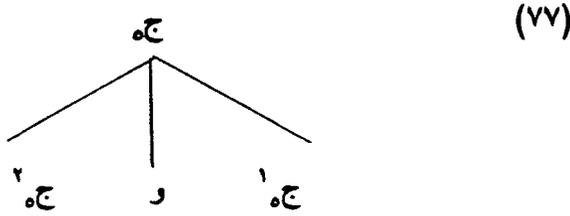
ربط - ٥

$$١ - J^1 \text{ يعبر عن } و$$

$$٢ - J^2 \text{ يعبر عن } و [E = \text{رمز مساعد، وج} = \text{جملة}]$$

الرمز ع على يسار ح، وعلى الجانب الأيسر من الشرط الأول - I (أي الشرط الذي يجب أن يفى ببنية المقصد) هو رمز مساعد من أجل طريقة كتابة عامة للقاعدة.

وتشترط صياغة قاعدة الربط النحوى هذه أبنية سطحية لها
الخواص الآتية:



ويفهم تحت 'ج'، الجملة العليا للبنية السطحية النحوية. ويعد التفريق بين المؤشرات الأعلى والمؤشرات الأدنى ضرورياً لورود الباقي لـ ج لضمان أن قاعدة الربط النحوية (٧٦) لا يمكن أن تتعلق بتلك الجمل الجزئية المتعاطفة لجملة مركبة التي يحددها مباشرة ج. أو الرمز الأعلى ج للجملة. وفي حالة عطف جمل الصلة وجمل المفعول الخ تتلقى الجمل الضمنية مؤشراً تحتياً مختلفاً عن صفر (0). وبهذه الطريقة يستبعد أن القاعدة (٧٦) يمكن أن تعلق بجمل ضمنية متعاطفة. وتصير تلك التحديدات ضرورية لأن - على نحو يمكن للمرء أن يستوعبه بسهولة - الاطراد المدرك في (٧٦) لا يسرى على جمل ضمنية^(٢٥).

(٢٥) قابلنا هنا تحديداً عاماً آتياً هو: يكون لكل الجمل الضمنية ج مؤشر تحتى مختلف عن صفر. هذا التحديد فيما يتعلق بالمؤشرات الأدنى والأعلى يجمل الآن فرضاً إضافياً أمراً ضرورياً، حتى يكفل تطبيقاً مجدداً للقاعدة (٧٣) على جمل جزئية متعاطفة للسرد في اللغة الإسبانية: فكل الجمل الجزئية من هذا النوع يجب أن تقع في زمن الماضى البسيط. ونريد أن نفترض أن ورود ج في الوصف التركيبى للأبنية السطحية في قواعد ربط من نمط (٧٤) يتعلق بكل ورود غير محدود لـ ج، بشكل مستقل عما إذا كانت البنية النحوية التي تتعلق بها القاعدة تتضمن في الموضع المعنى بشكل إضافى مؤشراً أعلى لـ ج أو لا. ويعنى هذا: أن وصف البنية في القاعدة (٧٣) يسرى أيضاً على حالات مثل ج^١ وج^٢ الخ. ويلاحظ أنه في حالة (٧٦) أن علاقة ارتكاز مطابقة على ج. بالمؤشر الأعلى غير ممكنة، إذ إن طريقة الكتابة لجملة جزئية متعاطفة من خلال إدراج المؤشر التحتى صفر تحدد بوضوح أن الأمر لا يتعلق هنا إلا بورود ج (جمل) تحكمها مباشر ج (الجملة) العليا في البنية السطحية مباشرة.

لعل هذا الإيضاح لقواعد ربط نحوية ممكنة يكفى لبيان أنه يمكن أن توجد بهذه الطريقة أقوال جد دقيقة حول إلحاق عناصر الوظيفة التواصلية وخواص البنية السطحية. وينبغي هنا أن يشار إلى شيء فقط مرة أخرى: ليست كل قواعد الربط النحوية من النمط (٧٤). وهكذا توجد مثلاً سلسلة من قواعد الربط التي تربط عناصر بنوية الشرط بخواص البنية السطحية. أما ما عدد أنماط قواعد الربط النحوية التي توجد فسؤال تجريبي (٢٦).

وتفهم تعبيرات مثل 'ج' تُعبر لغوياً عن 'و'، في القاعدة (٧٦) بأن البنية النحوية - الصرفية التي تحكمها 'ج' تعرض نحوية تلك الأوجه العملية لبنية الحمل التي تخصص الواقعة المعنية بـ 'و'. وهكذا يستند هنا إلى علاقات، يجب أن تحدد بين بنية المقصد وبنية الحمل من جهة، وبين بنية الحمل والبنية السطحية من جهة أخرى. ومن الواضح بشكل كاف دائماً ماذا يقصد بتعبيرات من هذا النوع بحيث يمكن أن تحدد بشكل أساسي.

وفي المبحث ما بعد التالي - إثر مناقشة قواعد ربط دلالية - سوف نقدم أمثلة أخرى لقواعد ربط نحوية.

٧-٥ قواعد ربط دلالية

١-٧-٤ شروط

قبل أن ننتقل لمناقشة مثال، ينبغي أن يستخدم أساساً لصياغة قواعد ربط دلالية، نريد بدايةً أن نقدم نظرة عامة حول بعض أهم الرموز، التي

(٢٦) ربما يجب أن يشار إلى أن قاعدة الربط في (٧٣) و(٧٦) يجب أن تفهم بأنها إيضاحية من حيث إن أوجه الاطراد المعنية من المحتمل أن يتواصل تحديدها. حول (٧٣) انظر في هذا السياق هامش (٢٣). وبالنظر إلى العطف توعد مثلاً نتائج لانج Lang (١٩٧٣) بافتراض أن ثمة تعميمات معينة أخرى ممكنة. ومع ذلك يظل الحكم العام قائماً وهو أن ورود أوجه العطف تحده خواص الوظيفة التواصلية. وبناءً على ذلك يمكن بسهولة أن تعدل صياغة (٧٦) على نحو لا تعلق فيه بجملتين جزئيتين متماثلتين فقط، بل بجمل جزئية متماثلة كثيرة بشكل غير محدد.

يعد (م، أ) ← أ متغير فعل

يوكل (م، أ) ← أ متغير حالة الخ

وتؤكد الحدود الآتية - متى يكون متغير القضية في بنية المقصد متغير إحالة - من الآن يطلق عليه ق - متغير إحالة - أو متغير مضمون:

(٨٠) أ) متغير القضية أ في بنية المقصد هو ق - متغير إحالة، إذا وجد في بنية الإحالة مطلب أو توقع للمتكلم. يتحدد وصف أو تصوير أ في أفعال صادرة سابقة أو لاحقة.

ب) متغير القضية أ في بنية المقصد هو ق - متغير المضمون، إذا لم يكن أ متغير إحالة.

لننظر الآن في النص الآتي المكون من جملتين:

(٨١) أ) هل تأتي لزيارتى؟ - ب) هذا ما أعدك به.

(سؤال) - (وعد بوصفه إجابة)

يجب أن يتحدد ابتداءً أن الجملة (٨١ ب) لها صيغة التواصل «يوكل»، (انظر حول ذلك المبحث ٤-٤). أما الوظيفة التواصلية لـ (٨٠ ب)، التي نريد أن نسميها على نحو مساعدٍ للتذكر بالتسمية (وعد بوصفه إجابة):

(٨٢) بنية المقصد:

يقصد المتكلم

أ) أن يقوم برد فعل على فعل صادر ص للمخاطب فيما يتعلق بحال ما ح ر،

ب) أن يوكل حالاً ح ر،

ج) أن يعد بفعل ف ر،

د) أن يؤدي توكيلاً لـ ح ر،

هـ) أن يحول وعداً بـ ف ر،

- (و) أن يشارك في حال حـ بالنظر إلى نـ،
 (ز) أن يحيل إلى موضوعات م'، م، خ،
 (ح) أن يجعل التوكيل بـ حـ محمولاً،
 (ط) أن يجعل الوعد بـ فـ محمولاً.

بنية الإحالة:

يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف م١ مع ف، ر وكذلك وصف فـ في الفعل الصادر السابق ص للمخاطب.

ما يزال هذا الوصف للوظيفة التواصلية ل (٨٠ب) غير مكتمل من جوانب عدة. فقد حذفت بنية الشرط، واختصرت بنية الإحالة بشدة ضمن أشياء أخرى. ومع ذلك فإن الخواص التي أوردت في (٨٢) فقط لها أهمية بالنسبة للتفسيرات اللاحقة

لنقدم الآن توضيحاً مختصراً لورود متغيرات الأفراد في بنية الإحالة:

(٨٣) س' (المقصود: المتكلم) يعد س٢ (الحمل: وجود الحالة (س٢)) نحو س٢ (المقصود: المخاطب).

ولعل الصورة الآتية توضح ورود الإحالة المقصودة:

موضوعات (إحالة مقصودة)	متغير الأفراد (بنية الحمل)	(٨٤) مكونات إحالية (البنية السطحية)
م-----١	س١	هذا
م-----١	س١	ت
خ-----٣	س٣	ك

ومن المهم بالنسبة للوظيفة التواصلية التي يُناقش هنا أن ما يتحدث عنه لا يبدو معبراً عنه في الجملة (٨١ب)، أي لا يخص مضمونياً في الجملة ذاتها. ونفسر هذه الواقعة بافتراض أن بنية الحمل للجملة لا تتضمن أية أوجه محمولات، تصف الفعل المعنى ف مضمونياً، ويعنى هذا: أننا نفترض ف م ق - متغير إحالة، وأن الجملة (٨١ب) لها وظيفة تواصلية متوجهة يساراً (يميناً في العربية) ذات خصائص موصوفة في (٨٢) (على الأقل).

ومن البديهي أنه توجد حالات يعبر فيها لغوياً عن الفعل الموعود به. وبالنسبة لجملة (٨٥) نريد أن نشترط أنه معطى في كل ذلك الموقف التواصلى الذى يكون للجملة فيه وظيفة تواصلية غير موجهة:

(٨٥) أ) أعدك بأن أزورك. (وعد)

ب) أزورك. (وعد)

(٨١) - ب) هذا ما أعدك به. (وعد بوصفه إجابة)

لكننا جملتى (٨٥) ووظيفة تواصلية يمكننا أن نسمها بتسمية «الوعد». أما كون التتابع المورفيمى ل (٨٥ب) يمكن أن يكون له وظائف تواصلية أخرى ففي هذا السياق منفك الصلة. المهم بالنسبة لنا التحديد: خلافاً ل (٨١ب) يعبر في جملتى (٨٥) لغوياً عن الفعل الموعود به في كل جملة، أى تخصص بنية الحمل مضمونياً من خلال أوجه الحمل، التى تخصصها بدورها بنية مورفولوجية - نحوية. ولهذه الجمل أيضاً خلافاً ل (٨١ب) على نحو مطابق لشروطنا العلوى ووظيفة تواصلية غير موجهة فى كل، أى وظيفتها التواصلية لا تتضمن أية متغيرات إحالية ولا بنية إحالية.

ويقوم افتراضنا الآتى أساساً على فرضية: نفترض أن الفروق بين (٨٥أ) و(٨٥ب) فيما يتعلق بشكل التعبير اللغوى لا تقوم على أوجه مصادفة فقط، بل إنها مترابطة مقصدياً، وبعبارة أخرى: نفترض أنه توجد مقاصد مميزة فيما يتعلق بأشكال التعبير اللغوى. ونطلق على

المحمولات التواصلية الضرورية للمقاصد المعنية هنا «محمولات صيغة الربط» (انظر أيضاً المبحث ٤-٤-٣). لنوضح أوجه الإلحاق المفسرة من خلال الصورة الآتية:

البنية السطحية	صيغة الربط	(٨٦)
أعدك بأن أزورك	أ) يؤدي يحول يقدم	
أزورك	ب) يقدم	
هذا ما أعدك به	ج) يؤدي يحول	

لنوضح ابتداءً معنى هذه الصيغ الثلاثة للربط من خلال أشكال معلّمة مقتضية آتية:

- (٨٧) أ) «يؤدي، يعنى»: «محمول صيغة التواصل يعلن،
ب) «يحول، يعنى»: «محمول صيغة العرض يعلن،
ج) «يقدم، يعنى»: «الحال الواردة فى بنية الموضوعات لصيغة التواصل يعلن».

ونستطيع أن نحدد معنى صيغ الربط الثلاثة بأن نفترض شروط عامة آتية لجودة السبك:

(٨٨) يؤدي (م ل م، س) ح يعلن (م ل م، س)

حيث إن: ١ - ل محمول صيغة التواصل

٢ - س بنية الموضوعات

(٨٨). وقياساً على (٨٨) تفهم طريقة تأثير شروط المقصد (٨٩) و(٩٠). وقبل أن نفصل العلاقة بين التعبيرات ذات المحمول «يصير محمولاً، وقواعد الربط الدلالية، نريد ابتداءً أن ننظر في: أي قواعد تعبر عن شروط المقصد (٨٨)، و(٨٩) و(٩٠) بالنظر إلى وظيفتنا التواصلية (٨٢). فكل شروط المقصد الثلاثة تربط في كل محمول صيغة الربط بمحمول صيغة الإصدار. ويعبر شرط المقصد (٨٨) عن القاعدة العامة التي يربط وفقاً لها في (٨٢) المقصد (د) بالمقصد (ح). ويقرر شرط المقصد (٨٩) ذلك الاطراد الذي يربط وفقاً له في (٨٢) المقصد (هـ) بالمقصد (و). أما شرط المقصد (٩٠) فغير مؤثر في (٨٢)، لأن الحال حـ، التي تمثل الحال الواردة في بنية الموضوعات لصيغة التواصل «يوكل، لا تصير محمولاً في الجملة المعنية - أي في (٨١ب).

(٩١) يعد (م، أ) ح يوكل (م، ب)

ونصوغ شروطاً أخرى للمقصد:

(٩٢) يوكل (م، أ) ح يتنبأ (م، ب، ن، هـ)

حيث إن أ وب متغيران لهما عدد تعيين أو إحالة مماثل.

ويربط شرط المقصد (٩١) محمول صيغة العرض «يعد، بمحمول صيغة التواصل «يوكل، وهو يعنى أن لكل الوظائف التواصلية من نمط «يعد، صيغة التواصل «يوكل،. ويصير مؤثراً في (٨٢) أيضاً بأن يربط المقصد (ج) بالمقصد (ب). وتعنى طريقة الكتابة (٩٢) - حتى نكرر ذلك مرة أخرى - أنه دائماً حين تضم بنية المقصد قضية، تقول إن المتكلم يعد بشيء، فإنه يجب أن تتضمن بنية المقصد قضية أيضاً، تقول إن المتكلم يوكل الشيء ذاته (حول «يوكل، انظر المبحث ٤-٤-٢).

ويربط شرط المقصد (٩٢) محمول صيغة التواصل «يوكل، بمحمول صيغة الزمن، يتنبأ، وهو يقول إن لكل الوظائف التواصلية ذات صيغة التواصل «يوكل، لها صيغة الزمن «يتنبأ»، ولما كان لكل الوظائف التواصلية من نمط «يعد، صيغة التواصل «يوكل، أيضاً، فإن شرط المقصد

هذا يصير مؤثراً في (٨٢) أيضاً: فهو يربط المقصد (ب) بالمقصد (و) .
ويقرأ «يتنبأ» (م، ب، ن) : «يتنبأ المتكلم حالاً ب فيما يتعلق ب ن» .
ويقصد مع ورود محمول «يتنبأ» في بنية المقصد، أن المتكلم يرمى إلى أن
يعبر عن أن الحال المقصودة بالموضوع الثاني للمحمول تتعلق بالمستقبل .
ويؤكد التعبير في الوقت نفسه أنه يفهم تحت المستقبل حيز زمني يقع بعد
ن، أي بعد الحيز الزمني الذي تنجز فيه واقعة التواصل المعقدة (حول ن)
انظر المبحث ٤-١) .

٤-٧-٢ شرط ادائي

نفهم الوظائف التواصلية لأمثلة مثل (٨١) و(٨٥) لها الأبنية
العملية المطابقة ثمة أشياء ثلاثة على الأقل ضرورية الآن: أولاً يجب أن
يُذكر كيف في حالات ذات محمولات معلنة لصيغة التواصل ولصيغة
العرض (المثالان (٨١ب)، و(٨٥أ)) تُربط مقاصد الحمل ببنية الحمل .
وثانياً يجب أن يبين، كيف - في حالات تتضمن فيها بنية المقصد
القضية «يعلن/يؤذن ب» (م، أ) (المثالان (٨٥أ وب) - يلحق مقصد الحمل
ببنية الحمل. وثالثاً يذكر، كيف تلحق مقاصد الإحالة بمتغيرات الأفراد
في بنية الحمل. هذه الحالات الثلاثة نريد الآن أن نعالجها في التتابع
المذكور.

تتبع القواعد التي نحتاجها للمهام المذكورة قواعد الربط الدلالي .
ونستخدم ابتداءً نمطاً من قواعد ربط دلالية يوصف شكلها العام على
النحو الآتي:

(٩٣) I: يعلن (م، س) ح ط : ص

حيث إن ١ - «يعلن (م، س)، تعبير عن بنية المقصد

٢ - ص بنية موضوعات

٣ - ص قضية بنية الحمل

[ط = ربط، ص = قضية ما]

وتفسر قواعد الربط الدلالية لهذا النمط على النحو الآتي: فدائماً حين تتضمن بنية المقصد تعبير «يعلن/ يؤذن بـ، (م، س) يجب أن تتضمن بنية الجمل القضية ص.

ونفترض الآن قاعدة الربط الدلالية العامة الآتية، التي نريد أن نطلق عليها الربط الأدائي:

(٩٤) I: يعلن (م (ل (م، س)) ، ط: ل (ص)

حيث إن: ١ - ل : محمول صيغة الحمل أو صيغة الربط

٢ - س و ص : أبنية موضوعات

ثم نفترض أنه توجد قاعدة عليا، تُشتق من قاعدة الربط الدلالية العامة (٩٤) قواعد من النمط الآتي:

(٩٥) I: يعلن (م (يوكل (م، أ)) ، ط : يوكل (س، ج)

حيث إن: ب = ق - متغير مضمون أو ق - متغير إحالة

يفرض الربط الأدائي أو القواعد المستنبطة منه مثل (٩٥)، و(٩٦) أن بنية الحمل يجب أن تتضمن في كل محمول صيغة التواصل ومحمول صيغة العرض، مرتبطين ببنية موضوعات مميزة. ونريد أن نوضح حينئذ طريقة الكلام الآتية: نريد أن نقول إنه من خلال قاعدتي (٩٥) و(٩٦) يسرى ما يأتي:

(٩٧) ١ - محمول «يوكل» في بنية الحمل متطابق مع محمول «يوكل» في بنية المقصد.

٢ - متغير الأفراد س متطابق مع الموضوع م لمحمول «يوكل» في بنية المقصد.

٣ - الرمز القضوي ج ط متطابق مع الموضوع وج ط متطابق مع الموضوع ب.

شرط - أ:

كل s هو قضية للشكل «يعلم (م، أ)»، حيث إن أ متغير مضمون
- ق مع عدد التعيين e بوصفه مؤشراً أعلى،
إذن إن $a \leq e \leq n$.

شروط - ب:

١ - بالنسبة لكل قضية s يسرى: v هي ولا تتضمن بنية
قضية تخصص دلاليًا قضايا بنية المقصد.

٢ لكل قضية s عدد تعيين g بوصفه مؤشراً أعلى، إذن إن $a \leq g \leq n$

٣ - بالنسبة لكل عدد تعيين y لبنية المقصد توجد بدقة قضية
 v لها y مؤشر أعلى، إذن إن $a \leq y \leq n$.

٤ - لا تتضمن بنية الحمل أية قضية n ، يسرى عليها: لا تتضمن n
بنية قضية، تخصص دلاليًا قضايا بنية المقصد، ون ليس عدد تعيين.

وتعنى هذه القاعدة أنه دائماً حين تتضمن بنية المقصد في جملة ما
الوصف (مع الشرط - أ) الواقع على يسار c ، يجب أن تتضمن بنية
الحمل في جملة ما الوصف (مع شروط - ب) الوارد على يمين c ،
(في اللغة العربية عكس ذلك). ويعنى هذا أن: بنية الحمل يجب أن
تتضمن وفق هذه القاعدة بدقة قضايا مائزة كثيرة ذات نمط معين، كما
يوجد في بنية المقصد قضايا الشكل «يعلم (م، أ)».

وتفرض هذه القاعدة أن كل قضية في بنية الحمل، لا تتضمن بنية
قضية تخصص دلاليًا كل أوجه بنية المقصد، يجب أن يكون لها عدد
تعيين. وهذا يعنى أن: الأبنية القضية التي تختص بالربط الأدائي -
وهي تلك التي تخصص دلاليًا قضايا بنية المقصد - تظل مستبعدة من
ذلك، ولا تحصل على أي عدد تعيين، وبعبارة أخرى: يفرض الربط

القضوى أن بنية الحمل فى جملة ما يجب أن تتضمن كثيراً من القضايا غير الأداة، على نحو ما توجد فى بنية المقصد قضايا الشكل «يعلم (م)»، وتعلم كل هذه القضايا غير الأداة بعدد تعيين لكل منها.

لأخذ مثلاً بسيطاً، للجملة:

(١٠١) أعدك بأن أزورك.

على سبيل التنويه بنية حمل من النوع الآتى:

(١٠٢) (يعد [س_١] (يزور [س_١، س_٢] [س_٢، س_٣])^٤)^٤

اقرأ: س يعد س_٢ بأن (س_١ يزور س_٢)،

وتتضمن بنية المقصد للوظيفة التواصلية لهذه الجملة ضمن ما تتضمن القضايا الآتية: الجدول انظر مايلى).

وتتطلب شروط جودة السبك من نمط «شروط المقصد» وجود قضايا عدة. وقد سمنا شروط المقصد المعنية فى كل بالرقم، الذى عولجت تحته من الجوانب السابقة، ويتضح فى ذلك أن القضايا ذات المحمولات التواصلية لصيغة العرض (يعد)، وصيغة الربط (يؤدى، ويحول، ويقدم) تشمل كل القضايا الأخرى فى (١٠٣).

(١٠٣)

متضمنة من خلال بنية المقصد	بنية المقصد
(٩١)	يوكل (م، ح ^٤)
—	يعد (م، ف ^٤)
—	يؤدى (م (يوكل (م، ح ^٤)))
—	يحول (م (يعد (م، ف ^٤)))
—	يقدم (م (يوكل (م، ح ^٤)))
(٩٢)	يتنبأ (م، ح ^٤ ، ن ^٥)

يعلن (م) (يوكل (م، ح^٤)) (٨٨)

يؤنن بـ (م) (يعد م، ف^٤) (٨٩)

يعلن (م، ح^٤) (٩٠)

[م = متكلم، ح = حال، ف = فعل]

ونستخدم لبنية الحمل «يعد» بوصفه اختصاراً مؤقتاً لمركب من أوجه الحمل، يتضمن على الأقل المحمولين «يوكل» و«يعد». ويفهم الرمز «يزور» كذلك على أنه اختصار لإيضاح أكثر دقة.

ويمكننا في إطار هذه الشروط إنن أن نقرر أنه من خلال تطبيق الشرط الأدائي فيما يتعلق بالربط بين بنية المقصد (١٠٣) وبنية الحمل (١٠٢) يسرى ما يأتي:

(١٠٤) تخصص البنية القضائية (يعد [س^١، م^١، ص^٧]^٤ دلاليًا القضيتين «يوكل (م، ح^٤)» و«يعد (م، ف)» في بنية المقصد.

والآن يعلم الشرط القضيوي الرموز القضائية لكل القضايا غير الأدائية في بنية الحمل بعدد التعيين بوصفه مؤشراً أعلى. ويعنى هذا أنه يفرض أنه يجب أن يعلم على هذا النحو.

فالقضية

(يعد [س^١، م^١، ص^٧]^٤)

بنية قضوية تُخصص دلاليًا قضايا بنية المقصد. ونتيجة لذلك لا يمكن أن يطبق الشرط القضيوي على هذه القضية. ويظل الرمز القضيوي ج بدون عدد تعيين. وعلى العكس من ذلك القضية (يزور [س^١، ص^٧]^٤)

ليست بنية قضوية، تخصص دلاليًا قضايا بنية المقصد، غير أنها تتضمن تلك البنية القضائية، ونتيجة لذلك يمكن أن يُطبق الشرط القضيوي على هذه القضية، ويجب أن يعلم الرمز القضيوي ج^١ من خلال عدد التعيين. ومن ثم لبنية الحمل (١٠٢) الشكل الآتي:

(١٠٥) (يعد [س^١، ص^٧]^٤) (يزور [س^١، م^١، ص^٧]^٤)

حيث إن: ٤١ هو عدد التعيين.

ولما كانت الوظيفة التواصلية لا تتضمن إلا عدداً للتعيين، فإن الرمز القضوى ج' يحصل من خلال الشرط القضوى بدقة على هذا العدد (للتعيين)، الذى يعلم القضية المعنية بأنها غير أدائية.

وتفرق قواعد الربط الدلالى، الربط الأدائى والربط القضوى القضايا الأدائية من القضايا غير الأدائية فى بنية الحمل. وخلافاً للقضايا غير الأدائية تُخصص القضايا الأدائية دلاليًا من خلال الربط الأدائى من حيث إن القاعدة تفرض ورود محمولات معنية مع بنية موضوعات معنية. ولا يجرى الربط القضوى أية تخصيصات دلالية.

ونضع الآن التعريف الآتى:

(١٠٦) إن متغير المضمون - ق دأ، للوظيفة التواصلية والرمز القضوى ج لبنية الحل مترابطان بعضهما بعض، بدقة إذا كان ل دأ، وهج، عدد التعيين نفسه.

إذن لما لم تحصل الرموز القضائية لبنية الحمل إلا على عدد للتعيين حين يتعلق الأمر بقضايا غير أدائية، فإن الرموز القضائية لقضايا غير أدائية فقط يمكن أن تترايط بمتغيرات المضمون - ق. وهذا بدقة التأثير المأمول، إذ يركز المعنى التجريبي لمتغيرات المضمون - ق للوظيفة التواصلية على علاقاتها بعناصر المضمون فى بنية الحمل، التى ليست لها طبيعة أدائية.

ويضمن من خلال الربط القضوى أن كل متغيرات المضمون - ق فى بنية المقصد مترابطة بالرموز القضائية فى بنية الحمل. إذن ثمة سلسلة من قواعد ربط دلالية أخرى ضرورية، يجب أن نحدددها، وهى ما الشروط التى يكون فى إطارها زوج مترابط بعضه ببعض (أ، ج)، حيث أ متغير مضمون - ق، وج متغير قضوى فى بنية الحمل، وع عدد التعيين، مترابطاً بشكل مناسب بمعنى أن جء يعد تخصيصاً دلاليًا ممكناً ل دأ. لا نستطيع فى هذا الموضع أن نصوغ قواعد الربط الدلالية

الضرورية لذلك. فالمشكلة لا تحدد على كل حال بوضوح بشكل كاف،
ومن الممكن أن يدرك على أي نحو يمكن أن تُصاغ قواعد ربط دلالية.

٤-٧-٤ الربط الإجمالي

ثمة قاعدة ربط دلالية أخرى ضرورية لربط مقاصد الإحالة
للوظيفة التواصلية بمتغيرات المضمون في بنية الحمل، ويلاحظ أنه ليس
من الممكن إجراء إلحاق مباشر بين متغيرات الأفراد في بنية المقصد
ومتغيرات الأفراد في بنية الحمل، لأنه لا يوجد لكل متغير أفراد في بنية
المقصد بالضرورة تطابق في بنية الحمل. وهكذا يبدو مثلاً في كل وظيفة
تواصلية متغير الأفراد (خ، للمخاطب، غير أنه لا تحيل كل جملة إلى
المخاطب، أي لا تتضمن كل جملة متغير أفراد في بنية الحمل مع إحالة
إلى المخاطب.

وهكذا يعد الإلحاق الضروري أساساً إلحاقاً لمقاصد الإحالة ومتغيرات
الأفراد في بنية الحمل. ويجب أن تكفل القاعدة المعنية التي نريد أن نطلق
عليها الربط الإجمالي، بوجه خاص أن كل متغير أفراد وارد في مقصد
إحالة مرتبط بمتغير أفراد في بنية الحمل على الأقل. وحتى يتوصل إلى
ذلك نفترض ابتداءً أنه توجد أعداد إحالة، وتحدد ما يأتي:

(١٠٧) تتضمن بنية المقصد كما من القضايا (ق، ... قن)، حيث
إن: لكل ق_١ الشكل، يحيل م، إلى د،

و د متغير أفراد غير محدد في بنية المقصد. ثم يسرى على كل
ق_١:

١ - د يحصل على عدد إحالة ١ بوصفه مؤشراً أعلى في حالة أن
د = م.

٢ - د يحصل على عدد إحالة ٢ بوصفه مؤشراً أعلى في حالة أن
د = خ.

٣ - د يحصل على عدد إحالة ٤ بوصفه مؤشراً أعلى في حالة أن
د ≠ م و د ≠ خ، حيث إن $٣ \leq ٤$.

ويعنى هذا التحديد أن كل متغيرات الأفراد الواردة في مقاصد الإحالة لبنية المقصد، أى في قضايا الشكل، يحيل (م إلى د)، بوصفه موضوعاً ثانياً، يجب أن يكون لها عدد إحالى. وبعبارة أخرى: دائماً حين تتضمن بنية المقصد معلومة أن المتكلم يقصد أن يحيل إلى (د)، ولذا يُعلم (د) بعدد إحالى بوصفه مؤشراً أعلى. وسوف تتضمن مثلاً جملة، يرد فيها مورفيم مثل: ت، ها، ك، نا... الخ في وظيفتها التواصلية المقصد، يحيل (م إلى خ ٢)، حيث إن ٢ هى عدد إحالى، يعزى وفق التحديد (١٠٧) إلى متغير الأفراد (خ).

وكما يبين هذا المثال للتحديدات (١٠٧) فى الوقت نفسه ميزة أن أعداد الإحالة توفر معلومات أيضاً عن نمط الشخص،: فعدد الإحالة ١ يعنى دائماً المتكلم أو الشخص الأول، وعدد الإحالة ٢ يعنى المخاطب، أو الشخص الثانى، وعدد إحالة أكبر أو مساو لـ ٣ يعنى الشخص الثالث، (الغائب). ولهذا التحديد فائدة أكبر حين تلحق أعداد الإحالة المعنية متغيرات الأفراد فى بنية الإحالة.

ويجب أن يتوصل الآن من خلال الربط الإحالى إلى ما يأتى:

- ١ - يجب أن يعبر عن أنه يجب فى بنية الحمل على الأقل أن ترد متغيرات أفراد كثيرة على نحو ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد.
- ٢ - يجب أن يُضمّن أنه توجد فى بنية الحمل أعداد إحالة مائزة كثيرة بقدر ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد تماماً.

ونستطيع الآن أن نصوغ قاعدة الربط الدلالية، التى أطلقنا عليها الربط الإحالى، على النحو الآتى:

$$(١٠٨) \quad 1: \{س' \dots س''\} ط: \{س' \dots س''\}$$

(بالنسبة م \geq ن)

حيث إن :

روابط - أ

- ١ - كل س^١ هو قضية الشكل 'يحيل (م، إلى د)،
حيث إن د، متغير أفراد ذو عدد إحالي بوصفه مؤشراً أعلى .
- ٢ - يتضمن الكم (المجموعة) {س^١ ... س^ن} كم إح- {ع^١ ... ع^ن}
(بالنسبة لـ ك = ن)، حيث إن: كل ع^١ هو عدد إحالي .

روابط - ب

- ١ - كل س^ط هو متغير أفراد ذو عدد إحالي ع^١ بوصفه مؤشراً
أدنى، حيث إن ع^١ C إح
(C = رمز يعنى عضواً فى)
- ٢ - بالنسبة لكل عدد إحالي ع^١ إح يوجد على الأقل س^ع مع ع^١
بوصفه مؤشراً أدنى .

لنأخذ بادىء ذى بدمثالاً:

(١٠٩) أ) يحيل (م، إلى م^١)

يحيل (م، إلى خ^٢)

يحيل (م، إلى م^٧)

يحيل (م، إلى م^{٣٥})

(ب) إح- [٣٥، ٧، ٢، ١]

(ج) متغيرات الأفراد التى يحتاج إليها لبنية الحمل

{ س^١، س^٢، س^٣، س^٤، س^٥، س^٦، س^٧، س^٨ }

ونفترض أن بنية المقصد تتضمن بدقة أربعة مقاصد إحالية، وهى
التى أوردت تحت (١٠٩) أ). ثم ذكر كم إح للعدد الإحالي تحت (١٠٩) ب).
وطبقاً للتحديد (١٠٧) يحصل م دائماً على العدد الإحالي ١، وخ العدد

الإحالي ٢، وأعداد الإحالة ٧ و٣٥ أكبر من ٣، أى تلتق بالإحالة إلى موضوعات لا تتطابق مع المتكلم ولا مع المخاطب: هى من نمط «الشخص الثالث».

ويفرض الربط الإحالي بادية ذى بدء أن بنية الحمل يجب أن تتضمن على الأقل وروداً لمتغيرات الأفراد بقدر ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد. ويعنى هذا تطبيقاً على مثالنا (١٠٩) أنه يجب أن تُقدم على الأقل مرات ورود ٤ لمتغيرات الأفراد. ويفرض الربط الإحالي كذلك أن كل عدد إحالي لكم إح يجب أن يرد على الأقل مرة واحدة بوصفه مؤشراً أدنى لمتغيرات الأفراد فى بنية الحمل. ويعنى هذا بالنسبة لمثالنا أن بنية الحمل يجب أن تتضمن على الأقل الورد الآتى لمتغيرات الأفراد:

$$س١ - س٢٥ - س٢١ - س٣٥$$

وفى ذلك تُحدد المؤشرات الأعلى إلى الورد. فإذا احتيج بالنسبة لبنية الحمل إلى عدد مرات ورود ٨ لمتغيرات الأفراد - كما يفترض فى المثال (١٠٩ ج) - فإنه توجد ضمن غيرها الإمكانية الآتية:

$$س١ - س٢٥ - س٢١ - س٣٥ - س٤ - س٣ - س٦ - س٧ - س٨$$

أو الإمكانية الآتية أيضاً:

$$س١ - س٢٥ - س٢١ - س٣٥ - س٤ - س١ - س٢١ - س٦ - س٧ - س٨$$

وكذلك إمكانات أخرى كثيرة. ومع ذلك تظل مستبعدة حالات لا يرد فيها عدد من أعداد الإحالة ١، ٢، ٧، ٣٥ مرة على الأقل أو أن يظهر عدد إحالة آخر بوصفه مؤشراً تحتياً. ويجب إذن أن يضمن من خلال النحو أن تربط مكونات سطحية محيلة فقط بمتغيرات الأفراد فى بنية الإحالة، التى لها أعداد إحالة. ويمكننا على هذا الأساس أن نضع التعريف الآتى:

(١١٠) متغير الأفراد «س» فى بنية الحمل متطابق إحالياً مع متغير

الأفراد د، لمقصد إحالي في بنية المقصد، بدقة حين يكون له س ود عدد الإحالة ذاته.

لننظر في المثال الآتي:

(٨١ب) - هذا ما أعدك به.

لهذه الجملة وظيفة إحالية تتبع قسم الوظائف التواصلية، التي أعطيناها التسمية «الوعد بوصفه إجابة». وتتضمن الوظيفة التواصلية لـ (٨١ب)، التي وصفناها تحت (٨٢) في الفصل ٤-٧-١، في بنيتها المقصدية ضمن ما تتضمن القضايا الآتية:

(١١١) بنية المقصد:

أ) يوكل (م، ح د)

ب) يبلغ (م، خ، ح ء)

ج) يعد (م، ف د)

د) يؤدي (م (يوكل (م، ح د))

هـ) يحول (م (يعد (م، ف د))

و) يقتبأ (م، ح د، ن هـ)

ز) يحيل (م، م^١)

ح) يحيل (م، م^٢)

ط) يحيل (م، م^٣)

ي) يعلن (م (يوكل (م، ح د))

ك) يعلن (م (يعد (م، ف د))

ل) يعلن (م، ح ء)

تتضمن بنية المقصد (١١١) متغير الإحالة - ق ف د، ومتغير

المضمون - ق (ح ١٤)، حيث إن (٤)، عدد تعيين لمتغيرات المضمون - ق. ثم لبنية الحمل ضمن غيرها الخواص الآتية:

(١١٢) (يعد [س_١] (وجود الحال (س_١)) (س_٢ س_٣)

اقرأ: (س_١ يعد س_٢ بأن س_١ هي الحال).

من خلال الربط القضي للرمز القضي ج^٤ في بنية الحمل عدد تعيين بوصفه مؤشراً علوياً، مطابق لعدد تعيين متغير المضمون - ق في بنية الحمل - أي ل^٤ في المتغير ح^٤ - ومن ثم يعلم بأنه غير أدائي. وبعبارة أخرى: ح^٤ وج^٤ مترابطتان بعضهما ببعض.

ويجب أن تتضمن بنية الحمل من خلال الربط الإحالي كل عدد إحالي لبنية المقصد مرة على الأقل. وتعد كل متغيرات الأفراد لبنية الحمل مطابقة هنا إحالياً مع متغيرات الأفراد للمقاصد الإحالية. وهكذا فإن س_١ متطابقة إحالياً مع م^١، وس_٢ متطابقة إحالياً مع خ^٢ وس_٣ متطابقة إحالياً مع م^٥. وفي ذلك يسرى وفق التحديد (١٠٧) أن عدد الإحالة ١ يصف دائماً المتكلم وعدد الإحالة، يصف المخاطب. وبهذه الطريقة يوضح أنه يقصد ب_١ س_١ المتكلم، وب_٢ س_٢ المخاطب. ويعنى عدد الإحالة ٥ وفق التحديد (١٠٧) في الوقت نفسه أن الأمر يمكن ألا يتعلق بالمتكلم ولا بالمخاطب، لأن ٥ أكبر من ٣.

وينبغي الآن في المبحث التالي أن نحاول أن نبين كيف، بالنسبة لجمال ذات وظيفة تواصلية مثل (١١١) تربط وظيفة تواصلية بالبنية السطحية من خلال قاعدة ربط نحوية.

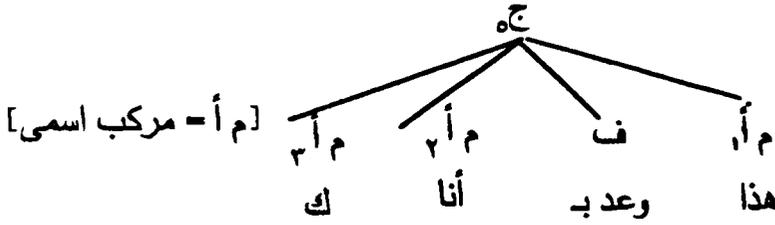
٤-٨ قواعد ربط نحوية أخرى

نفترض ابتداءً أن الجملة

(٨١ب) - هذا ما أعدك به

لها بنية سطحية ذات خواص آتية

(١١٣)



ونحتاج حتى يمكن أن نصوغ قاعدة ربط نحوية، تربط (١١٣) بوظيفة نحوية مثل (١١١) إلى مصطلحين، نريد أن نحددهما كما يأتي:

(١١٤) أ) مركب اسمي م أ في البنية السطحية يعبر إحالياً عن متغير أفراد د، لمقصد إحالي في بنية المقصد حين يوجد إلحاق، بحيث يسرى: ١ - يوجد متغير أفراد س (في بنية الحمل)، متطابق إحالياً مع د.

٢ - يلحق س من خلال قاعدة نحوية بالمكون م أ

ب) مكون سطحي ل يعبر حملياً عن متغير المضمون - ق د، في بنية المقصد حين يوجد إلحاق، بحيث يسرى:

١ - مترابطة برمز قضوي ج ط في بنية الحمل:

٢ - تتضمن القضية الموسومة ب ج ط أوجه الحمل تلك التي تلحق بها من خلال قواعد نحوية المورفيمات التي يحكمها ل.

ويجب أن نفترض أيضاً أن الوظيفة التواصلية ل (٨١ ب) تتضمن بالإضافة إلى الخواص الواردة تحت (١١١) العناصر الآتية (انظر (٨٢) في الفصل ٤-٧-١):

(١١٥) بنية المقصد:

يقوم برد فعل (م، ص، ح)

بنية الإحالة:

يطلب المتكلم من المخاطب خ،

أ) أن يتعرف ص بوصفه فعلاً صادراً متقدماً لـ خ

ب) أن يطابق الموضوع م، بالفعل فـ ببعضهما ببعض،

وأن يتعرف وصف فـ في الفعل الصادر المتقدم ص للمخاطب.
ويعنى ورود القضية «يقوم برد فعل (م، ص، ح)»، في بنية المقصد - أن المتكلم يقصد أن يقوم برد فعل على فعل صادر ص بالنظر إلى حالة حـ.

ويجب أن تعبر قاعدة الربط النحوية المعنية ضمن ما تعبر عن أن الجمل التي تتضمن في بنيتها المقصدية صيغة العرض «يعد»، وكذلك صيغة الربط «يؤدي»، و«يحول» - ولكن ليس صيغة الربط «يقدم» - يجب أن يكون لها في بنية السطحية التابع المورفيمي / ي + وعد/ بوصفه فعلاً، وبنية ذات خصائص في (١١٣). ويشترط في ذلك أن الوظيفة التواصلية لـ (٨١ب) تتضمن في بنيتها المقصدية العناصر (١١١) و(١١٥) وأن بنية الحمل لها الخصائص في (١١٢). ونريد للإيضاح أن نصوغ قاعدة الربط المعنية الآن كما يأتي:

(١١٦) I: 0 > C [م أ] [وعد] ف م أ م أ [ج ح]

شروط

I - شروط

١ - C = (يقوم برد فعل (م، ص، ف)) / يبلغ (م، خ، ح ص) /

يؤدي (م (يوكل (م، ح)) / يحول (م (يعد (م، ف)) / يعلن (م، ح ص) / يحيل (م، د) / يحيل (م، م) / يحيل (م، خ)).

٢ - ح و ف متغيران إحاليان، وح ص متغير مضمون - ق

٣ - د يتطابق وفق بنية الإحالة مع ف

٤ - لا تتضمن بنية المقصد قضية للشكل «يقدم (م (يوكل) م،

ح))،

شروط - 0

١ - م أ، يعبر لغوياً عن المحمول ح ص

٢ - م أ، يعبر إحالياً عن د

٣ - م أ، يعبر إحالياً عن م^١

٤ - م أ، يعبر إحالياً عن ح^٢

إن قاعدة الربط النحوية هذه من النمط ذاته للقواعد المعالجة في المبحث ٤-٦ (انظر (٧٤) في المبحث (٤-٦). فالمتغير ح^٢ في (١١١) الذى يرتبط بـ ج^٢ لبنية المحمول (١١٢)، يطابق متغير المضمون - ق^٢ ج^٢، فى بنية المقصد. ونريد أن نفترض أنه توجد قاعدة نحوية تلحق مورفيم مثل هذا أو ذلك فى بنية السطح بقضية الحمل للشكل، الحال [س]، حين يكون س متطابقاً إحالياً مع متغير الأفراد د، الذى يوجد له فى بنية الإحالة مطلب التعيين للمتكلم بالنظر إلى السياق اللغوى المتقدم. وتشرط أيضاً قواعد نحوية أخرى، تلحق المورفيمين أ (أنا)، وك (أنت) فى البنية السطحية بالعناصر المعنية فى بنية الحمل وبنية المقصد.

وتستخدم قاعدة الربط النحوية (١١٦) هنا أيضاً من أجل الإيضاح. وهى مؤقتة بوجه خاص لأنها من الممكن أن تعمم على أقسام عدة من الجمل ذات أفعال أدائية بوصف الفعل الأدائي فعلاً وحيداً فى البنية السطحية. ومع ذلك فإيضاح هذه العلاقات يتطلب بحثاً تجريبية أخرى. وثمة شىء مهم بوجه خاص وهو: توضح (١١٦) إمكانية صياغة قواعد ربط نحوية، وتبين على أى نحو يمكن أن يحدث ذلك، وتجعل من الممكن مراجعة كيف يمكن أن يتوصل إلى التعميمات الضرورية.

وخلافاً لجمل مثل (٨١ب) تتضمن جمل مثل (١٨٥) و(١١٧) فى

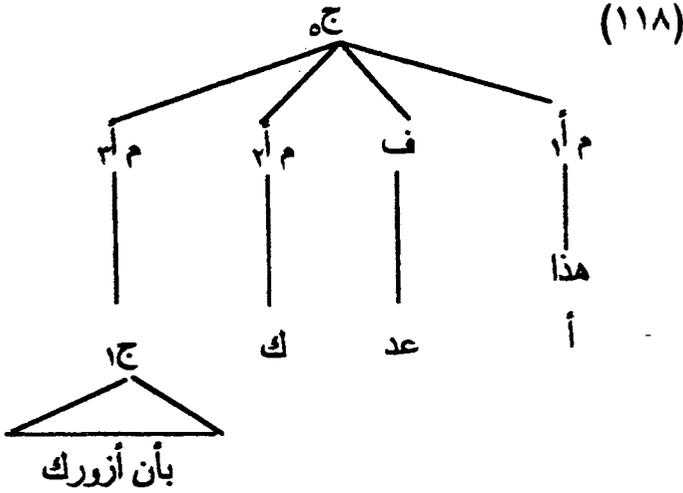
وظيفتها التواصلية صيغة الربط «يقدم»:

(٨١ب) هذا ما أعدك به.

(١٨٥) أعدك بأن أزورك.

(١١٧) أعدك بأنى سوف أزورك.

نريد أن نفترض أن جملاً مثل (١٨٥) لها بنية سطحية لها الخصائص الآتية:



للجملة (١١٧) كذلك خصائص (١١٨) مع فارق وحيد، هو أن ج، ليست جملة مصدرية، بل جملة مفعول مع 'أن' (فى العربية مفعول غير مباشر). ويمكننا إذن أن نصوغ قاعدة ربط نحوية تصدق على (١٨٥) و(١١٧) فى الوقت نفسه، وتعنى أساساً أن جملاً، تتضمن فى بنيتها المقصدية صيغة العرض 'يعد، وصيغ الربط 'يقدم، ويؤدى'، ويحول'، يجب أن يكون لها فى بنيتها السطحية التابع المورفيمى / ي + عد / مرتبطاً بالخواص (١١٨):

(١١٩) $C > 0 : 1$ (م أ، [يعد] م أ، م أ، م أ، [ج] ج

شروط - ١:

١ - $C =$ (يقدم (م يوكل (م، ح)) / (يؤدى (م يوكل (م،

ح)) / (يحول (م يعد (م، ف)) / (يحيل (م، م)) / (يحيل (م، خ))

٢ - ح^١ وف^٢ متغيراً مضمون - ق

شروط - ٥ :

١ - م أ١ يعبر إحالياً عن م١

٢ - م أ٢ يعبر عن إحالياً عن م٢

٣ - م أ٣ بحكم مباشرة ج١

٤ - ج١ يعبر محمولياً عن م٢ وف١.

هذه القاعدة أيضاً مؤقتة، ويمكن أن تُعدَّل في اتجاه تعميم أشد، بحيث تسرى على جمل ذات أقسام مختلفة من أفعال أدائية. إن الشروط مرة أخرى هي القواعد النحوية المطابقة، التي تخصص في الشروط - ٥ : ١ و ٢ و ٤ عمليات مطلوبة على أساس تعريف (١١٤). هذه هي القواعد التي تختص بالمورفيمين أ (أنا)، وك (أنت) وكذلك البنية الداخلية ج ومورفيوماتها.

لنقارن الآن الجمل (١٢٠) بالجمل في (١٢١):

(١٢٠) أ) أعدك بأن أزورك. (وعد)

ب) أهديك الكتاب. (إهداء)

ج) وبذلك أخطر بترك المسكن (إخطار)

(١٢١) أ) أزورك. (وعد)

ب) عند ذلك طرقت الباب. (سرد)

ج) تزوج بيتر. (خبر)

ننظر في هذه الجمل في إطار جانب، حيث يعزا إليها وظيفة تواصلية، يمكن أن توسم بالتسمية المذكورة في كلِّ بين قوسين - أما حقيقة أن بعض هذه الجمل يمكن أن يكون له وظيفة تواصلية أخرى أيضاً فليست بذات صلة في هذا السياق.

ويرتكز الفرق بين (١٢٠) و (١٢١) أساساً على أنه في (١٢٠) -

ولكن ليس في جمل (١٢١) - لكل فعل رئيسي في كل في الجملة الحاضنة بنية دلالية، تتضمن محمول صيغة التواصل، حيث إن هذا المحمول متطابق مع محمول صيغة التواصل للجملة الكلية. وبعبارة أخرى: لجمل (١٢٠) خلافاً لـ (١٢١) صيغة الربط «يؤدى»، أى أن محمول صيغة التواصل في بنية المقصد يظهر كذلك في بنية الحمل، حيث تتطابق الموضوعات في كل بعضها مع بعض (انظر (٩٧) في المبحث ٤-٧-٢). فالفعل «يُعيد»، في (١٢٠) يتضمن محمول صيغة التواصل «يوكل»، والفعلان يهدى، ويخطر في (١٢٠ ب أو ج) يتضمنان محمول صيغة التواصل «يعلن»، (انظر حول ذلك المبحث ٢٠٤٠٤). ويمكن أن يصاغ فرض مطابق فيما يتعلق بالمحمولات المعنية العرض، بحيث يطبق الربط الأدائي على كل جمل (١٢٠).

ولجمل (١٢١) شأن آخر فيما يتعلق بالوظيفة التواصلية المعطاة في كل. فالجملة (١٢١) لها في بنيتها المقصدية محمول صيغة التواصل «يوكل»، والجملتان (١٢١ أ و ب) لهما في بنيتها المقصدية صيغة التواصل «يخبر». ومع ذلك لا يظهر في أى من هذه الجمل محمول صيغة التواصل في بنية الحمل. وبعبارة أخرى: لكل هذه الجمل صيغة الربط «يقدم»، لأن الحال التي تظهر في بنية الموضوعات لصيغة التواصل يعلن عنها من خلال متغير مضمون - ق، غير أنه ليس لها صيغتا الربط «يؤدى»، و«يحول».

يمكننا إذن فيما يتعلق بالعلاقات المقدمة في جمل مثل (١٢١) أن نصوغ قاعدة ربط نحوية، تعنى أنه في جمل، تتضمن في بنيتها المقصدية صيغة الربط «يقدم»، ولكن ليس صيغتا الربط «يؤدى»، و«يحول» - يجب أن يكون لها بنية سطحية تعبر محمولياً بشكل احتمالي عن الحال الممثلة في بنية الموضوعات لصيغة التواصل في بنية المقصد من خلال متغير مضمون - ق.

ويمكننا أن نصوغ قاعدة الربط النحوية هذه كما يأتي:

(١٢٢) 0:1 CC [س] ج

شروط - 1

١ - C = يقدم (م ل م، س) (((

٢ - ل محمول صيغة التواصل

٣ - س - بنية الموضوعات التي تتضمن الموضوع أ

٤ - أ متغير مضمون - ق

٥ - لا تتضمن بنية المقصد أية قضايا لها صيغتا الربط «يؤدى،
ويحول».

شروط - 0

١ - س بنية المكونات

٢ - ج - يعبر محمولياً عن أ

يؤدى الشرط - 1 (٥) إلى أن الربط الأدائي لا يمكن أن يطبق،
بحيث لا يمكن تبعاً لذلك أن يرد في بنية الحمل محمول صيغة الربط أو
صيغة العرض لبنية المقصد. ويكفل ورود متغير المضمون - ق «أ» أن
الربط القضوي يمكن أن يطبق، وأن تعلم كل قضايا بنية الحمل بأنها غير
أدائية، حيث يجب أن يكون أعلى رمز قضوي مرتبطاً ب «أ».

لا تختص قواعد الربط النحوية التي أوردت للإيضاح إلا بشريحة
صغيرة من القوانين التي تدرك من خلال قواعد الربط بين بنية مقصدية
وبنية نحوية. وبناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من قواعد الربط النحوية
ضروري، وهي التي تتبع أنماطاً قاعدية، لم نعالجها. وهكذا يوجد مثلاً
نمط مهم من قواعد الربط النحوية التي تقرّر قوانين بين بنية شرطية
وبنية نحوية. وفي هذا الموضوع لا يمكننا أن نعالج المشكلات المرتبطة
بذلك.

ونريد بهذه الإشارات أن ننهي ملحوظاتنا حول معالجة وظائف
تواصلية في النحو. وسوف نحاول في المباحث التالية أن نبين على أى

نحو يمكن أن تُربط الوظائف التواصلية التي يوضحها النحو بأقوال نظريات جزئية أخرى حول الموضوع، النص، .

٥- التكوين المتوالى للنص

٥-١ علاقات الشراكة

كنا قد أدخلنا في المبحث ٣-٢ مفهومي «الجملة الشريك»، و«علاقة الشراكة». وكنا قد أشرنا في الوقت نفسه إلى أن هذه المفاهيم، برغم أنها تقوم جزئياً على معلومات، متضمنة في الوظائف التواصلية للجملة، ومن ثم تعد موضوع النحو، لا يفسرها النحو ذاته. ونريد الآن فيما يأتي أن نحاول أن نبين تدريجياً، كيف يمكن أن تشرح المعطيات التي تعد أساس هذه المفاهيم.

ويوفر أساس هذه المفاهيم الافتراض القائل إنه في بنية المقصد للوظائف التواصلية الموجهة تُتضمن علاقات ربط، ويعنى هذا علاقات دلالية بين متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة (انظر المبحث ٤-٢). ويوجد بالنظر إلى كل متغير إحالة متضمن في علاقات ربط تواصلية «أ»، في بنية الإحالة للوظيفة التواصلية ذاتها، مطلب أو توقع للمتكلم متوجه إلى المخاطب، لأن يتعرف «أ» في السياق اللغوي للجملة. تلك الجملة في السياق اللغوي التي يجب أن يتعرف «أ» في كل منها هي الجملة الشريكة. وقد أطلقنا على العلاقات الواردة بين جملة ذات وظيفة تواصلية موجهة وجملة الشريكة «علاقات الشراكة».

لنأخذ كمثال النص (١١) (انظر الملحق). تتضمن الجملة الأربعة الأولى من هذا النص في بنيتها المقصدية ضمن ما تتضمن المعلومات الآتية:

(١٢٣) الجملة (أ):

يقصد المتكلم

(أ) أن يبلغ المخاطب بحال ح^٤،

(ب) أن يوجه إلى موقف قء فيما يتعلق بتتابع الواقعة و*،
(ج) أن يبلغ المخاطب بأن قء قءم قبل ورود تتابع الواقعة و*
(١٢٤) الجملة (ب):

يقصد المتكلم

(أ) أن يحكى واقعة وء وواقعة ح،
(ب) أن يبلغ المخاطب بأن وء تحدث قبل واقعة وء، وأن و ح تحدث
أيضاً قبل الواقعة و.

(انظر (٦٠) فى المبحث ٤ - ٥) .
(١٢٥) الجملة (ج):

يقصد المتكلم

(أ) أن يحل^(٢٧) الواقعة و محل تتابع الواقعة و*،
(ب) أن يبلغ المخاطب بأن الواقعة و هى حل عقدة ع.
(١٢٦) الجملة (د):

يقصد المتكلم

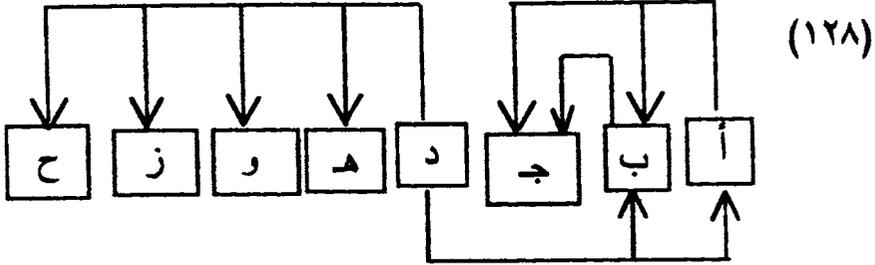
(أ) أن يسرد فعلا ف،
(ب) أن يحفز الفعل ف،
(ج) أن يقرر للمخاطب أن التحفيز ل ف ينتج عن مشكلة ش،
(د) ن يبلغ المخاطب بأن الفعل ف يستخدم لحل ش،
(هـ) أن يبلغ المخاطب بأن موضوع م^٤ يستخدم لحل ش،
(و) أن يبلغ المخاطب بأن موضوع م^٤ لا يستخدم لحل ش إلا حين
يكون ل م^٤ كم ك + من الخواص .
(انظر (٢٢) فى المبحث ٣-٣)

(٢٧) 'حل، محمول صيغة العرض تلك التى تعد مميزة للميط فى الوظائف التواصلية،
يمكن أن نطلق عليه التسمية 'حل العقدة، وبالجملة (ج) فى النص (١١) يذكر المتكلم
واقعة، تعرض الحل لعقدة متضمنة فى (ب) .

في القضايا المذكورة لبنية المقصد في الجمل الأربعة الأولى للنص (١١) تُضمّن علاقات الربط التواصلية. وينبغي أن يوضح الجدول الآتي أي جمل شريكة وأي علاقات شراكة يجب أن تلتحق بالجمل التي تتضمن علاقات الربط التواصلية هذه:

علاقات شراكة	جمل - شريكة	(١٢٧) علاقات ربط تواصلية
سرد تتابع الواقعة و* المذكور في الجملة أ يحدث في الجملتين ب و ج	ب، ج	جملة (أ): (ح قدم قبل و*) حيث إن: و* متغير إحالة - ق
سرد الواقعة و* المذكورة في الجملة ب يحدث في الجملة ج،	ج	جملة (ب): (و* تحدث قبل و*) (و ح تحدث قبل و*) حيث إن: و* متغير إحالة - ق
وصف العقدة ع المذكورة في الجملة ج يحدث في الجملة ب.	ب	جملة (ج): (و حل عقدة ع) حيث إن ع متغير إحالة - ق
وصف المشكلة ش المذكورة في الجملة د يحدث في الجملتين أ و ب	أ، ب	جملة (د): (ز ينتج عن ش) (ف يستخدم لحل ش) (م ^٤ يستخدم لحل ش) حيث إن: ش متغير إحالة - ق
وصف كم ك + الخواص المذكور في جملة د يحدث في الجمل ه و و و ز و ح.	ه، و ز، ح	(م ^٤ يستخدم لحل ش، حين يكون ل م ^٤ كم ك + من الخواص) حيث إن: ك + متغير إحالة - ق

ويوضح الرسم الآتي علاقات الشراكة المذكورة في النص (١١):



تبدأ الأسهم في كلُّ عند الجملة التي تتضمن بنيتها المقصدية علاقة الربط التواصلية المعنية، وتنتهي برءوس الأسهم عند الجمل الشريكة. وتشير الأسهم أعلى الحروف إلى ورود من جهة التوجه يميناً، وتشير الأسهم أسفل الحروف إلى ورود من جهة التوجه يساراً (في العربية عكس ذلك).

ويعرض المثال (١٢٨) بوضوح شديد الدور المتباين الذي يمكن أن يعزى إلى جمل في نص. وخلافاً للجمل الأخرى تؤدي جملة (د) دوراً محورياً لتشكيل النص (١١): فقد بنيت وظيفتها التواصلية بحيث يتعلق القص المتقدم والوصف اللاحق للموضوع، الكشاف اليدوي، بعضهما ببعض، ومن ثم تنشأ العلاقة بين كلا الجزئين النصيين (انظر أيضاً المبحث الثاني والمبحث ٣-٣). وتبين في ذلك في الوقت نفسه خاصية جوهرية للوظائف التواصلية: فهي لها خصائص «تركيبية صغرى»، وكذلك خصائص «تركيبية كبرى».

ونريدة فيما يأتي أن نخطط باختصار ما المهام التي تعزى لتلك النظرية الجزئية حول الموضوع، النص، التي يجب أن تفسر علاقات الشراكة الممثل لها تحت (١٢٧) و(١٢٨).

٥-٢ مهمة نظرية

ننتقل من أن النظرية الجزئية، التي يجب أن تفسر علاقات

الشراكة - ونريد أن نطلق عليها نظرية التكوين المتوالي للنص - يجب أن تؤدي المهمة العامة الآتية:

(١٢٩) يجب أن توفر نظرية التكوين المتوالي للنص: إيضاحاً لمفهوم «نص جيد السبك من جهة التوالى».

ويجب أن تميز بالتفصيل على الأقل الشروط والاطرادات التي تفسر:

(أ) متى يمكن أن يكون النص تاماً، ومتى يكون غير ذلك.

(ب) متى يكون نص يضم أكثر من جملة متماسكاً، ومتى يكون غير ذلك.

(ج) متى تكون جملة ما فى سياق (- نص) لغوى جزءاً ممكناً متوالياً من نص - أى الفهم المتوالى للنص لجزء متاح من نص - ومتى يكون غير ذلك.

ونريد أن نفترض أيضاً أنه بالنسبة لبناء نظرية التكوين المتوالى للنص يجب أن تلاحظ المبادئ المنهجية الآتية:

(١٣٠) إيضاح القوانين التي تفسرها النظرية يُبنى بحيث:

(أ) لا يستند إلى عناصر البنية السطحية النحوية،

(ب) لا تورد أية أوصاف إضافية للبنية لعلامات لغوية من نمط «الجملة»،

(ج) تُوصف القواعد المعنية وصفاً متعلقاً بالفعل.

وتقوم المبادئ المنهجية (١٣٠ أ و ب) على افتراض أن البنية الداخلية لعلامات لغوية من نمط «جملة» بما فى ذلك الشروط المميزة للاستعمال من خلال وظائف تواصلية يفسرها النحو، وأنه ربما يكون من غير المفيد ألا يفسر الضرب ذاته من الظواهر - وهى أوجه الإلحاق التي

يشرحها النحو لأبنية مقصدية وتتابعات صوتية مشروطة سياقياً - تفسيراً مزدوجاً من خلال نظريتين جزءتين فارقيتين.

ويقوم المبدأ المنهجي (١٣٠ ج) على الموقع الأساسي المتعلق بالنظرية اللغوية المذكورة في الفصل الأول، الذي يجب وفقاً له أن توصف كل النظريات الجزئية حول الموضوع «النص في لغة طبيعية»، جوانب «النشاط اللغوي»، وأن تميز تبعاً لذلك تمييزاً متعلقاً بالفعل.

على هذا الأساس النظرى - المنهجي نفهم فيما يتعلق بوجهة نظر تجريدية ضرورية لنظرية التكوين المتوالى للنص تحت «نص، تتابعاً متماسكاً من أفعال صادرة». ونفهم تحت فعل صادر ذلك الفعل الجزئي لفعل كلامي تبني جملة بإنجازه (حول مفهوم «الفعل الكلامي»، انظر المبحث الأول).

وهكذا فالفعل الصادر هو فعل بناء الجملة، وإنجاز ذلك الفعل يفعل (يحقق) إلحاق بنية مقصدية مشروطة سياقياً بتتابع صوتي أو جرافيمي. ويعنى هذا أنه عند إنجاز فعل صادر تتبع قواعد النظام اللغوي الأساسي له. ومن جهة أخرى لا تكون العمليات التي تجرى عند إنجاز فعل صادر متطابقة مع أوجه الإلحاق وخطوات الاستنباط التي توصف في نحو ما - أى صورة علمية لنظام لغوي. وبعبارة أخرى: لا يصف النحو أفعالاً صادرة، بل النظام اللغوي السارى اجتماعياً الأساس لإنجاز أفعال صادرة، الذي قدمت طريقة وجوده الفردية في الكفاءة اللغوية لأعضاء الجماعة اللغوية المعنية.

وفي كل حال لا يفهم تحت فعل صادر فعل إلحاق بسيط، بل فعل مركب. ولا ينبغي هنا أن تجرى محاولة وصف هذه الأفعال المركبة - التي يجب بلا شك أن تفهم على أنها أفعال جزئية للأفعال الكلامية. ومن الأهمية بمكان للأفكار التالية عن نظرية التكوين المتوالى للنص أن يكون الفعل الصادر - على نحو ما يمكن دائماً أن يبني بالتفصيل - تفعيل لإلحاق بنية مقصدية مشروطة سياقياً بتتابع صوتي أو جرافيمي.

ونريد أن نفترض أن تكون كل خواص الأفعال الصادرة الأساسية لأوجه اطراد التكوين المتوالى للنص متضمنة في أبنية مقصدية مشروطة سياقياً، ويعنى هذا أن نظرية التكوين المتوالى للنص - بقدر ما تكون تفصيلات الأفعال الصادرة ذات أهمية لها - يمكن أن تستند إلى أبنية المقصد المشروطة سياقياً التي يصفها النحو.

ويجب على نظرية للتكوين المتوالى للنص - يلزم أن تفى بالمهام المذكورة تحت (١٢٠) - حين تتبع المبادئ المنهجية الواردة في (١٣٠) - أن تصف تماسك النصوص وتامها النسبى بوصفه تماسكاً وتاماً نسبياً لتتابعات أفعال صادرة. ويفهم في ذلك تحت «تماسك»، ورود علاقات الشراكة، كما مثلنا لها بمثال في المبحث ٥ - ١.

وإذا أراد المرء أن يفسر تماسك تتابعات أفعال صادرة، فيجب أن يصف المبادئ التي تربط وفقاً لها أفعال صادرة بعضها ببعض - ونريد أن نطلق على تلك المبادئ مبادئ التكوين المتوالى للنص أو باختصار مبادئ التكوين. وبخلاف مبادئ التكوين بمفهوم أضيق يجب أن تحدد نظرية التكوين المتوالى للنص شروط التماثل التي يُعزى إليها دور محورى عند تطبيق مبادئ تكوين معنية.

وقبل أن نعالج المفاهيم التي قدمت هنا اصطلاحياً «مبدأ التكوين»، و«شروط التماثل»، معالجة أدق، نريد أن نوضح ابتداءً بمساعدة أمثلة قيم تختلف أوجه الاطراد (الانتظام) التي تفسرها نظرية التكوين المتوالى للنص عن أوجه الاطراد (الانتظام) التي تتبع موضوع النحو.

٥-٣ اطراد نحوى واطراد تكوينى

لنقارن ابتداءً بين النصين الآتيين المكونين من جملتين:
(١٣١) أ) تستطيع أن تعتمد على. سأكون عندك غداً فى حوالى

التاسعة.

(ب) تستطيع أن تعتمد على. أعدك بأنى سأكون عندك غداً فى حوالى التاسعة.

يمكن أن يفهم النسان على نحو مماثل تقريباً، ويعنى هذا أن للجملة الثانية الوظيفة التواصلية «الوعد، أيضاً. وعند ذلك يفرق بين ب وأ بوجه خاص من خلال أنه فى الجملة الثانية من (ب) توجد بنية حمل متضمن فيها محمولى صيغة التواصل وصيغة العرض - وهما محمولاً «يتواصل»، و«يعد».

وبينما يُعدّ (أ١٣١) و(ب١٣١) تتابعاً جميلاً جيد السبك أو تتابعاً جيد السبك من أفعال صادرة فى حالة (١٣٢) لا يعد جيد السبك إلا (أ١٣٢)، وليس (ب١٣٢):

(١٣٢) أ) فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠ سم^٢. تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة «فى الحلقة». ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

(ب) فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠ كم^٣. أحكي لك أن كشافى اليدوى قد تعطل بعد وقت قصير، ووقفت فى الحلقة. ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

كنا قد حللنا الجملة الثانية من (أ١٣٢) بأنها جملة ذات وظيفة تواصلية «السرد، انظر المبحث ٥٠٤). وهذا الذى يعد فى النص (ب١٣٢) غير مقبول يمكننا أن نصفه على النحو الآتى: لا يجوز أن تتضمن جملة ذات وظيفة تواصلية «السرد، فى البنية السطحية تعبيراً، يعبر به المتكلم صراحة عن أنه يقص واقعة «حكاها». وهكذا فإن النص (ب١٣٢) يحس خلافاً لـ (أ١٣٢) بأنه منحرف لأن الجملة الثانية من (ب١٣٢) تخرق قواعد تشكيل أو بناء «أوجه السرد».

وفى حالة الجمل الثوانى فى النصين (١٣١) و(١٣٢) علينا فيما يتعلق بالفروق الملاحظة أن نندخل بأوجه انتظام (اطراد) نحوى حيث

يدور الأمر حول أوجه انتظام متباينة لإلحاق بنية حمل معينة ببنية مقصد معينة: بنية المقصد هي جزء من وظيفة تواصلية من نمط «السرد»، لا يجوز أن تلحق بها بنية حمل، يكون متضمناً فيها محمولا صيغة التواصل وصيغة العرض - أي محمولا الإخبار والقص مع بنية موضوعات مطابقة. وخلافاً لذلك يمكن أن يكون بنية حمل ملحقة ببنية مقصد لوظيفة تواصلية من نمط «يعد، دون شك - كما يبين أطفال (١٣١ ب) - يكون متضمناً فيها محمولا صيغة التواصل وصيغة العرض.

ويمكننا بمساعدة المفهوم الموضح في المبحث ٤-٧-١ لصيغة الربط حيث يعنى «يؤدى»، محمول صيغة التواصل «يعلن، ويعنى «يحول»، إلى حد كبير محمول صيغة العرض «يعلن»، - أن نصوص الاطراد المذكور في الصيغة الآتية: حين تتضمن بنية المقصد لوظيفة تواصلية صيغة العرض «يعد». ولذا يجوز أن تتضمن أيضاً صيغتي الربط «يؤدى»، و«يحول»، وأن صيغة المقصد تتضمن مع صيغة العرض «يقص». ولذا لا يجوز أن تتضمن صيغة الربط «يؤدى»، و«يحول».

ويمكننا أن نشرح هذه الاطرادات حين نفترض أنه توجد شروط جودة السبك للوظائف التواصلية، تُحدد ما صيغ الربط الممكنة لصيغة العرض المقدمة. إذن لشروط جودة السبك من هذا النمط شكل شروط المقصد. ويجب أن تقرر شروط القصد المعنية، التي يجب أن توضح الفروض المناقشة بين (١٣١) و(١٣٢) أنه لا توجد للسرد إلا صيغة ربط ممكنة، في حين يوجد للوعد ثلاث إمكانات:

صيغة الربط	البنية السطحية (١٣٣)
أ) الوعد	أ) الوعد
١ - يقدم	١ - أزورك
٢ - يقدم + يؤدى + يحول	٢ - أعدك بأنى سوف أزورك
٣ - يؤدى + يحول	٣ - هذا ماأعدك به.

(ب) السرد	(ب) السرد
١ - تقديم	١ - حينئذٍ فتح الباب .
٢ - —	ولكن ليس سرداً:
٣ - —	٢ - أقص عليك أنه حينئذٍ فتح الباب
	٣ - هذا ما أقصه عليك .

ويمكننا أن نوضح هذه الحال من خلال شروط المقصد الآتية:

(١٣٤) يقص (م، و) ح يقدم (م) يخبر (م، ح) ((

(١٣٥) يعد (م، ح) إما أ أو ب

حيث إن: أ - يقدم (م) يوكل (م، ح) ((

ب = يؤدى (م) يوكل (م، ح) ((

ويحول (م) يعد (م، ح) ((

هنا في كلِّ ١٤١ عدد تعيين .

ويعنى شرط المقصد (١٣٥) أنه دائماً حين ترد في بنية المقصد صيغة العرض «يعد»، يجب أن يكون متضمناً في بنية المقصد ذاتها أيضاً أ أو ب أو أ وب .

وبهذه الطريقة يقرر (١٣٥) أنه توجد بالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «يعد»، الإمكانات الثلاثة المذكورة تحت (١٣٣) .

ونريد أن نفترض أنه بالنسبة لكل محمول صيغة العرض يجب أن يذكر بدقة من خلال شروط المقصد مثل (١٣٤) و(١٣٥)، بأية صيغة ربط أو بأية تأليفات لصيغ الربط يمكن أن تؤتلف في صيغة المقصد ذاتها. وأنه لا يجوز أن ترد أية ائتلافات أخرى لصيغة العرض وصيغ الربط مثل تلك التي حددت في شروط المقصد تلك. وتعنى (١٢٤) في

إطار هذه الشروط أنه يجب أن يكون متضمناً في بنية الربط التي تتضمن صيغة العرض «يقص» صيغة الربط «يقدم» دائماً أيضاً، وأن اتصالات أخرى لصيغ الربط بالنسبة لصيغة العرض «يقص» غير مقبولة.

إذن تفسر الواقعة الملاحظة فيما يتعلق ببنية الحمل الممكنة لجمل ذات الوظيفة التواصلية «السرد» - يعنى ذلك أن حالات مثل الجملة الثانية من (١٣٢ب) تستبعد - من خلال النحو على النحو الآتى: أولاً يستبعد شرط المقصد (١٣٤) إمكانية أن تتضمن بنية المقصد فى «السرد» أية صيغ ربط أخرى مثل «يقدم»، بحيث لا يمكن أن يستخدم الربط الأدائى الذى عولج فى المبحث ٤-٧-٢، وثانياً تحول قاعدة الربط الدلالية التى أطلقنا عليها فى المبحث ٤-٧-٣ «الربط القضى» دون أن ترد فى قضايا بنية الحمل التى تربط بمتغير المضمون - ق، وتعلم بأنها غير أدائية، محمولات صيغة التواصل أو صيغة العرض فى بنية المقصد للجملة ذاتها مع بنية موضوعات التى تكافئ بنية موضوعات هذه المحمولات فى بنية المقصد.

وبهذه الطريقة يستبعد فى الوقت نفسه أن ترد فى الحالات المناقشة هنا فى بنية الحمل أوجه الحمل غير المرغوب فيها لهذه الحالات. ولما لم يكن من الممكن أن ترد الآن فى البنية السطحية - وفق مبدأ بناء عام لأنحاء من النمط الموصوف فى المبحث الرابع - إلا تلك المورفيمات المعجمية، التى يوجد مضمونها القضى (المعنى الأساسى) فى بنية الحمل، فإنه يستبعد بذلك تلقائياً أن تظهر فى جملة ذات الوظيفة التواصلية «السرد» بنية سطحية مثل (١٣٣ب ٢) أو (١٣٣ب ٣) أو مثل الجملة الثانية من (١٣٢ب).

ويبين هذا المثال كيف يوضح نحو من النمط المحدد معالمه فى المبحث الرابع تلك الخواص للنصوص، وكيف مثلنا بمثال للفروق بين نصوص (١٣١) من جهة ونصوص (١٣٢) من جهة أخرى. ويمكننا إذن أن نعمم هذا المثال ونحدد: فى إطار اطراد نحوى نفهم كل نوع من

الاطراد الذى يختص بأوجه الإلحاق الممكنة فى لغة ما بين أبنية مقصدية مشروطة سياقياً وتتابعات صوتية أو جرافيمية. وتوضح الاطرادات النحوية من خلال كل أنواع القواعد وشروط جودة السبك التى تعد ضرورية لوصف الشكل الخماسى (ل، قص، ط، ح، ج) [ل = بنية حمل، وقص = بنية قصد، وط = بنية شرط، وح = بنية إحالية وج = بنية سطحية] المذكور فى المبحث ٤-٣ تحت (٢٨). ويتبع ذلك شروط جودة السبك للوظائف التواصلية، وقواعد الربط الدلالية والنحوية وكذلك القواعد الدلالية والنحوية والفونولوجية.

لننظر الآن مرة أخرى فى نصنا مثال (١١) (انظر الملحق). كنا قد حددنا ضمن ما حددنا حول هذا النص فى المبحث ٥-١ أن المتكلم يقصد بالجملة (أ) أن يبلغ المخاطب بموقف ح، وأن يبلغ المخاطب أيضاً بأن ح قدم قبل ورود تتابع الواقعة *، حيث يمثل التعبير ح قدم قبل *، علاقة ربط تواصلية. وتضاف إلى علاقة الربط هذه علاقة الشراكة التى - كما أوردت تحت (١٢٧) - تعلى أن وصف تتابع الواقعة * المذكور فى الجملة يحدث فى الجمل (أ) و(ب).

الآن للجملة الأولى فى نص (١٦) الوظيفة التواصلية ذاتها تقريباً للجملة (أ) فى نص (١١) (انظر صورة (١٧) فى المبحث ٣-٣). ونريد أن نطلق على وظيفة تواصلية من هذا النمط التوجيه، وفى كلتا الحالتين إذن سوف يتضمن التوجيه، علاقة الربط التواصلية ح قدم قبل *، ومع ذلك يوجد فارق جوهري بين كلا النصين فيما يتعلق بتحقيق علاقات الشراكة. فبينما يخصص فى النص (١١) تتابع الواقعة * فى الجملتين (أ) و(ب) مضمونياً، بحيث تكون (ب) و(ج) جملتين شريكتين لـ (أ)، لا يخصص فى النص (١٦) تتابع الواقعة * مضمونياً فى الجمل التى تتبع مباشرة الجملة (أ) بل فى الجمل (هـ) و(و) و(ز)، أى أنه ليست (ب) أو (ج) أو (د) جملاً شريكة لـ (أ)، بل إن علاقات الشراكة توجد بين (أ) والجمل (هـ) و(و) و(ز).

هذا الفارق فيما يتعلق بعلاقات الشراكة للجملة الأولى في النصين (١١) و(١٦) تطرح المشكلة الآتية: من خلال أية قواعد يمكن أن تعين موقع الجمل الشريكة لجملة ما ذات وظيفة تواصلية موجهة في نص ما؟

وحيث تتضمن الوظيفة التواصلية «التوجيه» - أي الوظيفة التواصلية التي تعزى للجملة (أ) في النص (١١) والجملة (أ) في النص (١٦) أيضاً - الوصف ذاته لجهة توجهها، لم يبرز منها بعد: أي جمل المحيط اللغوي تعد جملها الشريكة. ولما كانت حركة الفهم المتوالى للنص مع ذلك تستلزم في عملية التواصل أن تكون لدى المتكلم المقدرة على بناء النص بحيث يمكن أن يعين المخاطب موقع جمل الشراكة التي حققها، فإنه من الضروري أن يفترض ما يأتي: توجد مبادئ معينة ينظم وفقاً لها تتابع الجمل في نص ما بشكل متوالٍ، وهي ليست متطابقة مع الاطرادات التي يفسرها النحو. هذه المبادئ يجب أن يملك ناصيتها كل من المتكلم والمخاطب بالقدر نفسه، إذ إنه بدون ذلك قد لا يكون من الممكن تفسير كيف يمكن أن يوفق المخاطب إلى فهم متوالٍ للنص، يطابق التكوين المتوالى للنص الذي قصده المتكلم. ويجب أن يفترض فضلاً عن ذلك أن هذه المبادئ يجب أن تعلم كذلك في العملية الاجتماعية، وأن يكون لها على النحو ذاته خاصية اجتماعية، على نحو ما يفترض فيما يتعلق باطرادات النظام اللغوي.

وتشكل قدرة المتكلم المضمون المميز لهذه المبادئ - التي أطلقنا عليها مبادئ التكوين المتوالى للنص أو باختصار مبادئ التكوين - أن يشكل نصاً على نحو يكون المخاطب قادراً على أن يعين موقع، علاقات الشراكة التي حققها المتكلم في النص. وعلى أساس المبادئ المنهجية المعالجة في المبحث ٥ - ٢ نريد أن نفترض أن مبادئ التكوين هذه يجب أن توصف وصفاً متعلقاً بالفعل.

نفهم إذن خلافاً للاطرادات النحوية تحت اطراد التكوين كل نوع من الاطراد، يختص بإمكانية تعيين موقع علاقات الشراكة في نصوص

أو في تتابعات أفعال صادرة. وينبغي الآن فيما يأتي أن تتناول بعض مبادئ التكرين تناولاً أدق.

٥-٤ مبدأ تنهيط ومبدأ تماسك

بيننا في المبحثين الثالث والرابع بأمثلة عدة أن ثمة وظائف تواصلية موجهة تتضمن في بنيتها الإحالية مطالب المتكلم وتوقعاته فيما يتعلق بعمليات إدراكية يجريها المخاطب، تختص بالسياق اللغوي. ويرتكز نمط تلك المطالب أو التوقعات بالعملية الإدراكية «التعيين/ التعرف». وهكذا تتضمن مثلاً وظيفة تواصلية من نمط «السرد» في بنيتها الإحالية دائماً التوقع (١٣٦)، في حين تتضمن البنية الإحالية للوظيفة التواصلية للجملة (د) في النص (١١) المطلوب (١٣٧):

(١٣٦) يتوقع المتكلم من المخاطب أن يتعرف وصف وفي فعل صادر تالٍ ص.

(١٣٧) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف الوصف غير المباشر لـ، في تتابع متقدم ص* لأفعال صادرة.

إن (١٣٦) مثال لجهة التوجه يميناً، في حين أن (١٣٧) مثال لجهة التوجه يساراً.

ومن المميز في ذلك أن الأمر يتعلق في حالة جهة التوجه يميناً بتوقعات التعيين، وفي حالة جهة التوجه يساراً بمطالب التعيين.

ونريد الآن أن نفترض أن بنية الشرط لوظائف تواصلية موجهة يجب أن تتضمن عناصر قسم معين من شروط موقفية، نريد أن نطلق عليها شروطاً نمطية. وهكذا سوف يكون مثلاً لوظيفة تواصلية تتضمن في بنيتها الإحالية (١٣٦)، شرط نمطي في بنيتها الشرطية، يعنى أن الفعل الصادر ص، الذي ينبغي أن يتعرف فيه المخاطب تصوير الواقعة و، يتبع الفعل الصادر الذي ينجز بالجملة التي تتضمن الوظيفة التواصلية

الموجهة المعنية مع العنصر (١٣٦)، مع ص، وهكذا يمكننا أن نصوغ هذا الشرط النمطي على النحو الآتي: «ص يحدث قبل ص^٢. وقياساً على ذلك سوف يتضمن وظيفة تواصلية موجهة يساراً، تتضمن (١٣٧)، شرطاً نمطياً، يمكننا أن نعرضه في الشكل: «ص * يحدث قبل ص.».

ويعد افتراض شروط نمطية ضرورياً بوجه خاص، لأن مطلب التعيين أو توقع التعيين للمتكلم فيما يتعلق بأفعال صادرة متقدمة أو لاحقة لا يكون مفيداً إلا حين يشترط في الوقت نفسه أن الأفعال الصادرة المعينة تتقدم أو تلحق حقيقة. فإذا لم توجد شروط نمطية فإنه يفتقر إلى الأساس لمطالب التعيين وتوقعات التعيين.

لننظر الآن في بناء مطالب التعيين أو توقعات التعيين نظرة أكثر دقة. فمن ناحية يتضمن كل مطلب تعيين المحمول «يطلب»، في حين يتضمن مطلب التوقع المحمول «يتوقع». ومن ناحية أخرى يرد في كل من ذلك المطلب أو التوقع المحمول العملي «يتعين»، وكذلك تعبير مثل: وصف و(انظر (١٣٦)) أو «وصف غير مباشر» ر، (انظر (١٣٧)). ونريد الآن أن نطلق على تعبير من هذا النمط – أي تعبير مثل «وصف و أو «وصف غير مباشر» ر، «مدونة مهدة»، إذن يفهم تحت مدونة مهدة – في تقريب أولى – ذلك الفعل الجزئي اللغوي الذي يجب أن يتعرفه المخاطب حتى يمكن تعرف التخصيص المضموني لمتغير إحالة. وبعبارة أدق: المدونة المهدة هي الشكل الذي يذكر فيه ذلك الفعل الجزئي الذي يتعرفه المخاطب في بنية الإحالة لوظيفة تواصلية.

وبخلاف العناصر المذكورة تتضمن تعبيرات مثل (١٣٦) و(١٣٧) متغيرات إحالية (مثل و في (١٣٦) أو ر في (١٣٧))، ومتغيرات لأفعال صادرة حيث يكون ص متغيراً لفعل صادر، و ص * متغيراً لتتابع من أفعال صادرة. ونريد أن نطلق على قسم من متغيرات تتكون من العناصر ص و ص * متغيرات الإحالة – ص.

ونرغب في أن نفترض أن «يتعرف» محمول ذو ثلاثة مواقع يظهر في الشكل: «يتعرف (خ، س، ص)، - اقرأ: «المخاطب يتعرف س في ص». إذن لمطلب التعيين أو توقع التعيين في إطار هذه الشروط الشكل العام الآتي:

ر (م يتعرف (خ، ن، أ))

حيث إن: ر = يتوقع أو يطلب، و م = المتكلم، و خ = المخاطب، و أ، متغير إحالة - ص، و ن، مدونة مهدة. وربما يقرأ التعبير الكلي إذن على النحو الآتي: «يتوقع (أو يطلب) المتكلم أن يتعرف المخاطب ن في أ».

وفيما يبدو الآن أنه توجد قاعدة تعنى أن المتكلم، دائماً حين يفعل (يحقق) مطلب التعيين أو توقع التعيين يجب أن يفترض أيضاً أن قيود الشرط النمطي المعين موجودة. وفي صياغة أخرى: دائماً حين يرد في بنية الإحالة لوظيفة تواصلية مطلب تعيين أو توقع تعيين، فإنه يجب أن يظهر في بنية الشرط للوظيفة التواصلية ذاتها أيضاً شرط نمطي مطابق.

ويمكن أن تعرض هذه القاعدة في شكل شرط جودة السبك لوظائف تواصلية. شرط جودة السبك المعنى إذن هو شرط ربط أساسى في الشكل: «إح: أ < ط: ب» الذى يعنى أنه دائماً تتضمن بنية الإحالة «أ»، يجب أن تتضمن بنية الشرط ب («إح، رمز مساعد للتذكر بالنسبة لبنية الإحالة»، - إحالة إلى السياق اللغوى - و«ط، رمز مساعد للتذكر بالنسبة لبنية الشرط»). الآن يمكننا أن نصوغ شرط الربط الأساسى هذا كما يأتى:

(١٣٨) إح: أ < ط: ب

شروط - إح

١ - أ = ر (م يتعرف (خ، ن، أ))

٢ - ر = يطلب أو يتوقع

٣ - ن = مدونة ممهدة

٤ - أ متغير إحالة - ص.

شروط - ط

ب = (أ يحدث قبل ص) في حالة ر = يطلب،

وب = (ص يحدث قبل أ) في حالة ر = يتوقع.

ويعنى شرط الربط الأساسى هذا أنه يجب أن يقدم فى وظيفة تواصلية موجهة لكل مطلب تعيين لبنية الإحالة شرط نمطى فى الشكل (أ يحدث قبل ص) ، حيث إن (أ) هو متغير - ص ، ولكل توقع تعيين لبنية الإحالة شرط نمطى فى الشكل (ص يحدث قبل أ) فى بنية الشرط .

وتبين هذه النظرات كيف يمكن أن تعالج شروط نمطية فى إطار النحو. ونريد الآن أن نحاول أن نبين على أى نحو تكون علاقة تلك الأقوال للنحو بأقوال نظرية التكوين المتوالى للنص .

أشرنا من قبل إلى أنه عند إنجاز فعل صادر يفعل (يحقق) إلحاق بين بنية مقصدية مشروطة سياقياً وتتابع صوتى أو جرافيمى ، وفى إطار هذا الشرط يكون من المفيد أن تركز نظرية التكوين المتوالى للنص ، التى يجب أن تفسر علاقات الشراكة مع أوجه التفعيل الممكنة لتتابعات من أفعال صادرة ، على خواص بنية المقصد المشروطة سياقياً . فلما كانت الشروط النمطية عناصر بنية مقصدية مشروطة سياقياً فإن ارتكازاً على شروط نمطية من خلال نظرية التكوين المتوالى للنص يعنى أنه من خلال ذلك تعلق النظريتان الجزئيتان ببعضهما ببعض .

للحقيقة الآتية أهمية أساسية بالنسبة لإنجاز ترابطات متوالية لأفعال صادرة: إذا قرر المتكلم شكلاً معيناً لفعل صادر فإنه لا يعود حراً تماماً فيما يتعلق بإمكانات المواصلة . ومن جهة أخرى يجب ، إذ أنجز تتابعاً من أفعال صادرة ، أن يراعى عند إنجاز أفعال صادرة أخرى ما شكل الأفعال

الصادرة المتقدمة، ويعطى هذا عند إنجاز هذا الفعل الصادر تقيّد حرّيته في اختيار شكل الفعل بشكل الأفعال الصادرة المتقدمة.

ويمكننا أن نوضح هذه الحالة حين نفترض أن المتكلم يتعهد عند إنجاز أفعال صادرة بالتزامات تواصلية معينة تختص بتواليات ممكنة لأفعال صادرة، وأن المتكلم مرتبط بالحفاظ على هذه الالتزامات التواصلية، حين يريد أن يحقق لدى المخاطب فهماً متوالياً مناسباً للنص. ونريد أن نلق على هذا النوع من الالتزامات التواصلية الالتزامات المتوالي.

ونريد الآن أن نفترض أن مبادئ التكوين - أي مبادئ التكوين المتوالي للنص - تميز أساساً التزامات التتابع. وفيما يتعلق بشروط نمطية يوجد التزام تتابع، وهو ما يعنى أن المتكلم ملتزم تواصلياً بأن تفي الأفعال الصادرة المحيطة بالفعل الصادر المعنى بالشروط التي تميز الشروط النمطية. ونريد أن نطلق على مبدأ التكوين المعنى مبدأً نمطياً.

وبالنسبة لك فعل صادر ص ينطلق من الموقف الآتى:

(١٣٩) ص^{٠-٠}، ... ص^{١-١}، ص^{٠-١}، ص^{١-٠}، ص^{٠+١}، ص^{١+٠}، ...، ص^{١+١}

حيث إن: ط ≥ ١، م ≥ ٠، ك ≥ ٠

يعنى هذا الوصف أنه توجد حول كل فعل صادر من تتابع متماسك من أفعال صادرة (م، أفعال السالف و ك، أفعال اللاحق. ولما كان يطابق كل فعل صادر بدقة جملة تُبنى عند إنجاز الفعل الصادر، فإن هذا يعنى أنه تطابق كل فعل سالف جملة سالفة، وكل فعل للاحق جملة لاحقة.

وفى تتابع من أفعال صادرة مثل (١٣٩) تسرى علاقات معينة، نريد أن نطلق عليها علاقات نمطية. وإذا رمزنا إلى التتابع من أفعال صادرة بـ ص*، فإنه يمكننا أن نقول: يسرى على كل زوج (ص_١،

ص_١)، حيث \supset ص*، و ص_١ \supset ص* إما العلاقة النمطية ص_١ \supset يحدث قبل ص_١، أو ص يحدث قبل ص_١.

ونريد الآن أن نفترض أنه تُحدد في شروط نمطية علاقات نمطية. وقبل أن نبين كيف تعلق هذه (الأخيرة) بتتابعات من أفعال، نحدد ابتداءً المفاهيم: «جهة التوجه يساراً»، «جهة التوجه يميناً»، و«جهة التوجه إلى جانبيين»، للوظائف التوافقية:

(١٤٠) توجّه وظيفة توافقية يساراً حين تتضمن بنيتها الشرطية على الأقل شرطاً نمطياً مع علاقة نمطية: «أ يحدث قبل ص_١»، حيث إن: أ متغير إحالة - ص.

(١٤١) توجّه وظيفة توافقية يميناً حين تتضمن بنيتها الشرطية على الأقل شرطاً نمطياً مع علاقة نمطية: «ص_١ يحدث قبل أ»، حيث أ متغير إحالة - ص.

(١٤٢) توجّه وظيفة توافقية إلى جانبيين، حين توجه يساراً، وتوجه يميناً أيضاً.

ويمكننا على هذا الأساس أن نحدد مفهوم «جهة التوجه»، كما يأتي:

(١٤٣) تكون وظيفة توافقية ما موجهة، حين تكون موجهة يساراً أو موجهة يميناً (أو إلى كلا الجانبين).

ويمكن المعنى التجريبي للمبدأ النمطي الآن في أنه يوجد أساس لإنشاء تطابق بين جهة توجّه وظائف توافقية من جانب، والسياق اللغوي من جانب آخر. وحتى يحدد هذا القول بعض الشيء نحتاج ابتداءً إلى تحديد مفهوم «السياق اللغوي».

(١٤٤) يُقدم لكل فعل صادر ص تتابع من أفعال صادرة في الشكل (١٣٩).

وهكذا يعد: السياق اللغوي للفعل الصادر ص_١ كما من كل الأفعال الصادرة للشكل ص_١^٣، ...، ص_١^١.

نريد أن نفترض أن المبدأ النمطي يتبع قسماً من مبادئ التكوين التي نريد أن نطلق عليها مبادئ السياق. ويعد مبدأ السياق زوجاً (اس، تم)، حيث إن اس هو شرط استعمال يرتكز على عناصر وظائف تواصلية، وتم هو تخصيص التزام التتابع. المبدأ النمطي إذن هو ما يأتي:

(١٤٦) مبدأ نمطي:

اس: تتضمن الوظيفة التواصلية ظ في صه كما ح من شروط نمطية.

تم: حين ينجز المتكلم صه، يلتزم تواصلياً بأن السياق اللغوي لـ صه يطابق كل العلاقات النمطية المحددة في ح.

ويعنى المبدأ النمطي أن المتكلم يلتزم تواصلياً بأن يطابق السياق اللغوي لجهة التوجه تلك الوظيفة التواصلية التي يفعل إلحاقها بتتابع صوتي أو جرافيمي من خلال إنجاز الفعل الصادر المعنى، وبهذه الطريقة ينشئ المبدأ النمطي علاقة بين الوظائف التواصلية المحددة في النحو من جهة والسياق اللغوي المحدد في نظرية التكوين المتوالي للنص من جهة أخرى.

لقد عالجتنا المبدأ النمطي وشروطه معالجة أكثر تفصيلاً عن قصد، لكي نعرض بالأمثلة على أي نحو يمكن أن يوفق المرء إلى تحديد معنى مبادئ التكوين. وقد حددنا في الوقت نفسه بالنهج ذاته سلسلة من المفاهيم التي يمكن أن تستخدم أساساً لتحديد مبادئ تكوين أخرى.

ويصف المبدأ النمطي شرطاً ضرورياً - غير أنه ما يزال غير كاف - لتحديد موقع علاقات الشراكة. فهو يستوعب تلك الشروط التي تقوم على جهة توجه الوظائف التواصلية. يجب إذن أن تقدم سلسلة من مبادئ تكوين أخرى، توفر في مجموعها مع المبدأ النمطي إيضاحاً لتحديد موقع علاقات الشراكة.

وتحدد مبادئ التكوين من نمط مبدأ السياق، مثل المبدأ النمطي

مثلاً التزامات التتابع، التي يتعهد المتكلم بها عند إنجاز فعل صادر. وفي ذلك يفهم تحت التزام التتابع الالتزام التواصلى للمتكلم فيما يتعلق بتطابق بين الوظيفة التواصلية (جملة ما) والسياق اللغوى للفعل الصادر، الذى تبنى بإنجازه الجملة المعنية. ويوجد لكل التزام تتابع تم مبدأ سياق يحدد تم وشرط الاستعمال التابع له.

وندرج طريقة للكلام ونقول إن كل مبدأ للسياق يتطلب تطابقاً بين وظيفة تواصلية ظ وسياق ص. ويمكن أن حدد المفاهيم الآتية:

(١٤٧) يُقدم تتابع ص* لأفعال صادرة، مبدأ السياق ر، وكذلك التزام التتابع تم وشرط الاستعمال اس، يحددها ر.

ثم يسرى أمران:

١ - يتجلى التزام التوالى تم فى ص*، حين يوجد فعل صادر صه
∃ ص* ووظيفة تواصلية ظ فى صه، بحيث يصدق شرط الاستعمال ل ر على ظ.

٢ - يؤدي التزام التوالى تم فى ص*، حين يتجلى تم فى ص* ويوجد فى ص* سياق لغوى س ل صه، بحيث يكون التطابق الذى يتطلبه ر بين ظ وس هو الحال حقاً.

ويمكننا الآن على أساس الفروض السابقة والمفاهيم المحددة فى (١٤٧) يتجلى التزام التوالى فى ص*، ويؤدي التزام التوالى فى ص*، أن نفترض أنه يوجد مبدأ عام للتكوين، يحدد البناء المتوالى لتتابعات أفعال صادرة، توجد بينها علاقات شراكة. ونريد أن نطلق على هذا المبدأ العام للتكوين مبدأ التماسك:

(١٤٨) مبدأ التماسك:

إذا قصدت إنجاز تتابع ص* من أفعال صادرة، فإنه ينظم ص* على نحو توفى كل التزامات التوالى المتجلية فى ص* فى ص* أيضاً.

وبهذا الفرض تنتج الآن الصورة الآتية: تكمن مهمة نظرية التكوين المتوالى للنص في وصف كم من مبادئ التكوين التي يجب أن تفسر في مجموعها ورود علاقات الشراكة وتحديد موقعها. ويتكون كم مبادئ التكوين على الأقل من مبدأ تماسك عام، يحدد شكل تنظيم تتابعات أفعال صادرة توجد بينها علاقات شراكة، وكم من مبادئ السياق التي تميز الالتزامات المفردة للتوالى التي يركز عليها مبدأ التماسك.

وكان منطلق نظراتنا حول التكوين المتوالى للنص مفهوم الوظيفة التواصلية. وتعلق الخصائص التواصلية للجمل، الموصوفة في النحو في شكل وظائف تواصلية من خلال نظرية التكوين المتوالى للنص على نحو مميز - على تتابعات أفعال صادرة. ويحدث هذا على نحو ترتبط فيه مفاهيم كلتا النظريتين الجزئيتين حول الموضوع «النص» بعضها ببعض بشكل متبادل، وتنشأ علاقة موحدة.

٦ - ملحوظات ختامية

حاولنا في المباحث السابقة أن نبين أنه عند بناء النص تصير أنواع مختلفة من المبادئ ومؤثرة، ومن ذلك أولاً المبادئ التي توصف في إطار النحو، التي تحدد بناء الأبنية السطحية للحمل، وإلحاق الأبنية السطحية وأبنية الحمل، وكذلك ربط أبنية سطحية بشروط متعلقة بالنص تستوعبها وظائف تواصلية لاستخدام الأبنية السطحية. وبعبارة أخرى: يصف النحو مبادئ بناء النص، تلك التي تحدد البناء الداخلي للوحدات اللغوية المستخدمة عند بناء النص للنمط «جملة»، وشروط استخدام هذه الوحدات.

ومن مبادئ بناء النص أيضاً المبادئ الموصوفة في نظرية التكوين المتوالى للنص، التي تميز التزامات التوالى الناتجة عن إنجاز أفعال صادرة وشروط أدائها. ولا تقدم التزامات التوالى هذه والوظائف التواصلية المحددة في النحو الأساسى لتفسير تماسك النص فحسب، بل

تقدم أساساً مفيداً في الوقت نفسه أيضاً لإيضاح التمام النسبي بوصفه
خاصية تواصلية جوهرية للنصوص.

ومع ذلك لا يجيز النظر في مبادئ التكوين المتوالى للنص الوقوع
في افتراض أنه ربما حُلَّت بهذه النظرية الجزئية المشكلة العامة لتتابع
أفعال صادرة، بل إن وصف الشروط والمبادئ التي تعد أساس تتابع
أفعال صادرة مشكلةً محوريةً لنظرية النص اللغوية، لها جوانب مختلفة،
وتتعلق بنظريات جزئية عدة.

ويتعلق جانب ذو صلة بتتابع أفعال صادرة، يفترق عن التكوين
المتوالى للنص بمبادئ بناء النص، تلك التي تحدد البناء التأليفي
للنصوص. ويجب أن يوفر وصف هذه المبادئ إيضاحاً لجودة سبك
النصوص. ويعنى هذا أنه يجب أن يفسر على الأقل تلك الظواهر،
والتوزيع المناسب للمعلومات على النص بأكمله والتمام النسبي بوصفه
خاصية تأليفية للنصوص أيضاً.

وثمة مبرر الآن لأن يُسأل بمساعدة مفاهيم التوجيه المذكورة في
المبحث الأول، عن الكيفية التي توصف بها دلالية النصوص ومقصديتها
وتعلقها بالموقف، وأين تكمن بالتفصيل الوظيفية التواصلية للنصوص
ومشروعيتها الاجتماعية. ومع ذلك لن يجاب عن تلك الأسئلة الشاملة
إجابة مقبولة إلا حين تعالج في سياق إيضاح المبادئ التي تعد أساس
الأشكال المتنوعة لبناء النص.

فهرس المراجع

- AGRICOLA, E. (1969): Semantische Relationen im Text und im System, Halle
- BELLERT, I. (1973): On various solutions of the problem of presuppositions; in: Petöfi and Rieser (eds.); Studies in Text Grammar, Dordrecht
- DIJK, T. A. VAN (1972): Some aspects of text grammars; A study in theoretical linguistics and poetics, The Hague
- , (1973): Text grammar and text logic; in: PETÖFI and RIESER (eds.), Studies in Text Grammar, Dordrecht
- DOROFEEV, G. V., JU. S. MARTEM'JANOV (1969): Logičeskij vyvod i vyjavlenie svjazej meždu predložnijami v tekste; in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika Nr. 12
- DRESSLER, W. (1972): Einführung in die Textlinguistik, Tübingen
- ISENBERG, H. (1968): Überlegungen zur Texttheorie; in: ASG-Bericht Nr. 2, Berlin (ebenfals erschienen in: IHWE (Hrsg.), Literaturwissenschaft und Linguistik, Bd. 1, Frankfurt/Main 1971)
- , (1970): Der Begriff 'Text' in der Sprachtheorie; ASG-Bericht Nr. 8, Berlin
- , (1972): Texttheorie und Gegenstand der Grammatik, Mimco, März 1972 (erschienen als: Linguistische Studien des ZISW der AdW der DDR, Reihe A, Nr. 11, Berlin 1974)
- LAKOFF, G. (1970): Global rules; in: Language 46 (1970)
- LANG, E. (1973): Studien zur Semantik der koordinativen Verknüpfung; Diss., Berlin
- LEONT'IV, A. A. (1969): Jazyk, reč', rečevaja dejatel'nost'. Moskva
- LIENSCH, H. (1976): Textlinguistische Forschungsprobleme unter schulpraktischem Aspekt (in diesem Band)
- NOVICKAJA, I. M. (1973): O trech charakteristikach svjazi meždu predložnijami celogo teksta; in: Vestnik Leningradskogo Universiteta: Istorija, jazyk, literatura Nr. 2
- SANDERS, G. A. (1970): On the natural domain of grammar; in: Linguistics 63
- SEARLE, J. R. (1969): Speech acts; An essay in the philosophy of language, London
- VIEWEGGER, D. (1976): Semantische Merkmale und Textstruktur (in diesem Band)
- WYGOTSKI, L. S. (1964): Denken und Sprechen; In deutscher Sprache hrsg. von J. Helm, Berlin; (im russischen Original veröffentlicht 1934)

نص (١١)

أ) وفي رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول في جهاز إشعال

سعة ١٠٠٠ سم^٣.

ب) تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة فى الظلام الدامس فى الحلقة.

ج) ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

د) حتى أكون مهيباً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف، صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة (١٨ وات).

هـ) الواصلة طولها ٤,٥ م سلك توصيل جهاز يدوى (قطره ١,٥ مم).

و) يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها.

ز) وضعت بريزة التوصيل (فيوز ١، وفيوز شامل) يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها.

ح) إذا زُود الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت فإنه يمكن أن يثبت أيضاً بصفيح الهيكل.

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٢)

Text (11)

- „Auf einer Nachtfahrt hatte ich eine längere Reparatur an der Zundanlage des 1000 MB durchzuführen.
- Meine Stabtaschenlampe fiel nach kurzer Zeit aus, und ich stand im wahrsten Sinne des Wortes „im Dunkeln“.
- Ein Fahrer half mir mit einer Handlampe weiter.
- Um bei ähnlichen Situationen besser ausgerüstet zu sein, baute ich mir eine Handlampe aus einer kleinen runden Rückfahrcheinwerferlampe mit Milchglas und Soffitte (18 W).
- Die Zuleitung ist ein 4,5 m langes Handgerätekabel (NLH 1,5 mm²).
- Die Lampe kann mit dieser Zuleitungslänge um den gesamten Wagen benutzt werden.
- Die Anschlußsteckdose (Sicherung 1 und Masse) wird links unter dem Armaturenbrett angebracht und ist gut erreichbar.
- Wird die Handlampe mit einem Permanentmagneten versehen, kann sie auch am Karosserieblech befestigt werden.“

نص (١٦)

- أ) في الرحلة من خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية.
- ب) شُرِّخَ جهاز التبريد (الرادياتير).
- ج) كان طول الشرخ حوالي ٣٠ سم.
- د) وجدت نفسي في حالة عزلة تقريباً، ومن ثم وجب أن أساعد نفسي.
- هـ) فَنَتَتُ قطعة خبز، وبللتها حتى تكونت عجينة لينة (مهروسة).
- و) ثم لِيَّتتُ بمهارة الشرخ الموجود في جهاز التبريد الذي ما يزال ساخناً، وانتظرت عشر دقائق حتى تصلب (جف) العجين.
- ز) ثم أكملت (رفعت) منسوب السائل مرة أخرى..
- (من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٣)

Text (16)

- a) ..Auf einer Fahrt durch den Thüringer Wald mit dem Škoda 100 zeigte der Temperaturanzeiger des Kühlwassers weit über 120 °C.
- b) Der Kühler war gerissen.
- c) Der Riß war etwa 30 mm lang.
- d) Ich befand mich an einer ziemlich einsamen Stelle, mußte also zur Selbsthilfe greifen.
- e) Ich zerkrümelte ein Stück Brot und feuchtete es solange an, bis ein breiiger Teig entstand.
- f) Dann verschmierte ich kunstgerecht an dem noch warmen Kühler den vorhandenen Riß und wartete zehn Minuten, bis sich der Teig verhärtet hatte.
- g) Dann füllte ich den Flüssigkeitsspiegel wieder auf.
- ...“

(Aus: Der Deutsche Straßenverkehr 4/1973, S. 133)

«النص، في مقابل «الجملة»

تختص إحدى المشكلات المحورية التي يجب على علم لغة النص أن يحلها في الوقت الحاضر، بإيضاح علاقة الدلالة بالبراجماتية، وكذلك دور النحو في إطار نظرية لغوية للنص. وتمثل الطرائق المقترحة إلى الآن بالنسبة لتلك النظرية بالنظر إلى هذه المسائل بشكل جزئي مواقف تختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً، وتُسَلِّم أيضاً إلى إجابات متباينة عن السؤال عن الخواص الجوهرية للنصوص. ويعد هذا البحث محاولة لإيضاح بعض جوانب العلاقة المشار إليها بين الدلالة والبراجماتية، وكذلك دور النحو، وهي تتعلق بتساؤلات مميزة لنظرية لغوية نصية. وينبغي أن تعالج بوجه خاص مسألة خاصية القواعد التي تعد أساس بناء النص. وتجب محاولة بيان أنه توجد فروق وثيقة الصلة نظرياً بين الوجدتين اللغويتين «النص»، و«الجملة»، يمكن أن تقدم إيضاحات. حول الإجابة عن هذه المسألة.

١- طرح المشكلة

١-١ مفهوم النص

يوجد في البحوث الحديثة حول علم لغة النص مفهوم النص، يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً جوهرياً. وتختص الاختلافات بينهما

(* أصل هذه المقالة هو: Horst Isenberg (Berlin), Text 'versus, Satz' pp. 119-145
Probleme der Textgrammatik II (Brsg). von František Daneš und
من كتاب: Dieter Viehweger, Akademie - Verlag. Berlin 1977.

بفروض متباينة تتعلق بطبيعة القواعد المحددة لبناء النص، وبالفهم النظرى للعلاقة بين «النص» و«الجملة». ونريد أن نطلق على هذين المفهومين المفهوم القضوى أو الدينامى للنص.

ويقوم المفهوم القضوى للنص على فرض أن النص يعد وحدة مستقرة، غير مقسمة زمنياً، يمكن أن تعالج نظرياً قياساً على وحدة «الجملة». وبذلك يظهر النص وحدة ذات خواص تركيبية ودلالية وبراجماتية تفسر أساساً بالوسائل ذاتها التى تفسر بها الخواص التركيبية والدلالية والبراجماتية للجملة. وتستخدم وحدة الجملة أساساً لقياس بين الجملة والنص، حيث يمكن أن توصف أو توضح القواعد المحددة لبناء النص قياساً على النحو والدلالة والبراجماتية للجملة بوصفها قواعد خاصة بتركيب النص ودلالته وبراجماتيته.

وخلافاً للمفهوم القضوى يركز المفهوم الدينامى للنص على فرض أن النص يفهم أساساً على أنه وحدة تواصلية وخاصة بالفعل، تكون من خلال تتابع مقسم زمنياً لأفعال لغوية (ويمكن فى حالة خاصة أن يتكون من فعل، تبنى جملة مفردة عند إنجازها، بحيث يحصل نص جملة [مكون من جملة واحدة]). ولا تستخدم وحدة «الجملة» فى ذلك أساساً لقياس بين الجملة والنص، بل جانباً للنصوص، باعتبار أن كل نص يتضمن تتابعاً من جملة أو عدة جمل لها خواص فونولوجية وتركيبية وتواصلية - براجماتية وتأليف مطابق. ويصف هذا الجانب - البنية الداخلية للجملة - النحو. وتشتمل القواعد التى تعد أساس بناء النص، إلى جانب القواعد النحوية الخاصة بالنظام اللغوى، بوجه خاص مبادئ تواصلية وتأليفية، ينظم النشاط اللغوى - التواصلى وفقاً لها. ولا يمكن لقواعد نحو النص وما يشابهها بمفهوم قياسى على قواعد النحو أن تقدم ذلك مع فهم دينامى للنص لأسباب جوهرية. فالمفهوم الدينامى لا ينظر إلى وحدة «النص»

بالقياس إلى وحدة «الجملة»، ولا إلى ما هو متعلق بذلك من الناحية المفهومية، بل تؤسس كل المفاهيم والمقولات الأساسية على أولية الجانب التواصلى - البراجماتى.

ويوجد المفهوم الدينامى للنص المميز بذلك - وإن كان بدرجة مختلفة من الوضوح ومنطقية الاستنتاج - فى سلسلة من البحوث الحديثة فى علم لغة النص، كما فى أفكار بفوتسه Pfütze (١٩٧٠) حول علم لغة وظيفى للنص، فى مفاهيم جيندين Gindin (١٩٧١) التى يعد النص وفقاً لها من الناحية الانطولوجية ضمن مستوى البراجماتية، وفى أفكار حول خطط التواصل وطرائق لشميت وهارنيس Schmid/Harnisch (١٩٧٤)، وكذلك فى أعمال ايزنبرج (١٩٧٢)، و(١٩٧٦)، وشميت (١٩٧٣)، وآخرين كثيرين.

ويعد المفهوم القضى للنص الذى سبق وضع مخطط له أساس كثير من البحوث القديمة والحديثة فى علم لغة النص (انظر ايزنبرج (١٩٦٨ ب)، وكذلك جزءاً كبيراً من المراجع المذكورة فى بحوث كتاب بتوفى وريزر Petöfi/Rieser (١٩٧٣) وغير ذلك). وبالنسبة لهذا المفهوم للنص توجد تحفيزات كثيرة، حيث لم تنشأ هذه التحفيزات أساساً بجدل مع المفهوم الدينامى للنص، بل بمواجهة أوجه قصور أنحاء الجملة، التى لم تعكس بوضوح الخواص النصية للمنطوقات اللغوية، ومن ثم لا يمكن أن تكون أساساً نظرياً مناسباً ومقبولاً لتفسير وقائع لغوية. ومن هذه الناحية يبدو أن المفهوم القضى للنص قد حفز بشكل لا بأس به (انظر أوجه التحفيز لدى ايزنبرج (١٩٦٨ ب)، وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما).

إن المشكلة التى تنتج الآن، تختص بتقويم مفهوم «النص». ويجب أن توجد لهذا التقويم معايير كافية، تُجيز تفضيل مفهوم على آخر، أو

دحض كلا المفهومين. ولا توجد إمكانية لتحقيق ذلك إلا حين تختبر أوجه التحفيز التي أوردت للمفهوم القضوى لتحديد وجاهتها. ولما كان يمثل كل مفهوم بديلاً للآخر، فقد يكون دحض أوجه تحفيز المفهوم القضوى فى صالح المفهوم الدينامى فى الوقت نفسه.

وينبغى فيما يأتى أن يحاول تطوير حجج هذا الدحض. وسنحاول إثر ذلك فى الجزء الثالث أن ندرس بعمق على أساس مقارنة بين وحدتى النص والجملة تحفيزاً تطبيقياً للمفهوم الدينامى للنص.

٢-١ تحفيز المفهوم القضوى

فى البحوث التى يعد المفهوم القضوى للنص أساساً لها يورد أساساً نوعان من التحفيزات: (أ) أوجه تحفيز نحوية داخلية، و(ب) أوجه تحفيز نفسية ودلالية، تصاغ غالباً مرتبطة بمفهوم «البنية الكبرى للنصوص».

ويقوم النوع الأخير من التحفيزات على ملحوظات حول خواص معينة للنصوص، مثل طريقة التلقى، وإمكان تذكر النصوص ككل، ووجوه تقسيم خاص بالبنية الكبرى الخ، التى يمكن فى ذاتها أن توضح على أساس المفهوم القضوى والمفهوم الدينامى للنصوص أيضاً، ولا يمكن تبعاً لذلك أن يدعى هذا للمفهوم القضوى خاصة. ولذلك يكفى لاختبار وجاهة التحفيز للمفهوم القضوى للنص تحليل أوجه التحفيز النحوية الداخلية.

وتقوم أوجه التحفيز الداخلية الموضحة فى بحوث لايزنبرج (١٩٦٨ ب) وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما مثلاً، على ملاحظة أنه توجد ظواهر خاصة بداخل الجملة لها طبيعة تتجاوز حد الجملة. ويعنى الحجاج الذى أسس على ذلك أن تلك الظواهر الخاصة بداخل الجملة ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة تعد ضمن الظواهر النحوية أصلاً، ومن ثم يصفها

ويفسرها النحو أيضاً. وحتى يمكن أن تُفسر تلك الحقائق يجب أن يكون مجال النحو النص. لتأخذ مثلاً جملة مثل:

(١) لذلك نشرت الـ IDFF بياناً مشتركاً طالبت فيه بالإفراج عنها في الحال.

فالجمل (١) بمفهوم معين غير مكتملة، فهي تحتاج إلى إكمال بجملة أو عدة جمل في النص ذاته حتى يمكن أن تفهم فهماً تاماً. فإذا ما وردت جملة مناسبة في السياق اللغوي فإنه تختفي صعوبات الفهم الخاصة بـ (١):

(٢) لورا اليندا اعتقلتها لجنة عسكرية شيلية. ولذلك نشرت الـ IDFF بياناً مشتركاً، طالبت فيه بالإفراج عنها في الحال.

ويقوم عدم تمام جمل مثل (١) على أن تلك الجمل تتضمن عناصر تحيل إلى جمل سابقة أو لاحقة في النص ذاته. فمثلاً تتضمن الجملة (١) عناصر محيلة إلى مذكور سابق (Anaphorika) : فإن لذلك وها، لا يفهمان فهماً تاماً إلا في سياق لغوي كما في (٢). وتوجد بخلاف ما يحيل إلى مذكور سابق، عناصر تحيل إلى مذكور لاحق (Kataphorika) مثل: ما يأتي، على النحو الآتي... الخ، التي تحيل إلى جمل لاحقة أو لها خاصية إحالة إلى لاحق.

وإلى جانب المكونات المحيلة إلى سابق والمحيلة إلى لاحق المستخدمة على نحو يتجاوز حد الجملة، التي لها خاصية مجاوزة حد الجملة باعتبار أنها تحيل إلى معلومة تقدم في السياق اللغوي خارج تلك المعنية (البسيطة أو المركبة)، مثل الضمائر، أو بدائل ظرفية أو مركبات اسمية ذات أداة معينة أو صفة ضميرية إشارية، يمكن أن تتضمن الجمل

أيضاً عناصر ترتكز خاصيتها المجاوزة حد الجملة على خواص ذات طبيعة أخرى. ومن ذلك مثلاً - فى حالات، لا تستخدم فيها للربط داخل جمل مركبة - ظروف جمالية مثل: مع ذلك، على أن، إلا أن، وروابط، مثل: لكن، والواو... وأدوات صغيرة تستعمل منضوية غالباً، مثل: ثم، إذاً، أجل، بيد أن، برغم أن، وكذلك مورفيمات الزمن والصيغة والجهة وتلك العناصر التى أطلقت عليها اليزابت جوليش (١٩٧٠) مؤشرات التقسيم^(١).

وبخلاف العناصر المفردة المتعلقة بالنص للجملة خواص عامة معينة، تختص ببنائها الكلى ويتبع ورودها فى الجملة شروطاً مجاوزة حد الجملة. ومن أشهر ظواهر هذا النوع تقسيم الجملة إلى موضوع - حديث Thema - Rhema، الذى ينتج تعلقه النصى فى رأى درسلر (١٩٧٠) عن أن «الموضوع» يمكن أن يفهم على أنه المعطى من النص، و«الحديث» هو الجديد الذى يسهم به المتكلم لاستمرار النص (انظر درسلر ١٩٧٠، ٢) (٢). وثمة ظاهرتان أخريان من هذا النوع هما الامتداد والتكثيف اللذان يثيران

(١) تفهم جوليش (١٩٧٠) تحت «مؤشرات التقسيم» كلمات مفردة من أقسام مختلفة للكلمات، وسينتجيمات معينة، وكذلك - فى حالة خاصة - جمل كاملة، تستخدم لتقسيم النص الشفهى. وتختلف حسب وظيفتها إلى مؤشرات افتتاح، ومؤشرات توقف، ومؤشرات اختتام. وثمة مثال نمطى هو الطرف الفرنسى «enfin» على كل حال، يوصفه مؤشر تصحيح: وتلاحظ جوليش (١٩٧٠، ١٨٧) بالنسبة للمثال النصى ... م: هل وجد أحداً؟ ل.. لكن نحن بالتحديد عندنا... على كل حال هناك عدد كبير من النساء يطاردرونه، أنه لما كان «على كل حال» يتبع جملة غير منتهية فإنها تعمل عمل مؤشر توقف، إذ تتوقف الجملة من أجل التصحيح. ويعد استخدام «على كل حال» فى هذا السياق شائع لانت للنظر فى اللغة المنطوقة.

(٢) اشتهر التقسيم إلى موضوع - حديث، تحت مصطلح المنظور الوظيفى للجملة أيضاً (FSP)، والتقسيم الفعلى للجملة، ومنظور الإبلاغ. أما أشمل معالجة لهذا المركب المشكل إلى الآن فهى معالجة علم لغة مدرسة براغ.

بوجه خاص المشكلة العامة، ما العوامل المتعلقة بالنص التي تُحتم أو تُقيد ورود أشكال ممتدة في مقابل أشكال مكثفة في النص أو العكس.

٣-١ قائمة عناصر خاصة بداخل الجملة

قبل أن نتابع حجاجنا لتحليل التحفيز النحوي الداخلي للمفهوم القضوي نريد أن نجمل للإيضاح في قائمة، ابتداءً بعض أهم الظواهر الممكن ملاحظتها في جمل مفردة ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة بقدر ما عولجت في حد ذاتها في المراجع الموجودة إلى الآن:

عناصر مفردة للجملة	خصائص شاملة للجملة
١ - الضمائر	١ - التنغيم
٢ - أدوات التعريف...	٢ - موضع نبر الجملة
٣ - بدائل - الظروف	٣ - التوليد والمقابلة
٤ - روابط جمالية:	٤ - ترتيب المفردات:
ظروف الجملة،	تتابع عناصر الجملة
أدوات عطف،	٥ - التقسيم إلى موضوع - حديث
أدوات بسيطة	٦ - الامتداد
٥ - أدوات الاستفهام والإجابة	٧ - التكتيف:
٦ - مؤشرات التقسيم	التحويل الاسمي وغير ذلك
٧ - مورفيمات فعلية،	٨ - بناء الجمل المجتزأة
وتراكيب إطنابية:	٩ - الإحالة إلى سابق، والإحالة إلى لاحق
تعبير الزمن، والصيغ	

- والجهة، ونوع الفعل ١٠ - العطف والتبعية
- ٨ - خصائص مورفولوجية ١١ - التابع الزمني
- للمفعول المباشر فى الأسبانية ١٢ - صيغ ثابتة:
- والألبانية والبنغالية... الخ صيغ التحية
- ٩ - أشكال الخطاب
- ١٠ - صيغة الاحترام فى اليابانية
- ١١ - عناصر مؤشرة للموقف
- ١-٤ تاريخ المشكلة

إن الطبيعة النصية لأغلب الظواهر الواردة فى ١-٣ معروفة منذ مدة طويلة. فالنظرة العلمية لهذا الظواهر لها أصلها التاريخى فى النحو القديم والبلاغة القديمة وفى نحو وبلاغة العصور الوسطى، اللذين فهما على أنها فرعان متلازمان، حيث أفضت طريقة النظر النحوية البلاغية الموحدة إلى أوصاف نصية لظواهر نحوية مفردة.

لنأخذ مثلاً ما يسمى «مضارع الحكاية»، الذى يعنى استخدام مورفيم المضارع لوصف أحداث الماضى.. وتعالج هذه الظاهرة فى النحو تحت المضارع البديل عن الماضى *praesens pro praeterito* أو *translatio temporum*، وبذلك عدت «صوراً من طريق الأزمنة، ضمن الصور النحوية. ثم أعيد احتضان الصور النحوية فى البلاغة التى تصف مبادئ إنشاء نصوص كاملة (فى الغالب من نمط الخطاب)، حيث قيل بوجه خاص عن «المضارع البديل عن الماضى»، إن استعماله يبرر بوصفه وسيلة لغوية لحالة شهود. ولما كان يفهم تحت «حالة شهود» صورة فكرية

(صورة معنوية) توجد في النص في تتابع مفصل لأفكار جزئية من فكرة كلية (مثل تصوير مفصل لحدث معقد)، فإنه يتضح بذلك كيف حظى مضارع الحكاية بوصف نصي^(٣).

وينتهي البحث النحوي بناءً على الإرث النحوي - البلاغي إلى عدد كبير من الأبنية المفهومية والأوصاف النصية فيما يتعلق بالظواهر المذكورة في الجزء ١-٣، التي يمكن أن تقسم إلى مجموعتين: ١- أبنية مفهومية متعلقة بنمط النص، و٢- أبنية مفهومية متعلقة بالربط الجملي المتتابع في النصوص.

ومن الأخير كل المفاهيم المتعلقة بالإحالة إلى سابق أو الإحالة إلى لاحق أو بتتابع أنماط المنطوق المختلفة - مثل تتابع الاستفهام - الإجابة - ومن الأبنية المفهومية النصية مفاهيم مثل زمن الخطاب (النمط النصي: الرسالة)، وزمن الحال السردى (النمط النصي: القصة) ... الخ^(٤).

والآن ثمة أمران ضروريان لمعالجة منظمة لخواص للجمل متجاوزة حد الجملة:

١ - صياغة وجهة نظر مشتركة يمكن أن تجمل تحتها الظواهر المعنوية،

و٢- وصف وحدة لغوية أشمل من الجملة، بحيث يمكن أن تستخدم أساساً وإطاراً مرجعياً للقواعد المقررة.

(٣) يضاف أيضاً إلى «حالة الشهود» بوصفها صورة فكرية أن الخطيب وجمهوره يمكن أن يتبادلا في محل شاهد العيان، (لاوسبرج ١٩٦٠، ص ٤٠٠)، وانظر حول المفاهيم المفردة لاوسبرج (١٩٦٠): حول «حالة الشهود»، ص ٣٩٩ وما بعدها. وحول مضارع الحكاية، ص ٤٠٢، وص ٤٠٤.

(٤) انظر حول أزمة الرسالة، وزمن الحال السردى، مثلاً - لويمان - هوفمان - سانتور (١٩٦٥، ٣١٧).

وتدرس كلتا المشكلتين درساً متزايداً منذ الأربعينيات في أماكن كثيرة، فيلاحظ بشكوفسكى Peškovskij فى الدراسات اللغوية الروسية وجهة النظر الموجزة المشتركة فى العطف والتبعية فى الجمل، اللذين يردان بعد وقفات نحوية فاصلة، أى متجاوزين حد الجملة (sočinenie i podčinenie predloženij posle razdelitel'noj pauzy) ويطلق على الوحدة اللغوية المجاوزة للجملة، التى يتم داخلها ذلك العطف وتلك التبعية فقرة^(٥). وفى الدراسات الأسبانية اختار صمويل خيلى جايا (١٩٤٣) أوجه الربط المجاوزة حد الجملة وجهة نظر موجزة (enlaces extraoracionales) فى حين أجمل بوست Boost (١٩٤٩) فى الدراسات اللغوية الجرمانية أوجه الربط تحت «التضافر الجملى»، ويطلق على الوحدة اللغوية المعنية «وحدة التضافر الجملى»، وفى الولايات المتحدة الأمريكية يختاد هاريس (١٩٥٢، أ، ب) النص «الخطاب discourse»، وحدة للتحليل اللغوى^(٦).

(٥) حول فقرة، (بالروسية abzac) انظر بشكوفسكى (١٩٥٦، ٤٥٩). هذا البحث لبشكوفسكى الذى ظهر سنة ١٩١٤ فى طبعة أولى، صار منطلقاً لبحوث سوفيتية كثيرة حول علم لغة النص. انظر مثلاً بوسيلوف (١٩٤٨) الذى ربط الخاصة «التنظيمية - النحوية، التى عنى بها بشكوفسكى للفقرة بالوظيفة التأليفية للفقرة. ولمراجع أخرى انظر جيندين (١٩٧٢) .. وقد صار بحث بشكوفسكى لذلك بوجه خاص أيضاً ذا أهمية من الناحية التاريخية، لأنه صاغ هناك مفهوم «كل مركب» (složnoe cebe) - الذى نقابله كثيراً فيما بعد، الذى يقصد به تجريبياً ما سُمى عادة «الجملة المركبة أو المعقدة (انظر بشكوفسكى (١٩٥٦، ٤٥٥ وما بعدها)). وفى بحوث لاحقة مبنية على بحث بشكوفسكى حدد مفهوم «كل مركب» بأنه «كل نحوى مركب».

(٦) خلافاً للمؤلفين الذين تعرضنا لهم إلى الآن لم يعن هاريس (١٩٥٢، ب) مع ذلك بمعالجة المشكلات التى تتعلق بالظواهر الواردة فى الجزء ١-٣، بل حاول بواسطة إجراء شكلى التوصل إلى خصائص تركيبية للنص - السابق تقديمه. وهدف الإجراء هو تعريف أقسام التكافؤ، التى تعزى إلى مورفيمات وتتابعات مورفيمية للنص، حيث لا تحدد هذه الأقسام للتكافؤ إلا تحديداً مورفولوجياً (فى حالة خاصة فقط، حين لا تكون هذه المعايير كافية، تسوغ معايير دلالية أيضاً).

ويمكن أن تصنف العلاقات بين جمل نص ما المتجلية في الظواهر الخاصة بداخل الجملة التي ذكرت في الجزء ١-٣ وفق وجهات نظر مختلفة. فقد أشار فيجوروفسكى (١٩٤٨) وبوست (١٩٤٩) وغيرهما إلى أنه لا يجوز للمرء أن ينطلق في ذلك من العناصر المفردة للجملة فقط، بل يجب أن ينظر إلى الجمل على أنها كلييات توجد بينها علاقات دلالية ذات طبيعة عامة. وهكذا يفترض أنه توجد بين جمل نص ما العلاقات المنطقية، ذاتها التي بين الجمل الجزئية من جملة مركبة (٧).

١ - ٥ طرح المهام

ينشأ الآن عن وضع المشكلة التي حددت معالمها طرحان مختلفان للمهام، وإن كانا مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً أيضاً في حقيقة الأمر:

(١) يجب أن توصف العلاقات الدلالية بين جمل نص ما في حد ذاتها ككل وأن تستند إلى البنية النحوية - الدلالية والبنية الفونولوجية للجملة المفردة.

(٢) يجب أن تُحدد الوحدة اللغوية المجاوزة للجملة، التي تتحقق فيها العلاقات الدلالية بين الجمل، أى النص، من خلال خصوصيتها تحديداً جوهرياً، وأن توصف بأنها وحدة مستقلة بذاتها.

ولم تنشأ بعد من أوجه الطرح هذه للمهام أية إمكانية لحل الإشكالية

(٧) انظر فيجوروفسكى (١٩٤٨، ص ٢٣ وما بعدها)، وبوست (١٩٤٩، ١٢). ويذكر هنا مثلاً لتلك العلاقات المنطقية، علاقات سببية، وتعاقبية، وزمنية، وشرطية، واستدراكية، وختامية وصيغية الخ، وكذلك ظواهر عامة، مثل إعادة مذكور سابق، والعلاقة بين ما هو عام، وما هو خاص... الخ.

التي طرحت في الجزء ١-١ فيما يتعلق بالخيار بين الفهم القضوى والفهم الدينامى للنص. ويبين على كل حال التاريخ الذى عرض بإجمال في الجزء ١-٤ لبحث خواص الجمل المتجاوزة حد الجملة أن لكلا المفهومين للنص رواداً. فقد اقترح تصور للنص، على النحو الذى عولجت من خلاله فى أعمال صمويل خيلى جايا (١٩٤٣)، وفيجورفسكى (١٩٤٨) ويوست (١٩٤٩) وغيرهم خواص الجمل المتجاوزة حد الجملة، يطابق المفهوم القضوى أكثر من المفهوم الدينامى. والنظرة المميزة للمفهوم القضوى للنص إلى جانب غيرها وهى أن وحدة النص يمكن أن توصف على النحو ذاته الذى توصف به وحدة الجملة بتبيين بكل وضوح فى أعمال هاريس (١٩٥٢ أ، وب) التى يوصف فيها النص (الخطاب) بالوسائل والإجراءات ذاتها (تحليل المورفييمات، والتتابعات المورفيمية، وبناء أقسام التكافؤ الخ)، التى كان قد طبقها هاريس من قبل على وحدة «الجملة». ومع ذلك فإن المهام المذكورة فى (١) و(٢) فى الأعمال المشار إليها لم تُنتهج بمفهوم الفهم القضوى للنص بشكل جاد أيضاً.

ويختلف الأمر فى حالة الإرث النحوى - البلاغى الذى طُوّر فى العصور القديمة والوسطى. هنا لم توصف خواص الجمل المتجاوزة حد الجملة وصفاً متعلقاً بالنص فحسب، (انظر مثالنا فى الجزء ١-٤)، بل يُوعز أيضاً إلى تصور، يطابق بوجه عام المفهوم الدينامى. ويرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى البلاغة القائمة بشكل واضح على أساس الفعل. ويبدو أن المفهوم اللغوى للعصور القديمة والوسطى، الذى لا يمكن أن يفهم فهماً تاماً إلا من خلال مراعاة وحدة النحو والبلاغة والجدل (المنطق)، قد طُوّر إجمالاً تصورات عن النشاط اللغوى، تقترب بشدة من المفهوم الدينامى للنص، وإن لم يتفكر فى مفهوم «النص» فى حد ذاته أيضاً إلا

نادراً. وأدى الانصراف عن البلاغة منذ القرن التاسع عشر واختفاؤها من الخطط التعليمية للمدارس إلى احتجاب بعض النظرات العميقة التي كانت واسعة الانتشار فيما مضى، ويجب في الوقت الحاضر أن يعاد اكتشافها.

وتطلب المهمة السابق ذكرها، وهي وصف العلاقات الدلالية بين جمل النص، والاستناد إلى البنية الدلالية - النحوية، والبنية الفونولوجية للجمل المفردة، وكذلك حتمية تحديد الوحدة المجاوزة للجملة (النص، تحديداً أساسياً لخاصتها، ووصفها وصفاً مستقلاً بذاته، وهي حتمية مرتبطة بما سبق، كل ذلك يتطلب في الوقت نفسه دراسة المعايير التي تُمكن من حكم فاصل فيما يتعلق بالخيار بين المفهوم القضوي والمفهوم الدينامي للنص. مثل ذلك الحكم الفاصل يتيح اختياراً معللاً للوسائل التي يجب أن توصف بها العلاقات الدلالية بين جمل النص أو الخواص النصية للجمل.

وحتى يمكن دراسة المعايير المذكورة يجب أن يجاب عن الأسئلة الآتية:

(٣) ما طبيعة الظواهر المتعلقة بداخل الجملة - المذكورة في الجزء ٣-١- التي لها طبيعة مجاوزة حد الجملة، التي تُستخدم أساساً تجريبياً للتحفيز النحوي الداخلي للمفهوم القضوي للنص؟ هل يتعلق الأمر في هذه الظواهر بظواهر ذات طبيعة دلالية - نحوية أم أن لها أساساً طبيعة تواصلية براجماتية؟

وإذا أمكن أن يتبين أن الظواهر المعنية ليست ظواهر ذات طبيعة دلالية - نحوية فإنه ليس من الجائز أيضاً وصف هذه الظواهر بالوسائل

الدلالية - النحوية الخاصة بوصف البنية الداخلية للجملة. ولما كان المفهوم القسوى للجملة يرتكز على استعمال الوسائل ذاتها لوصف الجملة والنص فإنه ينشأ دحض معتل تجريبياً لهذا المفهوم. وحتى يتوصل إلى ذلك سوف نتجه فيما يأتي بادية الأمر إلى الإجابة عن الأسئلة التي صيغت في (٣).

٢- طبيعة التعالق النصي

٢-١ فرضية النص وفرضية التواصل

ومن الأهمية البالغة لبناء النظرية حقيقة أن لظواهر المعنية المتعلقة بداخل الجملة، مثل ورود روابط جمالية ذات علاقة مجاوزة حد الجملة، واختيار الأدوات، والضمائر الإحالية واختبار مورفيمات الزمن الخ (انظر قائمة العناصر الخاصة بداخل الجملة في الجزء ١-٣) طبيعة مزدوجة: فمن جهة تُستخدم المورفيمات المعنية (أدوات معنية، وروابط جمالية، وضمائر الخ) للربط المجاوز حد الجملة لجمال النص، ومن جهة أخرى يمكن أن تُستخدم هذه المورفيمات ذاتها دون طبيعة خاصة للتعبير عن عوامل تواصلية بشكل مباشر (علاقة بالموقف التواصلى وبمقاصد تواصلية وغير ذلك). ويمكن أن يلاحظ الأمر ذاته أيضاً فيما يتعلق بالظواهر غير المورفيمية: إذ يوجد تنعيم رابط للجملة، وتنعيم متعلق بالتواصل بشكل مباشر أيضاً؛ أحدهما مستخدم لربط الجملى والثانى لبناء الجملة المجتزأة المتعلق بالتواصل الوارد فى نصوص من جملة واحدة؛ أحدهما رابط جملى والثانى ترتيب تواصلى مباشر للمفردات... الخ.

ومكنت هذه الطبيعة المزدوجة للظواهر المعنية المتعلقة بداخل الجملة من أنه فى إطار مناقشة بناء نظريات نحوية مفسرة يمكن أن

تستخدم مجموعة من الظواهر هي ذاتها أساساً واقعياً لفرضيتين مختلفتين بعضهما عن بعض يمثل كل منهما تفرداً لذاته.

ويمكن أن توصف هاتان الفرضيتان على النحو الآتى:

(أ) فرضية - النص: يجب أن يعكس النحو خواص الجمل المجاوزة حد الجملة، لأنه توجد ظواهر نحوية خاصة بداخل الجملة (الأدوات والضمائر وغيرها)، يحدد ورودها في الجملة نوع الربط الدلالي للجملة بجملة أخرى في السياق اللغوى. ويكون مجال الوقائع الوثيقة الصلة بالنحو هو النص، حيث ينظر إلى النص في إطار الربط الجملى المتتابع القائم على أساس دلالى. ولا تؤدي العوامل المتعلقة بالتواصل خاصة دوراً حاسماً في تحفيز الفرضية.

(ب) فرضية - التواصل: يجب أن يتضمن النحو مكونات تواصلية أو يعكس عوامل متعلقة بالتواصل خاصة، لأنه توجد ظواهر نحوية خاصة بداخل الجملة (أدوات وضمائر وغيرها) يحدد ورودها في الجملة نوع استخدام المتكلم للجملة في الموقف التواصلى المعين، ولا تؤدي العوامل المتعلقة بالربط الجملى المتتابع في النص خاصة دوراً حاسماً في تحفيز الفرضية.

وعلى الرغم من أن كلتا الفرضيتين لا تستبعد إحداهما الأخرى أساساً فإنه توجد نتائج متباينة فيما يتعلق بتضمن الوقائع، وبمناسبة النظريات القائمة على ذلك أيضاً. ونريد أن نتجه إلى هذه المشكلات فى الجزئيتين التاليتين.

٢-٢ عدم كفاية فرضية - النص

وفى ما يتعلق بورود ضمائر إحالية للغائب ذات طبيعة مجاوزة حد الجملة فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لبناء النظريات على أساس فرضية

- النص ليس فقط حقيقة أنه يوجد ذلك الاستعمال للضمائر، بل تتطلب فرضية النص التحليل المفصل للشروط التي يجب أن يوفيهما السياق اللغوي المتقدم على جملة ما، وبذلك يمكن أن يرد ذلك الضمير عامة في الجملة:

(٣) في وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. فقد أخذ (هو) المصطافين على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

(٤) في وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. فقد أخذ الشتاء المصطافين على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

في (٣) من طبيعة السياق اللغوي المتقدم على الجملة الثانية أن ورود الضمير (هو) ليس ممكناً فحسب، بل - كما تبين مقارنة مع (٤) - في مقابل تكرير المركب الاسمي (الشتاء) هو الشكل الأكثر طبيعية لتحقيق الإحالة إلى مذكور سابق المجاوزة حد الجملة. وعلى النقيض من ذلك تبين مقارنة بـ (٥) و(٦) أن السياق اللغوي المتقدم على الجملة الأخيرة لا يجيز أن يستخدم الضمير الإحالي (هو) في هذه الجملة، برغم أن في الجملة الأولى كما في المثال (٣) يرد المركب الاسمي المماثل (الشتاء).

(٥) في وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. وبالتالي مشفى (مكان للاستشفاء) على الساحل الجنوبي للبحر الأسود. هناك يوجد في هذا الوقت كثير من المستجمين الذين يأملون في موسم سياحي دافئ بشكل مقبول. غير أنه في هذا العام أخذ الشتاء على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

(٦) في وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. وبالتالي

مشقى على الساحل الجنوبي للبحر الأسود. هناك يوجد فى هذا العام كثير من المستجمين الذين يأملون فى موسم سياحى دافىء بشكل مقبول. غير أنه فى هذا العام أخذ على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً. بينما يجب أن تحلل الفروق المذكورة التى تتجلى فى الربط الجملى المتتابع، بالضرورة على أساس فرضية - النص، وأن تفسر بنظرية مناسبة فإن الفرق بين (٦) و(٧) لا وزن له بالنسبة لفرضية النص، إذ إن ورود الضمير (هو) هنا غير مرتبط بالربط الجملى المتتابع.

(٧) ذهب.

(٨) ذهب الكلب الذى مر للتو.

وفى إطار شروط تواصلية معنية - مثلاً حين يلاحظ شخصان معاً كلباً ماراً، وفجأة يختفى هذا الكلب فى مدخل بيت مظلم، حيث يقول أحد الملاحظين للآخر الجملة (٧) - يكون استخدام (٧) مناسباً للموقف، فى حين تكون (٨) غير مناسبة، برغم أن الجملة تعبر عن أحوال صحيحة بناءً على الموقف.

ولما كان لا يشترط مع فرضية النص أن كل ورود للضمائر ليس إحيالياً - لأنها لا تتعلق بحالات الإحالة الممكنة (أو غير الممكنة) فقط - فإنه سيان بالنظر إلى هذه الفرضية، على أى نحو يفسر ورود ضمائر غير إحيالية فى حالات مثل (٧). وبعبارة أخرى: تجيز فرضية النص أن تفسر ضمائر إحيالية أو غير إحيالية للغائب على نحو شديد التباين.

ومع ذلك توجد عوامل مشتركة فى طريقتى الورد، مثل إمكانية المطابقة المباشرة لما هو مشترك مع الضمير. وهكذا يقوم ضعف فرضية النص أساساً على أنها يمكن أن تفتقد التعميم المتطلب هنا، وأن طريقتى

الورود للضمائر تُحدّد بعوامل تواصلية - براجماتية. وفي الأعمال التي بنيت على فرضية - النص مثل ايزنبرج (١٩٦٨ب) وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما لم تُعالج الضمائر الإحالية وخواص الجمل المجاوزة حد الجملة الأخرى أيضاً إلا على أساس عوامل دلالية ومنطقية ونحوية تقريباً.

٢-٣ عدم كفاية فرضية - التواصل

خلافاً لفرضية النص تفرض فرضية التواصل حقاً التحليل المفصل للعوامل المتعلقة بالتواصل بالنظر إلى جمل مستقلة مفردة، غير أنها تهمل المعطيات المرتبطة بالربط الجملي المتتابع. والنتيجة هنا أيضاً افتقاد التعميم المطلوب: فهي تجيز مثلاً أن تُفسر ضمائر غير إحالية وإحالية للغائب على نحو مختلف أساساً، إذ تعد حالات مثل (٧) فقط، وليس حالات مثل (٣) - (٦) من المعطيات الوثيقة الصلة بفرضية - التواصل.

وفي الأعمال التي تُقدّم فيها فرضية التواصل (انظر فوندرليش ١٩٧١ وغيره) يظل دور الظواهر المتطقة بداخل الجملة الواردة في الجزء ٣-١ بالنسبة لبناء النص، ومن ثم بالنسبة للربط الجملي المتتابع أيضاً، إما غير منعكس أو دون تأثير حاسم في الفروض الأساسية. ولذا يورد فوندرليش مثلاً (١٩٧١) لتحفيز فرضية التواصل ضمن غيرها أشكال الخطاب في الألمانية، وصيغة الاحترام في اليابانية. فخلافاً لما في الألمانية، حيث لا يوجد إلا Du (أنت)، و Sie (حضرتك) ضمائر للخطاب، يوجد في اليابانية ستة ضمائر مختلفة للخطاب، يتوقف استعمالها على نحو متنوع على علاقات تدرج اجتماعية، وعلاقات الاحترام، والتأدب أو الحميمية والدور المتباين للرجل والمرأة الخ بالنظر إلى علاقة المتكلم

بالمخاطب (انظر فوندرليش ١٩٧١، ص ١٥٩). ومع ذلك لم يذكر فوندرليش (١٩٧١) أشكال الخطاب الاسمية فى الألمانية، التى لا توجد فيها فقط - حين ينطلق فى العوامل السابق ذكرها مثل النظام الطبقي الاجتماعى، والحميمية... الخ - صورة معقدة مشابهة لما فى اليابانية (انظر الفروق بين صيغ الخطاب: مدير الجامعة، السيد الدكتور، الزميل مولر، نورعيني، أنت يا جحش... الخ)، بل يتأكد أن اختيار تلك الصيغ يتعلق بقدر كبير بأوجه اطراد معقدة لبناء النص، أى بعوامل تختص بالتنظيم المتتابع للنص أو اختيار نمط النص.

وربما توضح بعض الأمثلة ذلك. فإن اختيار صيغة الخطاب مثلاً: السيد مولر المحترم فى مقابل السيد مولر تتعلق بنمط النص: فالأولى تظهر فى نصوص الرسائل، والثانية فى نصوص الحوار. ومن ناحية أخرى يتعلق اختيار السيد مولر المحترم فى مقابل حضرتك فى نصوص الرسل بالموقع داخل التنظيم المتتابع للنص، لأن الصيغة الأولى لا ترد عادة إلا فى البداية، والصيغة الثانية لا ترد إلا فى داخل النص. وبوجه عام يلاحظ فى مشكلات من هذا النوع أن صيغ الخطاب فى بداية نص رسالة لا يمكن أن توضع بأية حال ببساطة تحت عنوان «صيغ ثابتة، ad acta لأنها فى إطار شروط معطاة يمكن أن تُشكّل بشكل حر عامة. وتبين أمثلة مثل: حبى الأخير، جيرانى المحترمون، إلى ذلك الذى يجد هذه السطور، إلى كل الذين يأتون بعدنا... الخ أنه لا توجد بأية حال سلسلة من شروط تواصلية شائعة، تحدد ما إمكانات الخطاب التى تقدم، وما تلك التى لا تقدم.

ويجب أن يبين تحليل شامل لهذه المشكلات: ما العوامل التواصلية بوجه عام التى تحدد ورود صيغ خطاب اسمية ومعقدة فى مقابل غياب

تلك الصيغ. ويجب أن يوضح في سياق ذلك على أساس أى قواعد تُنجرَ مثلاً وقائع، مثل أن المرء لا يمكنه عادة أن يبدأ خطاباً إلى السيد مولر بـ «عزيزى القارىء»، برغم أن كاتب الخطاب له الحق فى أن يتوقع أنه فى وقت تلقى نص الرسالة يكون السيد مولر حقيقة هو قارىء الرسالة، فى حين أنه من جهة أخرى مثلاً يمكن لكاتب بوجه عام أن يتوجه بـ «عزيزى القارىء» إلى جمهوره. ويجب أيضاً أن توصف فى سياق هذه المسائل تلك الشروط والاطرادات التى تفسر مثلاً وقائع مثل أنه من الممكن فى نصوص حوار معينة أو فى أحداث تواصل معقدة مع عدة شركاء أن كاتباً مقدماً يمكن أن يتوجه فى أثناء واقعة التواصل ذاتها إلى الشريك هو ذاته بصورة متناوية بأشكال خطاب مختلفة (مثلاً بـ السيد مولر- الزميل مولر- الرفيق مولر)، فى حين أنه توجد من جهة أخرى أيضاً أنماط من أحداث تواصل معقدة مع عدة شركاء، يظل فيها هذا التبادل لصيغ الخطاب عادة مستبعداً أساساً.

وفيما يبدو أنه يوجد لكل هذه الظواهر سياق كلى يوضح كيف تستخدم صيغ الخطاب. وفيما يبدو من جهة أخرى أيضاً أنه مع فرضية التواصل وحدها التى تقوم فى الحقيقة على جمل مفردة مستقلة، وليس على النظر فى سياقات نصية لم يقدم أساس كاف لسبر هذا السياق الكلى: فكثير من الظواهر المذكورة لا تتجلى فى جمل مفردة مستقلة.

إن ما بيناه فيما يتعلق باستخدام صيغ الخطاب يمكن الآن أن يقرر أيضاً لكل الظواهر الأخرى التى تذكر فى هذا السياق. وتكمن نتيجة هذه النظرات فى أنه لا توفر فرضية النص ولا فرضية التواصل أساساً كافياً لمعالجة الظواهر الخاصة بداخل الجملة، التى أوردت فى الجزء ١-٣.

ويعنى ذلك أن معالجة مناسبة لهذه الظواهر لا تكون ممكنة إلا حين تُربط معايير متعلقة بالنص ومعايير متعلقة بالتواصل بعضها ببعض على نحو مجدٍ.

٢-٤: التعالق النصى خاصة تواصلية

كنا قد أشرنا عند معالجة عدم كفاية فرضية النص إلى أنه فيما يتعلق بإيضاح طرائق الاستخدام المختلفة لضمائر الغائب يمكن التوصل إلى تعميم أقوى إذا افترضنا أن الاستخدام المشير إلى الموقف والاستخدام الإحالي - المجاوز حد الجملة للضمائر يجب أن يرد إلى عوامل تواصلية - برامجماتية. غير أن هذا يشترط أن الإحالة المجاوزة حد الجملة لا تعد أساساً ظاهرة دلالية بل ظاهرة تواصلية.

وقد توصلنا إلى نتائج مشابهة عند تحليل الطبيعة المجاوزة حد الجملة لكل الظواهر الأخرى الواردة فى الجزء ١-٣. وهذا مدرك بشكل مباشر فيما يتعلق بكل تلك الظواهر التى يمكن إرجاع تعالقها النصى - كما هى الحال فى حالة التقسيم إلى موضوع - حديث - إلى فروق، مثل: «معلومة جديدة فى النص، ومعلومة غير جديدة فى النص». ولا يجب أن يوصف مفهوم مثل: معلومة غير جديدة فى النص، ضرورة بوسائل دلالية أساساً، لأنه من المفيد بوجه عام أن يفسر ذلك المفهوم بمعنى: «شئ قد قيل فى الأفعال اللغوية المتقدمة». وربما يعنى ذلك الحل أن الظواهر المعنوية يمكن أن تفسر أساساً متعلقة بالفعل الكلامى، ومن ثم أن تعد فى المقام الأول ظواهر تواصلية.

وبالنظر أيضاً إلى تلك الظواهر التى يبدو أنها لا يمكن أن تفسر للوهلة الأولى بأنها ظواهر تواصلية أساساً، ينشأ عند نظرة أدق أنها يمكن

أن تدرك على أنها ظواهر تواصلية. أما المثال النمطي لذلك فهو ما تسمى الروابط الجمالية Satzkonnectoren (الظروف الجمالية الخ)، التي تعد عادة وسائل للربط الدلالي للجملة:

(٩) ... لاحظ جارى أنه باستثناءك لم يكن أحد مختلفياً في الحديقة. فأنت إذن الشاب الذى قذفتى بكرات الثلج.

(١٠) ... لاحظ جارى أنه باستثناءك لم يكن أحد مختلفياً في الحديقة. **وعلي ذلك (ومن ثم)** فأنت الشاب الذى قذفتى بكرات الثلج.

ربما كان المثالان - برغم عدم اكتمال كلا النصين - كافيين لتصوير حقيقة معروفة، وهى أن الروابط الجمالية: **إذن وعلي ذلك (ومن ثم)** يمكن أن تستخدم للربط الجملى المجاوز حد الجملة. ومع ذلك توجد أيضاً حالات تستخدم فيها **(إذن)** فى جمل لا يتقدم عليها سياق لغوى:

(١١) أنت إذن الشاب الذى قذفتى بكرات الثلج.

(١٢) هذه إذن حجرتك (الدراسية) التى أثنى عليها كثيراً.

فالجملة (١٢) مثلاً يمكن أن تُنطق فى اللحظة التى يمر المتكلم فيها بتلميذ فى حجرته دون أن توجد أدنى علاقة بمنطوقات متقدمة. وعلى هذا النحو يمكن أن ينطق متكلم الجملة (١١) مع شروط موقفية معطاة فى اللحظة التى يحضر فيها فى سكون أحد معارف المتكلم الشاب المخاطب. وفى موقف كهذا - أى دون سياق متقدم - لا يمكن ذلك خلافاً لـ (١١) أن تستخدم جملة مثل (١٣):

(١٣) **وعلي ذلك (ومن ثم)** فأنت الشاب الذى قذفتى بكرات الثلج.

وكذلك لا يمكن خلافاً لـ (١٢) أن تنطق الجملة (١٤) دون سياق

لغوى متقدم:

(١٤) **وعلي ذلك** فهذا فصلك الذى أثنى عليه كثيراً.

وهكذا فى حالات مثل (١١) و(١٢) يعد أمر ما أساساً، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستنتاج المشير إلى الموقف: فالمتكلم يستنتج من المعطيات المتضمنة فى موقف التواصل شيئاً محدداً، يعبر عنه فى الجملة. وبهذا المعنى يمكن أن نجمل ملحوظاتنا فى أن (إذن) يمكن أن تستخدم مشيراً إلى الموقف ورابطاً مجاوزاً حد الجملة، أما (على ذلك، أو من ثم) فيمكن أن تستخدم رابطاً مجاوزاً حد الجملة، ولكن لا يمكن أن تستخدم مشيراً إلى الموقف.

ولما كان من غير الممكن أن تُفسر الإشارة إلى الموقف Situationsdeixis، ومن ثم الاستنتاج المشير إلى الموقف تفسيراً ذا جدوى دون صلة بالفعل الكلامى فإن تفسيراً للربط الجملى المجاوز حد الجملة على أساس دلالى فقط دون صلة بالفعل الكلامى قد يؤدى إلى أن الظاهرة هى ذاتها - تحديداً استخدام الاستنتاج (إذن) - قد توصف بوسائل مختلفة. ولعل ذلك بدوره يفتقد التعميم اللازم الذى لا يمكن أن يتوصل إليه فى هذه الحالة إلا حين لا يُفسر استخدام ظرف الجملة المعنى مشيراً إلى الموقف فقط، بل استخدامه رابطاً مجاوزاً حد الجملة، إلا متعلقاً بالتواصل.

وهكذا يمكن أن يرجع الفرق بين طريقتى الاستخدام إلى فرق بين استنتاج من معطيات متضمنة فى سياق التواصل، من جهة، واستنتاج من أفعال لغوية متقدمة مباشرة، من جهة أخرى.

وكون حالات مثل (إذن) ليست ظاهرة فردية يتبين فى أن كثيراً من إشارات الموقف Situationsdeiktika يمكن أن تُستخدم فى الوقت نفسه أيضاً فى وظيفة مجاوزة حد الجملة.

(١٥) هذا بيتى . (إشارة إلى الموقف) .

(١٦) أعلنت KWV أن بيتى يُجدد قريباً . هذا خبر يسعد به كل أفراد أهل البيت .

(١٧) هنا أنا فى بيتى (إشارة إلى الموقف) .

(١٨) يتطلب الموقف الحالى فى العالم تضامناً قوياً مع الجميع لتحديد الشعوب المناضلة . هنا توجد قضية، تحرك كل إنسان تقدمى .

وبينما لا يمكن أن تكون عناصر مثل: علي ذلك (من ثم) إشارة إلى موقف، بل تُستخدم رابطاً مجاوزاً حد الجملة، فإنه توجد من جهة أخرى إشارات إلى الموقف، لا يمكن أن تستخدم رابطاً مجاوزاً حد الجملة:

(١٩) هذا ثم بيتى . (إشارة إلى الموقف)

(٢٠) * أعلنت KWV أن بيتى يحدد قريباً . هذا ثم خبر، يسعد به كل أفراد أهل البيت .

وتفسر كل الوقائع المتضمنة فى الأمثلة من (٩) - (٢٠) بالتعميم اللازم فى سياق موحد حين تعد كل خواص الجمل المجاوزة حد الجملة المستخدمة للربط الجملى المتتابع ظواهر تواصلية . وبعبارة أخرى: لا يعد التعالق النصى للجمال أساساً خاصية دلالية و/ أو نحوية، بل خاصية تواصلية .

مبنى سورالكريمة
www.soralkrime.com

ويتضمن هذا التقرير فى الوقت نفسه إشارة إلى كيفية إمكان التغلب على أوجه القصور المرتبطة بفرضية - النص وفرضية - التواصل: إذ يتأكد أن خواص الربط الجملى المتتابع التى تبدو أنها محض دلالية -

على النقيض من فرضية - النص - ظواهر ذات طبيعة تواصلية -
براجماتية، وتعرف الخواص التواصلية التي يمكن ملاحظتها في جمل
مفردة مستقلة بأنها ظواهر - خلافاً لما توعدز إليه فرضية - التواصل - في
جوهرها ذات طبيعة مماثلة للعوامل المحددة بناء النص.

٢-٥ حجج ضد المفهوم القضوى

كنا قد أكدنا في الجزء ١-٢ أن التحفيز الحاسم للمفهوم للنص يركز
على التحفيز النحوى الداخلى. ويؤدى المفهوم القضوى الذى يعد استخدام
الوسائل ذاتها لوصف النص والجملة مميزاً له، إلى نتيجة أخيرة هى أن
النحو يجب أن يكون نحو - بنية النص أو أن نحو - بنية الجملة يمكن أن
يحل محله نحو - بنية النص. غير أن ذلك الافتراض لا يمكن أن يحفز
بالإشارة إلى وجود أبنية كبرى للنصوص، إذ يمكن أن تفسر تلك الأبنية
الكبرى بالوسائل غير النحوية أيضاً، ولا يمكن أن يسلم ببساطة بالطبيعة
النحوية لهذه الأبنية، بل يجب إثباتها من الناحية التطبيقية. مثل ذلك
الإثبات لا يمكن أن يؤتى به إلا بطريقة غير مباشرة، وذلك بالاستناد إلى
التحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى. وهكذا يجب أن يعد التحفيز
النحوى الداخلى أساس الحجاج الفاصل للمطالبة بأنحاء - بنية النص.

ويقوم التحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى للنص على أساس
فرضية - النص المعالجة فى الأجزاء المتقدمة حول الظواهر الخاصة
بداخل الجملة المذكورة فى الجزء ١-٣ ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة.
وثمة فرضية ذات أهمية حاسمة لهذا التحفيز النحوى الداخلى، هى
فرضية أن القوانين التى تحدد العلاقات الدلالية المتجلية فى الظواهر
المجاوزة حد الجملة بين جمل نص هى أساساً ذات طبيعة مماثلة للقوانين

التي تعد أساس للبنية الداخلية للجملة. ومن المسوغ على أساس تلك
الفرضية فقط المطالبة بقواعد خاصة بنحو النص مناظرة للقواعد
التركيبية للنحو. فإذا لم يكن في الإمكان مع ذلك أن يحافظ على هذه
الفرضية فإنه يختلفي بذلك الأساس الحاسم للتحفيز النحوي الداخلي
للمفهوم القضوى.

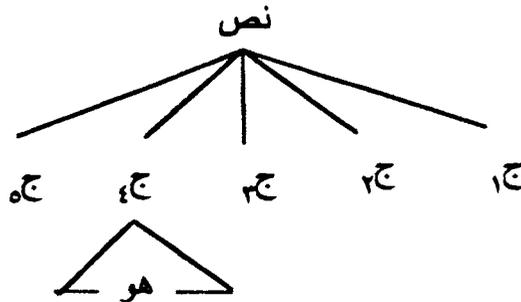
لننظر الآن في الفرضية المذكورة نظرة أدق إلى حد ما من خلال
مثال قاعدة خاصة بنحو النص. إن نظرية نصية جلية يجب على الأقل
أن (أ) توضح قوانين بناء التتابعات الجمالية، ومن ثم (ب) يمكنها أن
تفرق بين تتابعات جمالية جيدة السبك وتتابعات جمالية غير جيدة السبك.

غير أن ذلك في إطار نظرية قائمة على أساس المفهوم القضوى لا
يجوز أن يجرى إلا حين تفترض قواعد خاصة بنحو النص. لنأخذ مثلاً
النموذج الذي اقترح في دراسة ايزنبرج (١٩٦٨، أ، ب) الذي ينطلق من
قاعدة للشكل.

$$(أ) \text{ نص} \leftarrow (\# \text{ ج } \#)^n (n \geq 1)$$

تصف البنية العليا لواسمات النص ذات الطبيعة الآتية

(نهمل رموز حد الجملة غير الجوهرية في سياقنا)



وتكمل قواعد أخرى واسم النص (انظر ايزنبرج ١٩٦٨، أ، ب). ولما

ليس من الممكن بعد أن يُفَرَّق بين تلك التتابعات الجمالية الجيدة السبك وتلك التتابعات الجمالية غير الجيدة السبك فإن نمطاً ثانياً من قواعد خاصة بنحو النص - يطلق عليها «قواعد نصية» - يكون أمراً ضرورياً، فهو الذى يقوم بالتفريق اللازم. وفى حالة واسمات النص كما فى (ب)، التى تتضمن ضميراً إحالياً ذا طبيعة مجاوزة حد الجملة، يجب أن يُضْمَن أن السياق اللغوى المتقدم على الضمير من وراء حد الجملة (فى المثال (ب) الجمل ج ١، ج ٢، ج ٣) يتضمن العائد إليه، الذى يفى بكل الشروط الدلالية التى يجب أن تقدم التحاول (الإحالة المشتركة) بين العائد إليه والضمير. ويتوصل إلى ذلك بافتراض قاعدة خاصة بنحو النص تستبعد كل ج من واسم نصى محكوم من نص مباشرة يتضمن ضميراً موسوماً بأنه إحالى، لا يوجد له فى الواسم النصى ذاته سياق مناسب دلاليّاً. وبهذه الطريقة يفرق بقاعدة عامة فيما يتعلق بضمائر إحالية - مجاوزة حد الجملة بين تتابعات جمالية جيدة السبك وتتابعات جمالية غير جيدة السبك. ويوضح القانون الأساس.

إن القاعدة الخاصة بنحو النص الموصوفة آنفاً ذات طبيعة تطابق بدقة القواعد المفترضة لبنية الجملة (تحويل الحذف الذى يجرى على الرسوم الشجرية للأصل). وبذلك يفسر القانون المقدم لضمائر إحالية - مجاوزة حد الجملة بالنظر إلى علاقة التحاول طبقاً للمفهوم القضى من الناحية النظرية بالوسائل ذاتها التى تفترض لنحو بنية الجملة أيضاً. ومراد القاعدة العلاقات الدلالية التى توجد بين عائد إليه وضمير عند تجاوز حد الجملة فى النص. وبما أنه لم تفسر هذه العلاقة بوصفها ظاهرة تواصلية - برجماتية، فقد نشأ بذلك فى الوقت نفسه أن ضمائر الغائب المستخدمة استخداماً غير إحالى (انظر مثالنا (٧) فى الجزء ٢-٢)، التى لا يمكن أن

تفسر إلا بوصفها ظاهرة تواصلية - براجماتية، وليس غير، يجب أن تعد ظاهرة ذات طبيعة مختلفة تماماً (عدم كفاية فرضية - النص، انظر الجزء ٢-٢ و ٢-٤).

والآن إذا كانت الإحالة المجاوزة حد الجملة - كما حاولنا أن نبينها في ٢-٤ - ظاهرة ذات طبيعة تواصلية - براجماتية، فإنها لا يمكن أن تفسر بقاعدة خاصة بنحو النص. فالقواعد الخاصة بنحو النص تشترط أن وحدة البنية التي تعمل فيها (تجرى عليها) غير مقسمة زمنياً، أى غير مفسرة زمنياً أو لازمنية، وإلا فقد يكون لا طائل وراءها، إذ يوجد مثلاً بالنسبة لأبنية غير مفسرة زمنياً فقط، مغزى لاستبعاد عناصر البنية بقاعدة حتى توضح علاقات تركيبية، فى حين قد يكون من غير المجدى مطلقاً استبعاد فعل، من الممكن (المحتمل) إنجازها من سياق الفعل بقاعدة تركيبية. وهكذا إذا كانت الإحالة المجاوزة حد الجملة ذات طبيعة تواصلية - براجماتية فإنها لا يمكن أن تفسر بقاعدة خاصة بنحو النص، بل بتصورات مناسبة خاصة بنظرية الفعل فقط. ومن البدهى أن ذلك لا يسرى على الإحالة فقط بل على كل الظواهر ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة التى أوردت فى الجزء ١-٣.

الآن يسفر عما قيل الاستنتاجات الآتية: إذا كانت العناصر الخاصة بداخل الجملة فى وظيفة مجاوزة حد الجملة المذكورة فى الجزء ١-٣ ذات طبيعة تواصلية - براجماتية فإنها لا يمكن أن تفسر بقواعد خاصة بنحو النص. ولما كانت القواعد الخاصة بنحو النص أساسية لكل طراز من نحو - بنية النص - فلا يستغنى أى نحو - لبنية النص عن تلك القواعد حين يُعمق بوضوح بشكل كافٍ - فقد يفقد كل تصور لنحو - بنية النص

التحفيز النحوى الداخلى التطبيقي - ومن ثم الحاسم^(٨). ولما كان هذا هو التحفيز الحاسم للمفهوم القضوى فإن هذا المفهوم للنص لا يظل تحفيزاً تطبيقياً خاصاً به إلا حين تعد العلاقات المتجاوزة للجملة المتجلية فى العناصر الخاصة بداخل الجملة المذكورة فى الجزء ١-٣ ظواهر دلالية - نحوية. ولكن يجب أن تُحتمل نتيجة أن كما هو ذاته من الظواهر - وهو العدد الكبير من العناصر الخاصة بداخل الجملة المذكورة فى ١-٣ - يوصف تارة بأنه ظواهر دلالية - نحوية (فى حالة تجاوز حد الجملة) وتارة أخرى بأنه ظواهر تواصلية - براجماتية (مع استخدام مؤشر إلى الموقف)، ومن ثم على نحو شديد الاختلاف. وربما يكون حل كهذا فيما يبدو مقبولاً بدرجة ضئيلة.

ويمكن أن تُعرض الطبيعة الموحدة للظواهر المذكورة فى ١-٣ على نحو مقبول حين لا يعد الاستخدام المؤشر إلى الموقف فقط، بل الاستخدام الرابط - المجاوز حد الجملة أيضاً للعناصر المعنية الخاصة بداخل الجملة، ظاهرةً تواصلية - براجماتية. ولا تُوصف إذن القوانين المتجاوزة للجملة التى تعد أساساً بقواعد خاصة بنحو النص، بل بمبادئ تواصلية لربط أفعال لغوية. وربما يعنى هذا بالنسبة لمثال الضمائر الإحالية أنه توجد مبادئ تواصلية مفادها أن فعلاً لغوياً تُبنى فيه جملة ذات ضمير إحالي

(٨) ما قيل يسرى فى نطاق كبير على تلك الأنحاء الخاصة ببنية النص أيضاً التى تشغل بأبنية كبرى - نصية دلالية، وكذلك على تلك التى تتضمن مكوناتاً تواصلية - براجماتية. وحتى تنقل أبنية كبرى - للنص غير مقسمة زمنياً إلى تتابع سطحى للجملة - أو لإيضاح العلاقة بينها - تكون ضرورية فى كل حال، أى لكل طراز من نحو - بنية النص، قواعد خاصة بنحو النص تفرق بين تتابعات جمالية جيدة السبك وتتابعات جمالية غير جيدة السبك.

مجاوز حد الجملة لا يجوز أن يُنجزَ إلا إذا حَقَّقت الأفعال اللغوية المتقدمة بحيث يمكن أن يتطابق المقصود بالضمير مع ما سبق ذكره في هذه الأفعال المتقدمة. وبذلك قد يتخلى عن المفهوم القضوى، ويعد المفهوم الدينامى أساساً^(٩).

٣- النص وحدة مستقلة بذاتها

٣-١ تحفيز المفهوم الدينامى

على أساس الحجاج الذى طور فى الجزء السابق ينشأ الآن الفرق الآتى بين مفهوى «النص»:

المفهوم الدينامى	المفهوم القضوى
١ - النص وحدة مقسمة زمنياً: تتابع زمنى لأفعال لغوية عند إنجازه تبنى جمل.	١ - النص وحدة غير مقسمة زمنياً: بنية كلية غير زمنية ذات تتابع جملى بوصفها بنية سطحية.
٢ - تفسير القوانين: مبادئ تواصلية، يجب أن تتبّع عند إنجاز أفعال لغوية متعاقبة.	٢ - تفسير القوانين: قواعد خاصة بنحو النص، تصف تتابعات جمالية جيدة السبك.

(٩) حول المبادئ التواصلية للربط المتتابع لأفعال لغوية انظر ايزنبرج (١٩٧٢) (١٩٧٦).

من هذه المقابلة يمكن أن يتضح أن كل مفهوم يعارض الآخر: فلا يمكن أن يقوم المفهوم القضوى أو المفهوم الدينامى مقام الآخر فى الوقت نفسه. وبناءً على ذلك فإن لهما طبيعة إمكانية من إكنايتين، لأنه لا توجد إمكانية ثالثة - أى مفهوم لا يطابق المفهوم القضوى ولا المفهوم الدينامى. ولما كان الأمر كذلك فإنه يمكن أن تعد الحجج التى شُرحَت فى الجزء ٢-٥ ضد المفهوم القضوى حججاً ضد المفهوم الدينامى فى الوقت نفسه. وينشأ نهج آخر لتحفيز المفهوم الدينامى للنص حين تستخبر المعايير اللغوية ذاتها عن أى تصور للنص تتضمنه. لننظر حول ذلك فى الأمثلة الآتية:

(٢١) ما قلته منذ قليل ليس صحيحاً. (جملة فى حوار)

(٢٢)* ما يقع فى الجملة التى عبرت عنها منذ قليل ليس صحيحاً.

(جملة فى حوار) ويرجع كون جملة مثل (٢٢)* خلافاً لـ (٢٢) - لا يمكن أن تستخدم فى نص حوارى منطوق إلى أن المرء يمكن أن يستند إلى مضمون الجمل للنص ذاته، وليس بفعل دال على الحال، إذ يجب أن تستخدم بدلاً من تعبيرات مثل: «ما يقع فى الجملة، تعبيرات ذات أفعال دالة على عمل. ويبدو أن المعايير اللغوية بنيت بحيث لا تعد الجمل فى المحيط اللغوى لجملة ما بالنسبة لنطق هذه الجملة فى نص حوارى منطوق جملاً قارة ذات مضمون محدد، بل تعد أفعالاً لغوية ذات مضمون محدد.

ويمكن بوجه عام أن تتوقع هذه النتيجة للنصوص الحوارية الثنائية المنطوقة - وكذلك للنصوص الحوارية الفردية الشفهية، وأجزاء حوارية فردية من نصوص حوارية ثنائية (انظر: «ما قلته، ولكن ليس: * ما يقع فى الجملة التى نطقت بها»): - فلا يمكن أن يحال إلى مضمون الجمل فى

المحيط اللغوى لجملة ما فى النص الشفوى ذاته عبر فعل إلا حين ينبغى أن يعبر بجلاء عن الصلة المعنية من خلال جملة كاملة (جزء من جملة). بيد أن الأمر ذاته يسرى على نصوص مكتوبة أيضاً:

(٢٣) ما قررنا آنفاً له أهمية فى هذا السياق أيضاً. (جملة من نص مكتوب).

(٢٤)* ما يقع فى الجمل التى صغناها آنفاً له أهمية فى هذا السياق أيضاً. (جملة من نص مكتوب).

وتبين حقيقة أنه لا يمكن أن تستخدم فى نص مكتوب جملة مثل (٢٤) خلافاً لـ (٢٣) أنه لا يمكن أن يحال إلى مضمون الجمل فى المحيط اللغوى لجملة ما داخل نص مكتوب أيضاً عبر فعل إلا حين تجعل الصلة من خلال تعبيرات فعلية فى جملة كاملة صريحة (يمكن أن تستخدم أفعال دالة على عمل فقط، وليست أفعالاً دالة على حال).

ويمكن الآن أن ينشأ انطباع بأنه لا توجد إلا خاصية أسلوبية للغة وأن المرء لا يستخدم فى نصوص لا تتبع تخصص «علم اللغة، خاصة، أى تعبير ذى فعل دال على الحال للإشارة إلى مضمون الجمل فى المحيط اللغوى. بيد أن الأمر ليس كذلك بأية حال من الأحوال. لننظر فى المثال الآتى:

(٢٥) ما يقع فى الجملة الثالثة لهذه المادة ليس صحيحاً. (جملة من نص حول وثيقة مثبتة كتابياً).

وتبين أمثلة مثل (٢٥) أنه من الممكن بوجه عام أن يحال فى اللغة السائرة وفى كل الأشكال الأخرى للتواصل اللغوى إلى مضمون

الجمل بمساعدة أفعال دالة على الحال، وهي تتم مستقلة عن عوامل أسلوبية.

ويرتكز الفرق بين (٢٥) من جهة والحالتين غير الممكنتين (٢٢) و(٢٤) من جهة أخرى على أنه في (٢٥) خلافاً لـ (٢٢) و(٢٤) يكون الحديث عن خواص مميزة لوثيقة مثبتة كتابياً، ففي (٢٥) يفصح عن غاية القول. فغاية القول ليست نصاً بالمعنى الشامل الذي توجد فيه ظواهر من نمط «نص»، يمكن ملاحظتها امبريقياً بوصفها ظواهر معقدة مقدمة بشكل موضوعي، وتصير موضوع علم اللغة، بل ليست إلا تتابعاً جملياً في إطار الإثبات الكتابي.

وعلى نحو مغاير لما في الحالة (٢٥) لا يعكس النص في أمثلة مثل (٢١) و(٢٣) بالنظر إلى جانب خاص، بل من خلال واقعه اللغوي الكامل. ولا تظهر جمل السياق اللغوي المحيطة بجمله ما في إطار خاص للإثبات أو إمكانية الإثبات، بل في محيط كامل للأفعال اللغوية مطابق للواقع الذي تُبنى عند إنجازه الجمل المعنية. ولذا يصير من المفهوم أنه في حالات، يدور الأمر فيها حول الواقع اللغوي الكامل، لا يعبر عن الصلة بالجمل بأفعال دالة على الحال، بل بأفعال دالة على عمل.

وينتج عن هذه الملحوظات بوجه خاص شيء واحد، هو أن: المعايير اللغوية تُبنى بشكل واضح بحيث إنها تتضمن تصوراً للنص يظهر فيه النص تتابعاً من أفعال لغوية، وينتج عن ذلك تحفيز شديد للغاية خاص بالفلسفة اللغوية للمفهوم الدينامي للنص، حين يطابق تصور النص المتضمن في المعايير اللغوية بدقة ما يعد مميزاً للمفهوم الدينامي: فالنص ليس وحدة مختزلة في جانب إمكانية الإثبات، وحدة غير مقسمة زمنياً،

غير زمنية، بل هو تتابع مقسم زمنياً من أفعال لغوية تُبنى جملٌ عند إنجازها.

صغنا إلى الآن نوعين من التحفيزات للمفهوم الدينامي للنص:

(أ) تحفيز خاص بنظرية النحو: لا يمكن أن تُفسر الظواهر الواردة في الجزء ١-٣ على نحو أساسي نظرياً ومناسب تطبيقياً إلا حين لا يعد المفهوم القضوي، بل المفهوم الدينامي للنص أساساً (انظر الجزء ٢).

(ب) تحفيز خاص بالفلسفة اللغوية: تتضمن المعايير اللغوية ذاتها تصوراً للنص لا يطابق المفهوم القضوي، بل المفهوم الدينامي.

ويوجد كذلك بخلاف هذين النوعين من التحفيزات نوع ثالث من الحجج التي تدعم المفهوم الدينامي. وتنتج هذه الحجج عن مقارنة الوجدتين الجملة والنص، وكذلك عن محاولة وصف تلك الخصائص لوحدة النص التي يمكن أن يستنبط منها تفريق مقبول، ذو أساس تطبيقي وذو ركيزة نظرية بين النص والجملة، والتي تتيح وصف النص بأنه وحدة مستقلة بذاتها.

٢-٣ خصائص وحدة النص

لا توجد حسب علمي في أي من البحوث الكثيرة، المقدمة إلى الآن، القائمة على الأبنية الصغرى للنص أو الأبنية الكبرى للنص، في علم لغة النص، طالما أسست على المفهوم القضوي، مقارنة جلية بين الوجدتين الجملة والنص، قد تكون حاصلتها أن ينتج عن المقارنة بين الوجدتين فرق ذو أساس تطبيقي، وذو ركيزة نظرية في الوقت ذاته. وهذا يسرى أيضاً على البحوث القائمة على الأبنية الكبرى للنص - فالمرء لا يفكر إلا في أنه من الممكن أن يعزوبنية كبرى - نصية معقدة للجملة - النص أيضاً بحيث لا تأتي إمكانية العزو إلى بنية كبرى - نصية بأى

معيار للتفريق بين جملة ونص. ومع ذلك لا يبدو أن هذا الوضع مجرد أمر عارض، بل يبدو في الحقيقة أنه يكمن خلف ذلك أنه ليس من الممكن لأسباب جوهرية أن يتوصل على أساس المفهوم القضوي للنص إلى تفريق مرض نظرياً بين الجملة والنص.

ولما كانت النصوص والجمال أيضاً هي أشكال تحقيق للغة الإنسانية فإنه ليس من المستغرب إذا ما قرر مراراً أن لها أوجه اشتراك كثيرة (انظر مثلاً جمع أوجه الاشتراك هذه (جدول) في مقال ايزنبرج (١٩٦٨)، ص ٧٢). فإلى جانب أوجه اشتراك عامة مثل النحوية وإمكانية التقوم وفق جودة السبك. الخ يوجد دور لظواهر خاصة تظهر داخل الجمل، ومتجاوزة حد الجملة بين جمل النص. ومن هذه الظواهر الخاصة بعض الظواهر المذكورة في الجزء ١-٣، مثل: الإحالة إلى مذكور سابق، والعلاقات المنطقية بين أجزاء جملة في جملة مركبة وبين جمل نص ها.. الخ. ومن هذه الظواهر كذلك أنماط التنصيص في مقال ايزنبرج (١٩٦٨ ب)، و الاستنتاجات المنطقية المعالجة لدى دوروفيف - مارتم - يانوف (١٩٦٩) بوصفها عاملاً لتكوين علاقات دلالية بين جمل نص ما، و الفروض المسبقة، الموصوفة لدى بلرت (١٩٧٣) بوصفها قسماً فرعياً، الاستنتاجات، جمل فردية، ودورها في التماسك النصي، والعلاقات الدلالية التي عرضها فان دايك (١٩٧٣) بين جمل متعاقبة، مثلك المطابقة، والاحتواء، والتغيير الكمي، والاستدلال أو الاستلزام، والاستنتاج الجائز في إطار منطق للنص وغيره، طُورَ قياساً على نظرية البرهان.

ويقدم وصف علاقات دلالية من أنماط شديدة الاختلاف بين جمل النص إسهاماً ضرورياً لإيضاح التماسك النصي. غير أن كل هذه

العلاقات الدلالية بين جمل النص على نحو ما مثّلت دائماً تعد من الظواهر الخاصة التي تظهر بين جمل النص وداخل الجمل أو بين أجزاء جمالية أيضاً. ومن ثم فإنها لا تقدم أساساً كافياً ذا ركييزة نظرية للتفريق بين الجملة والنص.

وتكمن علة هذا الوضع في أن المفهوم القضوى للنص يعد أساساً لكل الأعمال التي تبحث فيها تلك العلاقات الدلالية. ومن المنطقي أن يُفترض أنه ليس من الممكن على أساس المفهوم القضوى لأسباب جوهرية أن يتوصل إلى تفريق كافٍ بين الجملة والنص. فما يزال مجرد وجود تلك الظواهر الدلالية الخاصة في الجملة وفي النص المجاوز حد الجملة لا يدل على أية فروق بين الجملة والنص^(١٠).

وتؤدى حقيقة أنه توجد حقاً إخاله إلى المذكور سابق متجاوزة حد الجملة وعلاقات دلالية مجاوزة حد الجملة... الخ، ولكن ليس إخاله متجاوزة حد النص أو علاقات دلالية مجاوزة حد النص أو ما أشبه إلى افتراض أن النص خلافاً للجملة هو الوحدة غير القابلة للتجاوز، ومن ثم فهو أشمل وحدة، تتحقق فيها لغة إنسانية، ولما كان النص والجملة

(١٠) حول عدم إمكانية تطوير مفهوم أساسى للنص إذا ما انطلق فقط من الظواهر التي تظهر داخل الجملة وفي النص المجاوز حد الجملة أيضاً، انظر الحجج المفصلة لدى لانج (١٩٧٢) الذي لم يوفق برغم نظرات مفردة جيدة ومهمة وإلى جانب بعض تقويمات خاطلة إلى تفريق بين المفهوم القضوى والمفهوم الدينامى للنص، ولا إلى فرق مرضٍ نظرياً بين الجملة والنص. فما يزال عمل لانج (١٩٧٢) أسير استنتاج أخير للمفهوم القضوى، وبذلك مضى فى الخطأ الجوهرى ذاته الذى وقعت فيه أعمال ايزنبرج (١٩٦٨، أ، ب) التي نقدنا فيها ما يتعلق بذلك فى الجزء ٢-٥.

مفهومين يُفَرَّقُ بينهما حدسياً فإن هذا التقرير لا يمكن أن يعاد طرحه إلا حين يثبت المرء أن ما يعد أساساً لكلا المفهومين الحدسيين لا يمكن أن يُخْتَلَفَ فيه نظرياً لأسباب جوهرية. وربما يعنى هذا أن ما يوسم بالمفهوم الحدسى «النص» يمكن أن يعد جملة من الناحية النظرية. ومع ذلك فإن أحداً لم يأت بهذا الإثبات إلى الآن^(١١).

والآن إذا أمكن أن يتبين أنه توجد ظواهر لا يمكن أن تتحقق داخل جملة، بل فى نصوص متجاوزة حد الجملة، فقد يدحض بذلك ليس فقط إمكانية المطابقة بين الجملة والنص، بل قد ينجز ذلك فى الوقت نفسه أساساً تطبيقياً، يودى إلى تفريق نظرى بين النص والجملة. وينبغى فيما يأتى أن يبين أنه توجد فى الحقيقة ظواهر من هذا النمط.

وترتكز ظاهرة من الظواهر التى تعضد أن النص يجب أن يعد

(١١) فى الحقيقة طرحت فرضية أنه لا يوجد شيء جوهرى لإيضاحه بالنسبة لنظرية لغوية للنص، إذ إن كل نص يمكن أن يفهم على أنه جملة معقدة، مركبة: «ومن ثم فإنه يوجد لكل خطاب (نص) جملة مفردة تتكون من تتابع من جمل - ن يشتمل على الخطاب مترابطاً بالروابط الجمالية المناسبة، ويعرض العلاقات الدلالية ذاتها المعروضة فى الخطاب. ولكن ما دامت الجملة المفردة، على سبيل الافتراض، توصف بنظرية للتفسير الدلالى، فى كل حالة يمكن فيها أن يعامل فيها خطاب معاملة جملة مفردة، فإن نظرية للتفسير الدلالى لها من جهة الوصف قوة نظرية للاختيار الموسوم (المقرر) (كانس/فودر ١٩٦٣، ١٨١). بيد أن هذا الموقف من كانس/فودر (١٩٦٣) من مشكلة النص (الخطاب) الذى ينكر صراحة وجود فرق وثيق الصلة نظرياً بين الجملة والنص، يقوم على أساس تفكير فيما يعنى أكثر من تحليل تطبيقي جاد، وينتج فى منتهاه عن عدم الاكتراث المنطقى المميز لتصور نحو تشومسكى التوليدي التحويلى، بعوامل تواصلية بوجه خاص، وعن الاختصار المؤسس على ذلك لمفهوم «الخطاب» (النص) فى الخواص الدلالية والتركيبية للنصوص. ومن الجدير بالملاحظة أن كانس قد وفق فى فترة متأخرة جداً إلى آراء مغايرة تماماً.

وحدة مستقلة بذاتها، على أنه توجد أفعال لغوية لا يمكن أن تُنجز إلا في النص مجاوزةً حد الجملة، وليس في داخل جملة ما. يسرى ذلك على سبيل المثال على الأفعال اللغوية التي تُنجز بالانتقال من ضمير احترام لكم، إلى ضمير مخاطب معتاد اك، (*).

(٢٦) * ها أنا لدى هدية لكم، سوف تعجبك بالتأكيد.

(٢٧) * هل يمكنى أن أسألكم، أتوافق إذا تخاطبنا بالكاف (بلا تكليف)؟

(٢٨) أ: لاحظ سيادتكم، أنكم تمكون عندي منذ مدة طويلة. لقد صرنا أصدقاء حقيقيين. موجز القول اقترح أن نتخاطب بالكاف (بلا تكليف). هل توفق؟ -

ب: موافق! اسمى هانز. - أ: وأنا باول. وهو كذلك هانز، ما رأيك في أن نشرب نخب ذلك؟

في المثالين (٢٦) و(٢٧) يوجد تناقض في الأساس المشروط للجملة المعنية: فاستخدام صيغة الخطاب (كم) يشترط علاقات اجتماعية أخرى بين المتكلم والمخاطب غير صيغة الخطاب (ك). ويؤدى هذا التناقض إلى أن الجمل المعنية تصير غير مقبولة. وفي (٢٨) يوجد بين الشروط المرتبطة باستخدام (كم) في الجملة الأولى والشروط المرتبطة باستخدام (ك) في الجملة الأخيرة التناقض ذاته، غير أن التابع الجملى

(* يتضح الفرق بينهما بشدة في الألمانية لأنها تستخدم للأول صيغة "Sie"، وهى صيغة مختلفة تماماً عن صيغة الثانى "Du"، ولذا حاولت قدر المستطاع إبراز الفرق بينهما ليدرك القارئ قصد المؤلف.

لذلك ليس غير مقبول. فهو يمثل إمكانية من الإمكانيات المعهولة لإنجاز الانتقال من «كم» إلى «ك».

لنحاول أن نحدد قليلاً هذه الملحوظة (الملموسة). لنفترض أنه توجد حالتان ح_١ وح_٢، وح_١ = (متكلم م له علاقة اجتماعية ع_١ بالمخاطب ب) وح_٢ = (متكلم م له علاقة اجتماعية ع_٢ بالمخاطب ب)، حيث يحدد شرط حالة ح_١ من خلال المتكلم اختيار ضمير المخاطب (كم صيغة احترام) (أو كم، أنتم... إلخ) وشرط حالة ح_٢ اختيار «ك» (أو ك ضمير مخاطب في محل جر، وك ضمير مخاطب في محل نصب، وك ضمير ملكية... إلخ)، وتنعكس حقيقة أن شخصين لا يمكن أن تكون بينهما علاقة الخطاب المعتاد وعلاقة خطاب الاحترام في الوقت نفسه في أن المتكلم لا يمكن أن يشترط لإنجاز فعل لغوي بجملة أن تصلح الحالتان ح_١ وح_٢ في الوقت ذاته. وبعبارة أخرى. يمكننا أن نفترض أنه يسفر عن الشرط المتزامن لـ ح_١ وح_٢ تناقض.

ولا تؤدي حقيقة أن ورود شرط ح_١ في الجملة الأولى وشرط ح_٢ في الجملة الأخيرة في النص (٢٨) إلى أن النص يصير غير متماسك أو غير مقبول، وإنما تبين أنه من الممكن أساساً داخل نص ما أنه يظهر في أثناء شروط جمل مختلفة - عند حفاظ متزامن على التماسك ومقبولية النص - تناقض. ومن جهة أخرى تبين الجملتان المركبتان (٢٦) و(٢٧) اللتان يشترط فيها لجزء من الجملة ح_١ وللجزء الآخر منها ح_٢ أن المرء داخل جملة مركبة لا يمكنه أن ينتقل من الشرط ح_١ إلى الشرط ح_٢، دون أن تصير الجملة المركبة غير مقبولة. وبعبارة أخرى: داخل جملة مركبة لا يجوز أن تظهر شروط يناقض بعضها بعضاً.

ومن الواضح أن تلك الشروط لجملة ما، التي تحدد بشكل مباشر اختيار وسائل التعبير اللفظي الواردة في الجملة - والحديث هنا عن تلك الشروط فقط - شأن بعضها إلى بعض هو أن بينها تصح الجملة من طريق تناقض مستحيل: فالمرء لا يستطيع أن يشترط في الوقت ذاته فيما يتعلق بالشيء نفسه أن أتصدق (تصح) وأن ألا تصدق (لا تصح). ويمكننا أن نوضح ملحوظة أن الجملة من طريق تناقض مستحيل لا تصح ضرورةً بين شروط جمل مختلفة في نص متماسك أيضاً، حين نأخذ الطبيعة الزمنية للتعبير، في الوقت نفسه، في الجملة من طريق تناقض مستحيل - مأخذ الجد: ففي زمن تحقيق الجملة الأولى في النص (٢٨) يشترط المتكلم أن الحالة ح، تصح، وهو ما نتج عن اختيار كـ، في حين أنه في زمن تحقيق الجملة الأخيرة يشترط المتكلم ذاته أن ح، لا تصح بل ح، وهو ما استلزم من جهته اختيار الضمير كـ، - وبعبارة أخرى: يجب أن يفهم المتتابع الأفقي للجملة في نص ما على أنه توالٍ زمني لأفعال لغوية مختلفة. فإذا كانت الحال غير ذلك بأن يعقب الفعل اللغوي الذي يستخدم المتكلم فيه كـ، في الوقت نفسه بالفعل الذي يستخدم فيه كـ، فإنه لا يصح أيضاً أن يشترط المتكلم الأقوال التي يناقض بعضها بعضاً في الوقت نفسه.

وتؤدي ملحوظة أن المرء لا يمكنه أن ينتقل داخل جملة ما من شرط إلى شرط مناقض له إلى افتراض أن تحقيق جملة ما يمكن أن يفهم على أنه فعل لغوي موحد لا يمكن أن يقسم إلى أفعال جزئية على نحو يطابق فيه توالٍ زمني لأفعال جزئية ذات أساس شرطي خاص، التنظيم المتتابع، للعناصر السطحية للجملة. وينتج عن ذلك تفريق جوهري عن

النص لأن التنظيم السطحي المتتابع للنص يتكون من توالٍ زمني لأفعال لغوية مختلفة ذات أساس شرطي خاص.

ولا تصدق تقريراتنا فيما يتعلق بالدور المتباين للشروط بالنسبة للتعبير اللفظي في الجملة وفي النص إلا على تلك الحالات التي تتعلق فيها الشروط - كما في حالة الفرق بين كم وك - بالمناسبة التواصلية لتعبيرات لغوية فيما يختص بالعلاقات بين متكلم ومخاطب. وهي تسرى كذلك على تلك الشروط التي تختص بالقيود المسبقة لأفعال لغوية:

(٢٩) * أخى عمره الآن ٥٦ سنة، ولا يمكن أن يكون عمره ٥٦ سنة مطلقاً، لأنه أكبر منى بثمانى سنوات.

(٣٠) ما عمر أخيك؟ - عمره الآن ٥٦ سنة. آه أجل، سوف تتقدم بنا السن جميعاً. فقد بلغت الآن أيضاً ٤٩ سنة. انتظر (لحظة) ثمة شيء غير صحيح. لا يمكن أن يكون عمر أخى ٥٦ سنة مطلقاً، لأنه أكبر منى بثمانى سنوات.

مع الجملة الثانية من النص (٣٠) يسرى على إنجاز الفعل اللغوي المعنى القيد المسبق القائل إن لدى المتكلم أسباباً لافتراض أن القول (ق) صحيح، حيث إن (ق) = (أخو المتكلم عمره الآن ٥٦ سنة).

ومن جهة أخرى يسرى في زمن إنجاز الفعل اللغوي الذي تم عند تحقق الجملة الأخيرة القيد المسبق القائل إن لدى المتكلم أسباباً لافتراض أن القول (ق) غير صحيح. ومع ذلك لم يؤد هذا التناقض بين القيود المسبقة لكلا الفعلين اللغويين المختلفين إلى أن يصير النص (٣٠) غير متماسك أو غير مقبول.

ويتعلق الأمر هنا أيضاً بظاهرة، يمكن أن ترد في نصوص متجاوزة حد الجملة، ولكن ليس داخل جملة مفردة. فمن الممكن داخل نص ما أن يكون لدى المتكلم في وقت ما أسباب لافتراض أن يكون قول مقدم ق صحيحاً، وأن يكون لديه في وقت آخر أسباب لأن يفترض أن يكون القول نفسه ق صحيحاً. وكما يبين المثال (٢٩)، ليس هذا ممكناً داخل جملة.

وتصور الأمثلة الآتية بمعاونة خصائصها الأسلوبية، أن الملحوظات المذكورة لا تصدق على نصوص منطوقة فحسب، بل على نصوص مكتوبة أيضاً:

(٣١) ... توضع الصفات في الأسبانية متأخرة دائماً.. لا تؤخر الصفات في الأسبانية دائماً. إذن فرضنا الأصلي خطأ.

(٣٢) * توضع الصفات في الأسبانية متأخرة دائماً... لا تؤخر الصفات في الأسبانية دائماً، بحيث يكون فرضنا الأصلي خطأ.

ويصح أيضاً للنص مكتوب يتضمن الجمل المذكورة في (٣١) أن يشترط المتكلم/ الكاتب في أثناء حجاجه في وقت معين أن يكون قول معين ق (أى أن الصفات تؤخر في الأسبانية دائماً) صحيحاً، في حين يبلى في وقت آخر في النص ذاته جملة، يشترط فيها أن هذا القول ق ليس صحيحاً دون أن يخل بذلك تماسك النص أو مقبوليته. ويبين المثال (٣٢) أن هذا ليس ممكناً داخل جملة مركبة.

ويبدو أن هذه الملحوظات ليس من الممكن إيضاحها بشكل مفيد إلا حين يفترض أن النص خلافاً للجملة تتابع مقسم زمنياً من أفعال كلامية. غير أن هذا يشترط أن يعد المفهوم الدينامي للنص أساساً.

٣-٣ فروق بين النص، والجمله،

نريد الآن أن نحدد - ونجمل ما قررنا إلى الآن حول بعض فروق بين النص، والجمله، - وسوف نشير عقب ذلك إلى فروق أخرى، ونصوغ بعض الاستنتاجات المستنبطة من ذلك.

يمكن أن نجمل ما قررنا إلى الآن على النحو الآتى:

النص	الجمله
١ - لا يمكن أن يعد تحقيق نص مكون من أكثر من جملة بوصفه فعلاً لغوياً موحداً فى معنى تحقيق جملة ما عينه.	١ - يجب أن يعد تحقيق جملة ما فعلاً لغوياً موحداً
(التعيين: بمساعدة التعيين يوسم النص المكون من أفعال قولية).	(التعيين: نريد أن نطلق على الفعل اللغوى الموحد المنجز بتحقيق جملة ما: «فعلاً قولياً».
٢ - يمكن فى نص مكون من أكثر من جملة أن تنجز أفعال لغوية غير قولية.	٢ - توجد أفعال لغوية لا يمكن أن تكون أفعالاً قولية، أى لا يمكن أن ينجز كل فعل لغوى داخل جملة.
(المثال: الانتقال من «كم، إلى «ك»).	
٣ - داخل نص ما يفهم التنظيم السطحى المتتابع، أى تتابع	٣ - داخل فعل قولى لا يطابق التنظيم المتتابع لعناصر

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا اصطلاح مؤقت اختير من بين بدائل عدة مقابل للصفة

diktive، هى من الكلمة اللاتينية Diktum وتعنى القول أو ما قيل أو تعبيراً أو المعبر

عنه، والاسم Diktion يعنى عبارة أو طريقة تعبير أو أسلوب منطوق أو مكتوب

النص	الجملة
أفعال قولية على أنه توالٍ زمني لأفعال ذات أساس شرطي خاص. ولا يعد تحقيق نص مكون من أكثر من جملة فعلاً موحداً غير مقسم زمنياً.	السطح أي توالٍ زمني لأفعال جزئية ذات أساس شرطي خاص. ويتجلى تحقق الجمل الجزئية في جملة مركبة بوصفه وحدة داخل فعل هو ذاته.

٤ - يمكن أن ترد بين شروط أفعال قولية مختلفة في نص ما بشروط معينة، تناقضات. وهذا يعني أنه: حين تقدم شروط توصلية معينة - كما هي الحال مثلاً عند نقض صريح أو نفي لما قيل من قبل - يمكن أن ترد داخل نص مكون من أكثر من جملة فيما يتعلق بحال هي ذاته في جمل مختلفة، شروط تناقض بعضها بعضاً دون أن يصير النص غير متماسك أو غير مقبول ضرورة.

(مثال ذلك: نقض صريح لشروط سابقة (انظر (٣٠)).

٤ - يجب أن يكون الأساس الشرطي لإنجاز فعل قولية متماسكاً (ثابتاً) منطقياً: لا يجوز أن ترد داخل كم الشروط التي تحدد التعبير اللفظي عن أحوال في جملة أية تناقضات.

وبخلاف هذه الفروق توجد أيضاً فروق أخرى بين الجملة والنص. أحد هذه الفروق يتركز على أن جملاً - خلافاً للنصوص - يمكن أن تكون جيدة السبك دون أن تكون تامة توصلياً.

(٣٣) * هونى استطاع رأى.

(٣٤) ومن ثم لم يستطع أن يرانى مطلقاً.

فالجملـة (٣٤) - خلافاً لـ (٣٣) - هى بلا شك جملة جيدة السبك، برغم أنها لا تتوفر على خاصية التمام التوصلى. ويشترط استخدام هذه الجملة أنه قَدَمَ سياق لغوى متحقق فعلاً ذو خواص معينة. وبعبارة أخرى: يبين المثال (٣٤) أن الجملة يمكن أن تتضمن مقاصد إيلغية تحقق بالسياق اللغوى للجملة، ويمكن أن تكون الجملة جيدة السبك برغم غياب التمام التوصلى.

أما النصوص فتسلك من هذه الناحية مسلكاً آخر:

(٣٥) فى تـلازم مع تطـور المجـالات التى يمكن أن تجـمـل فى مفاهيم مثل التحول إلى الآلية وآلة الحساب الرقمية وآلة الحساب القياسى والتوجيه والنظام ... الخ حازت السبرانية سريعاً أهمية علم الأسس لمجالات كثيرة للعلم المفرد والتقنية. ويجب أن يؤكد بوجه خاص أن أهمية هذا العلم الجديد لم يبن بأية حال على علاقته السلسة نسبياً بالتقنية..

(٣٦) قبل ثلاثة أيام كان يبتـر فى لـيبـزج فى زيارة لوالديه. هناك

قابل فجأة صديقاً قديماً له ...

على الرغم من أن الجملـة المفردـة فى المثالين (٣٥) و(٣٦) صحيحة من كل جهة، فإن التتابعات الجمالية المشكلة منها لا تعد نصوصاً جيدة السبك من حيث أنها ليست تامة توأصلياً - ويعنى هذا أن:

١ - جودة السبك المتتابع للنصوص لا يمكن أن تختزل فى الصحة

النحوية للجمل التى ترد فيها.

٢ - أحد العوامل المحددة لجودة السبك المتتابع للنصوص التمام

التوصلى. وبذلك ينشأ الفرق الآتى بين الجملة والنص:

النص	الجملة
<p>٥ - لا يمكن أن يتضمن النص مقاصد إِبلاغ بالمعنى ذاته الذى يتحقق خارج النص، الذى ليس من الممكن فيه لجملة أن تتضمن مقاصد إِبلاغ تحقق فى السياق اللغوى للجملة. ويعنى هذا: أن التمام التواصلى من شروط جودة السبك للنصوص.</p>	<p>٥ - ليس التمام التواصلى من شروط الصحة النحوية لأفعال قولية. ويعنى هذا: أن الجملة يمكن أن تتضمن مقاصد إِبلاغ، تُحقق بالسياق اللغوى للجملة أو توجد جمل صحيحة نحويًا دون تمام تواصلى.</p>

ويمكن الآن أن يُستخلص من الفروق بين الوجدتين الجملة والنص المذكورة تحت (١) - (٥) بعض استنتاجات فيما يتعلق بالقوانين التى تعد أساس بناء الجمل أو النصوص:

النص	الجملة
<p>٦ - توجد للتتابع الزمنى لأفعال لغوية داخل نص ما قيود ثبات ليست متطابقة مع قيود الثبات المنطقية السارية داخل جمل مفردة: يكون (يقع) الربط المتتابع لأفعال قولية فى نص مكون من أكثر من جملة، وفق مبادئ تختلف عن القواعد النحوية اختلافًا جوهريًا.</p>	<p>٦ - يكون بناء الجمل وفق قواعد نحوية. وترجع (تعالق) هذه القواعد خواص النص التواصلية والبنيوية الدلالية للجملة إلى بنية سطحية نحوية وفونولوجية بمراعاة قيود الثبات المنطقية</p>

٣-٤ المفهوم الدينامي للنص

من طبيعة الفروق المعالجة في الأجزاء السابقة بين الجملة والنص أنها تدعم المفهوم الدينامي للنص: وهو أن النص تتابع زمنى من أفعال لغوية تواصلية، تبنى عند إنجازها جمل. ويتأكد عند ذلك فى الوقت نفسه أمر آخر: وهو أن المفهوم الدينامي للنص يتيح تفريقاً يمكن تعليقه من الناحية التطبيقية، وموضحاً ومفيداً من الناحية النظرية بين الجملة والنص. وبذلك ينشأ فى الوقت ذاته تحفيز آخر للمفهوم الدينامي.

والآن مما يعد موضعاً بوجه خاص أنه لم يوفق إلى الآن إلى أساس المفهوم القضوى إلا بالكاد، لدراسة تفریق ذى أساس كاف من الناحية التطبيقية وذى ركيزة من الناحية النظرية دراسة عميقة.

ولما كانت الدراسة العميقة لذلك التفریق تعد مع ذلك من المهام الحتمية لأية نظرية لغوية للنص، إذا ما لزم أن تفى بدعوى المقبولية والكفاية، فإن هذه النظرية يجب أن تقوم دائماً أيضاً وفق: إلى أى مدى تمكن من هذا التفریق على نحو يمكن إثباته تطبيقياً ومفهومياً. ويقوم ضعف جوهرى للمفهوم القضوى للنص على أنه يبدو أنه على أساس هذا المفهوم - بقدر ما يمكن أن يتضح من الأعمال الموجودة إلى الآن - لم يقدم نهج مقبول للوصول إلى تفریق بين الجملة والنص يفى بكل المتطلبات التطبيقية والنظرية. ويقدر ما يوفق إلى الأساس للمفهوم الدينامي لجعل هذا الفرق جلياً فإنه يجب أن يفضّل فى مقابل المفهوم القضوى.

وبناء على ذلك ينشأ على أساس المفهوم الدينامي للنص نهج مقبول يمكن أن يفى بالمهمة التى صيغت فى الجزء ١ - ٥، وهى تحديد وحدة

النص عبر خاصيتها تحديداً جوهرياً، ووصفه باعتباره وحدة مستقلة بذاتها. إذن كون النص وحدة مستقلة بذاتها ليس فقط شرطاً يعد بناءً على معرفة حدسية بظواهر نمط «النص»، على نحو مشروع أساساً لاختيار النصوص موضوعاً للبحث، بل تبيين الخصائص المعالجة في الجزئين ٢-٣ و ٣-٣ أن النص يجب أن يعد وحدة مستقلة بذاتها، لأنه على أساس المفهوم الدينامي يمكن إثبات أنه توجد ظواهر لا يمكن أن تحقق إلا في نصوص، وليس داخل الجمل، وأن للنصوص - بغض النظر عن أوجه الاشتراك بين الجملة والنص - خصائص جوهريّة لا تصدق على الجمل.

فإذا كان النص وحدة مستقلة بذاتها، تختلف عن وحدة الجملة، فإن هذا يطرح السؤال عن العلاقة بين هذه الوحدات. ويتعبير آخر: ينتج السؤال عن الأوليّة هل تُعزى للنص أو للجملة. ويجاب عن هذا السؤال بصورة متباينة وفق وجهة النظر المختارة. فإذا انطلق المرء من قضية: ما الذي ينبغي أن يختار موضوعاً للبحث فإنه تبعاً للتساؤل المعين يعزى إما للجملة وإما للنص. وإذا اختار المرء وجهة نظر للإجابة عن السؤال الكيفية التي ترد عليها اللغة في المجتمع أو في التواصل الاجتماعي، فإنه يمكن أن يقرر: أن النص هو شكل التنظيم الأساسي، الذي تتجلى فيه لغة إنسانية في المجتمع.

وإذا كان البشر يتواصلون بوجه عام تواصلياً، فإنهم يتواصلون (يتكلمون/ يكتبون) في صورة نصوص. وبعبارة أخرى: النص وحدة، ينتظم فيها التواصل اللغوي. وعند تحقيق نص ما تؤدي عوامل كثيرة دوراً لم يبحث تفاعلها إلى الآن إلا بصورة ضئيلة، وتشكل في مجموعها ما يطلق عليه «كلية» النص. وعلى الرغم من أن معارفنا الحالية ما تزال

لا تكفى لإمكان وصف هذه الكلية فإن مراعاة هذا الجانب لها أهمية منهجية .

وترتكز إحدى وجهات النظر التي تؤدي دوراً في مراعاة كلية النص على الخصوصية الفعلية للنص [أي أنها أفعال لغوية أساساً] . ويتأكد بذلك أن النص ليس بشكل عام وحدة ينتظم فيها التواصل اللغوي فحسب، بل إنه يعد بناء على ذلك تحقيقاً لفعل اجتماعي ذي التزام، تثبت شرعيته شروط اجتماعية مميزة . وبعبارة أخرى: وليست بذات أهمية فقط - مشكلة: ما الخواص التواصلية للفعل التي تعزى للنص الكلي بالنظر إلى تكوينه الداخلي، بل يجب أن يسأل في الوقت نفسه عن: أية ترابطات للفعل اجتماعية وبين الأفراد، تتضمن فيها الأفعال المركبة المنجزة بالتحقيق اللغوي للنص، وما الشروط الاجتماعية المميزة التي تُشرع من خلالها هذه الأفعال .

أما الخاصية التي ذكرت أخيراً للنصوص، وهي تتضمن الأفعال المركبة المنجزة بالتحقق اللغوي للنص في ترابطات للفعل اجتماعية وبين الأفراد، ومشروعية الأفعال المنجزة من خلال شروط اجتماعية مميزة، فنريد أن نطلق عليها المشروعية الاجتماعية . فإذا وردت مثلاً في نص ما تناقضات، على نحو ما بيئنا في بعض الأمثلة في الجزء ٣-٢، فإنه لا ينشأ فقط السؤال المهم للبحث اللغوي للنص عن مبادئ بناء النص التي تميز الشروط التي يكون من الجائز في إطارها في نص ما أن ترد تناقضات . بل ينشأ كجانب آخر في الوقت نفسه السؤال عن المشروعية الاجتماعية للنص الذي يتضمن التناقضات . وفي إطار هذا الجانب يلاحظ أنه من الممكن أن تكون للنص المعنى، برغم خرق مبادئ بناء

النص التي تختص بجواز التناقضات، مشروعية اجتماعية، من حيث إنه توجد شروط اجتماعية مميزة، تسوغ (تبرز) - بشكل مستقل عن مبادئ توالى بناء النص المختصة بالتناقضات - الأفعال المنجزة بتحقيق النص: إن جودة السبك المتوالى للنص ليست شرطاً ضرورياً لمشروعيته الاجتماعية، والمشروعية الاجتماعية للنص ليست شرطاً ضرورياً لجودة سبكه المتوالى.

وتتجلى في ذلك في الوقت نفسه حدود خواص النص التي يمكن إدراكها بمناهج لغوية فقط، لأن بحث المشروعية الاجتماعية للنصوص والقوانين التي تعد أساساً لها لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر متداخل الاختصاصات لعلوم مختلفة.

قائمة المراجع

- BELLERT, I. (1973): On various solutions of the problem of presuppositions. in: PETŐFI and RIESER (eds.), *Studies in Text Grammar*, Dordrecht.
- BOOST, K. (1949): Der deutsche Satz. Die Satzverflechtung. in: *Deutschunterricht* 3. Leipzig
- DIJK, T. A. VAN (1973): Text grammar and text logic. in: PETŐFI and RIESER (eds.), *Studies in Text Grammar*, Dordrecht
- DOROFEEV, G. V. and J. S. MARTEM'JANČ. (1969): Logičeskij vyvod i vyjavlenie svyazej meždu predloženijami v tekste. in: *Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika*, Nr. 12, Moskau
- DRESSLER, W. (1970): Funktionelle Satzperspektive und Texttheorie. in: *Symposion on Functional Sentence Perspective*, Prag 1970, (Mimeo)
- FIGUROVSKIJ, J. A. (1948): Ot sintaksisa otdel'nogo predloženiya k sintaksisu celogo teksta. in: *Russkij jazyk v škole* 3
- GILTY GAYA, S. (1943): *Curso superior de sintaxis española*, Barcelona
- GINDIN, S. I. (1971): Ontologičeskoe edinstvo teksta i vidy vnutri tekstovoj organizacii. in: *Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika* 14, Moskau
- , (1972): Opyt analiza struktury teksta s pomoščju semantičeskich slovarej. in: *Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika* 16, Moskau, S. 42—112
- GÜLICH, E. (1970): *Makrosyntax der Gliederungssignale im gesprochenen Französisch*, München
- HARRIS, Z. S. (1952a): *Discourse Analysis*, in: *Language* 28, S. 1—30
- , (1952b): *Discourse Analysis: A Sample Text*, in: *Language* 28, S. 474—494
- ISENBERG, H. (1968a): *Das direkte Objekt im Spanischen*. (= *Studia grammatica IX*), Berlin
- , (1968b): *Überlegungen zur Texttheorie*. in: *ASG-Bericht*, Nr. 2, Berlin; ebenfalls erschienen in: J. IHWE (Hrsg.), *Literaturwissenschaft und Linguistik*, Bd. 1, Frankfurt/Main 1971
- , (1972): *Texttheorie und Gegenstand der Grammatik* (Mimeo); erschienen in: *Linguistische Studien des Zentralinstituts für Sprachwissenschaft der Akademie der Wissenschaften der DDR*, Reihe A, H. 11, Berlin 1974, S. 1—125
- , (1976): *Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie*. in: *Probleme der Textgrammatik*, Bd. 1 (= *Studia grammatica XI*), Berlin
- KATZ, J. J. and J. A. FODOR (1963): *The Structure of a Semantic Theory*. in: *Language* 39, S. 176—210
- LANG, E. (1972): *Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer 'Textgrammatik'* (Mimeo), erschienen in: F. KIEFER (ed.), *Generative Grammar in Europe*, Dordrecht 1973
- LAUSBERG, H. (1960): *Handbuch der literarischen Rhetorik*, München
- LEUMANN-HOFMANN-SZANTYR (1965): *Lateinische Grammatik, Zweiter Band: Syntax und Stilistik*, München
- PEŠKOVSKIJ, A. M. (1956): *Russkij sintaksis v naučnom osveščenii*, 7. Aufl., Moskau
- PETŐFI, J. S. and H. RIESER (eds.) (1973): *Studies in Text Grammar*, Dordrecht
- PFÜTZE, M. (1970): *Grundgedanken zu einer funktionalen Textlinguistik*, in: *Textlinguistik* 1, Dresden
- POSPELOV, N. S. (1948): Složnoe sintaksičeskoe celoe i osnovnye osobennosti ego struktury. in: *Doklady i soobščeniya Instituta russkogo jazyka*, 2. Folge, Moskau—Leningrad, S. 43—68
- SANDFERS, G. A. (1970): *On the natural domain of grammar*. in: *Linguistics* 63, S. 51—123
- SCHMIDT, S. J. (1973): *Texttheorie*, München
- SCHMIDT, W. H. HARNISCH (1974): *Kommunikationspläne und Kommunikationsverfahren*. in: *Linguistische Studien des Zentralinstituts für Sprachwissenschaft der Akademie der Wissenschaften der DDR*, Reihe A, H. 8, Berlin 1974, S. 30—47
- WUNDERLICH, D. (1971): *Pragmatik, Sprechsituation, Deixis*. in: *LiLi* 1, H. 1/2, S. 153—190

أفكار حول بعض معايير محددة

لمفهوم النص

١- الترابط الموضوعي (الشمي)

يمكن أن يفرق، بوجه عام، بين نوعين من أوجه الكتابة (النصوص):

أ) تلك التي يضعها ممثلو علوم منفصلة ومتخصصو التقنية (يمكن أن تتفرع حسب التخصصات من الناحية المضمونية).

ب) تلك التي تتناول أشياء غير علمية (الأدب (الآداب))، وموضوعات مختلفة، وأحداث ووقائع، مثل الأحداث اليومية).

وتوحد الصحافة حسب علمي (على وجه محتمل على الأقل) كلا النوعين من الوصف: فهي تتناول شرائح من التخصصات (في الغالب بأسلوب علمي مبسط)، وموضوعات غير علمية مختلفة أيضاً.

وتتناول كل أوجه الكتابة (النصوص) للأنماط المذكورة

(* أصل هذه المقالة هو: Überlegungen zu einigen definitorischen Kriterien des Textbegriffs pp. 181-184. Gerda Klimonow (Berlin).

من كتاب: Probleme der Textgrammatik II (Hrsg.) von František Daneš und Dieter Viehweger. Akademie - Verlag, Berlin 1977.

موضوعات. ويعد الموضوع (التيمة) المصطلح الموجز لإيضاحات مترابطة مضمونياً للأحوال. ويذكر في العنوان.

وليس للموضوع المتشكل في العنوان وظيفة الإعلام للقارئ/السامع فحسب، بل إنه في الوقت نفسه الإطار لما يهدف إليه المؤلف (الكاتب/ المتكلم). ولا يجب على نص ما أن يتناول موضوعاً ما تناولاً مستوفياً بشكل حتمي، بل حسب تعيين هدف المؤلف فقط. فعلى سبيل المثال كانت أربع جمل لـ ارفن شتر يتماثر E. Strittmatter (*) حول ورقة من شجرة التبولا (صورة شعرية رقم ١٥٣، في «شولتسنهوفر»): تقويم سقط متاع ورقة من شجر التبولا) كافية تماماً لتصوير تداعيات محددة خطرت له عند سقوط ورقة ودورانها وغرقها في بحيرة الغابة، ولكي يجعل القارئ يشاركه إياها.

ولا يكفل الترابط الموضوعي (الثيمي) للنص أن كل عناصره (حول عناصر النص انظر المبحث ٢) تتبع الموضوع ذاته فحسب، بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يقدّم توالٍ منطقي محدد لعناصر النص المفردة، أي يجب أن يوجد بناء منطقي للنص من ناحية المضمون. وتعد الفكرة الرئيسية لبناء أي نص هدفاً محدداً للمؤلف، يكفل (أو ينبغي أن يثير) اهتمام وسطٍ محدد من القراء/ المستمعين.

(*) قاص شعبي، وكاتب مسرحي، ولد سنة ١٩١٢ ابناً لفلاح بسيط، وعاش حياة كفاح مستمر، واستطاع أن يجعل من الشكل التقليدي لرواية الوطن شكلاً يتناسب مع المتطلبات الجديدة في الرواية الاشتراكية، ونالت مسرحياته ورواياته جوائز عدة في ألمانيا الديمقراطية مثل مسرحية «خنادق القلط»، (١٩٥٣)، و«تتكو»، (١٩٥٥)، ورواية «أوله بينكوب»، (١٩٦٤)، وجائزة لستينج عن «عروس هولندي»، (١٩٦١)، وجائزة فونتين عن «شولتسنهوفر، تقويم كناسة أو سقط متاع»، (١٩٦٦).

٢- إمكانية التجزئة إلى عناصر النص

إذا ما أراد المرء أن يقر لمنطوق لغوى غير محدد، ينتهي بعلامة نهاية جملة بوضع نص (محتمل)، فقد يظهر ذلك أن إدخال مفهوم النص (بوصفه معياراً مساوياً لمعايير الكلمة والوحدة النحوية والجملة الخ) في النظرية اللغوية إشكالي^(١).

وننتقل من أن الجملة هي أصغر عنصر في نص. ويجب أن ^{يكون} النص جملتين على الأقل. ولذا ستظل النصوص القصيرة استثناء^(٢). فهي تتكون عادة من جملتين، أي مركبات جمالية كاملة، يوجد لها منذ سنة ١٩٦٨ تقريباً في علم اللغة السوفيتي مصطلح (وحدات جمالية عليا) *сверхфразовые единства*^(٣).

وفضلاً عن ذلك فقد نشأ لأسباب عملية (بخاصة لدى بحوث حول المعالجة الآلية للغة) مطلب تجزئة النصوص إلى وحدات نصية خاصة. وذلك حسب وجهات نظر حول مدى عناصر تصنيف مفردة، وتعد هذه الوحدات النصية تتابعات جمالية غير متطابقة مع فقرات على الأقل. وهكذا يمكن مثلاً أن تمتد علاقة الإحالة الضميرية عبر الجملتين

(١) انظر حول ذلك تصنيف النصوص المكونة من جملة واحدة وفق وظائف تواصلية لدى هـ. ايزنبرج، ومفهوم النص في النظرية اللغوية في: ASG. Bericht 8, 1970, S. : 4ff.

(٢) نجد أيضاً نصاً من جملتين في العمل الذي سبق ذكره الصورة رقم ١٠١ بعنوان «رواية»

(٣) توجد معلومات بيبلوجرافية حول ذلك متضمنة لدى:

И. Р. Гальперин, О понятии „текст“: in Вопросы языкознания.

الأخيرتين في فقرة إلى الجملة الأولى في الفقرة اللاحقة^(٤). ومع ذلك لا ينبغي أن تخل هذه الأفكار بالسلمية الكلمة - النص - المركب الجملي (الفقرة) - النص.

٣- الترابط النحوي النصي

حتى يصير عرضاً ما مترابطاً موحداً (أو: موضوعي) من جهة الموضوع نصاً يمكن تحليله بشكل مفهوم، يجب أن يفى من الناحية النحوية النصية أيضاً بشروط معينة (ولا يعلى هذا أن كل جمل النص يجب أن يستند بعضها إلى بعض نحويّاً أيضاً). فحين نلاحظ مثلاً التابعين الجملتين.

(١) سوف أقوم غداً بكتابة الخطابات مرة أخرى. فقد كانت لدى آنذاك تصورات مختلفة تماماً عن التغييرات التي يجب عملها.

(٢) سوف أقوم غداً بكتابة الخطابات القديمة مرة أخرى. فقد كانت لدى آنذاك تصورات مختلفة تماماً عن التغييرات التي يجب عملها. فمن الممكن أن يعد التابع الجملي (٢) فقرة (جزءاً) من نص دون صعوبات (يتوازى خطابات قديمة وآنذاك بعضهما مع بعض)، في حين أنه مع التابع الجملي (١) يجب أنه قد وجدت عمليات موازنة أكبر من قبل في مكان ما، ومن ثم يمكن أن يكون فقرة (جزءاً) من نص، حتى تقوم: سوف... غداً، وآنذاك بحدّة التناقض.

ولم تُبَحِّث العناصر اللغوية، التي تكفل دمج الجمل والمركبات

(٤) حول علاقات الإحالة الضميرية انظر: ج. كليمنوف: ضمائر الملكية في الألمانية والروسية وما تعود إليه - تعبير عن علاقة التبعية، في: الترجمة اللغوية الآلية، جزء ٣- دار النشر الأكاديمية، برلين ١٩٧٦، وله أيضاً: حول التطابق الآلي تصور العائد الضميري، في الترجمة اللغوية الآلية جزء ٤- دار النشر الأكاديمية، برلين ١٩٧٧.

الجمالية فى نصوص إلا بحثاً محدوداً. ومن ذلك مثلاً: التوالى الجائز للأزمنة، وما تسمى الظروف الجمالية (وبخاصة التى لها مضمون زمنى، وشرطى وسببى)، وبعض العناصر التى تعين على تحقيق صور السرد (هنا بوجه خاص ألفاظ العدد والصفات: الأول والثانى.. والأخير، أحدهما والآخر)، وبداهة الإحالات الضميرية وغير الضميرية المتباينة فى أنواعها.

٤- الكفاءة التواصلية

ينبغى أن يكون النص من جهة قيمته التواصلية تاماً ومفهوماً بوجه عام (تقتصر دائرة المتلقين فى النصوص المتخصصة على المتخصصين فيها).

ولا يمكن أن يتوصل إلى الكفاءة التواصلية إلا مع تمام مضمونى ونحوى نصى (يجب ألا ينظر إلى التمام المضمونى، كما قيل، على أنه مطلق، بل إنه متعلق دائماً بالهدف المتعين للمؤلف). فليست مكتملة على النحو المذكور مثلاً نصوص البرقيات (فليس بينها وبين موضوع البحث اللغوى، النص، شىء مشترك؛ فهى ليست من جهة المضمون والشكل مكتملة بشدة بدرجة كثرث أو قلت وهى فى الغالب ليست مفهومة تماماً إلا للمتلقى المباشر - على النقيض من الرسائل)، وأجزاء الحوار (فى حالات نادرة - باستثناء المسرحيات - يشكل الحوار تارة نصاً غير أن الحوارات فى الغالب أيضاً ليست إلا أجزاء من نصوص)، والجملة المفردة (توجد فى الغالب مواقف محتملة كثيرة للغاية، يمكن أن تكون قد عرِضت عند إنشائها، وسياقات محتملة كثيرة للغاية يمكن أن تكون قد انتزعت منها).

وبينما يجب أن يكون النص ككل تاماً من الناحية التواصلية، يكون أحد أجزائه (الجملة أو الفقرة) على الأقل من الناحية السابقة غير تام. وخلافاً للتكافؤ التام للنصوص (أو على نحو أفضل: حتى نبرز الفرق بين نص وعناصره)، نعزو إلى تلك العناصر النصية استقلالاً توصالياً نسبياً، لا يتضمن مواقع إحالة مفتوحة، أى لا تظهر بينتها السطحية أى ترابط بجملة سابقة أو لاحقة. فإذا وقعت مثلاً تلك الجملة المستقلة نسبياً فى بداية فقرة، فإن هذه الفقرة تصير مستقلة نسبياً أيضاً، ومن ثم تصير بداية محتملة لنص. وفى الحكاية القصيرة «الشبح» لشرتيماتر (رقم ١٨٦ فى «شولتسنهوفر تقويم سقط متاع») توجد فقرتان من ٨١ فقرة مستقلتان نسبياً من الناحية التواصلية: هما الأولى والثانية. ويعنى هذا أن الفقرة الثانية يمكن أن تكون فى بداية حكاية أيضاً، إذ إنه فى جملتها الأولى «كلبتنا الصينية الأصل هيلاً قد... مع القنافذ، تتطابق القنافذ، فى المعنى مع «قنافذ» (لم يتحدد مع أية قنفاذ محددة، فالجملة تعنى ببساطة أن الكلية لا يمكن أن تطبق أى قنفاذ).

٣- تحديد جهة اليسار ووجهة اليمين

لا يقدم الحد الأيمن للنص فى الغالب من خلال تحديد هدف المؤلف فقط معالجة وافية للنص. فلا يجب أن يوسم حتماً من الناحية اللغوية خاصة، بل يمكن ذلك (فى نصوص علمية ونصوص إعلامية أيضاً يظهر أحياناً على سبيل المثال فى الفترة الأخيرة، مقطع أو حتى جملة، الوحدة المعجمية المميزة «الاستنتاج (ات)»، وفى بعض نصوص أدبية - بصورة مطابقة «المغزى» (من الحكاية) وما أشبه).

وعلى النقيض من ذلك لا يوسم الحد الأيسر ببداية معالجة النص

فحسب، فهو يخضع أيضاً لاستعمال شكلي أكثر صرامة، وفي النص المستشهد به (الشبح، يمكن مثلاً ألا تستخدم الفقرات ٣ - ١٨ بناءً على شروط نحوية نصية معينة حداً أيسر للنص.

٦- سمات خاصة

توجد النصوص في صورة منطوقة (في العصور القديمة: الحكايات الخرافية والأساطير التي لم تكن تروى إلا شفويًا، وفي الوقت الحاضر: المحاضرات، والأحاديث، والمسرحيات - وتوجد الأخيرة دائماً في بدائل مكتوبة ومنطوقة)، وصورة مكتوبة. وحتى يمكن أن تحلل حقاً يجب أن تكون مثبتة أولاً في الصورة المكتوبة.

ويجب على كل هذه النصوص أن تؤدي وظائف محددة، ويمكن أن تقسم وفق هذه الوظائف إلى سلسلة من أنواع النصوص. ويستخدم كل نص الوسائل الأسلوبية... المتاحة أو المناسبة له. وقد ذكر كلا النوعين من النصوص الشديدي الطول (أ - العلمية وب - الجمالية) في سياق النقطة الأولى. فليس للنصوص العلمية إلا وظيفة إيصال معلومات عن موضوعات البحث ومناهجه ونتائجه للقارئ أو إثارة بحوث جديدة من خلال تساؤلات مهمة ومأشبهه. وتستخدم إلى حد بعيد معجماً محايداً (دون أوجه ربط جمالية ودلالات منقولة... الخ، واصطلاحات مناسبة له؛ وتصاغ بشكل واضح (وقليل الاختصارات) وتبنى أساساً بناءً منطقيًا.

أما النصوص الجمالية فعلى العكس من ذلك فلها إلى جانب وظيفة إيصال محدد للمعلومات مهمة مخاطبة أحاسيس إنسانية معينة. وخلافاً للمعجم المحايد تستعمل هنا وسائل معجمية مميزة (أساليب لهجية وتعبيرات ملحونة وغير ذلك) لوصف أوساط اجتماعية... الخ.

ويشكل نصوص هذا النمط إلى حد ما الخطاب الشفهي والأفكار غير المدونة، وتبنى العروض طبقاً لذلك ثرية بالاجتزاءات، وفي أحوال كثيرة ذات قفزات فكرية.

ونعد من غير المجدى صياغة تحديد لمفهوم «النص» بناءً على ما سبق قوله، إذ لم يذكر هنا بالتأكيد كل السمات ذات الصلة بالنصوص.

النص والمعنى

مدخل لغوي فلسفي إلى علم للآدب خاص بدلالة النص

١ - علم الآدب بوصفه مشروعاً بحثياً

يُحتاج في يومنا هذا أن يُذكر فقط بأن الفروع التي تعنى بالآدب توجد في الوقت الحاضر (من جديد) في دائرة الأسس التي انبعثت من الداخل، (من خلال مناقشات منهجية ومتعلقة بنظرية العلم)، ومن الخارج، أيضاً (من خلال السؤال عن وثيقة الصلة الاجتماعية). وتنادى الأطراف شديدة الاختلاف باستمرار بشكل أكثر تأكيداً بأن يحل محل فروع الآدب (الدراسات الفيلولوجية) المتعلقة بتاريخ الفكر، والتي لا تدرس في منهجيتها كثيراً إلا بشكل حدسي علم للآدب (علم عام للآدب)، يمكن أن يستحق وأن يشغل مكاناً مقبولاً في مجموع العلوم الحديثة.

١-٢ بيد أن العروض المقدمة إلى الآن لعلمية فروع الآدب تبين بعض تحيزات وأوجه ضعف نمطية يمكن أن تحدد معالمها على النحو الآتي:

(أ) نادراً ما يجاب عن السؤال: ما الخاصية العلمية التي يمكن أن تكون لعلم الآدب، بشكل مختلف. ومن ثم تظل العلمية

(* أصل المقالة هو: Siegfried J. Schmidt: Text und Bedeutung Sprachphilosophische Prolegomena zu einer text - semantischen Literaturwissenschaft pp. 232-267 من مقالات كتاب: wissenschaftliche Buchgesellschaft, Darmstadt 1978.

إلى حد بعيد فرضية مجملة . أما الأكثر ندرة فهو رد الفعل على : ما الخاصية العلمية الممكنة التي ينبغي أن يطمح إليها علم الأدب . أى ما الخاصية العلمية المناسبة لمهامه ومقاصده البحثية ، لأن تصور أن العلم الذى هو موضوعه دائماً أيضاً ، يجب أن يظهر فيه الطراز ذاته فى الأغلب ، قد صار (من جديد) متعلقاً بمفارقة تاريخية .

(ب) مقارنة بمناهج ونتائج بعض الدراسات الفيلولوجية وتواريخ الأدب الحالية تتأكد محاولات العلمية عادة أنها غير مختلفة نسبياً ومتحيزة (انظر مثلاً تحليلات ونظريات إحصائية وجمالية - معلوماتية ولغوية كثيرة أيضاً) . وربما كان ذلك غير مهم لمدة طويلة ، حين شارك الاقتصار المعمول به على مشكلات خاصة بمعنى اختيار إشكاليات وتحديدتها فى عكس موضع تلك التحليلات المفصلة فى التصور الكلى لعلم الأدب ، وهو ما قد يشترط على الأقل التصور العام لعلم الأدب ، ولكن هذا فيما يبدو ما يزال غائباً بشكل مستمر .

(ج) تستبعد طرائق علم للأدب معتمد على نظرية علمية إلى يومنا هذا فى العادة بعد ما هو دلالي ، ولكن تواكب ذلك الأسئلة المحورية لعلم عام للأدب ، لأنه يتبين تماماً فى معالجة هذه الأسئلة ، وهى هل وضحت الشروط والقضايا الأساسية المنهجية لعلم الأدب توضيحاً وافياً ، واختلفت اختلافاً كافياً ، وهل راعى المرء اهتماماته المعرفية المتخصصة مراعاة مناسبة . فى هذا الموقف والنقاط المشار إليها إلى الآن تبدولى معاونة الفيلسوف

مباشرة بالأمل ومفيدة في إيضاح شروط علم عام للأدب
ومشكلاته الأساس.

١ - ٣ ينبغي ابتداءً إذن أن تُعنى الملحوظات الأولية الآتية
بمقترحات تحديد خاصية العلم في علم للأدب وموقف مشكلة المعنى في
إطار ذلك العلم. وفي ذلك يتعلق الأمر بمقترحات لمناقشة الجوانب
الأساسية والإشارة إليها، على نحو ما (يمكن) أن تظهر في ضوء فلسفة
(- اللغة).

٢- أفكار أولية متعلقة بنظرية العلم

حول علم عام للأدب

٢ - ١ يجب في رأيي أن تتقدم التحول لكل التخطيطات المحددة
لنظام علم الأدب فكرة: ما مجال الموضوع الذى ينبغي أن يعمل في هذا
العلم، ما أهدافه المعرفية التى ينبغي أن تكون في هذا العمل. ولا تغطي
كل محاولة متسارعة لصياغة مناهج أدبية ببساطة شديدة إلا هذه الأسئلة
الأساسية المسبقة.

ودون إمكان أن نتناول هنا وضع مناقشة هذه الأسئلة أريد أن أطرح
للمناقشة فيما يأتى سلسلة من الأفكار والمبادئ لتكوين علم للأدب.

٢ - ٢ بادىء ذى بدء يبدو لى مفيداً أن يلاحظ فصل تحليلى بين
علم الأدب ونظرية الأدب (= الشعرية). وهذا ينبغي أن يعطى أن: علم
الأدب يتجه إلى التحليل والوصف والتفسير الدلالى لتلك النصوص التى
عدت - ابتداءً وفق الاتفاق الضمنى بين علماء حاليين للأدب - نصوصاً
شعرية و/أو نصوصاً أدبية. (يجب أن يتأكد أولاً إلى أى مدى تكون
مراعاة أشكال النصوص ضرورية وموضحة لتنفيذ هذه المهمة البحثية،
التي تم تنصيها في مقاصد أخرى).

ويقع ادعاء موضوعية هذا التحليل المتعلق بالنص بشكل صارم، كما لاحظ أ. ستانكيفتش I. Stankiewicz، في إقناعه بأن اللغة الشعرية يمكن أن تحدد في مصطلحات سماته الداخلية والمتداخلة بين الأشخاص والتجريبية،^(١). وفي الواقع لا يفصل النص (كما في اتجاهات محددة للتفسير الباطني للعمل) فصلاً مفتعلاً، بل يفهم بوصفه نصاً في سياقات، أى بوصفه عملية تواصل. وعلى النقيض من ذلك تنشُد نظرية الأدب نظرية حول أدبية نصوص لغوية، كفايته الجمالية، وحول مكانة وأهمية أجناس أدبية وإمكانات أسلوبية، وحول نشأة الأدب وتأثيره والتواصل به ومعه، وتجزئ في مرحلتها الأخيرة حكماً حول متى يمكن أو ينبغي أن يعد نصاً شعرياً و/ أو نصاً أدبياً. (يجب في ذلك أن يستبعد بوضوح أى ادعاء معيارى).

وفي تصنيف كامل لوجهات النظر المتعلقة بالأدب يجب أن يذكر تدريس الأدب مكوناً ثالثاً، تُمحص مهامه الآن من جديد (انظر مثلاً فولفجانج ايزر W. Iser, „ Zu einem literaturwissenschaftlichen Studienmodell“, in: Ling. Berichte. 2, 1969, pp. 77-87) حول نموذج للدراسة)، ولا يمكن أن يحدد عمله بشكل مجدٍ إلا من خلال تعاون أوثق بعلم للأدب ونظرية للأدب خُططاً تخطيطاً حديثاً بالتأكيد.

٢ - ٣ حول علم للأدب - وجه ف. دلتاي W. Dilthey بتقسيمه الموحى لأهداف المعرفة في العلوم الطبيعية والإنسانية إلى «الشرح،

I. Stankiewicz., Poetic and non - poetic language in their interrelation, "in: (١) Poetics / Poetykal / Poëtika. Hrsg. Polnische Akademie der Wissenschaften (the Hague, 1962), 12 . (اللغة الشعرية وغير الشعرية في علاقتهما الداخلية).

والفهم، إلى اليوم المناقشة حول علمية علم الأدب إلى اتجاه متشكك. فهذا التقسيم الثنائي يغلب من جهة نتيجة أنه يتوصل من خلال قبول مناهج علوم الطبيعة فقط (وبخاصة السعى إلى أحكام قادرة على التنبؤ ومحددات سببية) إلى علمية لعلم الأدب مناسبة لخاصية العلم فى العلوم الطبيعية، ويقويه من جهة أخرى اللا معقوليون فى إقناعهم بأن علم الأدب تناقض فى ذاته (حيث من البديهي أن يؤكد نموذج العلم المتعلق بعلوم الطبيعة ضمناً بوصفه معياراً)؛ لأن الشعر لا يجيز إلا معالجة تأويلية متعلقة بتاريخ الثقافة أو الفكر لنصوصه التى تفهم على أنها إنجازات (- عبقرية) رائعة. بيد أنه لا يمكن أن يقدم عبر ما هو فردى، يزعم بدهاءة أنه غير قابل للتفسير، أى علم بمفهوم أحكام (قوانين) علوم الطبيعة، بل انفعال محسوس وإعادة صياغة فقط.

٢ - ٣ - ١ ومع إدخال مفهوم الوصف النص أيضاً فى المناقشة المتعلقة بعلم الأدب مهدت منذ زمن غير قصير - ربما لا يلحظه كثيرون - موضوعية محددة الطريق لتحديد مجال موضوع علم الأدب، الذى يسرّ تحديداً مسبقاً أيضاً لخاصية العلم فى علم الأدب.

إن علم الأدب يجب ألا يكون موافقاً لفردية موضوعاته، ولفردية التلقى الذاتى حقاً لموضوعاته، حتى يمكن أن يتكون باعتباره نظام أحكام مقبول بين الأشخاص، غير أن لا يقدح بحال فى بحثه ونتائجه، فهو لا يتجاهل بذلك فردية النصوص وطرق التلقى: فهو يخصص لها على الأرجح مكانة أخرى فقط فى إطار نشاطه البحثى الموجه إلى النظرية.

وهناك إيضاحات حول ذلك: ربما أقصد بمفهوم كارل بوبر أن اتباع مصادرة إمكان تزييف الأقوال (الجمل المستنبطة من نظرية) إلى جانب

مطلب المحتوى والثراء المعلوماتي بوصفهما أعم مصادرات متعلقة
بنظرية العلم تكشف أيضاً عن علمية علم عام للأدب. وفي الواقع تشترط
إمكانية التحقق بوصفها معياراً ضرورياً (وإن كان من الممكن أنه ما يزال
وحده غير كاف) أن المرء يستخدم لوصف وتصنيف نصوص ومكونات
نصية وتأثيرات نصية مفهومية (تصورية) و/ أو يستقيها من علوم أخرى
- تجيز (أي المفهومية) إمكانية التحقق، أي أن يجرى أشكال تجزئة
للنص والسياق، تجيز تثبتاً بين الأشخاص في النص أو تجعل ذلك غير
ممكن. ويسرى هذا بوجه خاص على جانب التأثير والرابط في النص،
الذي يجب أن يوصف في علم للأدب بحيث إن العلاقة المؤسسة للمعنى
بين عوامل تتعلق بمادة النص ونحوه ودلالته وعوامل سياقية أو موقفية
يمكن أن تصير مقنعة.

ويعنى الحجاج علمياً بالنسبة لعلم للأدب بادئ الأمر: الحجاج بأن
الحجج بين الأشخاص يمكن أن تعد قادرة على الفصل. فالمرء يدلى في
رأى بأقوال تتعلق بعلم الأدب حين ينص على إمكانات التحقق التي تتيح
حكماً حول الصحة والخطأ. وبوجه آخر: يطرح المرء قولاً متعلقاً بعلم
(الأدب)، حين يمكن أن يفهم موضوعاً لأقوال جديدة لا تتعلق في
صحتها بمؤلف القول الأول (= إبعاد المرجعية بوصفها قيمة إثبات).
ويجب أن تكون مراحل الاستئناف تابعة للشخص والموقف، غير متجانسة
فعلاً حتى يمكن أن تقبل مستوى للحكم.

وفي هذه النقطة يمكن أن تُحدد علاقة علم اللغة بعلم الأدب في
تقريب أول بأن علم اللغة يمكن أن يقوم بوظيفة مرحلة استئناف للحكم
على علمية (بوصفها إمكانية تزييف) قول متعلق بعلم الأدب.

٢ - ٣ - ٢ لا يمكن وفقاً لذلك أن تكون مفاهيم الوصف ومناهجه في علم للأدب موضوعة على وقائع فردية مفردة، وإنما يوصف ما هو فردي على أنه مظهر متوارد فردياً لعناصر محددة بشكل عام أو قيمة حدية (نهائية) لبنية متواترة (ينبغي أن تكون الهدف المعرفي للتحليل المتعلق بعلم الأدب). ويمكن أن يحدد بشكل استدلالي بأنه منطوق نمط ما (يُصمَّم أو يُشكَّل من الناحية النظرية)، وبأنه تركيب لعناصر عامة يظهر بلا نظير وسلوك للتنصيص. ولا يرجع اهتمام عالم الأدب إلى العمل الفردي في حد ذاته، بل إلى الفردية المفهومة للنص، الممكن إعادة بناؤها (إلى حد بعيد) في ظاهريتها على أساس أو في نظام المقولات لنظرية عامة لنصوص لغوية أو لتنصيص اللغة.

٢ - ٣ - ٣ يتسم علم الأدب هنا بأنه نظرية استكشافية لتحليل نصوص فردية. ما يجب أن يقدمه هو نظرية عامة لتنصيص اللغة في إطار مقاصد خاصة/ مميزة، وكذلك هو علم عام للمناهج حول الوصف والتحليل العلميين للنصوص وتأثيرات النصية (انظر أيضاً ٢ - ٤).

وفي هذا القطاع البحثي يشار إلى نتائج من علم اللغة وعلم العلامات وعلم الدلالة ونظرية المعلومات، وفي الواقع لا يستنفد مراميه البحثية في ذلك، إذ لا يمكن أن يقتصر علم الأدب في الكشف عن مادية النص أو عمليات شكلية، بل إن أدواته أكثر ثراءً وأشد تعقيداً من أدوات علم اللغة والفروع الأخرى المتاخمة. وسرعان ما يصير هذا التقييد واضحاً، حين يتوجه إلى الأهداف المعرفية لعلم الأدب.

٢ - ٣ - ٤ بيد أنه باديء ذي بدء ينبغي أن يشار إلى جانب الجوانب المنهجية المتعلقة بنظرية العلم إلى بعض شروط مضمونية أخرى لعلم عام للأدب.

وحتى تظهر أفكار علم الأدب معقولة بوجه عام يجب أن يدرك أو يفترض ما يسمى عمل فنى لغوى/ عمل شعري بأنه مظهر دلالي Be- deutungskomplexion أى بناء مركب قابض على المعنى يمكن إدراكه وفك تشفيره بوجه عام، قابل للتحليل .

وتتعلق إمكانية علم للأدب بفرضية العمل الفنى بوصفه مظهراً للمعنى أى نتيجة إجراءات تنصيب مؤسسة دلالية، وبوجه عام بوصفه عملاً إبداعياً ومن ثمن يمكن أن يجرأ إلى أجزاء. وبعبارة أخرى تتعلق بفرضية أن التنصيب الأدبى لا يعرض إلا بديلاً للاستعمال - اللغوى، ولا يمثل نمطاً لغوياً آخر، وأنه توجد واقعة أداء، وليست واقعة كفاءة، ويمكن أن يوصف كل نص لغوى فى إطار هذا الجانب المتعلق الإنتاج بأنه اختيار من الإمكانيات:

(أ) اللغة (المعجم والقواعد/ النحو) أو الكفاءة اللغوية .

(ب) الكم اللغوى التاريخى المعين وأشكال التنصيب الأدبية فى مدة حياة المؤلف .

(ج) وسائل التنصيب (أدوات الأداء) لدى المؤلف المتاحة بشكل ذاتى المتوقعة على (أ) و(ب) .

وتجيز خصائص الاختيار المتحقق فى النص فى كل استنتاجات لمقاصد الإبلاغ والتأثير للمؤلف. وعلى النقيض من ذلك إذا نظر إلى عمل فنى أدبى أساساً على أنه علامة عليا مدمجة غير قابلة للتحليل فإنه لا يعد هناك فى الواقع مقصد بحثى لعلم للأدب. (فقط يجب ثبات هذه الفرضية بداية) .

٢-٣-٤-١ إذا لم تُوضع إذن الفكرة الشمولية فى البداية، بل على كل حال فى نهاية تحليلات متعلقة بعلم الأدب فإنه تتأكد وظيفة علم للأدب بادىء ذى بدء فى تقديم محاسبة مفصلة حول معرفتنا

المختصة بالموضوع، وبداية على هذا الطريق الأطول (ربما الأصح من ناحية نظرية المعرفة) حول موضوع التحليل ذاته (بوصفه متشكلاً وفق مقاصد ومنظورات معرفية).

يجب أن يختار علم الأدب تلك المقاصد المعرفية في المشروع البحثي، التي يمكن أن تكون متاحة بين الذوات ويمكن إثباتها. فهو يعمل بوعي مختصاً بمستوى ومتصلاً ببؤرة ما، غير أنه يجوز أن يؤمل التقدم من نظرية (مع نظريات فرعية مدمجة تدريجياً) حول مستويات محددة تحليلياً لإدراك الموضوع إلى إعادة بناء نظرية مناسبة نسبياً لكلية الموضوع، بمعنى أنه يبدو الموضوع في نهاية العملية التحليلية متصوراً، أي يصور بشكل يمكن دحضه على مستويات التحليل والتفسير.

وفي ذلك سوف (أر يجب أن) يسلك عالم الأدب مسلكاً متداخلاً الاختصاصات، ويتعاون مع علوم فرعية، وفق المخطط الآتي (الذي يخطط في الوقت نفس مستويات التحليل):

أساس وسائل
العلامة + نكتيك (تكنيات) التنصيص ← (مادة) النص

علم العلامات علم اللغة

النص في مقابل مكونات النص + غير نص / السياق ← (مادة) النص

نظرية النص / نظرية علم الدلالة

المعنى المفهوم + الموقف الدلالي + أنظمة أساس ← معنى النص
مختصة بالمعنى

(الفلسفة اللغوية)، نظرية التفسير، تاريخ الفكر والثقافة، السيرة إلخ

الشكل ١

وتكمن وظيفة علم الأدب في هذه المرحلة الأولى في تحديد الإنجاز الدلالي لعمليات علامائية محددة (أنواع التنصيص) بوصفه نتيجة استعمال مقنن لنظام اللغة ونظام من الشموليات أو نماذج الفعل الدلالية أو الفاعلة الموضوعية نظرياً، وتعريف مساحة أداء دلالي محتمل من خلال المتلقى تعريفاً تركيبياً. وبعبارة أخرى تكمن في القيام بإعادة بناء مفهومية لأسس المعنى وعمليات تكوين المعنى، وفق مبدأ: لامعنى (وبشكل أخص: لا ابتكار) دون تكرار (أو أساس بنيوي). أولاً تجيز كيفيات الاختلاف فيما يتعلق بهذا الأساس البنيوي استنتاجات حول مقاصد التأثير لكاتب ما، وبداية يجعل وضع نص ما على مستوى تكرار تاريخي من الممكن إدراك ابتكارات دلالية (وشكلية أيضاً) بشكل ثابت. إذن تتعلق الإمكانيات الدلالية لنص ما بطبيعة أساسه العلاماتي. وموقعه في نظام التوقع في مجتمع معين (إذا ما نظر إليه على أنه نموذج دلالي).

وربما يسوغ المبدأ المنهجي لعلم للأدب المنطلق من أساس النص وطبقات المعنى داخل النص في مقابل المأخذ المتعلق بالنظرية المعرفية للدائرة الهرمنيوطيقية المختصرة هنا بحجة ر. بوسنر R. Posner: تتضح الدائرة الهرمنيوطيقية بوصفها نهج التجربة - والخطأ. ولا يحدث الصعود في عملية الفهم عبر معرفة مسبقة، يجب أن تظهر من جهتها غير معطلة، إن وجب ألا يحصل عليها ذاتها أيضاً إلا من خلال معرفة مسبقة، بل يستعمل المفسر مباشرة مادة علامائية. وتعلق بها تلك التفسيرات التي يستخلصها من ذاكرته أو من مصادر أخرى بشكل إضافي (أو بتجاهلها عمداً) لفهم الخبر^(٢).

(١) R. Posner, Strukturalismus in der Gedichtinterpretation: Textdeskription und Rezeptionsanalyse am Beispiel von Baudelaire's les Chats. in: Sprache im techn. Zeitalter, 29 (1969), 29f.
 ر. بوسنر: البنيوية وتفسير القصيد: وصف النص وتحليل التلقى تطبيقاً على مثال بودليير، القطط.

٢ - ٤ - أهداف معرفية لعلم الأدب العام

لا يمكن مطلقاً أن يُبالغ في تقدير أهمية الأهداف المعرفية والتساؤلات الخاصة التي توجهها بالنسبة لعلم ما. وقد أشارى. شتريدر. J. Striedter بحق إلى أن علم الأدب لا يقدم بوصفه علماً مستقلاً إلا حين يكون له تساؤله المميز (وليس الموضوع المميز وحده) (٣).

وعلى نحو مشابه يحتج ر. دارندورف R. Dahrendorf أيضاً بملاحظة: بيد أن العلم بوصفه بحثاً عن الحاجة ليست له موضوعات، بل مشكلات، أى ملحوظات محددة محتاجة إلى تفسير حول منطلقه (٤).

ولا ينبغي على المرء عند صياغة الأهداف المعرفية لعلم للأدب أن يتقهقر خلف هدف علم الأدب الأقدم، بأن يجعل من الممكن الإحاطة بعمل أدبي معين فى تعدد نواحيه، وفى التعقد الكلى للنص وتأثيره (أو تأثيراته).

ويتجه الاهتمام الرئيسى لعلم عام للأدب إلى كلية الأبعاد الدلالية لنص ما. ويجب أن تلاحظ إلى كل مسائل التنظيم الشكلى للأساس النصى بالنظر إلى التأثير الدلالي للنص. ويجب أن ينظر إلى كل

(٣) J. Striedter. Zur formalistischen Theorie der Prosa und der literarischen Forschung. Einleitung zur Herausgabe der Texte der russischen Formalisten. Bd 1 (München, 1967). XIX.

(حول النظرية الشكلية للنثر والبحث الأدبى، مدخل إلى نشر نصوص الشكليين الروس).

(٤) R. Dahrendorf, Phade aus Utopia: Arbeiten zur Theorie und Methode der Soziologie (München, 1967). XIX.

دورب من اليوتوبيا: أعمال حول نظرية علم الاجتماع ومنهجه.

محيط مناسب فك تشفير دلالي يمكن أن (وسوف) يعنى به متلق بشكل موفق.

وتنتج عن هذه الإشارة حجة أخرى، نفسية هنا، للموقف المحورى للمكونات الدلالية فى نظرية علم الأدب، حيث ينبغى هنا مرة أخرى أن يشار إلى طبيعة علم عام للأدب: إذ يفهم علم الأدب هنا بأنه رصيد مرتب بشكل منظم لوجهات نظر بحثية (تساؤلات)، ومفاهيم بحثية (مصطلحات)، ومناهج بحثية (استراتيجيات)، بوصفها إطاراً لانتظام وجهات نظر ومواد متحصلة من الناحيتين التحليلية والتاريخية، وكذلك بوصفها استكشافاً للتفسير الدلالي لنصوص فردية. وتذكر نظرية لعلم الأدب ماذا يجب أن، ويمكن أن يراعى عند التحليل، وما المناهج التى حوفظ عليها بشكل كافٍ لذلك المقصد البحثى، وما أطر التصنيف المتوفرة لتقسيم الخصائص النصية والحكم عليها أو ما تزال يجب أن تبحث.

٢ - ٤ - ٢ لا يؤدى المتلقى فى علم الأدب دوراً إلا باعتبار أنه لا يراعى قارئاً فرداً معاصراً، بل بوصفه إنساناً لغوياً (انظر الانسان الاجتماعى فى العلوم الاجتماعية)، بوصفه مرحلة فى عملية التواصل مع/ للنصوص، يستنبط رد فعله وإنجازه من أقوال علم اللغة المتعلقة بالتواصل، وأقوال نظرية التواصل. وبذلك فقط يمكن أن يضمن أن علماً عاماً للأدب متجاوزاً الفيلولوجيا يمكن أن يعد ممكناً بوجه عام. وإلا يقر تحليل الأدب على مستوى التأمل عبر عمليات التلقى فى كل قارئ معاصر.

٢ - ٥ حول نظرية الأدب - خلافاً لعلم الأدب العام تنتمى نظرية الأدب إلى مجال علم الشعر أو بوجه عام علم الجمال. هدفها هو الكشف

من خلال بحوث عملت بصورة موسعة ما أمكن عن السمات الفارقة distinctive features للنصوص أقرّ أو افترض أنها أدبية، والوصول إلى نظرية حول طرائق التنصيص الجمالية، التي يجيزها أن يستلبد كل نص فردي بوصفه اختياراً مميّزاً من مستودع لطرائق تنصيص محددة بوجه عام، وأن تحدد رتبته الجمالية^(٥). ويمكن أن ينجز العمل البحثي لنظرية الأدب في الخطوات الآتية:

(أ) وضع مستودع كامل ما أمكن لطرائق التنصيص (متضمناً أشكالاً - كبرى - وأنماطاً أسلوبية، وأنماطاً للأجناس إلخ).

(ب) تحديد العوامل التي تكون مسؤولة عند إلحاق فئات النصوص بعضها ببعض عن تأثيرها الجمالي.

(ج) وضع نظرية حول القيمة الموقعية الانطولوجية والمتعلقة بنظرية المعرفة والواقع العملي لها، وكذلك الاجتماعية للأدب/ الشعر.

(د) تنبؤات حول إمكانات أوجه تطور مستقبلية للأدب.

ويجب أن يتربق إلى أي مدى يفترض علم لغة نصي عام نظرية حول أشكال نصية مقصودة أدبياً أو أقرّ بأنها أدبية أو ما يمكن من جهة

(٥) توجد أفكار أخرى حول هذه الفقرة في مقالي:

Wissenschaftstheoretische Überlegungen zum Entwurf einer Kriteriologischen Kunstwissenschaft, in: Information und Kommunikation, Hrsg. S. Moser u. S. J. Schmidt (München - Wien 1968), 151- 159.

وكذلك: Alltagssprache und Gedichtssprache. Versuch einer Bestimmung von Differenzqualitäten, in: Poetica, H. 3 (Juli 1968), 285 bis 303.

أخرى أن يعى علم لغة نصى من نظرية للأدب. على أية حال يمكن هنا أيضاً أن يكون الحل المثالي نظرية نصية متكاملة ما أمكن (أو نظرية للنصوص)، تضم وتكشف عن نظرية حول نصوص أدبية بوصفها نظرية فرعية.

٣ - أبعاد المعنى فى النص الأدبى

٣ - ١ حول الفهم الفلسفى اللغوى للمعنى^(٦)

إذا نظر المرء - متفقاً مع الفهم الممثل فى الوقت الحاضر فى فلسفة اللغة، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع وعلم اللغة إلى حد بعيد - إلى اللغة على أنها توجيه مَقَدَّ إلى فعل مفيد متوقع، ويمكن ترقبه بين ذوات على مستوى الرموز، فيجب أن يفهم المعنى اللغوى بأنه قيمة التأثير المعلوماتية والتواصلية لفعل لغوى (= تنصيص) فى مواقف دلالية، المنجزة ذاتياً، والتي تفى بإمكانية توقع متواردة، أى فعل الربط النحوى لمفاهيم المفردات فى نصوص، المطابق للنظام النحوى للغة. وينظر إلى المعنى اللغوى على أنه نتيجة موفقة معلوماتياً أو تواصلياً أو وجدانياً أو أدائياً أو معيارياً للاستعمال المنظم لوسائل لغوية، تدين لاستفادة مميزة للموقف، ببناء الغلبة الاختيارى - التكويني لإمكانات إنجاز الوحدات

(٦) قدمت معالجة مفصلة لهذه المسألة فى:

Bedeutung und Begriff. Zur Fundierung einer sprach - philosophischen Semantik (Braunschweig, 1968) حول تأسيس علم دلالة فلسفى لغوى، وكذلك فى: Zur Grammatik Sprachlichen und nichtsprachlichen Handelns, in: Soziale Sprachliches: Welt, H. 3/4 (1968), 360 - 372. (حول نحو الفعل اللغوى وغير اللغوى)، وفى: und soziales Handeln. Überlegungen zu einer Handlungstheorie der Sprache, in: Linguistische Berichte, H. 2 (1969), 64-69.

(الفعل اللغوى والفعل الاجتماعى. أفكار حول نظرية الفعل فى اللغة).

المعجمية، والاستفادة من إمكانات الاتصال لانتلافات - سيميمية في الإطار السياقي للإجراء في نموذج منهجي نحوي مؤدٍ للقصد. ويتحقق قصد الكلام (المتكلم) المعنى في إطار كل المتكلمين من خلال أرصدهم المضمونية التي تقدمها اللغة ونماذجهم الإجرائية للغة. وفي ذلك (من خلال ذلك) يتعلل التوارد التركيبي لكل الكلام الذي يقدم من جهته الشرط الكافي لفهم بين الذوات، ويستخدم كمستويات معيارية بين الذوات ذات أفعال مفيدة.

ويسم المفهوم الفلسفي اللغوي المعنى، تبعاً لذلك تلك النقطة في المنظور الوظيفي للغة، حيث يعرض تنفيذاً لمقصدية صيرت واضحة (المنطوق الصوتي ممثلاً لروابط غير لغوية) في مجال التواصل (للفعل اللغوي - الاجتماعي)، حيث تكون اللغة والفعل العملي مندمجين في البنية السطحية لفعل مفيد.

ولا يكون التكوين اللغوي المقصود ذاتياً للمعنى وثيق الصلة بين الذوات أيضاً إلا لأن كل متكلم - يريد أن يتكلم بتوفيق - موجه إلى ملاحظة العوامل النظامية للغة، وبخاصة أيضاً إلى تلك الأطر لإمكانات استخدام الوحدات المعجمية، التي تعلمها وجعلها ذاتية في سياق التعلم اللغوي بوصفها تكرر داخل مجموعته من المتكلمين.

٢ - ٣ ويستخدم المفهوم على النقيض من ذلك تسمية مصنفة لكل أمور التعريف الممكن اتصالها به، أو بعبارة بنيوية، بناءً علائقياً مرتباً بشكل متدرج في ذاته لمقولات وسمات دلالية، تحقّق بوصفها تصنيفات أساسية ذات قيمة استشرافية (في داخل، المورفييمات والوحدات المعجمية، وتنظّم بشكل محدد إمكانية استخدام المعجم، أي إمكان اتصاله بوحدة معجمية أخرى في النص. فلفظ المفهوم (وحدة معجمية)، هكذا

يمكن أن يقال في إطار جانب متعلق بنظرية المعرفة، هو التحقيق الصوتي لوجود وقائع استخدام متسارفة بعضها مع بعض (متشابه أسرياً) لمركب سيميى، وبعبارة أخرى هو عنوان لبناء متوسط لإمكانات اتصال محتملة لوحدة معجمية فى النص، ولا يقوم لفظ المفهوم إلا بوظيفة عنوان عام لوقائع الاستخدام المحتملة (أى التى تعد مفيدة فى الاستعمال) لوحدة معجمية. ويُعدُّ بناءً علائقياً متحركاً بشكل تعاقبى لسمات دلالية، يمكن أن تُفسَّر - مع ج. جيباور G. Gebauer - بمعايير موقف إدخال معقد لوحدة معجمية. وفى التواصل يقوم بوظيفة عنوان لنتائج عمليات تصنيف إدراكية أو بوظيفة باعث (تحفيز) لشريك التواصل بأن يستعيد (يحقق) تلك العمليات لنفسه. ومن ثم يمكن من الناحية النفسية المعرفية أن يدرك المفهوم على أنه قاعدة لإنجاز عملية تصنيف (فهو يصنف أشكال الإدراك) (٧) أو عملية تثبيت وفق وجهة نظر اهتمام غالبية. ولذلك فإن لفظ المفهوم فى إنجازهِ المعلوماتى مميز للموقف، وعام فى هذا المعنى.

وبداية فى السياق، وفى الاستعمال يتلقى لفظ المفهوم معنى، بمفهوم معنى إنجاز Leistungsbedeutung، أى يودى قصداً للمتكلم فردياً مميزاً للموقف. ولا تُفَعَّلُ الوحدة المعجمية لغوياً إلا فى الاستعمال، وتندمج بشكل دلالى ضمنى (أو شبه - ضمنى / متضمنة معلومة) بالرابط المقصود. ولا تصير الوحدة المعجمية أداة موظفة لتواصل اجتماعى إلا فى السياق.

٣ - ٣ على النقيض من الإرث الأفلاطونى، الذى وصف المعنى تحت مقولة الجوهر، ربما يكون أكثر جدوى أن يوصف المعنى تحت

E. Lenneberg, biological Foundations of Language (New York - London - Sid (٧) ney, 1967), 334 (أسس بيولوجية للغة)

مقولات تتعلق بنظرية الفعل وتقنية التواصل، وقد أشار هوسرل بدرسه للأعمال القصدية إلى إنجاز تكوين ذاتي للمعنى (فى تنصيب المعلومة). ويجدر أن تحلل مشكلة المعنى فى إطار العلاقة بين النظام والتوفيق. ويمكن أن يحدّد تنصيب دلالى بأنه نوع نمطى للفعل فى استعمال عناصر لغوية ذات قيمة نظامية فى أمور محددة (السياقات ومواقف الفعل)، وبأنه استفادة مميزة للموقف لإمكانات تكوين المعنى، كما قدمت لكل المتكلمين فى نظام اللغة (عملية أداء للكفاءة). فلكل وحدة معجمية وكل نهج نحوى بالنسبة لمتكلم لغة ما قيمة معلوماتية أو إنجازية متوسطة قعدتها إمكانية التوقع Erwartbarkeit. ويناسب فهم التنصيب درجة التطابق مع قيمة التوقع المتوسطة التى يحددها النحو والمعجم كمستويات معيار لوثافة صلة معيارية. أما أية قيمة إنجازية معلوماتية لوحدة معجمية تنشط فى الجملة فتتجه وفق إمكانية اتصال الوحدة المعجمية إلى الوحدات المعجمية المتاخمة المتعلقة بذلك بشكل مؤكد على مستوى التناظر لوقائع الكلام المعنية. وفى ذلك يودى السياق وتدرج الأمور الممكن إلحاقها دوراً اختيارياً - تأسيسياً، ويعمل مرشحاً لاختيار أو تغليب إمكانية تأثير محددة للوحدة المعجمية.

وبذلك ينبغى أن ننهى هذه الملحوظات التمهيدية العامة. أما أوجه الإكمال والإيضاح فسوف تضاف إلى حد ما فيما يأتى.

٤ - مقترحات حول ترتيب طبقي لأبعاد المعنى فى نصوص أدبية

٤ - ١ إذا توجهنا بعد هذه الأفكار التمهيدية الآن إلى الموضوع المحورى لعلم الأدب، إلى أبعاد المعنى فى نصوص أدبية، فربما يجزى أولاً تقسيم إجمالى لمستويات (أو اهتمامات) التحليل إلى عوامل داخل

النص (باطن النص) وعوامل خارج النص (ثقافية، ومتعلقة بتاريخ الفكر) في علم دلالة النص.

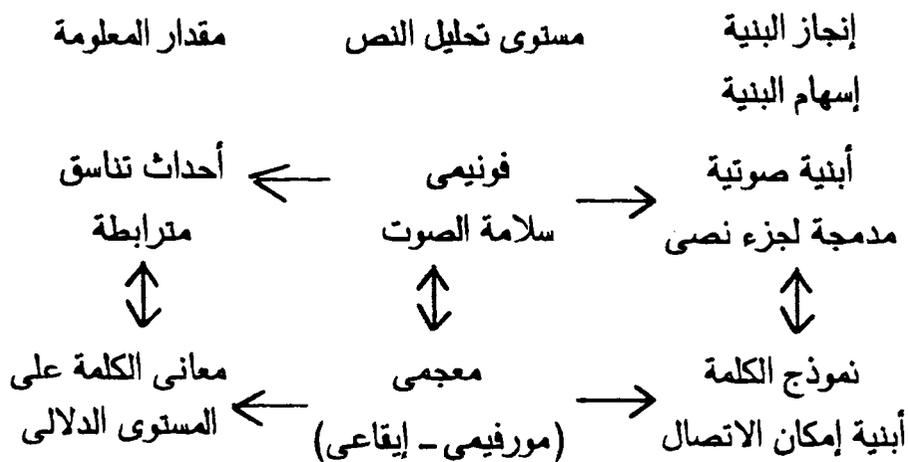
٤ - ١ - ١ قد يكون من الجوانب أو العوامل الخاصة بداخل النص textintern وفق هذا التقسيم كل ما يبحث في الوقت الحاضر على المستوى البحثي اللغوي المؤلف في معنى مكونات النص. وقد يهتم تحليل قائم على أساس علم الأدب في هذه التحليلات اللغوية (وفق ما قيل تحت ٢-٤، حول الأهداف المعرفية) في الأساس على إسهام مكونات النص في بناء تأثير كلية النص، أي بشكل أقرب في الجوانب الشكلية - التكوينية وفي الجوانب المتشكلة من خلالها للنص الكلي. ويشترط في ذلك أن ينظر إلى نصوص أدبية على أنها تلك النصوص التي تنشأ دمجاً نمطياً (مميزاً من الناحية الفردية إلى حد ما) للمكونات في النص الكلي. ويعنى هذا الشرط باستمرار أن تلك النصوص المدمجة - للغاية عادة - تظهر على مستوى داخل النص طبقتين مختلفتين للمعنى: معانى العنصر أو معانى مركب العناصر، ومعانى البنية. ويضاف لذلك معنى النص بوصفه علامة كبرى أو - من وجهة نظر علم نفس الجشثات - بوصفه شكلاً كلياً، وبعبارة أخرى: يمكن أن يفهم النص ككل ذاته مرة أخرى بأنه علامة ذات معنى خاص، علامة كلية مدمجة ذات دلالة، يمكن في ذاتها أن تشكل في عمليات التواصل طبقة دلالية خاصة.

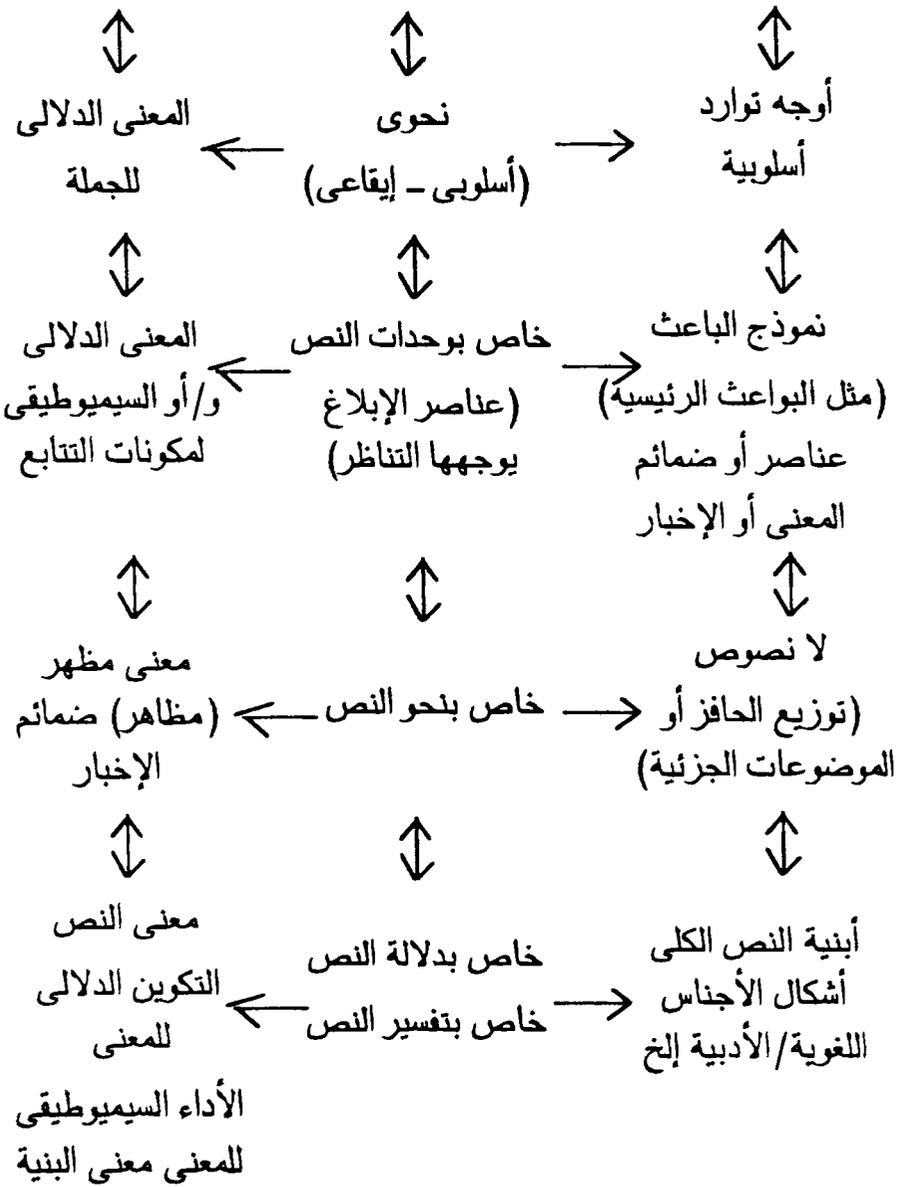
فإذا ما ألف المرء بين الجوانب المتحدث عنها إلى الآن في نظرة عامة فإنه ينتج المخطط الآتى لمستويات التحليل، الذى يمكن أن تبحث وتلاحظ فيه العلاقة بين أساس العلامة أو عمليات العلامة وأوجه وثيقة الصلة المعلوماتية المتشكلة من خلالها:

٤ - ١ - ٢ في هذا المخطط يوضع تفریق بین مستوى تحلیل دلالی و سیمیوطیقی و تکرین المعنى، يجب أن يوضح بصورة أدق، فهو يندرج مباشرة إلى مسألة طبقات المعنى المتعلقة بخارج النص.

و یبغى أن يفهم تحت تحلیل المعنى الدلالی تحلیل للمعنى المفهومى المترسخ فى النص بوصفه معلومة مصوغة لغوياً، للوحدات المعجمية و نماذج نحوية، أى كل ذلك فى المعلومة، ما يتلقى الملاحظ بوصفه إنساناً لغوياً من النص بشكل متوال على أساس معارفه من المعجم والنحو بوصفها معلومة فقط. و يتعلق الأمر فى ذلك وفق ما قيل تحت ٣ - ١ أو ٣-٢ بالمعنى المفهومى للوحدات المعجمية، بعوالم العلامات داخل النص (دون تخصيص من خلال عوامل خارج النص)، التى تعد عامة من جهة تمييز الموقف و ما تزال ينقلها المتلقى من خلال تغطية لعوالم ربط فردية إلى معنى مخصص. (وفى هذا المعنى يتحدث فيما يأتى أحياناً أيضاً قياساً على معنى دلالى أو سیمیوطيقى). هذه الطبقات المعنوية للدلالة - إلى حد ما على الأقل - يبحثها ما يسمى بالتحليل المتعلق بداخل العمل (الفاصل للعلامات).

النص والمعنى





شكل ٢

وعلى المستوى الدلالي للنظر لا تقوم اللغة بالمعنى الأنثروبولوجى الكامل بوظيفة نظام اجتماعى للفعل والتواصل، بل بوظيفة تقنية للعلامات ذات نوع عام (تقنية الأساس لاستعمال تواصلى للرمز). فنص

قصيدة مثلاً، لا يوفر معه أى سياق واضح، يظهر فى نظرة منفصلة أجزاء دلالية فقط، ولا تصير سيميوطيقية إلا حين ينقلها المتلقى فى عملية الفهم إلى مخططاته اللغوية للتفسير فى سياق عالم خبرته، وبذلك يجعلها نسبية، بل يؤديها بشكل ذاتى. وفى هذا الجدل توجد إمكانية العموم والالتزام العام لنص القصيدة، الذى لا يقدم كما يقال إلا نظرية لغوية، يجب أن يحولها المتلقى إلى نماذج معرفية لواقع حياته (أى يحافظ عليها سيميوطيقياً) (انظر ٥ - ٣ - ١)، ويشكل عدم دقة لغة القصيدة التى يجب أن تكون فى غنى عن المرشحات المخصصة والمراعية للرباط لسياق وموقف (صريحين) الأساس لتعدد التكافؤ الدلالي ومن ثم للتأثير المتغلب على الزمن، الذى يكمن فى أنه فى القصيدة يصاغ مفهوماً بحيث يستطيع كل قارئ فى عصره أن يجرى تحولاً يرتضيه للبعد الدلالي إلى بعد سيميوطيقى.

(وربما يستقصى أحياناً الظن، سواء أكان البناء الشعري للاستعارة غير ممكن إلا من خلال ألا تعالج الوحدات المستخدمة إلا دلالياً وليس سيميوطيقياً، فالبنية «تضرع (توسل) قلبى» لا يمكن أن يحل بشكل مفيدة إلا دلالياً).

التحليل السيميوطيقى للدلالة إذن هو تحليل المعنى الدلالي المحدد سياقياً، تحليل المعنى المؤدى ذاتياً عبر روابط غير لغوية فى أنظمة الإلحاق التفسيرية للمتلقى. ولا يمكن أن يتحقق من أوجه الأداء السيميوطيقية للمعنى إلا فردياً: فهى فى ذاتها فردية مميزة وانتقائية تاريخياً، وبعبارة أخرى هى عناصر تاريخية لعالم معيشى ومعرفى معين. ويحاول المتلقى على مستوى التحليل السيميوطيقى أن يدرك النص الأدبى بأنه نظرية ويلحق به بوصفه نموذجاً جزء من واقعه المعرفى.

٤ - ١ - ٢ - ١ يمكن على أساس هذا التفريق أن تقسم نصوص أدبية وفق ما إذا كانت موضوعة أو تعمل دلاليًا أو سيميوطيقاً بشكل غالب أى ما إذا كانت إمكانية المعنى التى وضعت من خلال مكوناتها تتطلب بالأحرى أن تنتهج فى التلقى نهجاً خاصاً ببايالن النص. (انظر مثلاً نصوصاً رمزية أو نصوصاً محسوسة) أو أن تُجرى تحويلات براجماتية مباشرة فى معان ذاتية (مثلاً ما تسمى لغات الأدب النظرية). ويمكن أن يدرك الفرق بين الشعر الغنائى والنثر وفق هذا التفريق - دون النظر إلى دروس الأجناس المشكلة - بوصفه تغليباً لتكوين أو تلقى دلالى فى مقابل سيميوطيقى.

٤ - ٢ تشمل جوانب للمعنى خاصة بخارج النص، أشير إليها بالتفريق بين دلالى فى مقابل سيميوطيقى، كل معلومات مستوى الرابط والواقع الاجتماعى والتواصلى للنص والمؤلف والمتلقى الممكن توضيحها من النص، والممكن إضافتها إلى عناصر الشكل والتسمية فيه: ومع ذلك يمكن فقط من هذه الناحية بشكل مباشر أو عبر مراحل توسط يمكن التحقق منها أن تلحق بالنص بوصفها أساساً للعلامات.

ومن عوامل المعنى الخاصة بخارج النص بالمعنى الأضيق بداية السياقات، أى محيطات لغوية وتواصلية يتضمن أو يمكن أن يتضمن فيه النص المحلل ومكوناته. ويفرق فى ذلك بين:

(أ) سياقات للمكونات ذات قيمة لغوية، وبعبارة أخرى نماذج يتبعها مقوم/ عنصر معين، ويمكن أن تدل ضمناً عند التحليل الفاصل بوصفها تقابلات تقريباً.

(ب) سياقات تاريخية وذات قيمة كلامياً. وبعبارة أخرى نصوص يحيل إليها النص أو يمكن أن ينتظم معها فى فئة نصية ما.

ومن عوامل المعنى الخاصة بخارج النص بالمعنى الأوسع عوامل موقفية، أى أمور الفهم والمعاشة الموسعة للمعنى و/أو المخصصة له، طالما تؤثر (أو أثرت) فى استراتيجيات التنصيص تأثيراً ثابتاً. ويمكن فى ذلك أن يفرق بين:

(أ) خواص للتفسير يمكن إضافتها من المحيط الأدنى للنص: الإرث اللغوى - الأدبى (مثل جوانب خاصة بالجنس (الأدبى) وتاريخ الأسلوب) نظريات جمالية وشعرية... إلخ ذات قيمة إيضاحية للنص.

(ب) من المحيط الأوسع للنص: المناخ الثقافى العام، وبشكل غير مباشر الموقف السياسى - الاجتماعى للمؤلف (انظر الحكم بالنسبة لأوجه غلبة أسلوبية وموضوعية، وللمتلقى، الذى يمكن أن يكون له تأثير غير ملاحظ غالباً على استعدادها الضمنى).

وبينما لم يكن النص الخاص بالنسبة لتحليلات كثيرة نظرية أو متعلقة بتاريخ الفكر لنصوص أدبية إلا المنطلق أو حتى الذريعة للتوسيع التام ما أمكن ذلك لمعارف المحلل حول مؤلف النص وعصره والتاريخ السابق واللاحق فينبغى للعوامل الخاصة بخارج النص أن تؤدي دوراً فى علم عام للأدب فقط بقدر ما يمكن أن تضم أبعاداً دلالية وسيميوطيقية ضمنية لمعنى مكونات النص وللنص الكلى أو ما يمكن أن يضاف إلى النص ومكوناته بمفهوم السياقات المخصصة للمعنى ومراحل المرشحات الموقفية. ويقوم تاريخ الفكر بشكل مجدٍ بوظيفة المعين والممد بالمعلومات لعلم الأدب، (١) لتحويل معانٍ دلالية إلى معانٍ سيميوطيقية، و(٢) للحصول على مساعدات استكشافية، أى جوانب جديدة يقدم النص من خلالها أبعاداً جديدة للمعنى.

ويوصى في ذلك أن يتقدم دائماً من أنظمة تفسير قريبة من النص إلى أنظمة تفسير بعيدة عن النص حتى لا يغيب عن النظر السؤال الرئيسي الخاص بالاشتغال على عوامل خارج النص: وهو السؤال عن إنجاز هذه العوامل بالنسبة لإمكانات المعنى لمكونات النص.

وقد يُسأل في إطار هذا الجانب الرئيسي عن الإنجاز الموضح للمعنى

للعلاقات:

(أ) النص في مقابل الشفرة ^{المجموع} CEuvre.

(ب) النص في مقابل رؤية شاملة للأدب معاصرة للمؤلف (السيرة الذاتية والتفسير الذاتي) وللقارئ.

(ج) النص في مقابل رؤية شاملة خاصة بتاريخ الفكر والثقافة للمؤلف وللقارئ.

(د) النص في مقابل نظريات النص والأدب والثقافة.

وقد يشار هنا إلى مجموعة من أبعاد المعنى للعمل الفني الأدبي كما يقدمها ن. فراي N. Frye (٨):

أ - النموذج الكلي للرموز، المعنى الحرفي (انظر هنا: المعنى الدلالي).

ب - علاقاته بمزاعم أو وقائع خارجية، المعنى الواصف (انظر هنا: المعنى السيميوطيقي).

ج - موضوعه أو علاقته بوصفه شكلاً لصورة بشرح ممكن، المعنى الشكلي (انظر هنا: معنى البنية).

(٨) N. Frye, Analyse der Literaturkritik (dt -) Stuttgart, 1964), 363. (تحليل النقد الأدبي).

د - معناه بوصفه عرفاً أو جنساً أدبياً، المعنى النموذجي الأصلي (انظر هنا: عوامل المعنى المتعلقة بخارج النص بالمفهوم الأضيق).

هـ - علاقته بالخبرة الأدبية الكلية، المعنى الباطني (الداخلي) (انظر هنا: عوامل المعنى المتعلقة بخارج النص بالمفهوم الأوسع).

٤ - ٢ - ١ تجعل الإشارة إلى عوامل خارج النص لتخصيص معنى النص والإشارة إلى استعمال معارف خاصة بتاريخ الفكر بوصفها عوامل استكشاف، ملحوظة موجزة حول العلاقة بين المعرفة المسبقة (أو البناء) وإمكانات تفسير النص أمراً ضرورياً، وهو يسعى في الوقت نفسه إلى تطوير معيار لتحديد الطبيعة الدلالية أو السيميوطيقية للنص. ونص يسبب معه التحويل من معنى دلالي إلى معنى سيميوطيقي صعوبات قليلة، سوف يطالب القارئ، عادة بمعارف مسبقة أقل ذات طبيعة تتعلق بتاريخ الأدب و/أو بتاريخ الفكر. بيد أن تلقيه بوصفه بناءً جمالياً يصعب من خلال ذلك عادة، إذ لا يوجه انتباه القارئ من خلال عوالم الفهم إلى مستويات العمل الشكلية - التأليفية، بل يحتاج إلى تلقٍ ملاحظ لما هو جمالي، لقرار خاص. وبخاصة حين يكون النص متشابكاً مع اللانص بقوة، أي يبني عبر تتابعات أو مستويات متتابعة للإبلاغ، يميل القارئ بالأحرى إلى استهلاك النص في إطار وجهة نظر معالجة للمعلومة محضنة. وتفترض المعرفة الإضافية الخاصة بتاريخ الفكر هنا خاصية إيضاحات وإكاملات مضمونية، تستتبع رؤية شاملة بيوجرافية معاصرة، لا يستغنى عنها النص - وإن كان مستقلاً أدبياً - في كل عصر.

ونص، يبقى أساساً دلالياً في تأثيره، أي لا يجيز ولا يطلب إشباعاً سيميوطيقياً مباشراً، يلاحظ بالأحرى في إطار جوانب جمالية، ولا

فيلسوف اللغة - بعض ملحوظات حول السؤال الأساسى حول علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى .

٥ - حول علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى

٥ - ١ يحتاج فقط إلى نظرة جانبية إلى المناقشة المعاصرة للأسس فى العلوم الطبيعية، مثل الفيزياء النظرية ليرى أنه لم يعد يتحدث عن واقع ثابت، مقابل لنا بشكل مستقل كلية وفق الصيغة القديمة الذات - الموضوع بمفهوم نظرية المعرفة . فالواقع يظهر فى البحث الفيزيائى مُثَبِّتاً أو مَخْطُطاً لجمل أو نماذج تنبؤية^(١٠) . فمن العاطف للقلب Phathos^(*) التجريبي - الوضعى إلى واقع مدرك بشكل محض ومناسب لم يبق إلا القليل للغاية فى الفكر النموذجى للعلوم المعاصرة مثل الفلسفة الحديثة^(١١) .

وقد جعلت نظريات المعرفة المتعلقة بفلسفة اللغة من هردر حتى فيتجنشتاين من المعقول بناءً على ذلك أن مدخلنا المدرك إلى الواقع، يجب أن يرى بلا شك جدلياً، فى تفاعل المنظور (= إجراء التوصيف) ومأخضع للمنظور (نتيجة التوصيف)، لأن معرفتنا الإنسانية، تعمل بشكل مَفْصَل فى مجالاتها الصريحة بصورة تواصلية - لغوية، تكفى دائماً فقط طالما تستطيع أن تثبت نتائجها بشكل رمزى بين الذات، ويكون ذلك بمساعدة الجمل أو سلسلة الصيغ .

(١٠) انظر مثلاً: G. Küng. Ontologie und logische Analyse der Sprache (Wien, 1963), 106

(علم الوجود والتحليل المنطقى للغة).

(*) العنصر المثير للشفقة (فى الحياة أو فى التصوير الأدبى أو الفنى).

(١١) انظر مثلاً A. J. Wittenberg. Vom Denken im Begriffen (Basel, 1957)

(عن التفكير فى مفاهيم)، أو H. Albert. Traktat über kritische Vernunft

(Tübingen. 1968) (مختصر حول العقل النقدى).

نحن نعرف - بمفهوم صارم - دائماً الكثير أو في كل مرة ما يمكن/ كيف يمكن أن نقول (ننطق) إذا لزم الأمر. وبعبارة أخرى لا توجد ما تسمى ملحوظات محضة حول عالم - الحقائق، ولا توجد أيضاً معلومات - الحواس التي يمكن ببساطة أن توثق اللغة. لا توجد إلا ملحوظات أو إدراكات مفسرة. وتعد هذه الجملة نقطة تقارب بين علماء نفس وآنثروبولوجيين وعلماء اجتماع، وعلماء لغة وعلماء علوم طبيعية أيضاً^(١٢).

وباختصار ينبغي أن توصف هذه العملية لتكوين الواقع بواسطة تماثل مقيد وتوصيف لغوي على النحو الآتي: التكوين المنجز لغوياً - علامائياً ليس إلا عملية منطقة محددة في أقوال اتفاق الزمن، لصياغة مدمجة لمضامين الوعي، حيث لا يناسب الشكل اللغوي الشيء الموجود في ذاته والمدرَك بشكل مستقل لغوياً، بل حيث يظهر في فعل الوصف المحدد ذاته كأنه شيء متشكل بدايةً بين ذوات، صار جزءاً من التفاعل بين الذوات. وتبعاً لذلك يمكن أن يتحدث عن «الواقع»، كما يتحدث عن نتيجة لعمليات منطوقة - تأسيسية - في محيط تواصل اجتماعي، كما يتحدث عن عامل نسبة إلى إنجاز عملية تكوينية منظرية لذوات وسيطة اجتماعياً أو كما عبر هـ. بلومبرج H. Blumenberg: كتحقيق سياق متفق عليه؛ كقيمة إثبات للمعرفة وبناء العالم المنجزين بين ذوات مختلفة^(١٣).

(١٢) H. Wein, Philosophie als Erfahrungswissenschaft (Den Haag 1965) (الفلسفة بوصفها علماً للمعرفة)، وانظر أيضاً على: Sprache und Denken als sprachphilosophisches Problem von Locke bis Wittgenstein (Den Haag 1968) (اللغة والفكر بوصفهما مشكلة فلسفية لغوية من لوك حتى فيتجنشتاين)

(١٣) H. Blumenberg, Wirklichkeitsbegriff und Möglichkeit des Romans in: Na- chahmung und Illusion. Hrsg. H. R. Jaufß (München, 1964), 12

٥ - ٢ حول عدم إمكان الدفاع عن نظرية - المحاكاة - على أساس نظرية اللغة والتكوين هذه يحلل كل تصور للفن على أنه محاكاة imitatio مادام هذا التصور يزعم أن الفن يحاكي الواقع القائم والمتاح بشكل مشترك لكل المعاصرين والمدرّك بالترابط في ذاته، حيث توضع حسب علمي ثلاثة شروط يمكن مسها، وهي:

(أ) شرط، يوجد واقع متاح للجميع بقدر مماثل، واقع طبيعي^(١٤)،

(ب) شرط، اللغة مجرد أداة لتصوير محاك وتوصيل ونقل صادق... إلخ؛ فهي تقدم صورة لواقع متاح وممكن إدراكه بشكل مستقل عن اللغة أيضاً.

(ج) شرط، تجيز اللغة إبلاغاً واضحاً بين الذات لما هو مقصود ذاتياً. وعلى النقيض من ذلك يجب بالأحرى أن يؤكد أن كل قول تعزى إليه وظيفة تأسيسية، إذ يكمن نهجها في إيراد ما يحمل ووسيلة الحمل في علاقة اتفاق زمني راهنة، أي قول جوانب مضمونية أخرى باعتبارها تابعة لمفترض أنه معروف من خلال التسمية^(١٥).

٥ - ٢ - ١ وبعد أن وصفت بذلك معرفة إنسانية عامة للغاية بأنها تكوين وسط اجتماعياً لواقع (واع) لذوات ينشأ الآن السؤال الخاص: كيف يمكن/ يجب أن تحدد في النص الأدبي علاقة اللغة بالواقع. وتعمل

(١٤) انظر: (1958) (rde 65) J. P. Sartre, Was ist Literatur? (ما الأدب) كان خطأ الواقعية افتراض أن ما هو واقعي يوجد فيما يبدو في التأمل، ويمكن للمرء تبعاً لذلك أن يقدم صورة غير متحيزة عنه.

(١٥) انظر حول ذلك: P. Hartmann, Zur Kategoriellen Grundlegung der Syntax in: Münchener Studien zur Sprachwissenschaft, H. 12 (1958), 25-48.

(حول التأسيس المقولي للنحو) .

طريقة الكلام التي انتشرت في الوقت الحاضر عن العمل الفني - اللغوى بأنه «تمثيل للواقع، ف. براينزندنس (W. Preisendanz) أو Poiesis حساباً بوجه عام للغاية للمقدمات التي طُوِّرت فيما سبق، بل تظهر بعض الإيضاحات في الموضوع.

٥ - ٣ النص الأدبي - اللغة - الواقع

ينبغي أن تستخدم الملحوظات الحالية في تحرير العمل الفني اللغوى من الناحية الفلسفية اللغوية ابتداءً من كل الوظائف الخاصة بالتقليد والواقع المعرفى. وحين يمكن أن يجعل من المعقول ألا يكون الواقع معطى مسبقاً واضحاً بين ذوات، يمكن أن يصدق على نمط صحيح فقط، بل هو تأليف يختلف حسب سياقات ومنظورات وأغراض فى ألوان التواصل، فإن النص الأدبي يحصل ضرورةً على مكانة أخرى وإمكانات وظيفية أخرى فى مجموعة نتائج إنسانية واعية (أفعال): يحزر من تأليف سياق فردى (متفق عليه أو غير متفق عليه). ولا يمكن إلا يلتزم بهذه المهمة، فهى (انطلاقاً من الأساس اللغوى المحض لبناء النص) مستقلة عن مقاصد مؤلفه^(١٦).

وربما يكون القول العملى الأكثر عمومية، الذى يمكن أن يوضع تبعاً لذلك حول العمل الفني اللغوى، هو: ينشأ العمل الفني اللغوى من خلال نهج - تنصيب لبناء أنظمة المعنى بمساعدة استراتيجيات يمكن التحقق منها للاتسمالات اللغوية، حيث يظل هذا البناء للمعنى مرتبطاً بالعمليات

(١٦) انظر: W. Kayser, Das sprachliche Kunstwerk, 4. Aufl. (Bern, 1956), 15.; Dichtung ist die einheitliche Gestaltung einer eigenen Welt mittels der Sprache. (العمل الفني اللغوى: الشعر الشكل الموحد لعالم خاص بواسطة اللغة)

اللفظية (أى يكون له دائماً سياقه الخاص فقط)، إذ يكون موقف دلالى موضح للمعين موجوداً بقدر ما يتحقق لغوياً.

ويعنى هذا من الناحية الدلالية: أن لا يقول العمل الفنى اللغوى كيف تقع الأشياء، وما هى الحال، بل إنه - بحكم إنشائه الشعرى - الأشياء هكذا كما تزعم فى النص الأدبى، وإن الحال ينبغى أن تكون إلى حد ما فى هذا السياق.

٥ - ٣ - ١ إذا صاغ المرء هذا الطراز فإنه يصل فى تجاوز محدد إلى مفهوم النظرية فى علم الرياضيات. هكذا كما تعد اللغة إجمالاً نموذجاً للواقع، يمكن/ يجب أن يعدل حسب وضع المعرفة، ويقدم كل عمل فنى لغوى مفرد نظرية (تأسيسية بدرجة أكثر أو أقل) لواقع مكون مسبقاً خاصاً بلغة عادية بحيث إن واقعاً معرفياً اجتماعياً مطابقاً له تقريباً (أى افترض أنه مطابق له) يمثل مجال الاستعمال، هو نموذج هذه النظرية الفردية^(١٧) (انظر ٤ - ١ - ٢).

٥ - ٣ - ١ لنجمل هذه الفقرة: تشكل البيئة المعيشية المحددة اجتماعياً والواقع فيها (المكون) الذى صير بوعى فى عمليات تواصلية محيط الواقع للمؤلف (وللقارىء)، نظام مقولاته (الباقى بوعى فى الغالب) الذى يستقى منه بديهياته العادية. ولهذا السبب فإن الحقائق البيوجرافية وتاريخ العصر والفكر كلها مهمة لعلماء الدراسات الجرامانية ذوى الطابع القديم وعلماء الأدب، ففيها يمكن/ ينبغى أن يقدموا إشارات

(١٧) انظر حول ذلك: P. Hartmann, Modellbildung in der Sprachwissenschaft, in: Studium Generale, Bd. 18, H. 6 (1965) 369

(بناء النموذج فى علم اللغة، حول مفهوم النموذج).

إلى تطور الاستراتيجيات اللغوية الفردية، أى استراتيجيات بناء المعنى،
التي تحدد مستوى التكرار اللغوي التجريبي للمؤلف وللقارئ، وبذلك
تجيز إيضاحات متعلقة بنظرية الإنتاج والتلقى (هذا جلى إلى حد ما مع
تحديد الابتكار).

وإذا وصف مؤلف نصاً ذا قصد أدبي فإنه ينشئ بذلك نظاماً
دلاليّاً فرديّاً (جزئياً)، يتميز بأنه يحتاج ألا يناسب ضرورة نظام المقولات
المتعلق باللغة العادية (المتكررة) ولغة العلم؛ فالمؤلف يمكنه فى الرواية أو
الدراما بلا شك أن يخالف بديهيات عادية (يطابق بذلك، على الأقل فيما
يسمى حديثاً، نظام التوقع أيضاً). ولننظر مثلاً فى الرواية: بديهى أن
'تعنى، لغة الرواية شيئاً، ويكون الجانب السيميوطيقى للغة هنا (فى مقابل
الاستعمال اللغوى فى القصيدة الحديثة) (١٨) سائداً أيضاً. بيد أن
سيميوطيقى لغة الرواية تنفصل كذلك عن قوة الجاذبية المقدمة من خلال
استنتاجات عملية مرتبطة بالمعانى المتكررة فى اللغة العادية، لأن العمل
اللغوى الأدبى مميز من البداية وفق نظام توقع قديم بأن بديهياته لا يجب
أن تكون اقليدسية (= متكررة فى كل شىء)، إذ لا يتخلى أحد عن وثاق
الصلة المعلوماتية أو الاستنتاجات البراجماتية لاستعماله اللغوى: تمسك
بتوقع يتيح إمكان أن تستعمل إمكانية حساب جد ظاهرة فى عوامل
معيشية فردية وسيلةً فنيةً تماماً (انظر أوجه وصف موضوعية فى الرواية
الحديثة).

(١٨) انظر حول ذلك مقالتي: 'im' moder-
nen Gedicht', in: BOGAWUS, H. 3 (1964). 10 - 18.

(بعض أسس الاستخدام اللغوى).

ويبرز العمل اللغوي الأدبي بوصفه بناءً جمالياً ما يسمى بلفظه الأول عالم الحياة التجريبي، وينشأ بوسائل لغوية مجردة في محيط محرر من التزامات براجماتية مباشرة عالماً - لغوياً (جموحاً)، يمكن أن تدمج فيه جوانب عالم الحياة بوصفها قطع ديكور، وبذلك يتلقى أساساً تأليفاً آخر له، هو تأليف لموظفٍ ومدمج.

وبذلك تتجلى الطبيعة الفنية لعمل فني أدبي في أن الأمر يدور مع المادة المعدة سلفاً (للغة الإرث وحاضره) حول نهج حدوث خاص، ويجوز أن يُحكم بالتفسير تبعاً لذلك، حسب استراتيجيات عملياته اللغوية، وليس حسب إمكانية تقدير استقرائياً في مخططات توقع وتفسير اجتماعية سائرة خاصة بالتواصل.

وبالنسبة للنص الأدبي لا يوجد إلا ما ينشأ في الواقع في عملياته الدلالية/ السيميوطيقية؛ ما يظل في سريان وجوده بمعنى محدد أيضاً مرتبطاً بالنص، إذ لا يمكن أن يصاغ التحديد البراجماتي للنص من جهة باطن النص.

ويعنى هذا في الوقت نفسه: لا يتوقف هذا على أن يعرف شيء في النص الأدبي، بل جعل شيء ما بوصفه نصاً أدبياً ممكناً معرفته/ ممكناً إدراكه. ومع تحويل الواقع «المقدم» أيضاً يعمل النص الأدبي أساساً بشكل توليدي.

٥ - ٣ - ٢ تؤكد نظرية المعرفة الفلسفية اللغوية المحدد معالمها أن الواقع (مثل المعنى) مفهوم علائقي، وأن الواقع يوجد قبل أي شيء في التكوين اللغوي - التواصل للإنسان. وبذلك تكون الطريق خالية لأن نرى النص الأدبي، تكوينياً خاصاً - فردياً ثانوياً. وتجزئ علاقة عالم

اللغة الأدبي بعالم حياة المؤلف والقارىء (كما أشير إلى ذلك من قبل) أن تصاغ وفق قياس بنظرية النموذج الرياضية بحيث إن الواقع ليس بوصفه أشباه موضوعات ينتقل إلى النص الأدبي، بل ينشأ فى النص بوسائل لغوية فنية واقع، لا يمكن أن يقدر استقرائياً إلا من النص .

وينجز النص الأدبي، ذلك المدرك بوصفه عملية تكوينية - توليدية فى اللغة ومعها، المؤسس ضرورة دائماً قصدياً ودلالياً وبناءً على (معنى) بين ذوات، إن صح التعبير، من ذاته وساطة بين ما هو فردى وما هو عام: فمبدأه الشعري والتجريبي هو اللغة بوصفها لفظاً، ومراداً بوعى، وواقع تحديد منتجاً. فالنص الأدبي يولد عالماً لغوياً، ومن ثم أيضاً عالماً إنسانياً دائماً.

وربما قد وضح مما قيل حتى الآن أن النص الأدبي هو كل شيء يجب (يرغب فى) التوصل إليه فى اللغة ومعها، ويكمن نهجه الأساسى فى العثور على كلمة Logos ممكن تفسيرها أو نحو (بمفهوم فيتجنشتاين) للأشياء والبشر والموقف وتحقيقتها: (هذا بالنسبة لى النواة المفيدة للكلام عن «العرض» فى النص الأدبي).

٥ - ٣ - ٣ هذه الإضافة بدت لى ضرورة فى مسار التفكير، لتحديد الإطار لتحليل للمعنى مرة أخرى بشكل أساسى . فحين يمكن أن توصف علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبي على النحو الذى عرض فإنه ينتج عن ذلك أن النص الأدبي تتوفر له أبعاد كثيرة للمعنى فى كل، حين يضم داخله/ يجيز تفسيرات دلالية وسيميوطيقية أساسية، ويمكن ربط بعضها ببعض خاصة بمكونات النص وكل النص . ويمكن أن يفهم علم عام للأدب بالنظر إلى هذه الأحوال على أنه مركبة منهجية فقط،

رصيد من وجهات نظر وأشكال/ طرائق تحليل، تقدم - وفق أساس النص - مناهج تحليل، وتجزئ أن تنتظم نتائجها في نظام قولى مقبول. ويجيز اتجاه حسابى فى التفسير بالكاد إمكان أن يصح التنوع والخصائص الفردية لنصوص أدبية مفردة. وبالنظر إلى النتائج التفصيلية التى قدمت حتى الآن يجب على نظرية عامة لعلم الأدب أن تقدم النظام الإطارى الذى يمكن فيه أن تزود النتائج الجزئية والنظريات الفرعية بمؤشرات تعلم موقعها وثيقة صلتها بالنظرية العامة.

٦ - النص الأدبى بوصفه عملية دلالية

بعد الملحوظات التى وضعت حول مسألة المعنى والعلاقة بين اللغة والواقع يرجح التفكير فيما إذا لم يكن أكثر جدوى أن يفهم النص الأدب على أنه مادية إحصائية للعلامات، بل عملية؛ نظام دينامى فى داخله، عامل دينامى فى تواريخ (أمور) الفهم والمعاشية لذوات محددة. النصوص الأدبية إذن عوامل فى عمليات تواصل اجتماعية أعيد ربطها (ويعير الأمر أكثر وضوحاً، كلما كانت معروفة بدرجة أكبر).

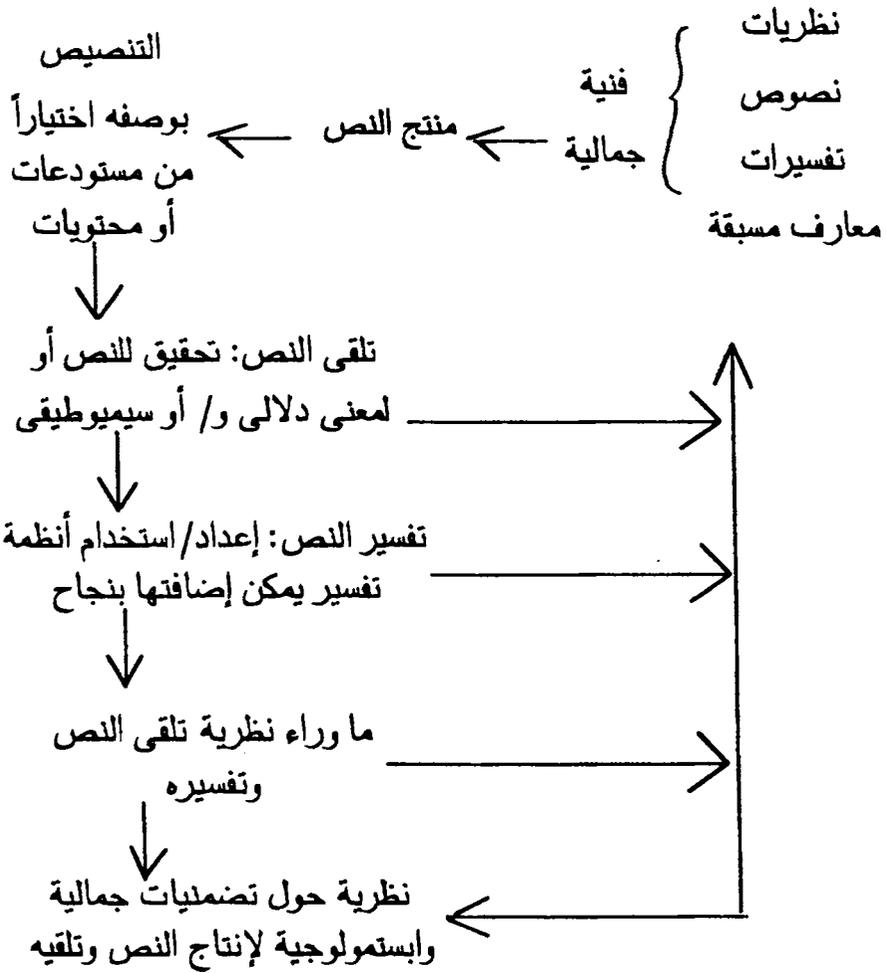
إن النص الأدبى هو من جانب نتيجة أمور فعل لغوية معقدة، يحدد محيط معناه وتؤديه أحداث فعل إدراكية وعاطفية وأدائية سببتها تلك الأولى، النص من جهة أخرى عامل حفز لأحداث فعل يمكن إضافتها فى المتلقى، أى مسبب لأوجه أداء سيميوطيقى للمعنى على يد المتلقى/ وفيه. (وفى إطار هذا الجانب فقط أعد من المجدى أن توصف أجناس أدبية بأنها مؤسسات، كما يقترح ر. لفين ووليك - ووارين)^(١٩).

ويمكن بذلك أن تقلل صعوبات التحليل الدلالي (الموجه إلى النص أو العلامات) بالنظر إلى التاريخية غير المتنازع عليها للسياقات وتأثير

R. Wellek u. A. Warren, Theorie der Literatur, 3. Aufl. (1963) (= UllsteinTh. (١٩) 420 - 421), 203. (نظرية الأدب)

النص، دون أن يتخلى عن تعلق التحليل بالنص، أى أن يساء تفسير دور النص بوصفه داحضاً للنظريات.

ويعنى وجوب فهم النص الأدبي على أنه عملية دلالية: أنى أنطلق من أن نصاً أدبياً ما لا يكون مهماً إلا حين يمكن أن يتضمن أحداث التلقى، أى يبني بأن يمكن أن تتضمن فيه بنجاح أزمنة شديدة الاختلاف بالنسبة للمتلقين. النص الأدبي يحيا من إمكان أن يؤدي دوراً فى عمليات التواصل، حيث يجب أن تقصد مع النص الأدبي أساساً عملية جمالية. ويتضمن النص الأدبي بوصفه عملية دلالية العوامل الآتية:



شكل ٤

ويتعلق تأثير/ الإنجاز المعنوي للنص بعمليات التفسير التي يمكن أن يسببها النص في المتلقي،. وستكون عمليات التأثير هذه أكثر تعدداً في طبقاتها وتعلقاً بالزمن كلما أنشئ متعدد الوظائف (انظر هامش ١٢).

وقد ذكر شرط عام لإمكانية عدم إمكان استعمال نصوص أدبية مع عدم الدقة المميزة، التي تكمن في أن النصوص الأدبية (وبخاصة القصائد) مفيدة مفهوماً بشكل سائد (دلالية)، يعد أقل تغطية للمعنى - برجماتياً (سيميوطيقياً)، أي أنها تقدم تشكيلاً لغوياً لعلاقات الترابط غير المرتبطة من خلال نوع من التوصيف الموضوعي بمواقف فهم مخصصة، انتقائية من الناحية التاريخية. ويجب أن تنصص النصوص الأدبية (وهذه ملحوظة تتعلق بنظرية للأدب) بشكل أساسي دلاليًا، ولكن متعددة التكافؤ من الناحية السيميوطيقية، وأن تنشئ من خلال هذه الطريقة للتكوين الشكلي تعدداً في وظائف إنجاز مكونات النص.

٦ - ١ تعدد المعنى وتعدد التكافؤ

كون الشعر وفق معناه كثير الدلالات من الاكليسيهات التقليدية في نظرية الأدب، ولكن قد يوصى حسب الأفكار الحالية إيراد بعض اختلافات هنا. فيجب أن يسأل: على أية مستويات يحدد تعدد المعنى، وكيف يحقق:

(أ) على مستوى المعنى يكون تعدد المعنى ممكناً باعتبار أن غلبة الكلام المفهومي (من خلال غياب محددات المعنى) لا يفرض/ يظهر أي تحقق سيميوطيقى بأنه الصحيح وحده. فلكل قارئ:

(ب) على المستوى السيميوطيقى إمكانية أن يحقق الإنجاز الدلالي للنص بشكل ضمنى في عملياته الفردية للفهم، ولديه:

(ج) على المستوى الشكلي - التكويني إمكانية استنتاج معاني جوانب بنيوية من خلال إضافة إلى أحداث دلالية لمعنى الوحدات المعجمية. وتلاحظ إلى جانب هذه الأنواع لتعدد المعنى داخل النص أوجه تعدد للمعنى، تنشئ أنظمة التفسير المضافة (تاريخ الفكر، وعلم الاجتماع، وعلم نفس - العمق (الأعماق) ... إلخ)، التي فيها يجعل المتلقى النص يؤدي دوراً (انظر مثلاً التفسير النمطي الأصلي للأجناس لدى فراي N. Frye). وبهذا المعنى أفهم ملحوظة فراي: ربما من الأفضل.. ألا يتحدث ببساطة عن تتابع من المعاني، بل عن تتابع من الترابطات أو أوجه تضافر العلاقات، التي يمكن أن يوضع فيها كل العمل الفني الأدبي، حيث يكون لكل ترابط مثيولوجيته المميزة وعبقريته (روحه) ومنطقه أو دلالته^(٢٠).

٦ - ١ - ١ كون هذه الأنواع لتعدد المعنى ضرورية، وتتبع بشكل مجد النص الأدبي يبرز من بنية العملية الموضحة تحت ٦ لنصوص أدبية. وفي الواقع يجب أن يفرق بوضوح بين تعدد المعنى المشروط براجماتياً وتعدد الوظائف البنيوي. وبينما تشترط تعدد المعنى للعوامل المؤسسة للمعنى الصراحة المذكورة للسياقات المخصصة للمعنى، يمكن أن تحدد تعدد الوظائف البنيوي خصوصية البنية الجمالية لنصوص الأدبية.

ويمكن أن يميز هذا النوع الجمالي من التنصيص من خلال مفهوم التعدد في الوظائف لجانب النص، ومن خلال تعدد التكافؤ لجانب تأثير النص أو لجانب المتلقى. وبذلك ينبغي أن توصف خصوصية (تميز) نصوص محققة جمالياً، يمكن فيها - حسب الأسلوب والموقع

الخاص بتاريخ الفكر مع أوجه غلبة متبادلة - بشكل محتمل أن يعدد كل مكون نصي لذاته في الوقت نفسه (يجعل موضوعياً، ويجعل محددًا) وحاملاً لبناء نصوص ذات درجة دمج عالية. بيد أننا بذلك نصل إلى مجال نظرية الأدب، التي يجب أن تبحث العلاقة بين تعدد الوظائف وتعدد التكافؤ وما جمالي والرؤية المحددة^(٢١). والراجع في ذلك أن نصاً ما لا يمكن أن يقرأ إلا بوصفه نصاً جمالياً حين تبقى عناصره المذكورة في ملازمة دلالية للنص؛ حين تدرك بعبارة أخرى مضمونية النص بوصفها وظيفة صيغ التمثيل (على مستوى البنية والتحقيق والتكوين)^(٢٢).

ويمكن هنا بوجه عام أن يشار إلى ترجيح خاص بنظرية الأدب وهو أن إمكانية واحتمال تلق جمالي يزداد بقدر ما لا يدعى الاهتمام من خلال وظائف نصية سيميوطيقية و/أو براجماتية.

٧

لموجز لموقف علم الأدب، لنظريته العلمية ومنهجيته، وأهدافه المعرفية وتحديد البعد الدلالي للنص الأدبي بأنه عملية دلالية يبدو أنه يجب أن يشرع في اشتغال رئيسي بعلم للأدب. هنا يفتتح مجال واسع لعمل الأسس والتفاصيل، لا يمكن أن ينجز إلا بتعاون وثيق مع كل الفروع التي تعنى باللغة. ومن الضروري في ذلك لأسباب خاصة بنظرية العلم

(٢١) انظر مقالتي: Vor-eingenommene Thesen zur Bestimmung der Aesthetizität in: Geistes - geschichtliche Perspektiven. (أفكار متخذة مسبقاً لتحديد الجماليات) Festschrift für R. Fabner, Hrsg. G. Gorbßklaus (Bonn, 1969), 35 - 45

(٢٢) أقدم عرضاً مفصلاً لهذه الإشكالية في: Philosophische Beiträge zu einer Theorie des Aesthetischen (München 1971). (إسهامات فلسفية في نظرية ما هو جمالي).

أن تُطَوَّر نظريات بديلة كثيرة ما أمكن، وأن تُوسَّع نظريات قديمة كثيراً ما أمكن ذلك، وأن يدافع عنها (مثل تاريخ الأدب والهرمينوطيقا) حتى يتجنب اختصار متسرع لإطار الجهة لصالح نظريات جزئية مختصرة للمشكلة.

بيد أنه من جهة أخرى يجب أن يُبرز بوضوح أن علم الأدب بناءً على أهدافه المعرفية وتعدد جوانبه البحثية يمثل فرعاً مستقلاً، لا يمكن أن يختزل في علم اللغة ولا في تاريخ الفكر. ويمكن أن يقدم علم للأدب متصور وممارس بشكل مستقل نتائج مستقلة لبحث تقنيات اجتماعية للعلامات والترميز، لأنه ذاته يبحث في قطاع موجز. وبناءً على أساس خاص بدلالة النص، يمكن أن يشغل علم الأدب بناءً على ذلك بوصفه مورداً لتساؤلات ومحفزات بحثية مكاناً تعاريفياً مهماً في مجموعة من العلوم اللغوية والاجتماعية(٢٣).

استدراك ١٩٧٥

رمى هذا النص الذي أُلِّفَ نص ١٩٦٩ م إلى ثلاثة أهداف:

(أ) مهاجمة إهمال جوانب دلالية في الشعرية التوليدية من منظور فلسفي لغوي.

(ب) مخالفة تحول لغوي متحيز لعلم الأدب.

(ج) إيضاح حتمية علم مستقل للأدب.

(٢٣) ظهر في هذه الأثناء توسيع لهذا الموضوع مثل: "Literaturwissenschaft als Forschungsprogramm", in Linguistik und Didaktik, 1. Jg., H. 4 (München, 1970), 269 - 282 und 2 Jg., H. 5 (1971), 43 - 59 (علم الأدب بوصفه برنامجاً بحثياً)

وقد تُحدث في هذه الجوانب في هذه المقالة أكثر من مناقشتها بما لا مزيد عليه، وتعاد بلانقد مجموعة من الآراء لعلم الأدب التقليدي وعلم الجمال.

من يهتم باستمرار تطور الموضوعات المعالجة في هذه المقالة يحال إلى الأعمال الآتية:

- الجانب الفلسفي اللغوي - الخاص بنظرية النص قد استكمل في:

Texttheorie, Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation و München 1973,

(نظرية النص، مشكلات علم لغة التواصل اللغوي).

- الجانب الجمالي استكمل في:

Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht - mimetischen Kunst und Literatur, Köln 1971.

(عمليات جمالية. إسهامات في نظرية للفن والأدب غير التقليديين).

- جانب علم الأدب استكملت معالجته في:

Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung, München 1974. (عناصر شعرية النص. النظرية والتطبيق).

- الجوانب الخاصة بنظرية علمية لعلم عام للأدب تعالج في:

Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft, München 1975.

(علم الأدب بوصفه علماً حجاجياً) - يشارك الموقف الذي تمثله

سنة ١٩٧٥ بالكاد الموقف الذي تمثله سنة ١٩٦٩ م.

وقد تُحدث في هذه الجوانب في هذه المقالة أكثر من مناقشتها بما لا مزيد عليه، وتعاد بلانقد مجموعة من الآراء لعلم الأدب التقليدي وعلم الجمال.

من يهتم باستمرار تطور الموضوعات المعالجة في هذه المقالة يحال إلى الأعمال الآتية:

- الجانب الفلسفي اللغوي - الخاص بنظرية النص قد استكمل في:

Texttheorie, Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation و München 1973,

(نظرية النص، مشكلات علم لغة التواصل اللغوي).

- الجانب الجمالي استكمل في:

Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht - mimetischen Kunst und Literatur, Köln 1971.

(عمليات جمالية. إسهامات في نظرية للفن والأدب غير التقليديين).

- جانب علم الأدب استكملت معالجته في:

Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung, München 1974. (عناصر شعرية النص. النظرية والتطبيق).

- الجوانب الخاصة بنظرية علمية لعلم عام للأدب تعالج في:

Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft, München 1975.

(علم الأدب بوصفه علماً حجاجياً) - يشارك الموقف الذي تمثله

سنة ١٩٧٥ بالكاد الموقف الذي تمثله سنة ١٩٦٩ م.

Nachtrag 1975

Dieser 1969 verfaßte Text verfolgte drei Ziele:

- (a) Aus sprachphilosophischer Sicht gegen eine Vernachlässigung semantischer Aspekte in der generativen Poetik zu polemisieren;
- (b) einer einseitigen Linguistisierung der Literaturwissenschaft entgegenzuwirken;
- (c) die Notwendigkeit einer eigenständigen Literaturwissenschaft zu verdeutlichen.

Diese Aspekte sind in dem vorliegenden Aufsatz mehr angesprochen als ausdiskutiert; eine Reihe von Meinungen der traditionellen Literaturwissenschaft und Ästhetik werden ohne Kritik reproduziert.

Wer sich für die Weiterentwicklung der in diesem Aufsatz behandelten Themen interessiert, sei auf folgende Arbeiten verwiesen:

- Der sprachphilosophisch-texttheoretische Aspekt ist weitergeführt in: *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation*, München 1973;
- der ästhetische Aspekt ist weitergeführt in: *Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht-mimetischen Kunst und Literatur*, Köln 1971;
- der literaturwissenschaftliche Aspekt wird weiterbehandelt in: *Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung*, München 1974;
- die wissenschaftstheoretischen Aspekte einer allgemeinen Literaturwissenschaft werden behandelt in: *Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft*, München 1975. — Die 1975 vertretene Position hat mit der von 1969 kaum noch etwas gemein.

في البنية الدلالية للنص (*)

١- النص موضوعاً للبحث في علم اللفة

تعد اتجاهات البحث اللغوية المختلفة التي أسست في السنوات الأخيرة تحت مصطلحات ، مثل : « علم لغة النص » أو « نظرية النص » أو « نحو النص » ، تعبيراً عن الاهتمام اللغوي المتزايد ببحث النصوص ومبادئ بنائها . ولقد اتبعت دوافع هذا التوجه الجديد للبحث اللغوي من علم اللغة نفسه ، وعلوم متاخمة أيضاً ، مثل : التربية والنقد وعلم الجمال ، وكذلك من مجالات تطبيقية كثيرة لعلم اللغة ، مثل المعالجة الآلية للغات طبيعية ، وللمعلومات / للوثائق وغير ذلك . ويمكن أن نلاحظ الأسباب الداخلية للموضوع بالنسبة لتطور طرائق وصف لغوية في التحليل النصي بوجه خاص في عدد كبير في الوقائع اللغوية التي يقصر عن أن يفسرها النحو الذي ظل محيطه في الوصف مقتصراً على مجالات الجملة . إن الأمر يتعلق في ذلك بظواهر ، مثل الإحالة ، واختيار الأداة ، وتتابع عناصر الجملة ، والإضمار ، والبدائل - الظرفية ، وموقع نبر الجملة ، والتنغيم ، والتأكيد ، والتقابل ، والتتابع الزمني وخواص إحالة الأسماء ، والعلاقات السببية بين جمل مترابطة بلا رابط (انظر ايزنبرج ١٩٦٨) .

وأشار لغويون آخرون إلى أن النحو لا يمكن أن يقتصر على وصف الجانب السيميوطيقي لإلحاق المعنى بالصوت ، و يجب أن يشتمل على « برجماتية الموقف الكلامي » . ومن ذلك مثلاً ظواهر التعبيرات الإشارية للشخص والزمن والمكان ، وأشكال الاتصال اللغوي (أشكال المخاطبة والتأدب والاحترام) . والظروف الصيغية ، وأشكال ذكر الكلام (الكلام المباشر والكلام غير المباشر) ، وتقسيم الكلام ، واختتام الكلام ، وكذلك الصيغ النحوية (انظر فوندرليش ١٩٧٠ ،

Dieter Viehweger (Berlin)

(*) أصل هذه المقالة هو :

Zur semantischen Struktur des Textes pp. 103-117

Probleme der Textgrammatik II (Hrsg.) von František Daneš und : من كتاب :

Dieter Viehweger, Akademie-Verlag, Berlin 1977.

١٩٧١) . ويمكن أن تُجمل الطرائق البحثية ، التي شكلت على أساس القوائم المحققة لخواص مميزة للنص ، على نحو شديد التعليم ، في اتجاهين رئيسيين :
١- بعد أن عُرِفَت حقائق كثيرة لم يكن من الممكن أن تُوصَف ولا أن تُفسر بشكل مناسب في إطار نحو للجملة ، أُبدِيت المطالبة بتوسيع مجالات النحو وإحلال أنحاء نصية أقوى وأكثر طموحاً محل الأثناء المحدودة للجملة (انظر فان دايك ١٩٧٢) .

٢- انطلاقاً من أن اللغة ترد أساساً في شكل نصوص ، وأن النصوص تمثل «العلامة اللغوية الأصلية» (هارتمان ١٩٧١ ، ١٠) ، وضع لغويون كثر الطرائق الحالية للبحث موضع تساؤل ، واستهدفوا خاصة توسيع نماذج موجودة لتشمل مستوى النص وتقديم مقترحات لنماذج لغوية ، يشغل فيها النص من البداية موقعاً محورياً . وتتوارى خلف هذين الاتجاهين مداخل شديد التباين من الناحية المنهجية . وقد أبرز لانج Lang (١٩٧٣ ، ٢٨٧ وما بعدها) بوضوح المشكلات المرتبطة بتوسيع مجالات نحو الجمل . ويناقش على نحو مشابه كل من دسكاي ومارجلت أيضاً في مقالتهما الجدلية : «ثورة» جديدة في علم اللغة ! أنحاء النص في مقابل أنحاء الجملة (١٩٧٤) . ويبين لانج أنه بالنسبة للمطالبة بنحو نصي بوصفه درجة أعلى وأكثر مناسبة لنحو الجملة يجب الوفاء بالشروط الآتية إذا ما وجب حقيقة أن يكون نحو النص أكثر من مجرد تغيير اصطلاحى :

(١) يوجد اختلاف معتد به بين الجملة والنص .
(٢) هذا الفرق يتشكل في أن النص هو تلك الوحدة اللغوية التي لها علاقات تركيبية متجاوزة حد الجملة .

(٣) يُقدم مفهوم النص على نحو دال على مفهوم الجملة ، بحيث لا يمكن أن يقع وصف مقبول للجملة إلا عبر النص (١٩٧٣ ، ٢٨٧) .

في إطار هذه الشروط ربما يطلب في رأى لانج بنحو للنص بوصفه نموذجاً لمرحلة كفاية أعلى . ويبين لانج في هذا السياق أيضاً ما الصعوبات التي ماتزال موجودة في الوقت الحاضر لتعطيل الشروط المذكورة تعليلاً كافياً .

وينطلق الاتجاه الثانى من الشرط القائل : إن اللغة ترد أساساً فى شكل نصوص متضمنة فى مواقف اتصال محددة ، وتؤدى وظائف تواصلية معينة . ولم يُضف شئ إلى رأى القائل إن أساس الوجود للغات يجب أن يكون - بوصفه موظفاً - فى شكل نص فقط (هارتمان ١٩٧١ ، ١٥) ، وأن اللغة لا تظهر دائماً إلا مع عوامل أخرى فى إطار مواقف تواصل معقدة ، ومع ذلك فالنتائج التى استخلصها بعض ممثلى الاتجاه الثانى السابق وصفه الذى لا يفهم بلغة حل على أنه قلب بسيط للنظام الأول تجعل نظرة أعمق أمراً ضرورياً . بادئ ذى بدء يُبرز الاتجاه الثانى أن علم اللغة الحالى قد اشتغل بمجال محدود للموضوع لم يتناسب مع الواقع اللغوى ، ويشير فى هذا السياق إلى أن البحث المتصدر (وكثيراً ما كان الوحيد أيضاً) للنظام اللغوى أثر فى تطور علم اللغة عبر عقود تأثيراً سلبياً ، واستبعد من البحث اللغوى جوانب جوهرية للغة . وقد أفضى هذا المبدأ الذى أرساه دى سوسير ، وتبعته بإحكام كل المدارس والاتجاهات البنيوية تقريباً بالضرورة إلى مجال لغوى بالغ الضيق والانعزال ، لم تعثر فيه بحوث حول النظام اللغوى فى واقعه الفعلى ، فى أدائه فى مجتمع معين على أى مكان ، أو حتى مكان محدود . بل إن طرائق بحثية قدمت تجاوزاً بموضوع بحث لغوى مستخلص من سياقات كلية معقدة ، ظلت بلاصدى إلى حد بعيد . فقد أشارت مدرسة براغ على سبيل المثال فى موضوعاتها المنشورة سنة ١٩٢٩ ، إلى أن الوظيفة الأساسية لكل نظام لغوى تكمن فى إنتاج منطوقات ، أى نص ، وحدات تواصلية (انظر : 1,7 TCLP) .

وللاتجاهات البحثية المختلفة التى نشأت منذ بداية الستينيات تحت مصطلح « علم لغة النص » نصيب كبير دون شك فى التغلب على التوجه الأحادى لعلم اللغة إلى وصف النظام اللغوى ، الحادث بتأثير اتجاهات بنيوية . ولذلك يصير من البدهى أيضاً من خلال نظرة معاصرة أن المطالبة بعلم لغة للنص لم تنهض بها فى البداية إلا تلك الاتجاهات والمدارس فى علم اللغة التى بحثت ، مثل مدرسة براغ وعلم اللغة السوفيتى ، النظام اللغوى فى إطار وظيفته دائماً ، وأعلنت ربط جوانب النظام والبنية والوظيفة فى اللغة بالمبدأ الأساسى المنهجى فى بحثها اللغوى . ومع ذلك لايجوز حسب علمى أن تفضى المطالبة المشروعة بدمج

النص في البحث اللغوي إلى أن يتصور علم لغة النص نظيراً لعلم لغة النظام اللغوي وأن يمارس مستقلاً عن النظرية النحوية بوصفها نظرية النظام اللغوي. مثل تلك المقابلة يمر بها الواقع اللغوي ، فهو يفترض من البداية قيوداً ، وبذلك يكرر آخر الأمر تحيزات مدارس بنيوية وأوجه قصور فقط على مستوى آخر . ولا يمكن أيضاً أن يستنبط المطلب من سياقات الانتظام المعقدة التي وضع فيها النص ، وهو تطوير نظرية للنص بوصفها نظرية تواصل لغوي ، ومساواة نظرية النص بنظرية التواصل (سميت ١٩٧٣ ، ١٥) أو تعريف علم لغة النص بأنه علم لغة الاستعمال اللغوي (نوندل ١٩٧٢) ^(١) ويشكل تنوع السياقات التي ينتظم فيها مجال للموضوع لغوي محدد ، بلاشك الإطار الذي خُصبت من خلاله التساؤلات التي طرحها بحث هذا المجال للموضوع واختبرت صحتها التفسيرية . ومع ذلك فإن هذا لا يؤدي إلى جعل مجموع السياقات الواقعة ضمن أو بين التخصصات تابعة لنظرية مجال الموضوع المعنى .

وقد ركزت اتجاهات البحث اللغوية النصية في السنوات الأخيرة على الكشف عن الشروط النحوية _ التركيبية لتماسك النصوص بوجه خاص (هايدولف ١٩٦٦ ، پالك ١٩٦٨ ، ١٩٧٢) وعلى وصف علاقات دلالية في النص على أساس سلاسل أو تتابعات لعناصر معجمية متكافئة دلالياً (أجريكولا ١٩٧٢ ، وجيدين ١٩٧٣ ، وسغبو ١٩٦٨) ، وعلى شروط منطقية _ دلالية بوجه عام لتماسك النص أيضاً (بلرت ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ودوروفيف مارتمنيانوف ١٩٦٩) . ويمثل تناولاً آخر لوصف نصوص لغوية تلك الأعمال التي تربط عضواً النص بالمقصد التواصلى للمتكلم ، وكذلك بالشروط الموقفية للنشاط اللغوي _ التواصلى (ايزنبرج ١٩٧٤ ، بفوتسه ١٩٧٠) . ويؤكد السرد الموجز غير المكتمل بأية حال لاتجاهات بحث لغوية في الكشف عن خواص عامة ومبدئى بناء النصوص ، الوصف السابق إيراده للنص بأنه ظاهرة معقدة للغاية ومتعددة الطبقات . ويوضح

(١) انظر سميت (١٩٧٣ ، ١٥) : تكمن المهمة البحثية (لعلم لغة) بوصفه نظرية للنص في تطوير نظرية موضحة للتواصل اللغوي . وفى تلك النظرية النصية ربما كانت نظرية جزئية «البراجماتية» قديمة الاستعمال لأن «براجماتياً» ، لم يعد من الممكن أن يكون هنا الاسم المصطلح لمجال بحثى جزئى يمكن عزله من الناحية النظرية ، بل هو فى أفضل الأحوال المصطلح لجانب بحثى غالب فى نظرية النص بشكل إجمالى (وهو توجيه التواصل).

بناء على ذلك أنه مع الموقف الحالي للبحث يمكن أن يختبر أولاً ويُسَبَّر كم كبير من المشكلات مراراً . ولذا فإن علم لغة النص ما يزال جزءاً جيداً ، بعيداً عن إلحاق عدد كبير من الظواهر اللغوية التي طرحت مع بحث النصوص بنظام وصف متماسك ، وعن أن يُدرك كمنظرة أيُّ كم من الأقوال حول مجال هذا الموضوع ، مرتب بشكل منظم . وظالما تمثل هذه التساؤلات بالنسبة لعلم لغة النص تساؤلات معقدة إلى حد بعيد ، وظالما تظل غير ممكنة إطلاقاً أية إجابة مؤكدة عن السؤال : هل يمكن أن يفهم النص فهماً من خلال نظرية ، ومن خلال نظرية فقط ، فإن مصطلحات مثل نظرية النص ونحو النص ترمز إلى برنامج بحثي وليس إلى نظرية معقدة.

٢- جوانب خاصة بنظرية الفعل

أساساً لتوجيه بحوث لغوية نصية

لا يمكن أن يفهم ثراء الجانب الذي تمثله ظاهرة معقدة مثل النص ، في اكتماله وتنوعه إذا ما ركزت المعالجة اللغوية بوصف النصوص على كشف بنية النص فحسب . ومع أن الوصف لخواص تركيبية يمثل مجالاً مهماً لبحوث لغوية فإن هذا المدخل يظل أحادياً وغير كامل إذا لم يُربط في تحليل النص وصف البنية بوصف الوظيفة على نحو منظم ، وتقدم الإطار الذي يطمح فيه إلى هذا الربط ، في رأينا نظرية النشاط اللغوي التواصلي ('rečevaja dejatel'nost') التي طُورت في علم اللغة النفسي السوفيتي . ولما كانت لهذه النظرية أهمية محددة للغاية في إيضاح مشكلات لغوية نصية أساسية فإن ينبغي أن يعرض هنا بإيجاز منطلق النظرية التي طورها أ.أ. ليوننتيف (A.A. Leont'ev) أساساً . ويؤكد أنها ضرورية أن أدلة مهمة على مفهوم النص الذي طور في ٣ - قد استنبطت منها . إن ليوننتيف ينطلق من فكرة أساسية وهي أن النشاط اللغوي التواصلي للإنسان ينتظم دائماً في نظام واسع للأنشطة . ومن ثم لا يمكن في رأي ليوننتيف أن تُكتشف آليات عمل اللغة إلا حين تدرس اللغة في عملية النشاط اللغوي التواصلي، وتفهم بوصفها جزءاً مدمجاً من النظام العلم للأنشطة الإنسان . وعلى نحو ما يفترض لكل نشاط آخر تُفترض للنشاط اللغوي التواصلي أيضاً جوانب

ثلاثة «مكونات ثلاثة» التحفيز والهدف والإجاز (ليوننتيف ١٩٧١، ٣١) .
وينشأ النشاط اللغوى التواصلى عن حاجة ؛ وهى أن الانسان يخطط هذا النشاط
مستخدماً وسائل اجتماعية ، العلامات ، حيث يحدد الهدف النهائى للنشاط ويختار
الوسائل لتحقيق النشاط . ومن ثم فإن كل نشاط لغوى - تواصلى هو وحدة لهذه
الجوانب الثلاثة ، التى تبدأ بالحافز أو التحفيز الغالب (ليوننتيف ١٩٧٥ ،
١٦٦) ، وخطة ، وتنتهى بالنتيجة ، بتحقيق الهدف الموضوع من قبل . وبين
الحافز والهدف يقع نظام دينامى لأفعال وعمليات محددة ، يُستخدم لتحقيق الهدف.
ويشير ليوننتيف بإلحاح إلى أن التماسك التركيبى وجهة توجّه الهدف أهم
خصيصتين لكل نشاط إنسانى ، ومن ثم للنشاط اللغوى التواصلى أيضاً . وماتزال
النتائج التى يجب أن تستخلص من هذا المنهج البحثى سواء من الناحية النظرية
أو المنهجية لبحوث لغوية نصية ، فى الوقت الحاضر لايمكن أن يحاط بهما
بالتفصيل على الإطلاق . بيد أن هذا من جانب آخر لايمكن أن يكون سبباً لإهمال
الفرضية الأساسية الخاصة بنظرية الفعل بالنسبة لبحوث لغوية نصية . فهى يمكن
على سبيل المثال أن تشكل الأساس لتنميط المقاصد اللغوية ، ومن ثم تسهم فى
إيضاح السؤال : لأية أهداف يتواصل الناس بوجه عام بعضهم ببعض ، وكيف
يحققون بواعث نشاطهم اللغوى التواصلى .

٣- بعض معايير محددة لمفهوم النص

بعد أن حدّد بإيجاز الإطار المرجعى الذى ننظم فيه بحوثنا اللغوية النصية
ينبغى أن نحاول أن نميز بعض خواص جوهرية للنص . نحن نفهم تحت
" نص " محصلة النشاط اللغوى -التواصلى للإنسان . ومن ثم فالنص إلحاق كائن
وفق خطة فعل محددة ، أى نظام دينامى للأفعال والعمليات - قواعد إنشاء النص ،
ومتحقق من خلال قواعد النظام اللغوى لمضامين الوعى بوصفها ناقلات لظواهر ،
وأحوال الواقع ، والتتابعات الصوتية (انظر فيهفجر ١٩٧٦) . وللنصوص وضع
علامات لغوية معقدة ، هى تحقيقات للمقصد التواصلى للمتكلم . والنص نتاج نشاط
موجه لهدف ، تنتظم فيه الأفعال المفردة ، ولايمثل مجرد تراكم لأفعال كلامية ،
ويؤدى وظيفة تواصلية مدركة . ومن خلال الوظيفة التواصلية التى يقصدها

متكلم ، ويدركها شريك (أو شركاء) التواصل في موقف تواصلى محدد يصير " كم " من منطوقات لغوية نصاً متماسكاً^(١).

وحين انطلق هنا استناداً إلى فرضية ليونتيف من أن النصوص تحقق وفق خطة فعل محددة ، لم يعن ذلك أن الأفعال والعمليات التي تعد أساس إنشاء النص تمثل مصفوفة حُدَّت فيها بالتفصيل البنية الداخلية لكل عنصر من عناصر النص ، بل يجيز ذلك الفرض أن يتناسب مع إنشاء النص أن يطور متكلم برامج جزئية محددة ، تستعمل عند إنشاء النص على نحو مميز (انظر درسلر ١٩٧٢ ، وفيهجر ١٩٧٦) ، أى يمكن أن يفترض أنه عند إنشاء النص يقع نوع من التخزين البيني لفقرات مميزة محددة ، تُعلق فيها الموضوعات والحمل الواردان في النص بعضهما ببعض .

ويؤدى مفهوم الوظيفة بالنسبة لتعريف النص السابق اقتراحه دوراً محورياً . ويرى فى وظيفة النص شرط جوهري لأن يفهم تتابع من الجمل أو الأبنية المكافئة للجملة على أنها نص ، ومن ثم يمكن أن يُحد عن تتابع محض لجمل يتصل بعضها ببعض دون علاقة . فليست وظيفة تتابع المنطوق فقط وثيقة الصلة بتماسك النص ، إذ تؤدى مبادئ التنظيم أيضاً دوراً جوهرياً ، تلك المبادئ الدلالية إنن ، التي تدمج معانى عناصر النص فى وحدات مشكلة للنص (فقرات ، أجزاء ، أبواب) . وقد أشير إلى هذه الظواهر مراراً فى المراجع . ويذكر ليونتيف (١٩٧٤ ، ١٦٨) إلى ثمانى سمات ، يتحقق من خلالها تماسك النص . ويعزى داخل سمات التماسك هذه إلى شروط الربط الدلالية أهمية خاصة . ويسجل لاج (١٩٧٣ ، ٣٠١) حول ذلك : بينما يتبع تماسك جملة ما (مهما كان تعقيدها أيضاً) القواعد التي تمزج وفقاً لها المكونات المصنفة نحويًا والمنعينة معجمياً بمعنى الجملة ، يتحدد تماسك نص ما بدمج معانى الجمل فى وحدات مهيمنة ؛ فمعانى الجمل تمثل - ببساطة - أحوالاً ... ويمثل دمج معانى الجمل فى مركبات مشكلة للنص ترابطات بين الأحوال . ويرى فان دايك (١٩٧٢) وبيرت (١٩٧٠) أيضاً أن الجمل يُربط بينها وفق « مبدأ دلالي شامل » لتصير

(١) انظر أومان (١٩٦٩ ، ١٩) ... دون وظيفة تواصلية لايوجد نص. وتوجه الوظيفة التواصلية المعنية
المجرى المميز للعملية النصية.

نصوصاً . ويشير بلرت بوجه خاص إلى أن تماسك النص لا تحدثه محيالات متطابقة للموضوعات الواردة في النص فحسب بل البنية المنطقية - الدلالية لوحدات النص . ولا تعمل شروط التماسك التي تنتج عن عملية توظيف النص من جهة ، وبنائه التركيبي من جهة أخرى ، منفصلةً بعضها عن بعض ، بل إنها تتشابه على نحو معقد ، وتستخدم عند إنشاء النص على نحو مميز وتبعاً لذلك لا يمكن أن توصف شروط التماسك التركيبية منفكةً عن الشروط الوظيفية للتماسك النصي .

١.٢ وسائل دمج مضمون النص

يقع دمج معاني الوحدة النصية في مركبات مشكلة للنص أساساً من خلال :

- وسائل ربط نحوية بين عناصر النص .
- مبادئ دمج دلالية ، وبخاصة من خلال بناء سلاسل اسمية معينة أو خطوط تناظر بين الذكر الأول (إيراد الموضوع) وتكريره .
- درجة الدمج المشتركة التي تشترط أنظمة معرفية خاصة لدى شركاء التواصل لتفسير تتابعات جمالية بأنها متماسكة .

وفي الإيضاحات الآتية سوف نركز أسلماً على المبادئ الدلالية التي تدمج الوحدات النصية لتصير وحدات مشكلة للنص . ولن نفضّل هنا إلا وسائل الربط النحوية لكي تحد بوضوح هذه الوسائل في مقابل مبادئ الدمج الدلالية . ولا يلتفت إلى الظواهر التي تعالج تحت مفهوم درجة الدمج المشترك .

١.١.٢ وسائل ربط نحوية

ومن الوسائل النحوية لربط الجمل لتصير تتابعات جمالية متماسكة تعد بوجه خاص الروابط وألفاظ الربط (انظر سليمان ١٩٧٤ ، ٣١) .

- (١) تجريد مصابة ببرد شديد . لذلك / تبعاً لذلك / من ثم / لهذا السبب / بناءً على ذلك لاستطيع أن تشترك في المداولة .
- (٢) تجريد مصابة ببرد شديد . ومع ذلك / وبرغم ذلك تشترك في المداولة .

يشير سيلمان Silman (١٩٧٤، ٣١-٣٢) إلى أن ربط الجمل المتحقق من خلال الرباط والفاظ الربط والظروف الضميرية يحدث في السلسلة الجملية تحولاً منطقياً للفكر عما عبّر عنه في اتجاه إضافة مكملة أو استئناف أو تركيز (و... أيضاً) ، تقابل [استدراك / اضراب] (لكن / بل) ، مع فرق دقيق للنسق (برغم ذلك ، بالرغم من أن) تحديد السبب (لأن) أو النتيجة (إن) ... الخ . وعلى أساس هذه التبعية الوظيفية تعقد الجملة المبدوءة برابط مع الجملة المقررة للحال ربطاً محكماً تفقد معه الجملة الشارحة استقلالها ، ومن ثم توصف الجمل التي تُربط بالروابط في أعمال لغوية نصية كثيرة بأنها جمل لامعنى لها في ذاتها synsemantisch (*).

وفي (١) و(٢) تفسر الجملة الموصولة بالروابط بأنها علاقة سببية أو مخالفة ، أي لماذا لا تشترك انجريد في المداولة أو لماذا تشترك فيها برغم أنها مريضة . وعلى أساس معنى الروابط الموجه إلى طرفين دائماً يبدو من المناسب والمفيد أن تعالج أدوات الوصل بوصفها روابط جملية Satzoperatoren ، تُوجّه الربط بمعنى الجملة في الجمل الموصولة بأداة ربط (انظر لاج ١٩٧٣ ، ٣٠٢). وأشار بوست Boost (١٩٤٩ ، ١٢) إلى إمكانية أن تعد « علاقات منطقية » أساس جمل مترابطة براوطة : « بينما أولى المرء العلاقات المنطقية المختلفة التي تنشأ من خلالها صلة الجمل العنصر (الفرعية) بجملة الرئيسية ، منذ وقت مبكر ، انتباهاً كبيراً فقد أغفلت بوجه عام العلاقات القائمة بين جملة رئيسية وجملة رئيسية . وفي الواقع تقع الجمل الرئيسية فيما بينها في « العلاقات المنطقية » ذاتها ، على نحو ما معروف لنا دون شك مع الجمل الفرعية » . وعند تحليل " حكاية فصلية " سوف نعود إلى ذلك .

ويعد سيلمان (١٩٧٤، ٣٤) - على العكس من ذلك - أمراً ممكناً أن تدرك الروابط تحت المفهوم العام للتكرار أو الاستئناف ، بحيث يمكن أن تقيم عضوية علاقة بالضمائر وأوجه تكرر معجمي ، وتشكل بهذا نظاماً لوسائل الربط الجملية ويشير سيلمان حقاً إلى أن الأمر يتعلق في ذلك بتكرير من نوع خاص ، يحدث

(*) صفة ترجع إلى مصطلح (Synsemantikon) ، ويعنى كلمة فقيرة المضمون لا تكتسب معناها

الترجم

الحقيقي إلا من خلال النص المحيط (مثل : هذه).

داخله تحول للفكر ، بل تجيز الأحوال التي تعد أساساً لها انتظاماً لوسائل الربط هذه في عمليات التكرار والاستئناف . ويستنبط سيلمان حجج تساوى الربط بروابط - بالتكرار الضميري والمعجمي بوجه خاص من أن ضمائر كثيرة نشأت عن الروابط ، كما يُحافظ في روابط كثيرة على علاقة مباشرة بالضمائر .

وبينما يمكن أن تدعم فرضاً علاقة بين الربط بروابط وتشابك ضميري نتائج بحوث لغوية ، يبدو أنه من الممكن إقامة علاقة بين ربط بروابط وإعادة ذكر معجمي فقط في إطار أن الجملة التي تربط بأداة ربط مثل أوجه تكرير معجمية محددة تمثل تخصيصاً لتقرير حالة أو للذكر الأول . وفي رأينا تعد الخواص الدلالية التي تعد أساس الربط بأداة والتكرير المعجمي ذات طبيعة متباينة للغاية بحيث لا يبدو تساوى هذين المبدأين للتماسك النصي مبرراً . ويكمن الفارق الجوهرى في أن الجمل التي تربط بأداة ربط تنشأ بينها علاقة سببية وعلاقات استنتاج وعلاقات أخرى . ويقوم مبدأ تكرير عناصر معجمية على العكس من ذلك على أساس علاقة - خاص - عام بين الذكر الأول وأوجه تكريره .

٢-١-٢ الاستئناف وسيلة لربط لاجملى

من بين وسائل دمج النص تشغل الأنواع المختلفة للاستئناف لموضوع أورد في النص مثل الإعادة والتمثيل والاختصار ... الخ مكاناً مهماً . ويكمن مبدأ الاستئناف بوجه عام في أن موضوعاً أورد في وحدة نصية ، تعيين اسمى ، يعاد ذكره في تتابع جملى من خلال تكرير بسيط للذكر الأول (تعيين أول) أو تكرير الذكر الأول متعلقاً بمتطلبات السياق من خلال عناصر متكافئة دلالية ، وكذلك من خلال مستبدلات ضميرية (انظر أجربكولا ١٩٧٢ ، فينهجر ١٩٧٦) .

وتعنى الإعادة الكلية أو الجزئية ، على أى نحو شكلت أيضاً لمضمون جملة سابقة داخل الجملة اللاحقة تقوية وتأكيداً لتضافر هاتين الجملتين ، ومن ثم لا تقدم علاقتهما المضمونية داخليا فقط ... فهي ملموسة مادياً أيضاً (سيلمان ١٩٧٤ ، ٦٩) . وتنشأ من إعادة الذكر لتعيين أول ، أى من خلال استئناف موضوع أورد في النص ، سلاسل أو مجموعات من عناصر نصية متكافئة دلالية ، بها يُبقى على موضوع معين مستمراً عبر فقرة نصية - وفي حالة خاصة عبر

النص بأكمله . ونريد أن نسمِ علاقات التناظر المتكونة من الذكر الأول وإعادته بوصفها تكريراً بسيطاً واستبدالاً ضميرياً وعنصراً معجمياً مكافئاً دلاليّاً ذا تعقد متباين ، بأنها سلاسل اسمية (انظر فيه قجر ١٩٧٦) . ولا يمكن أن تبني سلاسل اسمية إلا تلك العناصر في نص ، التي تتعلّق بموضوع واحد بعينه وظاهرة واحدة بعينها للواقع . وبذلك يعدّ التطابق الإحالي إلى جانب التكافؤ الدلالي للعناصر شرطاً جوهرياً لبناء سلاسل اسمية . ومن ثم فقد ذُكرت خاصيتان أساسيتان لسلاسل اسمية : لا يمكن أن يبني في نص ما سلاسل اسمية إلا تلك العناصر المتكافئة في دلالاتها بوصفها انعكاسات لظواهر الواقع ، ولذلك يتوفر فيها تطابق إحالي ، يتعلّق بحال (بواقعة) بعينها . ومن خلال ربط « دلالة الانعكاس » بـ « دلالة الإحالة » يتقرر مبدأ السلاسل الاسمية مبدأً مؤسساً لتماسك النص . ولا يكفي التكافؤ الدلالي ، أي اشتراك عناصر سلسلة اسمية في السمات ، وحدّه ، التشكيل لسلاسل اسمية ، ومن ثمّ لحدّ تتابعات جمليّة متماسكة عن مجرد أوجه مزج جمليّة (انظر PSA ١٩٧٧) .

وللسلاسل الاسمية المبنية من خلال ربط إعادة ذكر عناصر نصية بنية داخلية مميزة . وعادةً ما يعدّ التعيين الاسمى الأول تعييناً اسمياً مباشراً للموضوع الوارد في النص . وبذلك يخصص بشكل كاف في موضع الذكر الأول الموضوع المُقدّم . وعلى العكس من ذلك مع الأشكال المختلفة لإعادة الذكر لا تختار إلا عناصر أعم من عنصر الذكر الأول ، فلا تتكرر بذلك إلا الخواص العامة للذكر الأول .

(٤) اصطدم هاتز مع حارسه بشجرة . وقعت الأضرار برمتها في المركبة .

(٥) اصطاد عالم الطيور دَغْناشاً . هذا الطائر المغرد الذي صار نادراً لدينا

جُعِل موضع تجارب .

ففي الجملتين (٤) و(٥) لا يمكن أن يتبادل الذكر الأول وإعادة الذكر

بعضهما مع بعض . ومع ذلك فإن مبدأ الاستئناف الموصوف هنا - الذي يقع وفقاً له مع الذكر الأول تخصيص للموضوع المقدم ، في حين أنه عند إعادة ذكر هذا العنصر لا تكرر إلا الخواص العامة - ليس مبدأ بناء للسلاسل الاسمية صالحاً بوجه عام . وتتعلّق أوجه الاطراد التي تعدّ أساس استئناف الموضوع المقدم في

النص ، تعلقاً وثيقاً بشكل واضح بمبادئ البناء العامة للنص . ولذا لا يظهر فى النصوص ، التى تقدم جملةً مدخل النص فيها نوعاً من الخلاصة للنص بأكمله أو لفقرة نصية ، العنصر المخصص كتعيين أولى ، بل العنصر الأعم . إذن يجرى التخصيص بصورة متوالية داخل التضافر الجملى، أى داخل الفقرة أو المقطع النصى . وقد بُحِثت العلاقة التى تفترض بين مبادئ بناء سلاسل اسمية وكذلك بين مبادئ عامة لتكوين النص فى عمل فيهفجر (١٩٧٦) بحثاً أكثر تفصيلاً بحيث يمكن أن نحيل إليها هنا .

ويمكن أن تمتد السلاسل الاسمية عبر أجزاء نصية محددة (فقرات ، وكتل نصية ، ومقاطع نصية) وعبر النص بأكمله أيضاً . وفى السلاسل الاسمية ، التى تمتد عبر النص بأكمله - أى فى السلاسل الاسمية المستمرة - كثيراً ما يحدث أن التعيين الاسمى الأول يُكرر فى مطلع فقرة نصية جديدة . وعلى الرغم من أن النظرات المكتسبة إلى الآن ما يزال من غير الممكن تعميمها فإته يبدو فى أغلب الحالات أن إعادة ذكر التعيين الاسمى الأول يتوافق مع حد الفقرة، وأنه داخل فقرة أو مقطع نصى يرجع على العكس من ذلك عند إعادة الذكر إلى مستبدلات ضميرية وعناصر معجمية متكافئة دلالية .

ولا تُكرّر التعيينات الاسمية الأولى فى النص بعناصر متكافئة دلالية فحسب ، بل بمستبدلات ضميرية . ويختلف تكرير الذكر الأول من خلال مستبدلات ضميرية عن تكرير الذكر الأول من خلال عناصر متكافئة دلالية ، لأن " الضمائر لاتستقى دلالتها مع الألفاظ التى لها معنى فى ذاتها auto - semantisch " (*) (فوليف ١٩٧٤، ٥) . وهى بذلك لاتوصف بمجموعة كاملة من سمات دلالية « يتميز بها الذكر الأول . ولاتشمل المستبدلات الضميرية على الأرجح إلا على السمات الدلالية العامة ، فهى تشير إلى أن الحديث فى سياق معين عن موضوع ، عن شئ ، عن ظاهرة فى الواقع ، قُدِّم أو قُدِّمت من خلال الذكر الأول ، أى من خلال عائد المستبدل الضميرى بوصفه عنصراً مميزاً بشكل تام فى البنية الدلالية

(*) صفة من المصطلح (Autosemantikon) ، ويعنى كلمة أو وحدة لغوية أكبر ذات دلالة

خاصة، مستقلة (مثل : منضدة ، عقل ...) عكس مصطلح (Synsemantikon) السابق ذكره.

(المترجم)

لسمات . وبناء على الخواص الدلالية للمستبدلات الضميرية ، وسمات الجواهر الوظيفية ، الاستناد إلى عقد ، تظهر الضمائر فى السلاسل الاسمية عادة باعتبارها أوجه تكرير ، وليس الذكر الأول . وليست الضمائر التى تحل محلها عبر فقرات نصية قادرة على اجتياز محلات أكبر داخل النص . فلا يمكنها أن تمثل إحالياً العناصر التى تحل محلها عبر فقرات نصية أطول ، لأن الضمير لا يمكنه أن يحول دون التقلص التدريجى للكلمة التامة المطابقة من الذاكرة (سيلمان ١٩٧٤ ، ٧٢) .

ولوصف قواعد دلالية تعد أساس بناء سلاسل اسمية كتبت فى السنوات الأخيرة ، وبخاصة من خلال دراسات متعلقة بدلالة الثروة اللغوية ، مداخل بحثية كثيرة يمكن بها إيضاح علاقات جوهرية بين وحدات معجمية على أساس سمات دلالية بأنها وسائل تضايفر الجمل . فطرائق الوصف المبينة على أساس أبنية دلالية للسمات تعد وسيلة مناسبة للكشف عن علاقات التكافؤ الدلالية فى النصوص ، ومن ثم لإيضاح مبادئ تنظيم سلاسل اسمية (انظر لورنتس / فوتياك ١٩٧٥ ، و PSA ١٩٧٥) .

وقبل أن ينظر بشكل أعمق فى الوسائل الموصوفة هنا للتماسك النصى فى الحكاية الفصلية « الشبح » لـ شترينماتر ، وتوضح بمثال محدد ، نريد أن نجمل باختصار مرة أخرى بعض معيير محددة للبنية الدلالية للنصوص . إن مفهوم النص الذى نستخدمه لا يتعلق بالنصوص المكتوبة فقط ، بل يتضمن أيضاً منطوقات شفوية . وتعد أساس النص المدرك على أنه علامة ثنائية مركبة ، أى النص المشكل من كم محدد من الجمل أو الوحدات المساوية للجمل ، والمنظم وفق مبادئ تواصلية معينة ؛ ناقلات وقائع وعمليات ومواقف محددة للواقع . وتشكل ناقلات ظواهر الواقع ، أى الموضوعات وأوجه الحمل المقدمة فى النص طبقة من المعنى النصى المعقد . ونسم هذه الطبقة لمعنى النص بأنها معنى انعكاسى أو بنية قسوية للنص .

٤ فى البنية الدلالية للحكاية الفصلية « الشبح » .

ينبغى الآن أن ينظر بشكل أدق فى مبادئ التماسك النصى الموصوفة - الجزء الثالث ، وأن تُعرض بإيجاز من خلال سلاسل اسمية للحكاية الفصلية

لشترتيمتر . ولما كانت التفسيرات الآتية تركز أساساً على البنية الداخلية ، على الذكر الأول ، وتكريراته ، فانه يظل تحليل الأبنية القضية للوحدات النصية المفردة لم تدخل في الاعتبار .

بادئ ذي بدء أورد في النص المكون من ١٤ فقرة ذات ٥٤ وحدة نصية إجمالاً ، الموضوع « قنَافذ » ، الذي يعاد ذكره في الوحدات النصية اللاحقة حتى الفقرة السادسة من خلال مستبدل ضميرى " هي " (٨ X) وكذلك من خلال التعيين الاسمي المباشر (٦ X) . ولما كان الأمر يتعلق بنص أدبي ، فإنه تستخدم بناء على ذلك التعبيرات الاستعارية (المجازية) كرة إبرية وكرة قنَفيذة بوصفها عناصر إعادة الذكر ، ويمكن أن يلاحظ لها في نصوص غير أدبية استشهادات مثل حيوان شوكى صغير ، أو الحيوان الذى يتكور عند الخطر . وبرغم التعبيرات الاستعارية التى تختار هنا تكريرات ، يمكن أن ينشأ تكافؤ دلالى بين الذكر الأول وأوجه إعادة الذكر المجازية على أساس الاشتراك الدلالى للعلامات فى السمات . ونطلق على علاقات التكافؤ الدلالية التى تقوم على أساس أوجه اشتراك العلامات فى الأبنية الدلالية للوحدات المعجمية أو لتتابعات الوحدات المعجمية لسلاسل اسمية " تكافؤاً تركيبياً دلالياً " (انظر حول ذلك فيهبجر ١٩٧٦) .

ومن خلال إدخال الموضوع الثانى الكلبة (الصينية الأصل) هيلـا chow-hund in hella وسلوكها تجاه القنَفذ يظهر فى الفقرة الثانية عنصر فى السلسلة الاسمية للقنَفذ ، يذكر بوصفه عدواً لدوداً أو عدواً له . ولايقوم انتظام هاتين الوحدتين المعجمتين فى السلسلة الاسمية للقنَفذ على أساس أوجه اشتراك دلالية فى السمات . فهو غير ممكن إلا من خلال علاقات الإيضاح المتحققة فى النص أو الاستفادة أو المستنتجة من النص . ومن خلال هذا المثال يتبين عدد كبير من العلاقات الدلالية التى تبنى فى النص ، والتى لاتنتج مع ذلك من التكافؤ التركيبى الدلالى للعناصر .

إن العلاقات الدلالية المبنية هنا لم تسجل فى « المعجم المُندَوّت » لشركاء التواصل ، بل لايمكنها أيضاً أن تسجل مطلقاً ، فهى لاتبنى إلا تابعة لموقف كلامى محدد ، وللوظائف التواصلية أيضاً . ونطلق على هذا التكافؤ الناتج عن العلاقات

النصية فقط ، والمستنبط من موقف تواصلى محدد ، والوظيفة التواصلية للنص
" تكافؤاً وظيفياً دلاليًا " .

ولا يكون ضم العدو اللدود والعدو في السلسلة الاسمية للفتنذ إلا من خلال
إدخال الموضوع « الكلبة الصينية الأصل هيلا » ، والأقوال التي تؤدي عنها ، أى
أن الكلبة تصطاد الفتنذ . وعند حد الفقرة النصية السادسة تتوقف بداية سلسلة
الفتنذ . وحتى هذه الفقرة النصية يميل الفتنذ دائما إلى مجموع القنافذ التي تبحث
عن غذائها فى ليالى الصيف فى غابة المروج أو فى المنطقة الزراعية أو إلى
ذلك الكم الجزئى ، الفتنذ ، الذى أحضرته الكلبة الصينية إلى بيتها . ومن هذه
الناحية ضمن مبدأ التطابق الإحالى .

ويظهر إدخال الموضوع النصى الثانى فى موضوع الذكر الاول تخصيصياً
كاملاً (الكلبة الصينية الأصل واسم علم) ، بحيث إنه عند إعادة الذكر يمكن أن
يرجع إلى اللفظ الأعم كلية أو الاسم العلم هيلا أو مستبدل ضميرى . وعند هذا
الإدراج للموضوع يتبين المبدأ السابق وصفه وهو أن العنصر الأخص يستخدم
عند الذكر الأول ، وعلى العكس من ذلك لا تستخدم عند إعادة الذكر إلا عناصر
أعم .

وقد لفتنا الانتباه فيما سبق إلى أنه ليست وحدات معجمية وتتابعات معجمية
فقط يمكن أن تبني بناءً على تكافؤها التركيبى والوظيفى سلاسل اسمية . فبالى
جانب مبدأ التكرير أو تمثيل الذكر الأول يستخدم للمج مضمون النص بصورة جد
شائعة مبدأ التكثيف ، اختصار تمثيلات متعددة للحال فى دلالة وحدة معجمية أو
وحدة نصية . ويوجد هذا فى الفقرة الثالثة ، والفقرة السادسة أيضاً . وفى الفقرة
الثالثة تُكثف : انتفتحت القنافذ وتكورت حين هاجمتها الكلبة فى : ذلك ، وفى
الفقرة السادسة تحمل جملة : تكررت اللعبة لبعض ليال . كل الأحوال التى وُصفت
فى الفقرات النصية ٥-٢ أو ٦ . ويُطَم بالمكثف الدلالي اللعبة فى الوقت نفسه
الحدّ للوحدة التأليفية الأولى للنص ، حد وحدة الفكرة التى يمكن أن تجمل من
جهة الموضوع فى " الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ " .

ويختلف إدراج الموضوع النصى الثالث أسلساً عن مبادئ الإدراج العامة .
فقد أدرج الموضوع « نحن » فى الفقرة الرابعة دون أن يقدم بذلك ، بـم يتعلق

هذا الموضوع . ولما يُكرر ببساطة الذكر الأول في الفقرات اللاحقة أيضاً أو يُعاد ذكره بـ «أبنائنا» بقي من غير الواضح في تكون هذا النص لمدة طويلة ، إلى أى أشخاص يحيل «نحن» أساساً . وبدءاً من الفقرة النصية الثانية أو الثالثة (انظر فيما يأتي) يصير القارئ على بينة من أن «نحن» تتعلق بالقاص - ويُذكر في النص عبر «أنا» المستنبط منه زوجتي وأبنائنا أو الأم . هذا الإدراج لا يكون في الأساس ممكناً إلا حين يمكن أن يفترض أنه معروف بناء على علاقات سياقية ، يتعلق بها هذا العنصر وتتجاوز العلاقات السياقية التي ينتظم فيها «نحن» ، وتجزئ تبعاً لذلك أن «نحن» أيضاً ذكر أول ، حد النص المعين ، ولا توضح إلا من خلال النص الكبير الذي نلاحظ فيه حكاية «الشبح» .

وتتبع الاستشهادات المعجمية للسلسلة الاسمية المبنية في الفقرة النصية الأولى (الفقرة ٦-١) الوحدة الموضوعية : الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ . ولذا - كما فصل - لا يعاد ذكر التعيين الأول القنافذ إلا من خلال تكرير بسيط ومستبدلات ضميرية والتعبيرات التي تفسرها الوحدة الموضوعية كرة الشوك ، وكرة قنّذية وعدو لدود الخ . وبذلك تتميز الفقرة الموضوعية الأولى بوحدة التشكيل المعجمي وإحالة زمنية موحدة أيضاً . وتتعلق موضوعات الزمن التي أوردت في هذه الفقرة بـ «ليلة صيفية» . وفي هذا السياق الزمني المحدد إحصائياً تنتظم محددات الكم الزمنية المستخدمة أحياناً أيضاً .

وفي الوحدة الموضوعية المكونة من ست فقرات ، الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ ، لا ترتبط إلا الفقرات ٥-٢ بعضها ببعض على نحو تبعي . ومن ثم تشترط كل منها الأخرى بصورة متبادلة . وعلى العكس من ذلك لا تتصل الجملة الأولى بالجملة اللاحقة إلا اتصالاً غير وثيق بشكل كبير ، وليس لها بالنسبة للأساس الموضوعي المشترك للفقرة النصية الأولى أية وظيفة واضحة ، لأن الوحدة الموضوعية للفقرة النصية الأولى مؤكدة بشكل كاف من خلال الفقرات ٦-٢ . ففي الفقرة الثانية يعطى الأساس الموضوعي للفقرة النصية الأولى ابتداءً بوجه عام (كلبتنا الصينية الأصل هيلاً فعلتها ، تعاركت مع القنافذ) .

وتثبت الحال هنا فقط . وتخصص الفقرات ٣-٥ عرض الحال المقرر في الفقرة الثانية ، الذي يفصل فيه تتابع الذكر العاكس لتتابع الواقعة ، كيف تصطاد

الكلبة القنفاذ ، وإحضارها للبيت ، وكيف تعد القنفاذ آخر الأمر إلى المنطقه الزرعة ثانية من قبل الأبناء . وتمثل الفقرة السادسة مكثفاً لمعنى هذه الناقلات للحل .

وتشكل المقطع النصي الثاني الفقرتان السابعة والثامنة . وفيه تستمر السلسلة الاسمية التي بُنيت في المقطع النصي الأول من خلال « القنفاذ » من حيث إن لفظ « قنفاذ » هنا يتطرق بقنفاذ محدد للغاية ، ولم يعد متعلقاً بكل القنفاذ ، التي كان الحديث عنها إلى الآن . وتنشئ جملة المدخل في الفقرة السابعة العلاقة بالسلسلة الاسمية للمقطع النصي الأول . ويتضح من خلال اختيار الوسائل المعجمية أنه مع الفقرة السابعة يبدأ مقطع نصي جديد ، وحدة موضوعية جديدة . ولم يعد يذكر القنفاذ في هذا المقطع النصي من خلال عناصر تكون السلسلة الاسمية للمقطع النصي الأول ، بل من خلال صغير ، قنفاذ أليف جداً ، ضيف قديم ، قنفاذ عمره عام ، هذا القنفاذ المستأنس ، ضال ، مرعى به ، وكذلك من خلال مستبدلات ضميرية ، برغم أنه يمكن هنا أيضاً أن تقع إعادة ذكر بـ « العدو اللدود هيللا » . ولم يعد يستخدم في هذا المقطع النصي عناصر إعادة الذكر للقنفاذ ، التي تُقَوِّم في المقابل العلاقة بين الكلبة والقنفاذ ، بل عناصر مناسبة لعرض علاقة الإنسان بهذا القنفاذ الأليف .

وتستمر السلسلة الاسمية / نحن / في هذا المقطع النصي من خلال تكرير بسيط أو تكرير ذي تنوع جدولي ، من خلال أبنائنا ، وأنا ، ونحن ، وكذلك العنصر المكافئ وظيفياً - دلالياً المستفاد من النص « مورد اللبن » .

وينشأ في المقطع النصي الثاني الربط الجملي من خلال امتداد الذكر الأول أيضاً . ويخصص الذكر الأول « طعام بسيط » في الجملة اللاحقة بـ : بطاطس مكبوسة ، ومهروسة ، ولبن عاقد ، ومشهيات اللحم ، وفطائر منقوشة . ومع ذلك يشترط هذا المبدأ للربط الجمالي أن تخصص الذكر الأول العام يجرى في الجملة اللاحقة به مباشرة .

وتشكل المقطع النصي الأخير الفقرات ٩-١٧ التي تُدمج أيضاً من خلال السلاسل الاسمية : القنفاذ ، والكلبة الصينية الأصل هيللا ، ونحن . ومن الممكن من خلال تصوير الموضوع في المقطع النصي الثاني أن تُختار لاستمرار السلسلة

الاسمية للفتن عناصر إعادة الذكر، مثل : قنن منزلى ، وقنن ألف ، والاسم العلم شتاخو، والعناصر المستخرجة من الناحية السياقية فقط : شبح ، ومحو .
ويظهر النص إلى جانب السلاسل الاسمية الثلاثة المستمرة سلاسل اسمية موجزة كثيرة لا تتجاوز حدود الفقرة أو لا تمتد إلا عبر فقرتين متجاورتين بشكل مباشر . وهكذا يشكل المسكن الشتوى والعش الشتوى سلسلة موجزة داخل فقرة (الفقرة ٩)، ويعاد ذكر الموضوع المقدم فى الفقرة ٨ « قطة » من خلال تكرير بسيط فى الفقرة ٩، ويشكل سلسلة موجزة على أساس المطابقة الإحالية .

وعلى الرغم من أن هذا المثال النصى لشتريماتر ليس مناسباً لكى يدلل بوضوح على كل مشكلات التماسك النصى السابق معالجتها ، فقد صار واضحاً مع ذلك أن مبدأ إعادة الذكر / أن الإمكانيات المتعددة لإعادة موضوع مقدم فى النص تمثل مبدأ شاملاً (كلياً) لدمج مضمون النص . وحتى يوضح طريقة تأثير هذا المبدأ مرة أخرى فى هذا الصدد نريد أن نعرض المقطع النصى الأول لهذه الحكاية (الفقرات ١-٦) فى شكل مصفوفة شديدة والتبسيط ، يمكن منها معرفة البنية الداخلية للسلاسل الاسمية ، وكذلك التنظيم التوصللى لهذا المقطع النصى (مثل تبادل عناصر النص الرئيسية) ، معرفة جيدة للغاية . وبسبب الوضوح سوف نتخلى فى ذلك عن عملية تأليف للوحدات النصية المفردة ، أى عن تحليل جمل معقدة ، وتجزئة هذه الجمل إلى أوجه حمل . ولم يدخل فى الاعتبار فى هذه المصفوفة الموضوعات المكاتية والزمانية أيضاً (١).

لقد أوضحت تفسيراتنا برغم حاجتها إلى الإكمال أن السلاسل الاسمية تستوعب جانباً جوهرياً للتنقيص ، وتمثل معياراً حاسماً لتماسك التتابعات الجمالية . وكل الظواهر التى ترتكز على ما تقدم، وهو ما استمر فى شكل التكرير والاختصار والتمثيل ، تنال بذلك دلالة خاصة بتضافر الجمل ، ووظيفة متعلقة بدمج النص . وقد أراد هذا الإسهام أن يشير إلى بعض هذه الظواهر .

(١) يستخدم للموضوعات المقدمة فى النص الرموز الآتية :

X (س) = قنن ، و Y (ص) = الكلبة الصينية الأصل ، و Z (ى) = نحن

ويشار بالمؤشر صفر إلى الذكر الأول ، وتعلم المؤشرات أ- ن تكرير التعيين الاسمى الأول فى درج النص . وتشير المؤشرات الموضوعية أعلى إلى التطابق الاجمالي.

محمولات	روابط جمالية	سلاسل اسمية	فقرة/وحدة نصية رقم
(يمشى ونيدا) (يتصس)		ت ق ه ت ك ١	١-١
(يتعلق ، تبحث، تحاول)		ت ق ه ت ك ١	٢-١
(تتصارع مع)		ت ق ه ت ك ١	٣-٢
(تأتى فى الطريق، تنبح فى غضب)	لأن / حين	ت ق ه ت ك ١	٤-٢
(يصطدم)		ت ق ه ت ك ٢	٥-٣
(ينفخ ، يتكور)		ت ق ه ت ك ٤	٥-٣
(يهجم على)	لأن	ت ق ه ت ك ٢	
(تصير متوثبة للقتال)	من خلال ذلك	ت ق ه ت ك ٤	
(تقضم)	من خلال ذلك	ت ق ه ت ك ٥	
(تنزف)	من خلال ذلك	ت ق ه ت ك ٦	
(تقتفى الأثر)	من خلال ذلك	ت ق ه ت ك ٧	
(يتكور فى الوقت المناسب)		ت ق ه ت ك ٨	
(ينفث)	حتى	ت ق ه ت ك ٩	
(يحضر)		ت ق ه ت ك ١٠	٦-٤
(يرقد)	بذلك	ت ق ه ت ك ١١	
(يشيد)		ت ق ه ت ك ١٢	
(يعطى)		ت ق ه ت ك ١٣	٧-٤
(يحبس)	بذلك	ت ق ه ت ك ١٤	
		ت ق ه ت ك ١٥	

قائمة المراجع

- AGRICOLA, E. (1972): *Semantische Relationen im Text und im System*. 2. Aufl., Halle/Saale
- BELLERT, I. (1969): *Argumentes and predicates in the logico-semantic structure of utterances*; in: *Studies in Syntax and Semantics*, hrsg. von F. KIEFER, Dordrecht, S. 34—54
- , (1970): *On a condition of the coherence of texts*, in: *Semiotica* 2, S. 335—363
- BOOST, K. (1949): *Der deutsche Satz. Die Satzverflechtung*; in: *Deutscherunterricht* 2, H. 3, S. 7—15
- DASCAI, M. und A. MARGALIT (1974): *A New 'Revolution in Linguistics?' — 'Text-Grammars' vs. 'Sentence-Grammars'*; in: *Theoretical Linguistics* 1, H. 1,2, S. 195—213
- DIJK, T. A. VAN (1972): *Some Problems of Text Grammars*, The Hague
- DOROCEV, G. V. und JU. S. MARTEM'JANOV (1969): *Logičeskij vyvod i vyjavlenie svjazej meždu predloženijami*; in: *MPiPL* 12, S. 36—59
- DRESSLER, W. (1972): *Einführung in die Textlinguistik*, Tübingen
- GINDIN, S. I. (1973): *Opyt analiza struktury teksta s pomoščju semantičeskich slovarej*; in: *MPiPL* 16, S. 42—112
- HARTMANN, P. (1971): *Text als linguistisches Objekt*; in: *Beiträge zur Textlinguistik*, hrsg. v. W. STEMPEL, München, S. 9—29
- HEIDOLPH, K. E. (1966): *Kontextbeziehungen zwischen Sätzen in einer generativen Grammatik*; in: *Kybernetika* 3, S. 274—81
- ISENBERG, H. (1968): *Überlegungen zur Texttheorie*; in: *ASG-Bericht Nr. 2*, S. 1—18
- LANG, E. (1973): *Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer 'Textgrammatik'*; in: *Generative Grammar in Europe*, hrsg. v. F. KIEFER und N. RUWET, Dordrecht, S. 284—314
- LEONT'EV, A. A. (1971): *Sprache—Sprechen—Sprechfähigkeit*, übers. und hrsg. v. C. HEFSCHEN und W. STÖLTING, Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz
- , (1974): *Priznaki svjaznosti i cel'nosti teksta*; in: *Lingvistika teksta. Materialy naučnoj konferencii*, Teil I, Moskau, S. 168—171
- , (1975): *Psycholinguistische Einheiten und die Erzeugung sprachlicher Äußerungen, in deutscher Sprache* hrsg. von F. JÖTTNER, Berlin
- 3) Für die in den Text eingeführten Objekte werden folgende Symbole verwendet:
- x = Igel
- y = Chow-Chow-Hündin
- z = wir.
- Mit dem Index Null wird die Ersterwähnung bezeichnet, die Indices 1 — n markieren die Repetition der Primärnominatation im Textkontinuum. Die hochgestellten Indices weisen auf die Referenzidentität hin.
- LORENZ, W. und G. WOTJAK (1975): *Zum Verhältnis von Abbild- und Bedeutungsstrukturen*, Diss. B., Karl-Marx-Universität Leipzig
- NÜNDEL, E. (1972): *Lexikon der Deutschdidaktik, Stichwort Textlinguistik*, Düsseldorf
- OOMEN, U. (1969): *Systemtheorie der Texte*; in: *Folia Linguistica* V, S. 12—34
- PALEK, B. (1968): *Cross-Reference. A Study from Hyper-Syntax*, Prag
- , (1972): *On the Nature of Hyper-Syntactic Relations*; in: *Proceedings of the Eleventh International Congress of Linguists*, hrsg. von L. HELLMANN, Bologna, S. 881—893
- PSA (1975): *Probleme der semantischen Analyse. Von einem Autorenkollektiv unter Leitung von D. VIEHWEGER*, Berlin 1977, *Studia grammatica* XIV
- PFÜTZE, M. (1970): *Grundgedanken zu einer funktionalen Textlinguistik*; in: *Textlinguistik I. Pädagogische Hochschule Dresden*, S. 1—14
- SILMAN, T. (1974): *Probleme der Textlinguistik*, Heidelberg
- SCHMIDT, S. J. (1973): *Texttheorie*, München
- TCLP (1929): *Thèses présentées au Premier Congrès des philologues slaves*, in: *Travaux du Cercle Linguistique de Prague* I, S. 5—29
- VIEHWEGER, D. (1976): *Semantische Merkmale und Textstruktur*; in: *Probleme der Textgrammatik*, hrsg. von F. DANĚŠ und D. VIEHWEGER, Berlin 1976, S. 195—206
- VOL'F, E. M. (1974): *Grammatika i semantika mestoimenij*, Moskau
- WUNDERLICH, D. (1970): *Die Rolle der Pragmatik in der Linguistik*; in: *Der Deutschunterricht* 22, H. 4, S. 5—41
- , (1971): *Pragmatik, Sprechsituation, Deixis*, in: *LiLi* I, H. 1,2, S. 153—190

سمات دلالية وبنية النص (*)

١- ملحوظات حول البحث

كثيراً ما طُوب بحتمية تحليل لغوى للنص في هذه الأثناء ، وما يزال يوجد في الوقت الحاضر بعض لغويين فقط، لا يرون ضم بحث نصوص لغوية إلى مجال البحث في علم اللغة . ولا تكمن أسباب المطالبة المتكررة بتحليل لغوى للنص بأية حال في ظواهر معينة خاصة بداخل الموضوع في علم اللغة، لا يمكن أن يفسرها نحو ما، يظل منحصرأ في مجالات الجملة فقط، مثل: الإحالة إلى مذكور سابق، و الإحالة إلى مذكور لاحق ، وتوالى عناصر الجملة، و التقسيم الفعلى للجملة، والتقابل الخ^(١) ، وتكمن أيضاً في مجالات تطبيق مختلفة، مثل المعالجة الآلية لنصوص لغات طبيعية التي تطالب أكثر فأكثر بتحليلات موضوعية لمضمون النص ومعناه^(٢). بيد أنه قد طرحت المطالبة بتحليل لغوى للنص علومً متاخمة مختلفة أيضاً، مثل: علم الترجمة، وعلم الأدب، وعلم النفس، وعلم العلامات، متاخمة لعلم اللغة .

وفي نشریات كثيرة يواجه المرء عبارات ، مثل : في أيامنا شق طريقه الرأي القائل إن أعلى وحدة لغوية وأشدها استقلالاً ليس الجمل ، بل النص. ومن ثم صار من الضروري الاشتغال بنحو النص (ووفقاً لذلك بدلالة النص) ، أى بنحو مجاوز للجملة (درسلر ١٩٧٠ ، ٦٤) . وفي الواقع اعترف في ذلك بلأن هيلمسليف وهاريس وفريز وآخرين قد اشتغلوا بالنص بوجه عام في أوصافهم

Dieter Viehweger (Berlin)

(* أصل هذه المقالة هو :

Semantische Merkmale und Textstruktur pp . 195- 206.

Probleme der Textgrammatik I (Hrsg) von :

من كتاب

František Daneš und Dieter Viehweger , Akademie – Verlag Berlin 1976.

(١) يتحدث بالتفصيل في المراجع عن الظواهر الواردة هنا ، انظر :

Daneš (1968) , Daneš (1970) , Dressler (1972), Isenberg (1968) , Isenberg

(1970), Sgall (1968) وآخرين

Sevbo (1969), Skorochoď'ko (1969), Skorochoď'ko (1974)

(٢) انظر :

اللغوية ، ولكن هؤلاء اللغويين لا يراعون بُعد النص على وجه الخصوص ، فلم يجعلوه مستوى الانطلاق والضابط لدرسهم اللغوي بأكمله (شमित ١٩٧٢ ، ١٠). ومع ذلك فإن طرائق التحليل اللغوي للنص ترجع إلى أبعد مما افترض في عدد كبير من المؤلفات ، التي تحاول أن تقوم بتاريخ لبداية البحوث اللغوية النصية . ويبدو أن هذه الأعمال لا تعرف ذلك الإسهام فى الوصف اللغوي للنصوص وتحليل بنية النص الذى أنجزه ما نشره ف.م. جرمونسكى (1921 V.M. Žirmunskij) و أ.م. بشكوفسكى A.M. Peškouskij (1927) من أعمال أنجزت على أساسها فى الدراسات الروسية فى الاتحاد السوفيتى منذ الثلاثينات والأربعينات بحوث كثيرة ، اندرجت تلك البنية فى علم اللغة تحت مفاهيم مثل : وحدة نحوية موسعة . (ukрупčennaja sintaksičeskaja edinica) لدى فيجوروفسكى ^(١) Figurovskij ، وكلّ نحوى معقد (složnoe sintaksičeskaja) sloe لدى بوسيلوف ^(٢) Pospelov ، وحدة الجملة العليا (sverchfrazovoe edinstvo) لدى بولاشوفسكى Bulachovskij ، ^(٣) وفقرة لدى لوسيفا Loseva ^(٤) ، ومقطع نثرى / فقرة نثرية (prozaičeskaja strofa) لدى سولجانك Solganik ^(٥) ، وآخرين . وليس هذا المكان لعرض هذه الأبنية المفهومية عرضاً أكثر تفصيلاً ، ^(١) ، بل ينبغى أن يوضح بذلك أن رسداً للأعمال اللغوية النصية حتى الآن يظل غير تام دون هذه الأبنية المفهومية ، ويغفل نظرات جوهرية فى بناء نصوص لغوية ووظيفتها .

إن عدداً كبيراً من البحوث التى أجريت فى السنوات الماضية فى إطار شروط نظرية ومنهجية متباينة للغاية وذات أهداف شديدة التباين فى تحليل

(١) انظر حول ذلك بتفصيل أكثر لدى فيجوروفسكى (١٩٤٨) وفيجوروفسكى (١٩٦١) .

(٢) انظر بوسيلوف (١٩٤٨) .

(٣) انظر بولاشوفسكى (١٩٥٢) .

(٤) انظر لوسيفا (١٩٦٩) .

(٥) سولجانك (١٩٦٥) .

(٦) يقدم جندين Gindin (١٩٧٢) نظرة عامة حول طرائق البحث الكثيرة فى التحليل اللغوي

للنصوص ، انظر حول ذلك أيضاً

Linguistika teksta , Materially naučnoj konferecii , 2 Bde ., Moskva 1974.

النصوص ينم بلا شك عن الأهمية الكبيرة التي عكفت بهذه البحوث داخل علم اللغة . ولكن من جانب آخر فإن حصراً نقدياً في رأيي سرعان ما يوضح أن البحوث اللغوية التي تُجَمَل تحت مصطلحات مثل : علم لغة النص ، ونظرية النص ، ونحو النص وغيرها ، تقدم صورة مختلفة تماماً ، وكثيراً ما جمع بينها العنوان " النص " فقط . ويتعلق هذا الاختلاف في الموقف البحثي الحالي بالمناهج وفروض البحث الأساسية أيضاً . ومن اللافت للنظر في ذلك أيضاً أن تصورات لغوية كثيرة تطورت بصورة منفصلة كلية تقريباً ، ولم تنظمها علاقات أكبر خاصة بالنظرية اللغوية ، أى أنها لم تُفهم على أنها نظريات جزئية للنظرية اللغوية . وفي ذلك تكمن بالتأكيد أيضاً أسباب طرح علم لغة النص على أنه نموذج بديل إلى جانب نماذج النحو الموجودة من قبل انطلاقاً من مواقف فى الأكثر ما تزال سابقة للنظرية . وقد أفضى هذا آخر الأمر إلى عدد كبير من الأبنية المفهومة المتناقضة التى لا تسوغ مطلقاً أو بصعوبة فقط فى الوقت الحاضر أن تشكل فى نظام مفهومي لغوي متماسك .

وبدئى ذى بدء نريد فيما يأتى أن نناقش معايير عامة محدّدة لمفهوم النص وأن ننظر عقب ذلك فى بعض أفكار حول التنصيص أو ربط عناصر نص ما ومن خلال تكرير المعنى . وفى هذا السياق ينبغى بوجه خاص أن تتّقصى بشكل أكثر تفصيلاً مسألة : إلى أى مدى تكون معلومات معجم دلالى ضرورية وكافية لإيضاح علاقات تكافؤ دلالية فى النص . ولن تكون التغيرات التى يمكن أن توضع لذلك مع الوضع الحالي للبحث مختلفة بصورة كبيرة ولا كاملة أو تامة مطلقاً .

٢- بعض معايير محدّدة لمفهوم النص

تمتد مقترحات التعريف المصوغة إلى الآن من أعمال لغوية نصية من معايير عامة مثل : " النص تتابع أفقى نهقى من الجمل " ، حتى " وحدة منظورات الإبلاغ والعلاقات الإحالية أو وحدة البناء الزمنى للجمل والتتابعات الجمالية المترابطة فى نص ما " . كل معيار من هذه المعايير يحدد شروطاً وخواص مهمة فى بنية النصوص ، ومع ذلك لا يكفى أى معيار من المعايير المذكورة آنفاً وحده للتفريق بين نصوص وأوجه مزج جمالية مجردة . وقبل أن

تختبر بعض هذه المعايير على أساس وثيقة صلتها بتعريف النصوص اختباراً أدق نرغب في أن نحاول إجراء تنظيم عام للنص في سياقات (علاقات) خاصة بالنظرية اللغوية .

نريد أن نفهم تحت نص " علامة لغوية " ، أى تنظيم يسرى وفق خطة فعل محددة (قواعد تأليف النص أو قواعد تنفيذ موضوع ما) ، ويتحقق من خلال قواعد النظم اللغوي ، لمضامين الوعى بوصفها ناقلات للأحوال ومظاهر الواقع والتتابعات الصوتية أو الجرافيمية .

وبذلك يكون كل نص تعييناً لواقعة أو عملية أو شئ أو حال محددة أو موقف معين للواقع . وهو يمثل تتابعاً لمنطوق وموضوعات ومواقف الواقع ، ويعكس العلاقات الموجودة أو المحتملة بين هذه الأشياء حقيقة . إن النصوص محصلة النشاط اللغوي للإسان . بيد أنه لما كان النشاط اللغوي نشاطاً منتجاً ، خلاقاً ، متعلقاً بأهداف اجتماعية وموجهاً إلى أهداف ورؤى اجتماعية ، فإن كل نص يؤدي إلى جانب التعيين ، أى نقل الحال بوظيفة تواصلية معينة فى الوقت نفسه أيضاً . وتعد الجوانب التعيينية والتواصلية مترابطة فى النص بعضها ببعض ترابطاً وثيقاً ، وسوف تنعكس فى بنية النص على نحو مميز .

إن العمليات التى تؤسس تأليف النص ليست متاحة للملاحظة المباشرة ، ولذا فهى فى الوقت الحاضر أيضاً غير معروفة إلى حد بعيد ، تلك الخطوات المعينة للفعل التى تتم فى وعى المتكلم لنقل موضوع محدد إلى تتابع منطوق . غير أنه يبدو أنه يمكن أن يكون بناءً على المعارف المكتسبة إلى الآن فى علم اللغة وعلم اللغة النفسى أيضاً فرضاً صحيحاً ومقبولاً أن الأفعال والعمليات المفصلة التى تعد أساس بناء النص ، لا تمثل مصفوفة فعلية *Handlung smatrix* ، يحدد فيها تأليف نص ما بالتفصيل ، ومن ثم مصفوفة تحدد سلفاً البيئة الداخلية لكل عنصر نصى . ولا يجوز للمتكلم تبعاً لذلك بلية حال عند تخطيط نص ما أن يتصور البنية الداخلية للنص المبنى ، بل يمكن أن ينطلق من ذلك إلى أن المتكلم

يطور برامج جزئية معينة ، تُستعمل على نحو مميز عند تأليف النص (١) . ويمكن أن يفترض أيضاً أنه يجب أن يحدث لكل برنامج جزئي من هذه البرامج نوعٌ من التخزين البيني لفقرات أو أجزاء معينة من الموضوع ، الذي تكون فيه الأشياء (التعيينات) وأوجه الحمل الواردة في النص ، التي تُعزى إليها في تتابع للمنطوق ، متعلقة بعضها ببعض ، وتضبط مصفوفة تأليف النص الالتزام بالعلاقات بين البرامج الجزئية المفردة ، ونقلها إلى تتابعات معينة للمنطوق .
وبعد هذا الوصف العام للنص بأنه علامة لغوية نريد الآن أن ننظر في مشكلة علاقات التكافؤ الدلالية بين الجمل في نص ما بصورة أكثر عمقاً .

٣- التكافؤ الدلالي بين جمل النص

انطلقنا من أن النصوص بوصفها محصلة النشاط اللغوي للإنسان هي تتابعات منطوق مكونة من جمل أ- ن أو تراكيب مكافئة للجمل (تكوينات مجتزأة ، غير مكتملة) تربط حالياً معينة ممثلة في وعي المتكلم بمكونات . ولكن كما لا ينتج ربط عشوائى للمفردات جملة صحيحة فإن تتابعاً للجمل مكوناً بشكل عشوائى لا يشكل نصاً، بل صفاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة . وقد أشار بيرفريش (١٩٦٥) Bierwisch إلى هذه الحقيقة في نقده لأقسام التكافؤ المبنية على تشابهات دلالية أو شكلية في عمل هاريس " تحليل الخطاب " :
(١) لا يوجد أحد ، لم يأخذ غناؤها بلبه . مغنيتنا تدعى جوزفين . الشدو كلمة من خمسة أحرف ، المغنيات يبتدعن كلمات كثيرة . (٢)

(١) انظر درسلر (١٩٧٢ ، ١٧) ، عند التخطيط الأول لنص منطوق أو مكتوب لا يتصور المتكلم بأية حال الأسس الدلالي الكلى ، أى كل المضامين الدلالية للنص المنتج ، غير أنه يعرف على الأقل موضوع أو موضوعات عدة أيضاً يريد أن يعبر عنها ، لدى المرسل قبل الإنتاج الفعلى للنص برنامج دلالي غير مكتمل على الأقل . وهو يعرف أولاً عن أى شئ يريد أن يتحدث وتقريباً أيضاً بأى شئ يريد أن يبدأ . غير أنه لا يجب أن يعرف بأى شئ يريد أن ينتهى . إلا أنه يعرف إلى شئ يريد أن يرمى، وإن كان من الممكن أن تحدث في أثناء إنتاج النص تغييرات في البرنامج الدلالي . وبعبارة أخرى يعرف ثانياً عن أى شئ يريد أن يعبر بالنص .
(٢) بيرفريش (١٩٦٥ ، ٧٢) .

يجب تبعاً لذلك أن تُصاغ قيود وشروط تُحدد متى يمكن أن يفهم تتابع منطوق على أنه نص . وفي المراجع كُتِبَ عن ذلك غالباً أن أية لغة تستخدم لربط جمل لتكوّن نصاً وسائل نحوية و/ أو دلالية مختلفة ، تنعكس قى وحدة التشكيل المعجمى وترابط الإحالة ومنظورات الإبلاغ والبناء الزمنى لبنية النص . وثمة وسيلة نمطية لربط جمل لتكوّن نصاً هي مبدأ التكرار ، أى إعادة أو إعادة ذكر أشياء أو فئات الأشياء الواردة فى النص . وقد أشار إلى هذا المبدأ الشامل (الكلى) للربط النصى جرمونسكى Žirmunskij (١٩٢١) بالتفصيل . وفى أثناء ذلك توجد بحوث خاصة كثيرة حول هذه المشكلة (اجريكولا ١٩٧٢ ، وجيدين ١٩٧٣ ، وسقبو ١٩٦٩) ، حيث تُجرى تعميمات أولى .

(أ) إن الشكل الأساسى للغاية للربط الجملى هو التكرار البسيط للأشياء (للتعيينات) فى وظيفة نحوية مماثلة أو مختلفة أو تكرر عنصر ما مع بدائل جدولية . ومع التكرار البسيط للتعين الاسمى لا تُورد أية معطومة جديدة فى النص .

(٢) فى الجزء الشمالى من جزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزا تجمع حوالى ١٠٠ و ٥٠٠ من حيوان الفظ . (*) . كان حيوان الفظ فى هذه الناحية قد أباده فى مطلع هذا القرن صيادون روس وأجانب من أجل الفراء .

(ب) ثمة وسيلة أخرى للتماسك الدلالى للنص هى التنصيص بتعيينات أُوردت فى الفقرة النصية السابقة من خلال استبدالات ضميرية أو ظرفية بديلة . ويفرق دلاليا بين الاستبدالات وأوجه الذكر السابق من خلال أنها لا تتضمن إلا السمات الدلالية العامة . وتُشترط مجموعة السمات الدلالية الكاملة التى يعرض من خلالها تعيين عند ذكرها الأول ، مع الاستبدالات الضميرية أو الظرفية البديلة ، فهى تستأنف إلى حد ما فقط الخواص التى عُزيت إلى موضوع ما عند ذكره الأول .

(جـ) ومع ذلك فإن الشكل الأساسى لتنصيص جمل مفردة ليس التكرار البسيط للموضوعات الواردة فى النص مع بدائل جدولية محتملة أو الاستبدال الضميرى أو الظرفى البديل ، بل استئناف الذكر الأول من خلال عناصر

(*) حيوان ثديى بحرى يشبه الفُقمة .

مكافئة دلالية . ويدرك مصطلح التكافؤ الدلالي ، أى العلاقات الدلالية بين
عنصر الجملة الأولى وعنصر الجملة الأخرى على الأقل ، على أنه مصطلح
مفهوم غاية الفهم ، يشتمل على أشكال الاستتفاف المذكورة تحت (أ)
و(ب)، من خلال تكرير بسيط أو استبدال ضميرى أو ظرفى بديل ، وكذلك
إعادة الذكر من خلال المترادفات والألفاظ الأعم حتى المتضادات
والمقابلات. وفى ذلك لا توجد علاقات تكافؤ دلالية فى النص بأية حال بين
وحدات معجمية أو وحدات معجمية ووحدات معجمية نظيرة فحسب ، بل
يمكن أيضاً أن يحدث الذكر الأول من خلال تكثيف المعنى (إعادة ذكر
للورود الأول المعقد من خلال وحدة معجمية) . وتسير علاقات التكافؤ
الدلالية المذكورة هنا بين عناصر النص عادة بشكل متواز ، أى أنها تنبسط
على نحو متعدد الأثر أو متعدد الأوضاع ، وتشكل شبكة من علاقات دلالية
معقدة ونريد أن نطلق على تتابعات تسمية (التعيين) للشئ هو ذاته ، أى
الذكر الأول لشئ وإعادة وروده بوصفه تكريراً بسيطاً ، أو استبدالاً
ضميرياً أو وحدة معجمية مكافئة دلالية سلسلة اسمية معيّنة . إذن يفهم كل
نص على أنه تتابع سلاسل معيّنة ، لكل منها بنية (داخلية) مميزة .

وقبل أن ننظر بعق فى بنية السلاسل المعينة للنص نريد أن نهتم بما
تكون علاقات التكافؤ الدلالية بين عناصر سلسلة اسمية معينة . ولا تقدم علاقة
تكافؤ دلالية بين عنصر أ فى الجملة ج ١ ، وعنصر ب فى الجملة ج ٢ داخل النص .
ن ، إلا حين ينطبق شريكاً التكافؤ (أ) و (ب) فى بنيتهما الدلالية ، أى تظهر
أوجه الاتفاق فى السمات الدلالية . وبعبارة أخرى : إذا خصص العنصر أ فى
الجملة ج ١ ، من خلال السمات الدلالية (س ، ص ، ي) فى الترتيب المقدم فإته
يجب على عنصر (ب) فى الجملة ج ٢ ، المحتمل شريكاً للتكافؤ إما أن تكون البنية
الدلالية ذاتها للسمة (التكرير البسيط أو الاستتفاف من خلال مترادفات) أو
يُخصص من خلال حزمة من السمات (س ، ص) أو (ص) ^(١) (إعادة على أنه
لفظ أعم أو مستبدل ضميرى أو ظرفى بديل). وبذلك تعنى أوجه الاشتراك فى

(١) تُوسم السمات الدلالية أو مركبات السمات بوضعها بين أقواس مدببة ، أما السيميمات فتوسم
بعضها بين علامات اقتباس .

البنية الدلالية للسمات اتفاقاً في السمات الدلالية العامة لأبنية السمات بشكل تدريجي لوحددة معجمية ما ، ولكن ليس في السمات الأخص . (١) ولا تتضمن علاقة التكافؤ التي عُدت أساساً هنا أن هذه العلاقة توجد بين شركاء التكافؤ في جمل متجاورة مباشرة في نص ما فحسب ، بل تضم معها علاقات بعيدة ، تقضى إلى فقرات نصية غير متواصلة .

ويمكن بذلك من ناحية نظرية مجردة أن تقوم بوظيفة شركاء علاقات تكافؤ دلالية في النص كل تلك العناصر الموجودة في المعجم التي تمثل في المعجم من خلال أوجه اشتراك في الأبنية الدلالية للسمات بالمفهوم المحدد فيما سبق . فالمتكلم يستفيد عند بناء النص باستمرار شريحة محددة فقط من العناصر المتاحة الممكنة في المعجم للتدليل على سلاسل اسمية معينة ، وفي السلاسل المعينة ، التي تمتد عبر أجزاء نصية عدة (فقرات ، نصوص جزئية) يُرجع مراراً إلى الذكر الأول . وتحدد ضابط : أي عناصر محددة يختارها المتكلم للتدليل على سلاسل اسمية معينة ، عوامل كثيرة ، تنقل عبر النظام اللغوي حقيقة ، ومع ذلك لا يحددها هذا النظام أساساً . ومن العوامل التي تؤثر في اختبار العناصر للتدليل على سلاسل اسمية معينة في نص ما ، قبل أي شيء تصورات الفرد المكتسبة في أثناء الجدل النشط مع البيئة والمحددة من خلال أيديولوجيا المجتمع المعين ، تلك التصورات التي تحدد بوصفها استعدادات الاتجاه للسلوك الإنساني المعتادة الثابتة نسبياً ، اتجاه الفعل ، واتجاه الإدراك والتفكير للإنسان في الوقت نفسه أيضاً ، أي الرؤى والقيم والمعايير والمثل الاجتماعية المتغلظة في الداخل ، وكذلك المعارف بوصفها معرفة نفذت داخلياً ومخترنة في الذاكرة . ويمكن أن تقدم من خلال أمثلة كثيرة وثيقة صلة الأنظمة الموقفية ، وبخاصة الأنظمة المعرفية للتدليل على السلاسل الاسمية المعينة في نص ما . وهكذا لا يمكن أن ينشأ تكافؤ دلالي بين م . ك . ازدوفسكي وأوجه إعادة الذكر بوصفه الناقد الروسي - السوفيتي ، وعالم الفولكلور المولود سنة ١٨٨٨ في اركوتسك ، ومؤلف كتاب بلينسكي (٢) والشعر

(١) حول مفهوم السمات الدلالية ، وترتيبها بشكل منظم بتفصيل أكثر : Probleme der

semantischen Analyse (مشكلات التحليل الدلالي) وبخاصة المباحث من ٢ - ٦ .

(*) بلينسكي ناقد أدبي وفيلسوف وصحفي ، له مبادئ تختلف عن مبادئ ثورة العمال ، وكان ينهج منهجاً فكرياً أتوبياً ، فقد كان يحلم بأن تسود العدالة بين أفراد المجتمع . وعرضته أفكاره الثورية لمشكلات كثيرة ، غير أنه ظل يدافع عنها حتى وفاته . (المترجم)

الشعبي الروسي .. الخ لإحسين يكون معروفاً للمتكلم والسامع أن العناصر الواردة تتعلق بالشخص ذاته ، ومن ثم يمكن أن تستخدم مكافئات .^(١)

٤. بنية سلاسل اسمية معينة

حين وصفت علاقة التكافؤ الدلالي بين عنصر في الجملة الأولى وعنصر في الجملة الأخرى على الأقل بأنها إمكانية الربط أو التنصيص لجملة مفردة ، التي لا تشترط أن تكون كلتا الجملتين في نص ما متجاورة مباشرة ، فإن السؤال عن بنية سلاسل اسمية معينة في هذا السياق ذات أهمية خاصة ، أي أن السؤال : هل يخضع التنوع المعجمية لقواعد معينة أو هل يمكن أن تستخدم للذكر الأول لتعيين معين وتكريره من خلال تنوع معجمي ، عناصر عشوائية في المعجم ، يشترط أنها تفي بشرط الاتفاق الدلالي للعلامات الذي سبق وصفه . ويبرز في بعض الأعمال أنه عند تكرير الذكر الأول لا يجوز أن تختار إلا عناصر تعد أعم من العنصر في موضع المدخل (جورنيسكي وهفتكا وهايدولف وايزنبرج واجريكولا ١٩٧١ ، ١٤٦ - ١٤٧). وتبعاً لذلك لا يجوز أن يظهر عند تكرير الذكر الأول إلا عناصر المعجم ، التي لا تتضمن في أبنيتها الدلالية للعلامات الإسمات أخص ، أي في الذكر الأول يظهر التعيين المباشر (لفظ منضو) ، وفي التكرير اللفظ الأعم .

ويبدو أن بحث نماذج نصية كثيرة يعطى الحق لهذا الفهم .

(٣) في الجزء الشمالي من شبه جزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزاً تجمع لحوالي ١٠٠ و ٥٠٠ حيوان اللفظ . كان حيوان اللفظ في هذه الناحية قد أباده في مطلع هذا القرن صيادون روسي وأجانب من أجل الفراء . وتعد عودة هذه الكائنات الحية النهرية الضخمة إلى شبه الجزيرة الشمالية هذه في الاتحاد السوفيتي نجاحاً لمنع صيده الذي فرض سنة ١٩٦٥ .^(٢)

(خبر صحفي)

(١) حول العلاقات بين بنية نص دلالية ودمج وحدة النص القائم على أنظمة معرفية للمتكلم والسامع انظر فيما يأتي .

(٢) بالنسبة للقضية التي تهمننا هنا لم نختر سوى السلسلة الاسمية المعينة حيوان اللفظ - الكائن الحى النهري . ولم تدخل في الاعتبار السلسلة المشكلة من خلال العناصر المعجمية "شبه جزيرة كامتشكا - ناحية - شمالي شبه الجزيرة في الاتحاد السوفيتي ، التي تتحقق على أساس درجة الدمج المشتركة للمتكلم والسامع . وبين (٣) بناءً على ذلك تكرر أياً يوضح مصطلح التكافؤ المدرج فيما سبق المفهوم إلى حد بعيد : التكافؤ الدلالي بين العنصرين : "أباد" و"عودة" .

(٤) ذات يوم جلست أمام بابي تحت وهج الشمس على دكة ، وأمامي سلة ممتلئة من شقائق النعمان المزهرة . قرأت في كتاب ظهر للتو : صانع البراميل لجورج دفال . قفزت قطة بيضاء كبيرة للبهستاتي على ركبتي . فأغلق هذا الاصطدام الكتاب ، فوضعه بجوارى على الدكة لأربت على رأس الحيوان .

(موبسان ، عن القطط)

وربما ليس ممكناً تبادل الذكر الأول والتكرير فى السلسلة الاسمية المعينة: حيوان الفظ - الكائن الحى النهري أو قطة - حيوان ، وقد يؤدي إلى تتابع جملى غير مقبول :

(٣) . فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزا تجمع لحوالى ١٠٠ و ٥٠٠ من الكائنات الحية النهريّة . كان حيوان الفظ فى هذه الناحية قد أباده فى مطلع هذا القرن صيادون روسى وأجانب من أجل الفراء . (٤) . قفزت قطة بيضاء كبيرة للبهستاتي على ركبتي ، فأغلق هذا الاصطدام الكتاب ، فوضعه بجوارى على الدكة لأربت على رأس الحيوان .

بيد أن بحثاً أعمق فى بنية وسلاسل اسمية معينة تبين أن هذا المبدأ ، أى التخصيص مع الذكر الأول واستئناف الخواص العامة مع التكرير ، لا يمثل مبدأ مطرداً لتكوين النص ، بل أن مسألة التنوع المعجمى تبدو وثيقة الصلة بمبادئ بناء النص ومتشابكة مع الوظيفة التواصلية للنصوص . ويتضح الترابط الوثيق لمبادئ التنوع المعجمى فى سلاسل اسمية معينة بأوجه أطراد بناء النص فى المثال النصى الآتى ، الذى يُقدّم فيه موضع المدخل للأشياء من خلال الوحدة المعجمية الأعم ، والتكرير على العكس من ذلك من خلال الوحدة المعجمية الأخص .

(٥) منذ سنة ١٨٠٠ ابتليت كوبا بـ ٨٥ إعصاراً مدمراً . فلقد دمر الإعصار العنيف الأول الذى مُنبت به كوبا بعد اكتشافها مدينة ترينيداد فى أكتوبر سنة ١٥٢٧ . ودمر آخر فى نوفمبر ١٩٣٢ مدينة سانتا كروز دل سور . وحصدت أعاصير السنوات ١٩٢٦ و ١٩٤٤ فى هافانا منلت الأرواح . وفى خريف ١٩٦٣ دمر إعصار فلورا شرق محافظة الشرق (أوريننت) ، وفى

يونيو ١٩٦٦ أصاب " ألما " المحافظات بينار دل ريو، وهافاتا ، ومنتزاس،
ولاس فيلاس بأضرار بالغة . (*)

وهكذا يبدو من الواجب أن يوجد الذكر الأول في كل النصوص من خلال
الوحدة المعجمية الأعم ، والتي تمثل فيها الجملة التمهيدية للنص نوعاً من
الموجز ، نوعاً من المكثف المضموني للنص بأكمله ، في حين تقوم الجمل
اللاحقة بالنظر إلى الذكر بوظيفة تخصيص . ويتضح من أمثلة التكافؤ الدلالي
التي نوقشت إلى الآن أنه يمكن أن يكون لسلسلة اسمية معينة متعلقة ببناء النص
الأبنية الداخلية الآتية :

(أ) تعيين مباشر (وحدة معجمية أخص) - لفظ أعم (استمرار من خلال وحدة
معجمية أعم) - تكرير ضميري .

(ب) لفظ أعم - تعيين مباشر - تكرير ضميري . (١)

د ربط من خلال تكافؤ دلالي وظيفي

يمكن أن نوضح ظواهر التكافؤ الدلالي بين عناصر النص التي درسناها ،
أي تكرير الذكر الأول من خلال مترادفات ، ألفاظ أعم ، مستبدلات ضميرية أو
ظرفية بديلة على أساس تكرير سمات دلالية أو مركبات من السمات الدلالية في
الوحدات المعجمية الواقعة في علاقة تكافؤ من خلال مطومات المعجم . ومع ذلك
لا يعكس تكرير عناصر النص على أساس علاقات تكافؤ دلالية - وبعبارة أدق :
على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلاقات - إلا قطاعاً جزئياً من شبكة علاقات
دلالية في النص . ولذلك نريد أن نحاول أن نبين بيجز أن بناء سلاسل اسمية
معينة على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات شرط ضروري بلاشك لتماسك
النص ، ولكنه ليس شرطاً كافياً بآية حال ، إذ توجد ظواهر نصية كثيرة لا يحق
تماسكها إعادة الذكر الأول على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات بين شركاء
التكافؤ ، بل وحدة وجهات نظر علوية " أقسام الموضوع المتداخلة " (جورنيسكي)،

(*) استخدم في النص عدة كلمات بمعنى واحد هو إعصار ، وللأسف الشديد يصعب أن يظهر

ذلك في الترجمة ، إذ لا يوجد مقابل لها ، وهذه الكلمات هي بالترتيب : Wirbelsturm ،

Hurrigan , Zyklon

(١) استبعدت هنا حالات متصدرات ضميرية .

وهفتكا ، وهيدولف ، وايزنبرج ، وأجريكولا (١٩٧١ ، ١٤٧ - ١٤٨) أو مرحلة انتظام مشتركة (لاج ، ١٩٧٤ ، ٥٤) - ولا تنشأ السلسلة الاسمية المعينة في هذه الأشكال لربط جمل النص من خلال أوجه الاتحاد في الأبنية الدلالية للعلامات بين شركاء التكافؤ ، ولا على أساس تكافؤ تركيبى دلالى ، بل تبعاً لتكافؤ دلالى وظيفى ، ومن ثم تنشأ " دون مراعاة مادة البناء والبنية " (المعجم الفلسفى ١٩٧١ ، ٩٨) ، لشركاء التكافؤ . ولننظر ابتداءً فى بعض الأمثلة التى توضح هذه الخاصية للربط النصى .

(٦) وصلت أمس فى وقت مبكر قافلة السيارات التى بدأت فى ١١ أغسطس فى موسكو . هذا المعرض المنتقل لأثيو للتصدير V/O يمر من خلال ١٣ مدينة بسبع بلدان اشتراكية .

لا يوجد بين الذكر الأول " قافلة السيارات " وتكرير من خلال " معرض متنقل " أى تكافؤ دلالى على أساس أوجه اتحاد العلامات ، لأن الذكر الأول لا يتضمن فى بنيته الدلالية بأية حال معنى " قافلة السيارات . وفى الواقع تمهد علاقة الشركاء بين هذه العناصر من خلال مؤشرات مثل : هذه ، تلك ... الخ ، ولكنها لا توضح . ولا تنشأ صلة بين كلا العنصرين إلا من خلال أن المتكلم والسامع لديهما بالنسبة لهذه الجمل درجة دمج مشتركة ، وأتفهم أن يقيما علاقة بين الأحوال الممثلة فى عناصر النص (الجمل) . ولا يمكن أن تنشأ هذه العلاقة إلا حين يدرك المتكلم والسامع أن قافلة السيارات تتكون من عدة أنواع من المركبات المتطورة حديثاً ، التى تعرض على الجمهور فى شكل معرض متنقل . ويشير هذا الجزء النصى إلى مجال للتماسك النصى لم يبحث إلى الآن إلى حد بعيد ، وهو تلك الترابطات النصية التى تنشأ من خلال علاقة وثيقة بين بنية دلالية للنص وأنظمة معرفية للمتكلم والسامع ، على أساس أنظمة معرفية متغلقة تمثل دعامة جوهرية لتوجيه النشاط اللغوى وتنظيمه (انظر لاج ١٩٧٦) .

ويبدو أنه فى فرض درجة الدمج المشتركة يكمن المفتاح لإيضاح الربط الدلالى بين عناصر النص الذى لا يكُون من خلال أوجه اتفاق دلالية للعلامات بين شركاء التكافؤ أما كيف يُستفاد من جوانب عدة من هذا المبدأ الخاص بالعلاقة الوظيفية للتكافؤ بالنسبة لبناء النص فينبغى أن يوضح بمثال آخر .

(٧) من عهد قريب كانت لندن أشد جذباً . قد قامت شهرة غير عرفية بدرجة بالغة إلى جانب أوجه شهرة تقليدية لا تحصى . لم تتصنع على الأقل المقارنة بالمعالم المشهورة . إن السيدة روزاموند فينر في الواقع أعجوبة حقيقية : فهي أول سيدة تقود سيارة من سيارات لندن الحمراء ذات السطحين (دورين) ، هي مركبات لها تأثير الأشياء العنيفة ، ومع ذلك ذات حركة فائقة ، هي تحف في الواقع ونماذج - علب أعواد ثقاب حديثة في الوقت نفسه .

تُكرر السلسلة الاسمية المعينة التي تبدأ في جملة مطلع النص بالذكر الأول "جذب" ، في الجمل اللاحقة من خلال مترادفات أو شبه مترادفات (شهرة تقليدية، وشهرة غير عرفية ، ومعلم ، وأعجوبة) أي من خلال عناصر ذات اتفاق دلالي في السمات ، حتى توضع آخر الأمر في علاقة بالموضوع : السيدة روزا موند فينر أول سيدة تقود سيارة من لندن الحمراء ذات السطحين (بدورين) .

وتُكرر السلسلة الاسمية التي بُدئت بالعنصر "سيارة ذات سطحين" من خلال عنصر مكافئ تركيبياً (من خلال اللفظ الأعم "مركبة") وعناصر متكافئة وظيفياً "تحف ونماذج علب أعواد ثقاب" ، حيث يمكن أن ينشئ المتكلم والسامع الربط الدلالي بالمفهوم المذكور أخيراً على أساس درجة الدمج المشتركة فقط .

بهذه التفسيرات التي أُلقت الضوء على بعض مشكلات الربط النصي بصورة متباينة ، ليست كاملة ولا كافية ، ينبغي أن يوضح أن تكرير عناصر النص على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات يمثل شرطاً ضرورياً حقاً ، ولكنه ليس بأية حل شرطاً كافياً لإيضاح علامات دلالية في النص .

ولا يمكن على الأقل أن يُشكل بمعيار التكرير وحده أساساً كافٍ للتفريق بين النص ومجرد تتابع جملي ، كما حدث هذا لدى سِفبو (١٩٦٩ ، ٢٦) ولا يمكن أيضاً أن تُستخلص من قوة تكرار معجمي وحدها أية نتائج حول درجة الربط بين

عناصر نص ما . (١) وقد أردنا أنه نبيّن بذلك أن التكرار ، وبخاصة التنوع المعجمي المتحقق به، يرتبط ببناء النص ارتباطاً وثيقاً ، ويبدو أنه يُحدد بشكل جوهري من خلاله . وبالنسبة للبحوث الأخرى حول التكافؤ الدلالي يبدو لنا أن ثمة أهمية خاصة لتلك الطريقة البحثية التي تعكس العلاقة الوثيقة بين البنية الدلالية للنص والأنظمة المعرفية للمتكلم والسامع .

(١) حسب سغبو يفترق النص عن اللانص من خلال أنه في النص تُكرر الوحدات النحوية ذاتها، وبناء على ذلك يحاول أن يدعم أقوالاً حول التماسك النص من خلال معلومات كمية ، حيث ينتهي من شيوع تكرير عناصر نصية محددة إلى درجة الربط النصي .

قائمة المراجع

- AGRICOLA, E. (1972): Semantische Relationen im Text und im System, 2. Aufl., Halle
- BIERWISCH, M. (1965): Rezension: Z. S. Harris, *Discourse Analysis Reprints*, The Hague 1963; in: *Linguistics* 13, S. 61–73
- BULACHOVSKI, L. A. (1952): Kurs ruskogo literaturnogo jazyka, Kiev, Bd. 1 (1952), Bd. 2 (1953)
- ĐANEŠ, F. (1968): Typy tematických posloupností v textu; in: *Slovo a slovesnost* XXIX, S. 125–141
- , (1970): Zur linguistischen Analyse der Textstruktur; in: *Folia Linguistica* IV, S. 72–78
- ĐRESSLER, W. (1970): Modelle und Methoden der Textsyntax; in: *Folia Linguistica* IV, S. 64–71
- , (1972): Einführung in die Textlinguistik, Tübingen
- FIGUROVSKIJ, I. A. (1948): Ot sintaksisa odel'nogo predloženiya k sintaksisu celogo teksta; in: *Russkij jazyk v škole* 3
- , (1961): Sintaksis celogo teksta i učeničeskie pis'mennye raboty, Moskva
- GINDIN, S. I. (1972): Vnutrennjaja organizacija teksta. (Elementy teorii i semantičeskij analiz), Moskva, (Avtoreferat kand. dissertacii)
- GINDIN, S. I. (1973): Opyt analiza struktury teksta s pomošč'ju semantičeskich slovaroj; in: *Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika* 16, S. 42–112
- GORETZKI, B., B. HAFKA, K. E. HEIDOLPH, H. ISENBERG, E. AGRICOLA (1971): Aspekte der linguistischen Behandlung von Texten; in: *Textlinguistik* 2, S. 132–176
- ISENBERG, H. (1968): Überlegungen zur Texttheorie; *ASG-Bericht* 2, S. 1–18
- , (1970): Der Begriff „Text“ in der Sprachtheorie; *ASG-Bericht* 8, S. 1–21
- LANG, E. (1974): Studien zur Semantik der koordinativen Verknüpfung; *Phil. Diss.*, Berlin
- LANG, E. (1976): Erklärungstexte, (in diesem Band)
- Lingvistika teksta; Materialy naučnoj konferencii*, 2 Bde., Moskva 1974
- LOSEVA, L. M. (1969): *Mežfrazovaja svjaz' v tekstach monologičeskoj reči*, Odessa (Avtoreferat doktorskoj dissertacii)
- Philosophisches Wörterbuch*, hrsg. von G. KLAUS und M. BUHR, 8. Aufl., Leipzig 1971
- PEŠKOVSKIJ, A. M. (1927): Principy i priemy stilističeskogo analiza i ocenki chudožestvennoj reči; in: *Ars poetica*, Moskva
- POSPELOV, N. S. (1948): Složnoe sintaksičeskoe celoe i osnovnye osobennosti ego struktury; *Doklady i soobščeniya Instituta ruskogo jazyka*, 2, S. 43–68
- Probleme der semantischen Analyse* (1976), von einem Autorenkollektiv unter Leitung von D. VIEHWEGER, Berlin (= *Studia grammatica* XIV)
- SCHMIDT, S. J. (1972): Text als Forschungsobjekt der Texttheorie; in: *Der Deutschunterricht*, Stuttgart, 4, S. 7–28
- SEVBO, I. P. (1969): *Struktura svjaznogo teksta i avtomatizacija referirovanija*, Moskva
- SOALL, P. (1968): Functional Sentence Perspective in a Generative Description; in: *Prague Studies in Mathematical Linguistics* 3, S. 203–225

- SKOROSHOV'KO, E. F. (1969): Avtomatičeskaja kompressija teksta na osnove analiza ego semantičeskoj struktury; in: Problemy prikladnoj lingvistiki, Moskva, Bd. II, S. 290 bis 294
- , (1974) Semantičeskie svjazi v leksike i tekstach; in: Voprosy informacionnoj teorii i praktiki 23, Moskva, S. 6—116
- SOLOGANIE, G. JA. (1965): O sposobach obedinenija samostojatel'nych predloženij v prozaičeskie strofy (složnye sintaksičeskie colye) — na materiale sovremennoj publicistike; Moskva, (Avtoreferat kand. dissertacii)
- ŽIRMUNSKIJ, V. M. (1921): Kompozicija liričeskich stichotvorenij, Petrograd

ترجمات أخرى للمترجم

- ١- «جموع التفسير في اللغات السامية» لـ ا. مورتونين
مترجم عن الإنجليزية ، نشر المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة
١٩٨٣م.
- ٢- «تاريخ الأدب العربي» لـ كارل بروكلمان
القسم الرابع ٧-٨ بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية ، نشر الهيئة العامة
للكتاب ١٩٩٣م.
- ٣- «علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات» لـ فان دايك
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١م.
- ٤- «الأساس في فقه اللغة العربية» لمجموعة من المستشرقين
بإشراف أ.د/ فولفديتريش فيشر ، مترجم عن الألمانية، نشر مؤسسة
المختار ٢٠٠٠م.
- ٥- «القضايا الأساسية في علم اللغة» لـ كلاوس هيشن
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.
- ٦- «مدخل إلى علم اللغة» لـ كارل ديتر بوننتج
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.
- ٧- «تاريخ علم اللغة الحديث» لـ جرهارد هلبش
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.
- ٨- «المدخل إلى علم لغة النص» لـ فولفجانج هاينه مان، وديتر فيهفجر
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.
- ٩- «مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص» لـ زتسيسلاف واورزنيك
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

- ١٠- «مناهج علم اللغة» من هيرمان باول حتى ناعوم تشومسكى
 لـ بريجيتيه بارتشت، مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٤م.
- ١١- «التحليل اللغوى للنص» لـ كلاوس برينكر
 مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٥م.
- ١٢- «دراسات فى العربية» لمجموعة من المستشرقين
 مترجم عن الألمانية ، مكتبة الآداب ٢٠٠٦م.
- ١٣- «الدراسات العربية فى أوربا حتى مطلع القرن العشرين» لـ يوهان فوك
 بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٦م.
- ١٤- «تاريخ الأدب العربى» لـ كارل بروكلمان
 القسم الحادى عشر بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية، نشر مكتبة الآداب
 ٢٠٠٧م.
- ١٥- «تطور علم اللغة منذ سنة ١٩٧٠م» لـ جرهارد هلبش
 مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٧م.
- ١٦- «أسس الشعر العربى الكلاسيكى» لايثالد فاجنر
 مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٧م.

تحت الطبع :

- ١٧- «أساسيات علم لغة النص»(مداخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه
 ومباحثه) لـ كلماير وآخرين
 مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٨م.
- ١٨- «علم لغة النص» ، نحو آفاق جديدة ، مقالات مختارة
 مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٨م.
- ١٩- «إسهامات أساسية فى علم النص» ، ، مقالات مختارة
 مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٨م.

٢٠- «دراسات في علم النص» ، ، مقالات مختارة

مترجم عن الألمانية .

٢١- «النماذج اللغوية للنص ، الأسس والإمكانات» لإليزابيث جوليش وفولفجانج

رايبله

مترجم عن الألمانية.

٢٢- «مدخل إلى علم اللغة الجرمانى» ليورج مايباور وآخرين

مترجم عن الألمانية.

٢٣- «علم اللغة ، مدخل» لهايدرون پلتس

مترجم عن الألمانية.

٢٤- «دروس في علم اللغة» ليوهانس فولمرت

مترجم عن الألمانية.

٢٥- «المعرفة اللغوية الأساسية» لدنيللا كليمون

مترجم عن الألمانية.

٢٦- «مدخل إلى علم اللغة» لهايننتس فاتر

مترجم عن الألمانية.

٢٧- «مدخل إلى علم اللغة» لهايننتس فيوكوفسكى وآخرين

مترجم عن الألمانية.

٢٨- « الأسلوبية اللغوية» لنلس اريك انكفيست

مترجم عن الإنجليزية.

٢٩- «مشكلات النحو والدلالة البنيويين» لرودلف روجيتشكا

مترجم عن الألمانية.

